

الانثروبولوجيا الاقتصادية

النظريّة - المنهج - التطبيق

دكتور فوزي عبد الرحمن

مدرس الانثروبولوجيا بجامعة عين شمس وقطر

١٩٩٢

مطبعة الفجر الجديد

٤٤ ش الكباري - منشية ناصر

تليفون ٩١٠٧٢٩

الانثروبولوجيا الاقتصادية

النظريّة - المنهج - التطبيق

دكتور فوزي عبد الرحمن

مدرس الانثروبولوجيا بجامعة عين شمس وقطر

١٩٩٢



محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
١١	مقدمة
	الباب الأول
	الاتجاهات النظرية في الأنثروبولوجيا الاقتصادية
١٥	الفصل الأول : الأنثروبولوجيا الاقتصادية
١٧	— ظروف النشأة
	— الاسهامات المبكرة والبدايات النظرية :
	— مالمينوغسكى ورؤى متعددة للاقتصاد من
١٩	خلال الكولا
	— ريموند فريت ومنظور أكثر اتساعاً لمفهوم
٢٣	الاقتصاد البدائي
	— ملامح الكلاسيكية الجديدة في اسهامات
٢٦	فريت
	— مارسيل موس والأشكال البدائية للتعاقد
٢٩	أو الهدايا المزمة
	— جورج دالتون ويوهانون وغكرة السوق
٣١	كمحور للتبادل بالمفهوم الواسع في الاقتصاد
	الفصل الثانى : النظم الاقتصادية من منظورين مختلفين
٣٥	(علماء الأنثروبولوجيا والاقتصاد)
	— الحوار بين علماء الأنثروبولوجيا والاقتصاد حول
٣٧	الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية
	— مظاهر الالتقاء الفكرى بين علماء الأنثروبولوجيا
	والاقتصاد

الصفحة	الموضوع
	— الاتجاه التطوري وإعادة بناء التاريخ الاقتصادي
٤٤	للنظم
٤٧	— ملامح التطورية الحديثة
٤٨	— الاتجاه المادى والشكلى
٥٣	الفصل الثالث : مجال الاهتمام للأنثروبولوجيا الاقتصادية
٥٥	— مفهوم النظام الاقتصادى
٥٩	— الانتساج
٦١	— تنظيم العمل
٦٢	— تقسيم العمل
٦٤	— التبادل
٦٧	— مفهوم العقلانية
٦٩	— القدرة
٧١	— الثروة والتراكم
٧٣	— النقود والقيمة
	الفصل الرابع : تقسيم العمل بين الأنثروبولوجيا وعالم الاقتصاد
٧٩	(تحليل نظرى)
٨١	— لمحة تاريخية
٨٥	— تقسيم العمل كوسيلة لزيادة الانتاج عند آدم سميث
	— تقسيم العمل كمحور للصراع الاجتماعى عند
٩٢	كارل ماركس
٩٦	— تقسيم العمل فى الفكر الدوركىمى
	— الماركسية والتبعية والالتقاء حول تقسيم العمل
١٠١	فى التحليل الأنثروبولوجى المعاصر
	الفصل الخامس : نماذج من الدراسات الأنثروبولوجية التى
١١٩	تناولت تقسيم العمل

الموضوع	الصفحة
— مينا أثاريا وبيانات استخدام الوقت وقياس مستوى المعيشة في قرى نيبال	١٢٣
— جين هامفرسن ومجدالينا ليون في التحليل الطبقي والتاريخي لدراسة المرأة والتغير الاقتصادي	١٢٦
— علياء شكرى وآخرون في المرأة في الريف والحضر	١٣١
— كيت يونج وأشكال الملكية وتقسيم العمل على أساس النوع في مجتمع أوكاسا بالمكسيك	١٣٦

الباب الثاني

الأنثروبولوجيا الاقتصادية والاقتصاد الريفي
مشكلات المنهج وأدوات القياس ، ودراسة
جالة على ظاهرة تقسيم العمل في قرية مصرية
الفصل السادس : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع

البحت	١٥١
— الموقع •	١٥٣
— السكان	١٥٥
— المسكن	١٥٧
— النشاط الاقتصادي	١٥٨
— المؤسسات الزراعية بالقرية	١٥٩
— التعليم	١٥٩
— تسهيلات المجتمع المحلي	١٦١
— سوق القرية	١٦٣
— المهن السائدة بالقرية	١٦٤
— سوق العمل الزراعي بقرية الدراسة	١٦٦
— الانفتاح على العالم الخارجي	١٦٧

الموضوع	الصفحة
الفصل السابع : الإجراءات المنهجية للدراسة	١٦٩
أولا : التساؤلات التي تسمى الدراسة نلإيجابية عليها	١٧١
ثانيا : المناهج والأدوات المستخدمة	١٧٢
الفصل الثامن : تقسيم العمل من الملامح التقليدية والمعاصرة في السياق الطبقى لوحدات المعيشة بالقرية	١٩١
— مفهوم تقسيم العمل بالمجتمع الزراعى	١٩٣
— الملامح التقليدية لتقسيم العمل بمجتمع القرية	١٩٤
— الشكل المعاصر لتقسيم العمل بوحدات المعيشة من خلال البعد الطبقى	٢٠٢
— تقسيم العمل في مجال أنشطة البيت بين الذكور والاناث	٢١٩
— ملامح تقسيم العمل في المراحل العمرية المختلفة	٢٢١
الفصل التاسع : الأبعاد الثقافية لتقسيم العمل بين الذكور والاناث بالقرية	٢٢٩
— التنشئة الاجتماعية وصياغات غير واقعية لأدوار الذكور والاناث بمجتمع القرية	٢٣١
— المكانة وطبيعة الجهد المبذول	٢٣٤
— الاسهامات الفعلية للذكور والاناث والأطفال كما أظهرتها الوسائل المنهجية وهى :	٢٣٦
— الاستبيان	٢٣٦
— استخدام الوقت	٢٤١
الفصل العاشر : الهجرة ومصاحبتها وتأثيرها على تقسيم العمل	٢٤٨
— الهجرة في عقود زمنية متباعدة في الريف المصرى	٢٤٩
— قرية الدراسة وموقفها من المتغيرات التي تشكلت بالمجتمع الكبير	٢٥٤

الموضوع	الصفحة
— الهجرة وتقسيم العمل حسب النوع بالقرية	٢٥٦
— قيم جديدة للإنسان الريفي تطلعت في رحم الهجرة	٢٦١
— أنماط جديدة للاستهلاك تسلمت الى القرية	٢٦٣
— مظاهر جديدة للتفاعل بين وحدات الانتاج المعيشي	
والسوق بقرية الدراسة	٢٦٧
الفصل الحادى عشر : الانتاج الريفي في ضوء محددات تقسيم	
العمل الحديث	٢٦٩
— التركيب المحصولي والاستجابة لمتغيرات السوق	٢٧١
— قرية للدراسة تتفاعل مع المتغيرات الانتاجية بالمجتمع	
الكبير على القرية	٢٧٣
— تغير التركيب المحصولي سمة عامة بالريف المصرى	٢٨٢
— دوافع التحول في الانتاج الى محاصيل السوق	٢٨٧
الفصل الثانى عشر : حوار بين الواقع ووسائل المنهج في سياق	
ظاهرة تقسيم العمل «استخلاصات ميدانية ونظرية»	٢٩٧
— الاستبيان والوسائل الكمية وصعوبة رصد الواقع	٢٩٩
— مبررات حدوث مشكلة قياس اسهامات الأفراد	
الاقتصادية	٣٠٣
— محددات مستحارة للتصنيف طمس معالم الظاهرة	
بالمجتمع الريفي	٣٠٥
— بدائل منهجية أكثر فعالية في رصد الظاهرة	٣٠٩
— ملامح مشكلة تقدير جهود بمض الشكات الاقتصادية	
في مسح واحصاءات القوى العاملة	٣١٦
— التصنيف المصرى والواقع المتغير للريف المصرى	٣١٨
الفصل الثالث عشر : نتائج الدراسة	٣٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة من القرن الحالى تقدمًا ملموسًا فى الانثروبولوجيا كمدخل منهجى وكعلم لدراسة الانسان ، وانعكس ذلك التقدم فى تطور وسائل البحث فيه ، وفى تنوع مجالات الاهتمام . وفى هذا الصدد تطرقت الانثروبولوجيا بفروعها الى بحث ودراسة الكثير من المشكلات التى تتعلق بالانسان سواء فى مجال الصحة أو السياسة أو التعليم أو التنمية الاجتماعية أو التضضر أو الثقافة أو الاقتصاد ، ويتسق ذلك الانتساع فى نطاق البحث ومسئولية الباحثين فى هذا العلم نحو التمدى لقضايا الانسان المعاصر والمجتمع بعد أن ظلت حبيسة لسنوات طويلة فى أسر الاهتمام بالمجتمعات التقليدية ، وقد أقرن ذلك نشأتها ومساهما ومجال اهتماماتها بهذه المجتمعات .

وجدير بالذكر أن الكثير من الفروع الحديثة للانثروبولوجيا لم تنشأ من فراغ ، ولكن نشأت فى إطار جهود علماء الانثروبولوجيا وسعيهم الدائم نحو إعادة طرح الكثير من الأفكار والمسلمات فى مجال علوم الانسان والمجتمع والتى كانت قد صيغت فى إطار اجتماعية متباينة ، ومن ثم تعثرت أو بالأحرى ظلت قاصرة على فهم النماذج الاجتماعية المتباينة فى شتى أرجاء العالم ، وتحقق لهم تصحيح الكثير من هذه المسلمات وتنقيح الكثير منها وتطويرها .

فالانثروبولوجيين يتخذون من الواقع مجالًا للبحث والدراسة وهو الأمر الذى قد لا يتيح لكثير من الباحثين فى العلوم التى تهتم بالانسان ، ومن ثم تحقق لهؤلاء الباحثون فى مجال الانثروبولوجيا الكشف عن الكثير

من المشكلات التى طالما أرقّت الانسان والمجتمع ، وتبلورت اسهاماتهم فى مجالات شتى ، كمجالات التفكير والتنمية ، وبشكل خاص عندما ضاقت السبل أمام الجهود الرسمية بالمجتمعات القافية ، وتشرّت المحاولات الرامية الى احداث التغيير بهذه المجتمعات .

ولم يتخلف الباحثين فى مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية عن دورهم فى القاء الضوء على النظم الاقتصادية وتجليها وفهم ما يصيبها من اختلالات ، وذلك من خلال الالتقاء مع علم الاقتصاد ، وبشكل خاص الرواخذ الفكرية المتطورة فى مجال التحليل الاقتصادى ، كما التقت أيضا مع أفكار زواج الاقتصاد السياسى ، ومثلت هذه الرواخذ المعرفية نطاقا مشتركا للبحث مع اختلاف فى منظور التناول لمشكلات الاقتصاد فى مجتمعات العالم الثالث . وفى طرق البحث ، الا أن ثمة الحوار الدائم والمستمر بين هذه العلوم قد أسهم فى خدمة المجتمع وأثرى العلم من جانب آخر ، وكشف فى غضون ذلك عن المتغيرات الاجتماعية والثقافية التى تشكل الانساق الاقتصادية وتوجه حركتها ، كما تطرق بحث الانثروبولوجيا الاقتصادية الى التغيرات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية، وما ترتب على ذلك من انهيار للدور الانتاجى التقليدى للإبنية الصغيرة بالمجتمعات المختلفة ، وغير ذلك من الموضوعات ككثير التكنولوجيا على الاقتصاد ، بالاضافة الى مشكلات اقتصادية وثقافية أخرى كاستلوب حساب اسهامات بعض الفئات فى الدخل القومى فى قطاعات انتاجية غير رسمية ، كعمل النساء والأطفال فى الأنشطة الزراعية ، وهو ما يحاول هذا الكتاب تناوله من خلال دراسة تقسيم العمل بالريف المصرى كمودج لهذه الدراسات ، والمشكلات المنهجية التى تواجه عطيات القياس لهذا النوع من الاقتصاد الذى خضع لمؤثرات مطية ثقافية وعالمية لتعيد تشكيله وصياغته ، وتقده الكثير من خصائصه . بالاضافة الى بعض الأجزاء الأخرى التى وردت فى هذا الكتاب حول النظرية واسهامات بعض .

الرواد ومجال الاهتمام في هذا الفرع من الانثروبولوجيا وهو
الانثروبولوجيا الاقتصادية •

وآمل أن يجد القارئ في هذا الجهد المتواضع بعض الأفكار التي
تساعد على فهم ذلك الفرع الحديث النشأة نسبيا من غروع
الانثروبولوجيا •

والله الموفق

فوزى عبد الرحمن

الفصل الأول

الانثروبولوجيا الاقتصادية

- ظروف النشأة •
- الاسهامات المبكرة والبدايات النظرية •
- مالمينوفسكى ورؤى متعددة للاقتصاد من خلال الكولا •
- ريموند غيرث ومنظور أكثر اتساعا لمفهوم الاقتصاد للبدايات •
- ملامح الكلاسيكية الجديدة فى اسهامات ريموند غيرث •
- مارسيل موس والأشكال البدائية للتعاقد أو الهدايا المزمرة •
- جورج دالتون وبول بوهانون وفكرة السوق كمهور للتبادل بالمفهوم الواسع فى الاقتصاد •

الانثروبولوجيا الاقتصادية

ظروف النشأة وبعض الاسهامات المبكرة

كما كتب للانثروبولوجيا كعلم أن يولد على أيدي الرواد الأوائل من خلال الجهود العقلية المبكرة في المجتمعات التقليدية ، فإن الأمر لم يختلف كثيرا بالنسبة للانثروبولوجيا الاقتصادية كفرع حديث النشأة نسبيا ، حيث يعكس ميلاد ذلك العلم مفهوما أكثر اتساعا في تناول الانثروبولوجيا للموضوعات التي تتحلق بالانسان وذلك بعد أن ظلت حبيسة لعشرات السنين في موضوعات معينة ، وتكاد ظروف مولد ذلك الفرع من الانثروبولوجيا — يقترب الى حد كبير من ظروف ميلاد العلم الأم (الانثروبولوجيا) حيث ظهر كمحصلة لاهتمام علماء الانثروبولوجيا بالنظم الاقتصادية بالمجتمعات التقليدية ، ومحاولة ايجاد صيغة ملائمة لتفسير الظواهر الاقتصادية بهذه المجتمعات في اطار الفكر الاقتصادي وذلك من قبل علماء الاقتصاد والانثروبولوجيا ، ويرجع الفصل في تحديد مسمى هذا الفرع الى المؤرخ الاقتصادي « جراس » في مقاله الذي اعتبر نواة لذلك ، والذي نشر بعنوان الانثروبولوجيا والاقتصاد ، حيث حدد فيه نطاق الاهتمام لهذا الفرع ، أو حدد فيه مهمة الانثروبولوجيا الاقتصادية بأنها الجمع بين الدرايتات الانثروبولوجية والاقتصادية التي تناولت بالاهتمام طرق كسب العيش عند الشعوب التقليدية .

وعن ميلاد ذلك الفرع يؤكد « ريموند ميرث » أنه منذ حوالي العقد الرابع من القرن الحالي بدأ الاهتمام يتزايد بهذا الفرع من الانثروبولوجيا ، حيث برزت مجالات متنوعة أسهمت في ظهوره ، ومنها بشكل خاص كتابات « غيليم كوير » و « كارل بوتشر » و « غون غلترهلوزن »

و « ريتشارد ثورنغالد » في محاولته النظرية التي اعتمد فيها على معطيات النظرية الاقتصادية والتي طورتها مدرسة التحليل الاقتصادي في ألمانيا حول الاقتصاد في المجتمعات التقليدية .

وكذلك اسهامات آرمسترنج والمثلة في تطبيق بعض المفاهيم الاقتصادية - منها بشكل خاص مفهوم المنفعة - على النقود في جزيرة زونيل عام ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ .

كما يذكر في هذا الصدد جهود « ريموند فيرث » في مجال دراسته لاقتصاد ببعض المجتمعات التقليدية ، وكتابات « جود فيلو » و « مير سكوفيس » عام ١٩٤٠ والتي تضمنت كتابا بعنوان الانثروبولوجيا الاقتصادية سنة ١٩٥٢ ، وهو كتاب كان قد نشر بعنوان :

الحياة الاقتصادية للشعوب البدائية

The economic life of primitive people

ويلى ذلك اسهامات أخرى قام بها سيريل بيشلو عام ١٩٦٥ عن عمليات التبادل التقليدية والسوق الحديثة ، واسهامات « ماننغ ناث » عام ١٩٦٦ عن النظام الاقتصادي بالمجتمعات الريفية^(١) .

كما سبق هذه الجهود بعض الأعمال المبكرة للرواد الأوائل والتي كان لها أثر كبير في لغت الأنظار الى طبيعة الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية، وكما كان لها أثر هام في بلورة هذا الفرع من الانثروبولوجيا ويمكن تحديد هذه الجهود فيما يلي :

١ - مالفينوسكي ورؤى متحدة للموقف الاقتصادي من خلال الكولا كنظام اقتصادي .

٢ - ريموند فيرث ومنظور أكثر اتساعا لمفهوم الاقتصاد التقليدي .

(١) ميداءة العنق : النظرية في علم الإنسان الاقتصادي : الإسكندرية ٢ المكتب العلمي الحديث ، ١٩٨٤ ، ص ٢٠ .

- ٣ - مارسيل موسى والأشكال البدائية للتبادل أو الهدايا الملتزمة .
٤ - جورج دالتون وبول بوهانون وفكرة السوق كمجور لنظام التبادل بالمفهوم الواسع في الاقتصاد .

١ - مالفينوسكى ورؤى متحدة للاقتصاد

من خلال الكولا كنظام اقتصادى

أتاحت الخبرات الميدانية للمالفينوسكى أن يقدم تحليلًا شاملاً وعميقاً للاتساق الاقتصادية ، وأن يعقد المقارنات بين الظواهر الاقتصادية لمديد من المجتمعات البدائية ، كما قدم في دراسته التي نشرها عام ١٩٣٢ في كتابه « الأرجونوتس » أو « بحارة غرب المحيط الجسورون » *Argonauts of the Western Pacific* صورة لبعض أشكال العلاقات التجارية التي تنشأ بين مجموعة من القبائل التي تسكن غينيا الجديدة ، نجدده يضمن مقدمة هذا الكتاب ذلك الاتجاه الذى يأخذ بمبدأ التكامل في دراسة النظم الاجتماعية . فالبدء العام من ذلك المنظور هو أن النظم تتشابه وتتداخل بحيث يتمدر دراسة جانب اجتماعى معين دون الأخذ في الاعتبار علاقة ذلك بالاتساق المخططة في البناء الاجتماعى . ولقد انعكس ذلك بالفعل على منهجه في دراسة الكولا كنظام للتبادل التجارى بين القبائل ، عندما نجدده يهتم بالتنظيم الاجتماعى والسحر والأساطير والفولكلور ، وكافة الجوانب الأخرى المرتبطة بالظاهرة وتساعد على فهم موضوع الدراسة (١) .

ويبدو أهمية ذلك المنظور المنهجي الذى استخدمه مالفينوسكى في دراسته للاتساق الاقتصادية لهذه الجماعات البدائية ، وبشكل خاص

(١) انظر : محمد الجوهري وآخرون : تنمية العالم الثالث ، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص : ٣٧ .

للكولا لدى سكان جزر ميلانيزيا بين قبلل التروبياند ، فمن خلال هذه الدراسة للرائدة كشف النقلاب عن تمعد هذه الأبنية ، واختلاطها بالعديد من الطقوس والممارسات التي يمكن أن تبعدنا عن نطاقها الاقتصادي البحت . وبشكل خاص إذا استخدم في تشخيصها ذلك المنطق المجرد الذي يهجه رواد الاقتصاد عند تصديدهم لطبيعة العوامل الاقتصادية .

ونعل ذلك ما دعا مالينوفسكي الى نقد التراث الغربى وما تضمنه من مقولات اقتصادية حول الحديد من القضايا المتعلقة بالخواخز والانتاج ، ويؤكد وجهة نظره بتحليله لنظام الكولا لدى سكان جزر ميلانيزيا . ويتخصص هذا النظام في انه يقوم أساسا على تبادل بعض السلع المعينة التي لا تتمتع بأية قيمة تجارية أو اقتصادية بالمفهوم الاقتصادي الحديث ، ولكنها ذات قيمة اجتماعية وشعائرية عالية تضى على من يمتلكها مكانة سامية في المجتمع ، وتتألف هذه السلع من عقود طويلة من الأصداف الحمراء وأساور من الأصداف البيضاء . ويتضمن نسق التبادل وجود اتفاقات شفوية تقليدية متوارثة منذ أجيال بعيدة بين سكان جزر التروبياند ينظم تبادل هذه السلع ، بحيث تنتقل هذه العقود في اتجاه معين لا يتغير حول محيط الدائرة التي تنتظم فيها هذه الجزر ، بينما تنتقل الأساور في الاتجاه الآخر ^(١) .

(١) انظر :

— Malinowski, B. «Argonauts of the Western Pacific», London : Kegan Paul, 1950, pp. 83-85.

وانظر أيضا :

— أحمد أبوزيد : البناء الاجتماعى ، مدخل لدراسة المجتمع ، التساق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ط ٣ ، ١٩٧٩ ، ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

— غاروق محمد العادلى : الأنثروبولوجيا الاقتصادية ، مرجع سبق

ويدعم مالفينوسكى اعتراضاته حول مزاعم النظرية الاقتصادية
وصدقها في المجتمعات البدائية من خلال تساؤلاته التي يطرحها حول موقف
الإنسان البدائي من هذه الممارسات الاقتصادية ويتلخص هذه التساؤلات
فيما يلي :

— اذا كان كل شيء يتوفر بكثرة في مجتمع التروبياند فما الحكمة
اخذ من هذه العمليات والمبادلات خاصة لن أفراد المجتمع يتبادلون نفس
الأشياء بعينها طوال الوقت ؟ *

— ما هو المحك الأساسي للنشاط الاقتصادي مادام كل رجل من
التروبياند يستطيع الحصول على ما يريد ؟ وما قيمة هذه الأشياء في حياة
هؤلاء الناس اليومية ؟ *

ويخرج من هذه التساؤلات بما أسماه بالعوامل الاجتماعية كالمكانة
والمركز الاجتماعي وحسن السمعة التي يرتبط تحققها في التروبياند بهذه
الممارسات التي يتضمنها نظام الكولا . كما أن الهدايا التي يتم منحها
لا تحدث بشكل عشوائي ، ولكنها تتم لمقابلة التزامات محددة ، وتعبيرا
عن بعض علاقات متماثلة كالقربة والمصاهرة مثلا . ويؤكد مالفينوسكى
أن هذه الممارسات تبدو مزيجا من الاقتصاد والعوامل الاجتماعية والدينية ،
وتتم في شكل شعائري ولا يكتشف الملاحظ منها ما يشير الى مفهوم الربح
والكسب أو النفع الشخصي *

— رالف بيلر ، وهاري هويجر : مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة ،
ترجمة محمد الجوهري ، والسيد الحسيني ، ط ١ ، مرجع سبق ، ص ص :
٤٣٦ — ٤٣٨ .

— على ليلة : البغالية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، دار
المعارف ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ص : ١٥٤ — ١٦١ .

ورغم صدق هذه الحقائق العقلية التي قدمها مالفينوفسكى وأكد فيها انتفاء صفة « الانسان الاقتصادي » بالمجتمعات البدائية من خلال دراسة الكولا ، الا أن التظليل المتأنى من شأنه أن يفصح بين هذه الطقوس والشعائر عن مضامين اقتصادية في عديد من المجتمعات البدائية كذلك التي تقوم فيها الهدايا كمقابل للخدمات التي يؤديها السحرة لانبث الأراض أو لاستئزال المطر ، والتي تنطوى على رغبة الانسان البدائي في زيادة انتاجية أرضه ، وكذلك تقديم الهدايا للمعالج مقابل الطقوس العلاجية لتبرئة المرضى من الآمهم . وتعد هذه الهدايا كالأجر الذي يدفع للطبيب في المجتمع الحديث مقابل فحص المريض والتشخيص والعلاج ، وهي في نظام الكولا تبجو في التبادل الذي يتم في المناطق المتباينة من الجزر ، حيث يقدم الصيادون منتجات البحر للزراع ، ويقوم الزراع برد هذه الهدايا من المحاصيل . وإذا كانت هذه العمليات التبادلية تتم في إطار طقوس وشعائر فإن ذلك لا ينكر أن لها وظيفة اقتصادية بين سكان هذه الجزر المتنوعة الانتاج ، إذ يتحقق من خلال التبادل نوع من التكامل بين هذه المناطق .

وإذا كانت العمليات الاقتصادية الخالصة لم يفصح عنها في نظام الكولا فهناك قبائل أخرى تظهر فيها مثل هذه العمليات بشكل واضح كذلك التي درسها « هيرسكوفيتس » ومنها قبائل التودا Toda والباجندا Baganda قبل الاتصال بالأوربيين ، ويكشف فيها عن عمليات للتبادل التجاري المادى البحت ، كما أنها لم تخل من الطقوس الشعائرية والعناصر الاجتماعية التي تكاد تميز الاقتصاد البدائي بشكل عام » (١) .

(١) أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .

٢ - ريموند غيرث ومنظور أكثر اتساعا

لفهوم الاقتصاد البدائى

تباين منظور كل من مالىثوفسكى وريموند غيرث حول امكانية استخدام مبادئ النظرية الاقتصادية في تحليل الابنية الاقتصادية للمجتمعات البدائية ، فبينما امد الأول التراث الانثروبولوجى برؤيته البنائية من خلال الكولا كنظام للتبادل الاقتصادى والاجتماعى والطقوس بثناء ابعاده المختلفة وتشابكها وتحققها ، فاذا ريموند غيرث يدلى بطلوه في هذه القضية مؤكدا « امكانية استخدام المبادئ الاساسية لعلم الاقتصاد باعتبارها تنطبق انطباقا عاما »^(١) مع الكثير من الأنماط الاقتصادية بالمجتمعات البدائية •

وتجاوز موقف غيرث التحليل النظرى ليتخذ من الواقع محكا عليا لاختبار مبادئ النظرية الاقتصادية ، ويستفيد استفادة فعالة من هذه المبادئ في تصميم أساليب وأدوات للدراسة الحقلية في دراسته للنسق الاقتصادى لصيادى الملايو • وتوصل غيرث من خلال استخدامه لهذه الأدوات الى تحليلات مفصلة حول مدى وعى أفراد هذا المجتمع بالمفاهيم الاقتصادية ، كالمعمل ورأس المال ، وكيفية حساب المائد النسبى من ناحية والنفقات الرأسمالية من ناحية أخرى • كما تؤكد له من خلال هذه الدراسة الميدانية الرائدة ان هؤلاء الصيادين على وعى تام بمحددات استخدام الوقت والجهد والمال • وتبدى ذلك من خلال استخدام توقيتات للعمل المناسبة للصيد ، ونوع الشباك المستفصمة ، والقوارب ، وطاقم

(٢٢) زالف بنيلر ، هارى هويجر : مقدمة في الانثروبولوجيا العامة - مرجع

سبق ذكره ، ص : ٢١٤ •

الصيد المناسب وذلك بهدف تحقيق أقصى درجات الكسب^(١) . وغير ذلك من العوامل التي تتشكل وفقا لاعتبارات لاجتماعية بين تنظيمات الصيادين، كـرغبة الفرد في العمل بمفرده أو قبوله المشاركة في نشاط جماعي ، وتأثير الروابط بين الأقارب والأصدقاء في انجاز عمليات الصيد . ولكي يؤكد ريموند فيرث وجهة نظره بأن الانسان البدائي لا يجهل تماما الاقتصاد ، بل ان هناك عمليات تؤدي بوعي تام ورشد تهدف الى تحقيق الكسب ، نجده يستخدم العديد من أساليب القياس الاقتصادية المتطورة لقياس وتحليل النشاط الاقتصادي لدى صيادي الملايو ، ومن هذه الأساليب أسلوب قياس عنصر الوقت في عمليات الصيد الغاطس

The use of time in lift-net fishing

وكذلك تقييم ناتج الصيد مقاسا بمنصر الزمن أو الوقت ، وأسلوب توزيع هذا الناتج . كما نجده يحدد الموائل المتنوعة التي يفقد فيها الوقت ليخرج في النهاية بحساب اقتصادي للإنتاج اليومي على مدار الشهر التي يتم فيها الصيد^(٢) .

وفي تحليل ريموند فيرث لعمليات الصيد يلقي الضوء على تنظيمات العمل وهي قضايا تتدرج ضمن اطار الادارة والسلوك ، حيث يناقش دور رئيس جماعة الصيد ، وكفائته في انجاز العمل اليومي لجماعة الصيد . ويلقي الضوء على متطلبات ذلك الدور ومنها المهارة العالية وحسن القيادة ، وغير ذلك من الجوانب التي تتحدد بشكل منظم في هذا المجتمع ، كتدبير رأس المال المطلوب لعمليات الصيد ، وتوزيع عائد الصيد ، والقيام بعمليات الاحلال في الأصول الرأسمالية لأدوات العمل كالثقارب والشباك^(٣) .

Firth, Rymond : «Malay Fishermen : Their peasant (١)
economy», London, Archon Books, 1966, p. 88.

Ibid., pp. 94-95. (٢)

Ibid., p. 100. (٣)

ولم تكن تلك غصيب-اسهلمت غيـث في إلقاء الضوء على امكانية استخدام مفاهيم الاقتصاد على بعض المجتمعات المختلفة ، بل هناك إسهامات أخرى تبلورت من خلال الدراسات العقلية المتنوعة التي أجراها حول المجتمعات البدائية • ومن هذه الاسهامات تلك التي يستخلصها اد. فاروق الحاذلي ومنها :

١ - أن القيمة الاقتصادية في عديد من المجتمعات البدائية نسبية ، حيث انها تعتمد أساسا على تحقيق اشباعك لدى هذه المجتمعات قد لا تتشابه مع مجتمعات أخرى • وبهذا المضمون نجد ان بعض الأشياء التي تبدو عينية بمنظور السوق بالمفهوم الاقتصادي الواسع ليس لها نفس القيمة لدى الانسان البدائي ، اذن لقيمة الأشياء تتحدد وفقا لموظفيتها داخل الأطار الثقافي الذي ينظم هذه العلاقات التبادلية ، لا طبقا لاعتبارات السوق بمفاهيمها المختلفة •

٢ - أن القيمة في بعض المجتمعات البدائية تبدو ذاتية تحددها أبعاد ثقافية واجتماعية بجانب الأبعاد الاقتصادية التي تتحدد وفقا لاحتياجات الانسان البدائي ، بمعنى ان الشيء يصبح ذا قيمة اذا أمكن استبداله بشيء آخر أو أشياء تؤدي وظيفة في حياته اليومية •

٣ - ان المجتمعات التي درسها ريهوند غيـث (التيكوبيا - صيادو الملايو - قبائل الموري) تكاد تعرف جميعها أمكالا للحياة الاقتصادية ، وثمة اختلافات توجد في تلك الحياة حول بعض المفاهيم كالأرباح والأقراض وكيفية حسابها من جماعة الى أخرى •

٤ - لا تعرف المجتمعات البدائية النقود بالشكل الذي نعرفه المجتمعات ذات النظام الاقتصادي الحديث ، ومن ثم يختلف مفهوم الثمن بين المجتمعات البدائية والحديثة ، باعتبار ان الثمن والقيمة أمران متلازمان بالنسبة للاقتصاديات الحديثة ، بينما يختلف هذا المفهوم مع علاقات التبادل وما تتضمنه من طقوس وممارسات وهدايا بالمجتمع البدائي •

ملاحم الكلاسيكية الجديدة في اسبهمات ريموند غيرث في الانثروبولوجيا الاقتصادية :

كما ذكرنا من قبل فقد تجاوز ريموند غيرث الحوار ليتخذ من الواقع مجالاً لتطبيق مبادئ النظرية الاقتصادية على المجتمعات غير الصناعية فبالإضافة إلى جهوده الرائدة لدى صيادى الملايو نجده يتناول بالتصنيف خصائص المجتمعات من منظور الاقتصادى ، كما نجده أيضاً يحدد مفهوم الاقتصاد بأنه يتمثل فى عمليات توزيع الموارد المتاحة النادرة بين الحاجات الإنسانية الممكن تحقيقها مع الأخذ فى الاعتبار وجود بدائل فى كل من المجالين *

عندئذ يصبح الاقتصاد من منظور ريموند غيرث مهما كان تعريفه يتناول أو يتضمن ملامح الاختيار الإنسانى ، ويتناول نتائج القرارات ، هذه القرارات ثمكس علاقات شخصية واجتماعية إلى جانب الاقتصادية • ويستخلص غيرث بعض النقاط التى يحدد من خلالها مجال الاقتصاد فى كافة المجتمعات الإنسانية فيما يلى :

- ١ - أن العلاقات الاقتصادية والخيارات المتضمنة فيها منظمة فى أى مجتمع أى أنها تكون نظاماً مهما كانت هذه العلاقات •
- ٢ - أن علاقات التبادل تعتبر علاقات أساسية فى كل المجتمعات البشرية ويتفق فى ذلك مع مالىثونوسكى •
- ٣ - على الرغم من أن كل المجتمعات لها خصائصها المتفردة إلا أنه من الضرورى أن يقبنى الطماء تصنيفاً بسيطاً يحدد طبيعة الخصائص الاقتصادية للمجتمعات الإنسانية ، لتشكل نقطة للالتقاء والحوار فيما بينهم ، ومن ثم يمكن تصنيف المجتمعات وفقاً لخصائصها وطبيعة النظم الاقتصادية فيها إلى مجتمعات بدائية ، وقروية وصناعية^(١) •

(١) انظر : Frankenberg, R., «One Anthropologist's view, in Rymond Firth (ed). : Them in economic Anthropology, London, Totislock, pp. 47-51.

ويحدد خصائص كل نمط من هذه الأنماط كما يلي :

(أ) المجتمعات البدائية :

ويرى ريموند غيرث أن هذا المصطلح نسبي ، وينطبق بصورة أكبر على النظام الاجتماعي والاقتصادي ، ويصعب تحديد صياغة دقيقة لتوصيف هذا النظام ، ويصف غيرث المجتمعات في هذا المستوى بأنها ذات تكنولوجيا بسيطة ، وقدر قليل أو محدود من الابتكار ، وغالبا ما يكون هدف النشاط الاقتصادي وسعي الجماعة من خلاله إلى تحقيق اتباغات أساسية ، ويصعب من خلال ذلك المسمى أن يتحقق تراكما في الأصول الرأسالية بالمعنى الدقيق . كما يتصف بعدم التمييز في الأدوار الاقتصادية للأفراد فيه وتقسيم محدود للعمل في مجال الإنتاج والتنظيم والادارة ، ويعتبر إلى المؤسسات التسويقية ، ويعتمد على وسائل محدودة للتبادل ويرفض غيرث مصطلح مجتمعات الاقتصاد المعيشي

Subsistence economy

لأنه يرى أن هذا المصطلح لا يعبر بدقة عن ظروف هذه المجتمعات ، كما أنها لا تنتج أو لا يقتصر النشاط الاقتصادي فيها على انتاج متطلبات المعيشة فيها ، بل قد تتجاوزة لانتاج بعض الأشياء الأخرى .

(ب) الاقتصاد القروي :

لقد أصبح ما أسماه ريموند غيرث بالاقتصاديات الريفية من الأمور الشائعة في العالم الحديث ، كما حظى هذا المسمى باهتمام الاقتصاديين والانثروبولوجيين بصورة متزايدة ، باعتباره نظاما متميزا يتكون من منتجين صغار بأدوات وأساليب إنتاجية بسيطة نسبيا ، كما يعتمدون أساسا على ما ينتجون بأنفسهم لتوفير وسائل معيشتهم ، ويتميز هذا التنظيم الإنتاجي الصغير واللقائم على استخدام الموارد الأولية بنظم خاصة وطرق متميزة لتراكم رأس المال والتسويق والتوزيع .

ويعتبر ريموند غيرث أن الاقتصاد القروي يتحدد بنمط من العلاقات الاجتماعية التي تميزه عن الاقتصاديات الأخرى ، وليس بنمط للانتاج

التكنولوجيا ، وتتسع دائرة التحليل في منظور ريموند فيرث عندما نجده يتجه الى القول بأنه « بإمكاننا الحديث عن المزارعين القرويين وعن الصيادين القرويين والحرفيين والتجار أيضا ، اذا كانوا يمثلون جزءا من النظام الاجتماعى ، كما يرى أيضا انه بالإمكان ملاحظة النظام الاقتصادى بالمجتمعات الريفية منعكسا في أنواع عديدة من العلاقات التى تعتبر عناصر اقتصادية تعتمد على المكانة الاجتماعية ، وفي العلاقات بين الأفراد في مجال النشاط الاقتصادى وبشكل خاص عندما يقدم العمل باعتباره جزء من الاطار الاجتماعى ، ولا يعبر عن قيمة شخصية لمن يؤديه ، وبهذا المضمون يخفض عائده للموقف الاجتماعى ككل لا للموقف الاقتصادى ، كما تتحول الوسائل الاقتصادية في هذا السياق الى غايات اجتماعية » .

(٥) المجتمع الصناعى :

على هذا المجتمع يصبح الفرد طائفة منظمة للعمليات الانتاجية ، كما تتوارى الخصائص الاجتماعية التى كانت تشكل سياقا يستوعب الكثير من الخصائص الاقتصادية ، لكى تصبح الخصائص الاقتصادية أكثر وضوحا في العلاقات ، كما يتحدد وضع الفرد بناء على مقدار اسهاماته في النشاط الاقتصادى بغض النظر عن مكانته الشخصية أو الاجتماعية .
والتي تتحدد هي الأخرى من خلال النظام الاقتصادى .

ومن رأى فيرث أن دور الباحث في مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية يتعطل في تطبيق المفاهيم التى يستخدمها الاقتصاديون في المجتمع الصناعى على المجتمع البدائى والقروى ، بالاضافة الى مهمة أخرى تمتد الى داخل المجتمع الصناعى وهى دراسة الدور الاقتصادى للفرد في موقف معين مقابل دوره الاجتماعى ، وفي مقابل نظم الجماعات التى ينتمى اليها .

٣ — مارسيل موس والأشكال البدئية للتبادل

أو الهدايا المزمة

درس مارسيل موس نظام الهدايا المزمة بين قبائل « الكيوكيل » الذين يقطنون الجزء الشمالي الغربي من أمريكا الشمالية . ولقد وجد موس أن هناك أنواع من التبادل تتم بين الأفراد في عدد من المجتمعات المختلفة أو في مجتمع واحد يصلحها ممارسة بعض الطقوس والشعائر ، أطلق عليها التبادل الطقوسي Ceremonial Exchange وتتلفص وجهة نظره حول هذا النوع من التبادل في أن الهدايا بهذا المجتمع تشتمل على نوع من الزام الذي يحدد سلوك الشخص المهدى إليه تجاه هذا الموقف ، والذي بمقتضاه يلتزم برد هذه الهدية ، ويصبح الامتناع عن إتيان هذا السلوك من شأنه أن يزعزع المركز الاجتماعي للشخص وكذلك تهتر مكانته وهيبته ، ومن ثم أسماء مارسيل موس الهدايا المزمة أذ تبدو في شكلها كنوع من التبادل الاجتماعي ينظم عمليات التبادل في كثير من جوانب الحياة الاقتصادية في سياق طقوسي واجتماعي وثقافي .

ولقد صاغ مارسيل موس هذا المفهوم من خلال ما توغر له من معلومات اثنوجرافية متنوعة عن مجموعة من المجتمعات البدائية ، ويؤكد أن هذه الأشكال أو النماذج الاقتصادية تبدو مغايرة تماما عما يسمى بالآقتصاد الطبيعي ، إذ لاحظ تلاشي عمليات التبادل السوقي بمفهومه المعاصر ، كما تعرف هذه الجماعات أنواعا من التبادل تنتفي فيها العلاقات الفردية ليحل محلها الشعائر والقبائل والأمر . كما أن التبادل ليس بالقطع لثروات أو متقولات أو عقارات أو أشياء نافعة اقتصاديا ، بل هو تبادل لولائم وطقوس ومجاملات وخدمات عسكرية ورقص وحفلات . ولا تعكس هذه الأشياء مفهوم السوق ، كما أنها تتم بشكل ارلدي على الرغم من أنها ملزمة قد يعاقب عليها بحرب خاصة أو عامة (١) .

(١) انظر : مارسيل موس : علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، بحث في الهبات والهدايا المزمة ، ترجمة محمد طلعت عيسى ، ط ١ ، ١٩٧١ ، بتون ناشر ، ص ص ٢٦ — ٢٧ .

وتبدو شمولية التطويل وعمق الرؤية في تطويل موس لعمليات التبادل لدى قبائل الكيوكيتيل عندما يتناولوها في اطوارها النفسى والاجتماعى في تفاعل مع الطبيعة ، مؤكدا ان علم دراسة الانسان او الانثروبولوجيا تعد اقهر العلوم على فهم هذه الجوانب متكاملة في الانسان ، ولقد انعكس ذلك في تطويله اليوتلاتش أو الهدايا المزمرة في تلك الجماعات البدائية وما يرتبط بها من مفاهيم ومعتقدات وطقوس تصطب بعمليات التبادل أو التهادى ، ومنها قدسية الشيء المغطى من خلال الروح الخفية التى تكمن فيه وتحركه وتربطه بصاحبه الأول . وتعكس هذه المعتقدات مركبا من القيم الطقوسية التى تصطب بعمليات التبادل ، وتجعل من المحرك لها عوامل غير مدركة لتحقيق استمرارية هذه العلاقات من جانب . ومن جانب آخر تعمل على حفظ حقوق أطراف العلاقة في الأخذ والرد ، وبذلك غانها تحقق الاستقرار وتدعم أواصر العلاقات داخل مجتمع القبيلة . « يضاف الى ذلك ما يتعلق بمفهوم الهدايا والقربان التى تمنى للأفراد لارضاء الآلهة ومن ثم فقد يتم هذا القربان في شكل ائلاف للشيء أو القائه في البحر أو حرقه ككمن للحصول على الأمان والسلام واتقاء غضب الآلهة » ورغم اعتماد هذه الممارسات التبادلية في ذلك الاطار الطقوسى الذى يبعدها في أهدافها ومضمونها عن المفهوم الاقتصادي المجرد ، الا اننا نجد مارسيل موس يؤكد ان هذه العمليات لا تخلو تماما من أبعادها الاقتصادية، إذ انها تتم في مناسبات الولادة والختن والمرض وبلوغ الفتاة والطقوس الجنائزية^(١) . وهى مواقف تحتاج الى تضافر بين جهود أفراد القبيلة لدعم أفرادها في هذه المناسبات . ولقد حاول مارسيل موس وضع أسس نظرية تفسر الاشكال البدائية للتبادل عندما نجده ينتهى الى بعض الحقائق حول نظام السوق الذى يرى انها موجودة بالفعل في بعض هذه الممارسات البدائية الا انها بسبب تغلغلها واختلاطها بالأنيساق الأخرى يصعب

تصنيفها باعتبارها أنساقا اقتصادية ، رغم اتساقها مع الحاجات الاقتصادية بمفهومها لدى الإنسان البدائي . وفي ختام دراسته حول الهبة يفكر تلك العبارة : انه في مواقع متعددة ظهر لنا الى أى حد كان هذا الاقتصاد الخاص يتبادل الهبة بعيدا عن الخوف في إطار الاقتصاد الطبيعي أو المذهب النفسي ، فكل هذه الظواهر ذات الدلالة في الحياة الاقتصادية لدى هؤلاء الأقوام كانت تستند على فكرة ارضاء الأرواح ، ولهذا فإننا نضيف ملاحظتنا الى ملاحظات مالتونوسكى الذى خصص عملا كاملا لكي تتخطى المذاهب الجارية دائرة الاقتصاد البدائي .

ويؤكد وجهة نظره بأن مفهوم القيمة في هذه المجتمعات له سلطان كبير ، رغم ان كارل بوتشر K. Boutecher قد رأى ذلك ولكنه قلل من أهميته ، وبالرغم من ذلك فإنها تمارس بصورة غير مثمرة يضاعفها نوع هائل من البذخ ومظاهر الثراء وأنواع متعددة من النقود التى تستخدم في المبادلة ومع ذلك فان هذا الاقتصاد العظيم ملازال مليئا بعناصر دينية تطلق الأنشطة الاقتصادية بكثير من الشعائر والطقوس المركبة^(١) .

٤ - جورج دالتون ويول بوهلتون وفكرة السوق كمنهج لنظام التبادل بالمفهوم الواسع في الاقتصاد

ثم يتخذ الحوار منظورا آخر حول جدوى استخدام المفاهيم الاقتصادية التى تضمنها الفكر الاقتصادى حول تفسير النظم الاقتصادية بالمجتمعات البدائية . ويتبنى ذلك الحوار جورج دالتون G. Dalton و كارل بولانى ويول بوهلتون ويطلق عليهم رواد النوعية الاقتصادية Substantive approach

فنجده دالتون يذهب الى أن النظرية الاقتصادية سواء في أسلوب معالجة القضايا الاقتصادية أو في مقولاتها الفكرية قد صيغت في إطار مميز تماما عن ذلك الذى توجد عليه المجتمعات البدائية . ويوجز أهم

خصائص ذلك الاطار في حركة التصنيع وتطور نظام السوق والتبادل من خلال ذلك النظام باعتباره واحدا من أهم المبادئ الهامة في بناء النظرية الاقتصادية ، ويحصل ذلك النسق التبادلي الحديث في طياته التسليم بأن الأشياء يمكن أن تباع وتشتري • ومن ثم فالسوق بمفهومه الواسع يعد مجالاً للتفاعل في بناء الفكر الاقتصادي ، كما أن الشخص لن يستطيع العيش الا اذا أنتج شيئا له قيمة يمكن مبيعه في اطار مفهوم السوق بدءا من الجهود الانسانية وانتهاء بالأشياء المادية الأخرى ، ويتكاثر الأفكار التي يسوقها رواد هذا الاتجاه الفكري يصبح بالامكان تبادل كل عناصر الانتاج ومكوناته من الموارد الطبيعية المختلفة أو العمل ، وفي هذا السياق الاقتصادي المعاصر للقيمة يبرز مفهوم السعر الذي يعتبر مرادفا للقيمة أو مقرونا بها ، فمشكلة السعر تعد من أهم المشكلات المعيزة لاقتصاديات السوق الذي يقوم عليه الاقتصاد الحديث ، كما أن هذه المبادئ تمثل خطا فاصلا وأساسا في الاختلاف بين أنماط الاقتصاد في كل من المجتمعات الحديثة والبدائية التي تتحدد قيمة الأشياء فيها وفقا لنسبتها لأفرادها ، وتنظم التبادل تتم في معظمها خارج نطاق السوق ، ولا تعرف مفهومها محددا للثمن ، بينما في الاقتصاد الحديث نجد دورا حرا للعرض والطلب على أساسه تتحدد القيمة وتمارس تأثيرات لقوى الانتاج والاستهلاك •

وبهذا التظليل المحدد لمفهوم السوق من المنظور الاقتصادي تخرج المجتمعات البدائية التي لا تتم فيها العمليات الاقتصادية في اطار السوق ولكنها تتم في ضوء الحديد من المبادئ المختلفة عن مبادئ السوق ، وبهذا التحديد القاطع يؤكد هؤلاء الرواد وجهة نظرهم في « أن اقتصاد المجتمعات البدائية موجه لاجتياجات الاعاشة ومن ثم فهو يختلف عن اقتصاد السوق • وتحكمه المقايضة واعادة التوزيع وهي مبادئ تتضمن تبادل السلع والخدمات تبدا لا نوعيا أو طبقا للقيم التقليدية حينما تتناول عملية المقايضة

سلما غير متشابهة • وينتهى أصحاب هذا الاتجاه الى أن الاختلاف كبير بين كله من الاقتصاد الحديث والبدائي^(١) •

ولقد تعرض هذا الاتجاه للنقد الشديد من جانب سكوت كوك Cook الذي أوضح ان أصحاب اتجاه النوعية الاقتصادية قد منحوا اقتصاد الاعاشة صورة مثالية رومانسية في حين ربطوا الاقتصاد الموجه نحو السوق بعيوب ونقائص اجتماعية مختلفة ، ولقد ذهب كوك الى انه لما كان أصحاب اتجاه النوعية الاقتصادية وأصحاب النظرية الاقتصادية الصورية قد تجاهلوا — الى حد كبير — وجهات نظر بعضهم فيما بينهم (بدلاً من الدخول) في مناقشة وجدل ، فإن كلا منهم كان يتحدث عن موضوعات مختلفة •

ويحترض دالتون على ذلك التعميم الذي وقع فيه أصحاب الاتجاه الصوري عندما قاموا بتطبيق مقولات النظرية الاقتصادية في بعض الأعمال الميدانية وما توصلوا اليه من نتائج حول امكانية استخدام هذه المفاهيم في دراسة البوتلاتش والكولا والمهر وتحليلها والنظر اليها باعتبارها نوعا من الاستثمار ، وذلك كما فعل البعض مثل ارمسترنج عام ١٩٢٤ عندما اعتبر القطع الصدفية بجزيرة روسيل هي بمثابة نقود بالمفهوم الصديقي تدفع أو تنفق في شراء بعض الأشياء من السوق ويوجهه في ذلك تأثره بمفهوم تماثل النظم الاقتصادية في كافة المجتمعات سواء البدائية أو الحديثة^(٢) •

(١) رالف بيلر ، وهاري هويجر ، مرجع سابق ، ص ١٥-١٦ •

(٢) Dalton, George : «Theoretical Issues in Economic Anthropology» in : «Current Anthropology»- Vol. 10 No. 1, 1969, p. 85.

(م ٣) (الانثروبولوجيا)

الفصل الثنى

المنظم الاقتصادية من منظورين مختلفين (علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد)

- الحوار بين علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد حول
الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية •
- جوانب خلافية •
- مظاهر للاقتضاء الفكرى بين علماء الانثروبولوجيا
والاقتصاد •
- الاتجاه التطورى واعادة بناء التاريخ الاقتصادى
للمنظم •
- ملامح للتطويرية الحديثة •
- الاتجاه المادى والشكى •

الفصل الثامن

النظم الاقتصادية من منظورين مختلفين (علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد)

الحوار بين علماء الانثروبولوجيا وعلماء الاقتصاد حول الاقتصاد
بالمجتمعات التقليدية :
(١) جوانب خلافية :

شغل موضوع الاقتصاد التقليدى — والخصائص المميزة له —
أذهان علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد على حد سواء ، فالتباين الذى
أظهرته الدراسات العقلية المبكرة من قبل علماء الانثروبولوجيا ، والفروق
الجوهرية الواضحة بين ذلك النمط الاقتصادى والأنماط الحديثة أثار
العديد من التساؤلات ، حاول علماء الانثروبولوجيا من خلال الاجابة عليها
صياغة نظرية تفسر موقف الأنماط الاقتصادية التقليدية من النظرية
الاقتصادية ، الا أن هذا الأمر ظل محفوقا بالكثير من الصعوبات ، فغياب
الاطار المؤسس بهذه المجتمعات ، وعدم وجود نظم محددة للأسعار أو
وسيط للتبادل يتم على أساسه تقدير قيمة المبادلات ، ووجود صياغات
فريدة يمتزج فيها الاقتصاد بالموامل الاجتماعية والثقافية قد أسهمت في
تعقد البحث في هذا الموضوع ، كما أخرجت النظم الاقتصادية في كثير
من هذه المجتمعات من حيز الاقتصاد بالمنظور المعاصر وأبعثت من دائرة
التحليل الاقتصادى .

ومن الملاحظ أن ظروف نشأة الانثروبولوجيا كعلم ، وشمولية البحث
فيها ، وتناول النظم الاجتماعية باعتبارها أنساق في تفاعل وتكامل قد
ساعد على احتواء هذه الاشكاليات النظرية لا في مجال الاقتصاد فحسب
بل وأيضا في كثير من المجالات الأخرى كما هو بالنسبة لطبيعة النظم
السياسية والقانونية ، والتي مثلت في مراحل لاحقة مجالا لانتقاء علماء
هذه الفروع المعرفية مع علماء الانثروبولوجيا .

فقد أولى الرواد الأوائل اهتمامهم بدراسة النظم الاجتماعية من منظور بنائى وظيفى ، وأسهم ذلك الى حد كبير فى فهم الأنساق الفرعية بهذه المجتمعات باعتبارها تؤدى بعض الأدوار ذات الصلة الوثيقة بالجوانب الأخرى ، والتي قد تبعدها من حيث الشكل من حيز اهتمام العلوم التى تناولت هذه النظم بالدراسة بشكل منفصل •

وفى هذا السياق فهم الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية كنسق يؤدى الكثير من الأدوار التى اختلطت بأنماط السلوك الثقافى ، وظهرت التفسيرات المقبولة من المنظور الوظيفى من قبل علماء الانثروبولوجيا •

ثم تعرضت المجتمعات التقليدية لمؤثرات متنوعة من قبل العالم المتقدم من خلال عمليات الغزو الثقافى والاتصال ، وأصبحت أسواقا لدوله وتجاوزت عزلتها الاقتصادية ، واختلطت فى نظمها الاقتصادية ملامح من النظم التقليدية مع النظم الحديثة للاقتصاد ، وفى غضون ذلك تعرضت النظم الاقتصادية للمعالجة النظرية فى محاولات من قبل علماء الاقتصاد لفهم وتطيل هذه النظم التقليدية ، وحدث ذلك بالفعل فى ضوء التوجهات الاقتصادية الحديثة •

يبد أن المحاولات التى بذلت للاستعانة بالمبادئ الاقتصادية كما صيغت فى فكر بعض الرواد قد تعثرت فى فهم طبيعة الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية ، وهو أمر طبيعى ومتوقع فى ضوء الغايات التى يسعى اليها النظام الاقتصادى فى النمطين من المجتمعات (الفرعية والتقليدية) •

وينبغى الإشارة الى أن الرؤى الاقتصادية قد أكدت فعاليتها فى تفسير الواقع الاقتصادى فى مجتمعات الفشاة ، ويعكس ذلك قدر من الانساق الذى افتقد عند محاولات تعميمه على كافة النماذج الاقتصادية ، وأثار هذا الأمر المناقشات بين الباحثين فى مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية ، كما أعيد مراجعة بعض الأفكار التى ظلت توجه الفكر الاقتصادى الكلاسيكى والتي منها أن أهداف النشاط الاقتصادى واحدة

في كافة المجتمعات مهما اختلفت ، ومنها أن طبيعة الانسان في سميته الاقتصادي واحدة ، وانعكس ذلك الاطلاق في تعريفهم لنطاق اهتمام علم الاقتصاد . . بأنه الكشف عن القوانين الطبيعية التي تنظم الممارسات الاقتصادية بين الأفراد والتي يمكن تطبيقها دون استثناء على جميع المجتمعات بغض النظر عن اختلاف الزمان والمكان .

وثمة تساؤلات تفرض نفسها على الباحث في مجال دراسة الاقتصاد والاثروبولوجيا يمكن أن تسهم في حسم هذه القضية منها :

— ما هو مجال النشاط البشري الذي يشكل مجال النشاط الاقتصادي .

— ما هي الأهداف التي يسعى الاقتصاد الى تحقيقها .

وهناك اتفاق عام بين علماء الاثروبولوجيا الاقتصادية أن النظرة الاثروبولوجية تبوق وصفهم وتحليلهم لاقتصاد معين بدون ايضاح العلاقات بينه وبين العناصر غير الاقتصادية في نسق اجتماعي محدد . في الوقت ذاته (١) . وتمكن هذه التوجهات فهمهم الوظيفي للظواهر الاقتصادية ، وتلك رؤية افترقت في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي ، والذي انطوت الآراء فيه على بعض ملامح التعسف عند تحديد العلاقة بين النشاط الاقتصادي والانسان والبيئة والتي تمثل ركنا هاما في تحقيق التفاعل بين هذه العوامل ، كما انتمكت في تحديد غاية النشاط الاقتصادي واعتباره تحقيق أعلى ربح ممكن ، ولانه يخضع لمجموعة من القوانين التي تحدد مسار السوق كالعرض والطلب .

ويبرر ويموند فيرث هذا الموقف الخلاف بين علماء الاثروبولوجيا وعلماء الاقتصاد حول طبيعة الاقتصاد التقليدي بما أسماه القبلين بين النظم الاقتصادية التي صاغ فيها علماء الاقتصاد فكرهم والتي تميز

(١) غاروبو محمد العاطي ، الاثروبولوجيا الاقتصادية ، قضايا نظرية ونماذج واقعية ، ط ١ ، القاهرة مطبع سجل العرب ص : ٧٩ .

بالطبيعة المجردة والاطار المؤسس والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتجارة الدولية ، وهى فى مجملها مظاهر تمثل تناقضا ملحوظا لأنظمة اقتصادية الكفاف التى تفتقد الى العمومية بدورها ، وتلاشى أشكال السوق ، ونذرة النقود ، لذلك مثلت النظم الاقتصادية الأولى محورا لاهتمام الاقتصاديين والنظم الثانية مجالا لاهتمام علماء الانثروبولوجيا ، كما أسهم ذلك التباين فى ابعاد الصور البسيطة والتقليدية للاقتصاد من دائرة اهتمام الاقتصاديين^(١) .

وثمة تفسير آخر لموامل حدوث الفجوة بين مفاهيم علم الاقتصاد والنماذج الاقتصادية التقليدية ، مردها أن علماء الاقتصاد لا يذهبون الى أرض الواقع لتسجيل الملاحظات الدقيقة حول الظواهر الاقتصادية فى غير مجتمعاتهم ، إذ ليس لديهم ما يقابل العمل الميدانى ، كما أن حيز البحث لا يدخل فيه السلوك الانسانى أو النظام الاجتماعى . ولكنه ينصب فى المقام الأول على محددات اقتصاديات السوق الصناعية على المستوى المتوسط ، ولا تمثل ظواهر الواقع أهمية كبيرة فى لتطيل .

ولقد أسهم هذا الحوار بين علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد فى ظهور قناة بينهما بضرورة وجود نظرية مناسبة تقدم رؤية أكثر اتساعا وشمولا لتستوعب فى التطليل والتفسير ذلك الاختلاف بين الأنماط الاقتصادية المختلفة .

(ب) مظاهر الالتقاء الفكرى بين علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد :

لقد تحاورت مدارس فكرية متنوعة فى مجال الاقتصاد حول الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية ، وحاولت بعض هذه المدارس اعادة الاقتصاد الى سياقه الاجتماعى وذلك من خلال تصحيح الكثير من المفاهيم التى اختزلت فى اطار مفاهيم علم الاقتصاد ، وبات مؤكداً أن الظواهر الاقتصادية

Firth, R. : Themes in Economic Anthropology Ibid ; (١)

ليست ظواهر عامة أو مطلقة في كل زمان ومكان ، ويذكر في هذا الصدد الجهود المبكرة لرواد مدرسة الاقتصاد الوطني من الألمان مثل « كارل بوشير » ، « وليست » ، وذلك عندما حاولوا في تحليلاتهم ربط الاقتصاد بالجوانب الاجتماعية والثقافية ، وكذلك الجهود التي بذلها رواد مدرسة الاقتصاد الاجتماعي على يد سيسموندى وشارل جيد ، وترجع أهمية هذه الجهود المبكرة أنها تزامنت مع الجهود التي بذلها رواد الانثروبولوجيا ، ومن ثم فقد ساعدت على تكوين فهم علم في مجال الدراسات الاقتصادية ، مؤدى هذا الفهم أن التفاعل قائم ومستمر بين الظواهر الاقتصادية تتشكل وفي سياق اجتماعي وثقافي يؤثر فيها ويوجهها ، ومن ثم فيصبح التباين في الأنماط الاقتصادية والظواهر المتعلقة بها من الأمور الحتمية ويشكل متسق وظروف كل جماعة من الجماعات ، كما أتاحت هذه الآراء الفرصة لاعادة مناقشة بعض الأفكار التي أطلقت التسميات حول الطبيعة المشتركة للإنسان في كل مكان وحول الأهداف المطلقة للنظم الاقتصادية والنشاط الاقتصادي في كل مجتمع ، والتي كانت قد صيغت في اطار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي .

ويبدو أن تشابك الموضوع المتعلق بموقف الاقتصاد التقليدي واختلاف منظور التناول بين علماء الاقتصاد والانثروبولوجيا لهذا الموضوع وطبيعة المنهج في كل من العلمين هو الذي أحدث تلك الفجوة بين علماء الاقتصاد والانثروبولوجيا . ولقد أثمرت الجهود المختلفة التي سبق ذكرها اقتراب ما بين وجهتي النظر الانثروبولوجية والاقتصادية واعتبرت كتابات « كارل ماركس » محصلة لهذا الاقتراب ، ولكن يذكر بعض الباحثين مثل « فرانكنبرج »^(١) انه بعد كتابات ماركس قام مارشال وأتباعه من علماء الاقتصاد بترك الجوانب الاجتماعية المصاحبة للمعاملات الاقتصادية ،

Frankenberg, Ronald : One Anthropologist's view, in (١١)
Raymond Firth (ed) *Themes in Economic Anthropology*, London
Touvisstock, 1967, p. 49.

الا ان أزمة الكساد الاقتصادى التى حدثت فى الثلاثينيات ، و ظهور الفكر الكنزى أغصح عن أهمية رؤية الظواهر الاقتصادية وتحليلها فى إطار هيكلها الاجتماعى كالدخل وتوزيعه ودور الدولة » ، واستمر التقارب بين الفكر الاقتصادى والعوامل الاجتماعية لسنوات عديدة بعد أزمة الكساد الاقتصادى ، وأفسح علماء الاقتصاد المجال لكثير من الأفكار التى صاغها علماء الاجتماع والانثروبولوجيا ، ويبدو أن الالتقاء لم يستمر طويلا إذ ما لبث أن انصرف علماء الاقتصاد الى حراسة الجوانب الشكلية أو التتميلية واغفلت مرة أخرى الجوانب الاجتماعية التى تؤثر فى الاقتصاد ، ويتطلب الفهم الواغى من قبل علماء لانثروبولوجيا فهما أعمق لمبادئ علم الاقتصاد ونظرياته ومناهجه البحثية ، وكذلك فهما مشابها من قبل علماء الاقتصاد للدراسات الانثروبولوجية التى هى أكثر التصاقا بالواقع .

ولقد ظل الاقتراب وثيدا من قبل علماء الانثروبولوجيا نحو ادراك المجال التطيلى للاقتصاد كنشاط انسانى وانعكس ذلك بشكل واضح فى تأخر ظهور ذلك الفرع من الانثروبولوجيا وهو الانثروبولوجيا الاقتصادية من جانب ، ومن جانب آخر فى عدم وجود نظرية متكاملة وملائمة تجمع بين رؤى علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد وتفسر الكثير من الظواهر المتعلقة بالنظم الاقتصادية . ويرجع جورج دالتون عوامل تأخر ظهور النظرية فى مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية الى ما يلى :

١ - صعوبة موضوع الانثروبولوجيا الاقتصادية ، وانشغال العلماء الأوائل بدراسة الأنساق الاجتماعية ومنها القرابة والنسب السياسى والدينى ، كما لم يفرّد العلماء الأوائل هيزا خلاصا فى دراساتهم للنسق الاقتصادى ، بل تناولوه ضمن باقى الأنساق الأخرى أو فى سياقها ، ويؤكد جورج دالتون ذلك القصور الذى تعانى منه النظرية فى الانثروبولوجيا الاقتصادية من خلال قوله أن قلة من الانثروبولوجيين هم الذين قدموا اسهاماتهم النظرية فى هذا الفرع المعرفى ومنهم « بول يوهانسون » ، « وموريس جوكليز » ، « وهير سكوفيتس » ، « وماننج

تاش » ، « ومارشال سالينز » ، « وريتشارد ساليزيرى » ، بالإضافة الى الجهود المبكرة « للملينوسكى » وريموند غيرث •

٢ - أن اهتمام علماء الاقتصاد انصب على دراسة حالة المجتمعات الغربية ، والاقتصاد الرأسمالى ، وحول هذا النموذج صيغت الكثير من المبادئ النظرية ، ولم تتسع هذه الرؤى لمناقشة أنماط أخرى من الاقتصاد ، وذلك من خلال توجه مؤداه أن طبيعة الانسان واحدة ، وأن الانسان اقتصادى بطبعه فى كافة النظم الاجتماعية ، كما أن أهداف النشاط الاقتصادى واحدة ، وفى هذا السياق سقط من حيز اهتمامهم فى بحث الاقتصاد فى كثير من المجتمعات غير الصناعية ، وشكلت هذه التوجهات جانب كبير من البحث فى مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية ، واتخذ بعض العلماء من هذه التوجهات اطارا نظريا وتطليا عند تناولهم للنظم الاقتصادية بالدراسة والتحليل ، دون محاولة صياغة اطر نظرية تتلاءم وطبيعة هذه النظم المختلفة فى وظيفتها وتكوينها •

بيد أنه قد أصبح من الملائم الآن بعد أن تبلورت الكثير من الأفكار فى مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية أن يعيد العلماء طرح الكثير من المسلمات التى ظلت سائدة فى علم الاقتصاد ، ومنها على سبيل المثال تلك الأفكار التى تركز أساسا على فكرة التمرکز السلالى أو التميز العرقي ، ويذكر « موريس جودلير » فى هذا الصدد أن بعض الأفكار كالعقلانية الاقتصادية *Economic Rationality* ظلت مركز للتفكير الاقتصادى منذ الفيزوقراط أو الطبيعيين ، وكان هدف بحوث الاقتصاد ومحورها عند علماء الغرب هو التفسير العلمى لبناء ووظائف نسقين تاريخيين مختلفين ، يمثل الأول فى الاقتصاد التجارى الذى ينتمى الى أصل أوربى ، والثانى فى الاقتصاديات التى تمثل حالة ما قبل التصنيع ولا تنتمى الى أصل أوربى كما حرصوا على ايجاد المبررات التى توضح تفوق النسق الاقتصادى الأول على النسق الثانى من الناحية الايدولوجية ، ووصف الأول بالعقلانية والرشد والثانى باللاعقلانية ويفقدانه لمقومات

النظم الاقتصادية ، بالرغم من نسبية هذه الخصائص في كل اقتصاد على حدة ، ومن ثم فالأمر يتطلب فحص كل حالة على حدة والتأكد من صدق هذه المزاعم كما يرى « موريس جودلير »^(١) .

ولا يعنى ما سبق ذكره حول قصور الاتجاهات النظرية في الانثروبولوجيا الاقتصادية انعدامها تماما ، ولكن يمكن لدارس هذا الفرع من الانثروبولوجيا أن يتلمس ملامح الالتقاء الفكرى والمنهجى بين الانثروبولوجيا العلم الأم واستخدام لبعض المداخل البحثية فيه عند تناول الموضوعات الاقتصادية وعلى الجانب الآخر يتمثل ذلك الالتقاء في الاستفادة من نظريات الاقتصاد ، وبشكل خاص الاقتصاد الكلاسيكى الجديد ، وظهر ذلك الالتقاء في كثير من الموضوعات التى أدلتها الانثروبولوجيا الاقتصادية بالاهتمام فى الآونة الأخيرة .

وفيما يلى نتناول بعض الاتجاهات النظرية لهذا الفرع من الانثروبولوجيا :

١ - الاتجاه التطورى وإعادة بناء التاريخ الاقتصادى للنظم :

احتل الاتجاه التطورى فى البحث حيزا كبيرا من جهود العلماء والباحثين فى مجال العلوم الاجتماعية ، بالرغم من أن هذا الاتجاه هو انعكاس لجهود رواد العلوم البيولوجية ، الا انه ما لبث أن وجه الكثير من الأفكار على سلحة العلوم الأخرى كالاقتصاد والسياسة والاجتماع والانثروبولوجيا ، وبالرغم من أن « تشارلز دارون » قد قدم نظريته فى اطار مبادئ علم الطبيعة والاحياء والتشريح ، الا أن أفكار التطورية قد لأقت قبولا واستحسانا لدى علماء الفروع المعرفية الأخرى وتبادر الى أذهانهم انه بالإمكان تطبيق فكر « دارون » عن التطور على المجتمعات وعلى النظم الاجتماعية والاقتصادية .

(١) انظر : فاروق محمد العادلى فى الانثروبولوجيا الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ٢٨ - ٣٩ .

وكمحصلة لذلك التأثير المتبادل بين الفكر البيولوجي والاجتماعي
اعتقد بعض العلماء أن المجتمعات الانسانية تتغير هي الأخرى وفق منظومة
مجددة وقانون ثابت للتطور، يقوم على التقدم من مرحلة دنيا الى مرحلة
أخرى أرقى منها ، حتى تصل في النهاية الى قمة الحضارة الانسانية ،
والتي كانت متمثلة حينذاك في نموذج المجتمع الأوربي كما يمثل التقدم
في نظرهم ثمرة التكامل في الأدوات المادية والتعقيد في العلاقات خلال
المراحل التطورية وأصبح معيار التقدم عندهم يتمثل جليا في التطور
العلمي والتكنولوجي والاقتصادي *

ولسنا هنا بصدد عرض ذلك الاتجاه أو الانتقادات التي وجهت اليه
كاتبه غكري ، ولكن ما نود تحديده هو أن ذلك الاتجاه قد لاقى قبولا
عند بعض علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية عند محاولتهم تفسير الحياة
الاقتصادية في المجتمعات البسيطة أو المجتمعات ذات الاقتصاد التقليدي ،
حيث يرى رواد هذا الاتجاه أن النظم الاقتصادية هي الأخرى قد مرت
بمراحل مختلفة من الأدنى الى الأرقى وبشكل خطى يبدأ من مرحلة الصيد
مارا بمرحلة الزراعة البدائية ثم الزراعة المتقدمة ثم مرحلة الصناعة ،
وأغاض العلماء في وصف الخصائص الاقتصادية لكل مرحلة من هذه
المراحل *

كما يؤكد رواد هذا الاتجاه في صورته العامة على أن تطور النظم
الاقتصادية من الأشكال الأبسط الى الأشكال الأكثر تعقيدا يرتبط بتغير
جوهرى في خصائص هذه النظم ، وفي نوعية النشاط الاقتصادي الذي
تؤدي به الجماعات *

وتأسيسا على ما سلف فإن التنظيمات الاقتصادية قد مرت بمراحل
مختلفة اختلفت فيها نماذج الحياة الاقتصادية ، واتفق بعض العلماء في
هذا الاتجاه على أن الحياة قد بدأت بنشاط الصيد وتطورت الى نشاط
الصناعة ، حيث اتسمت هذه المرحلة الأخيرة بالانتاج الاقتصادي الواسع
وبالتجارة كنشاط مرتبط بالصناعة ، وعرفت المجتمعات الأسواق بمفهومها

الواسع ، كما عرفت التماثلات التجارية الضخمة ، ونشأت في غضون هذه المرحلة المؤسسات الكبيرة •

وتعكس هذه الأفكار من قبل العلماء الذين يتبنونها بمحاولة لفهم الحاضر من خلال إعادة تركيب الماضي وصولا الى ما انتهت اليه النظم الاقتصادية من تطور. •

كما يتلمس القارئ أيضا وجود رافد تطوري آخر يتمثل في أفكار الاقتصادي الألماني « كارل بوتشر » والذي نجده يتناول فكرة التطور في النظم الاقتصادية من خلال تطيل العلاقة بين الانتاج والاستهلاك في اطار وحدات النظم الاجتماعى ، وانتهى الى أن التطور الاقتصادى للنظم قد مر بمراحل متعددة منها :

١ - مرحلة الاقتصاد المائلى :

وتتميز هذه المرحلة بالانتاج للاستهلاك الذاتى كما أن الوحدات الاجتماعية الصغيرة كالعائلة أو الجماعة القرابية مثلت مسرحا للنشاط الاقتصادى ، كما لم تعرف هذه المرحلة فائضا من الانتاج يسمح بالتبادل أو التسويق ، بل كانت تركز هذه الوحدات على الانتاج من أجل سد احتياجاتها المعيشية ، كما تميزت بتكنولوجيا بسيطة تتسق وأهداف الانتاج ومجالاته ، ومن خلال التطور في هذه المرحلة الاقتصادية ظهرت المرحلة التالية والتي عرفت بمرحلة الاقتصاد المدنى ، ولا يعنى ذلك التطور تلاشى كافة مظاهر المرحلة الأولى ، بل على العكس من ذلك حيث توجد ظاهرة الازدواجية في كثير من النظم الاقتصادية والتي تشهد تمايشا بين ملامح الاقتصاد التى تمثل مرحلة الاقتصاد المائلى بالإضافة الى المراحل التالية •

٢ - مرحلة الاقتصاد المدنى :

وتختلف عن المرحلة السابقة حيث تظهر فيها بعض التنظيمات الاقتصادية المحدودة النطاق ، وكذلك يظهر التخصص والتقسيم المحدود للعمل ، ويتجاوز الانتاج فيها حدود سد احتياجات الجماعة الأولية ،

ويتحقق من خلالها غائض للانتاج يسمح بظهور ظاهرة التبادل التجارى والأسواق والتي تعد مسرحا للتبادل الاقتصادى .

٢ — مرحلة الاقتصاد الأهلئ :

ولقد اقترنت هذه المرحلة الاقتصادية بتطور النظم السياسية فى أوربا وانتحول من الاقطاع الزراعى الى الاستثمارات الرأسمالية الصناعية واقتترنت أيضا بظهور الكثير من الأفكار الاقتصادية ككبرى الميزة النسبية والميزة المطلقة التى قال بهما آدم سميث ، ومؤدى هذه الأفكار أن يتخصص منطقة محددة من العالم فى انتاج منتج معين لتوفر الشروط الطبيعية والاقتصادية التى تساعد على ذلك ، كما تميزت هذه المرحلة بالتكتلات الاقتصادية والتنظيمات المعقدة .

ملاح للتطويرية الحديثة فى آراء ليسلى هوايت وجوليان ستوارت :

حاول « ليسلى هوايت » إعادة طرح فكرة المراحل التطورية للنظم والمجتمعات تلك الفكرة التى قال بها لويس مورجان ، الا أننا نجد هوايت يقرن حدوث التطور فى هذه المراحل بقوة دافعة تحريكها وهى التكنولوجيا والطاقة المستخدمة بالمجتمع ، فقد كانت الجماعات البدائية الأقل تطورا تستفيد بالقوة البشرية فقط والبى تتسق وأهداف النظم الاقتصادية فى هذه المجتمعات والانتاج فيها ، ثم حيث التقدم التكنولوجى واستفادت البشرية منها وتثمرت النظم الاقتصادية والاجتماعية كمحصلة لذلك .

ولقد كانت نظرية هوايت حول التطور أكثر شمولا فى رؤيتها لهذه الظاهرة وفى تفسيرها لتطور النظم الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال اهتمامه بوجود نمط عام من التطور دون التركيز على حالة بعينها . تفسر ذلك ، وكان يفترض أن التاريخ سيكشف أن المجتمعات قد سلكت طرقا متوازية فى تطورها لان أوجه التشابه فى تطور النظم قد أحدثتها قوى متشابهة .

ولقد وجد كل من جوليان ستوارت وليسلى هوايت أرضية مشتركة فى بعض جوانب نظرية التطور ، وخطيت هذه الأرضية بقبول لدى كثير

من العلماء ، وتمثلت هذه الأرضية في ذلك الافتراض الذى يذهب بأن
تطور المجتمع يتصف بنمو الوحدات الاجتماعية من حيث الحجم والنطاق
ويتصف بالتقدم من الكيانات الاجتماعية البسيطة الى المعقدة ، أى من
التجانس الى التباين وهى نفسها الأفكار التى ظهرت مبكرا فى أعمال
اميل دوركايم وهيرت سبنسر •

ولم يخلو هذا الاتجاه الفكرى من النقد ، وذلك بسبب وجود تباين
بين الكثير من المجتمعات وفى نظمها الاقتصادية ، ولم يقدم علماء هذا
الاتجاه الفكرى تفسيراً مقنناً لمعامل انتقال النظم من حالة الى حالة ، بل
أرجعوا الى ما يسمى بالحمية ، وبذلك فقد اقتضت جهودهم التطيلية
على وصف أشكال التغير دون البحث فى عوامله •

يضاف الى ذلك أن الأفكار التطورية قد افترقت الى البراهين العملية
المستمدة من الواقع وبذلك فقد استمدت شواهدا من البيانات الانثوجرافية
خول حالات خاصة من المجتمعات •

الاتجاه المذى والاتجاه الشكى فى الانثروبولوجيا الاقتصادية :

وخلال الأعوام التى تلت منتصف القرن الحالى برزت اسهامات
علماء الانثروبولوجيا فى دراسة الاقتصاد بالمجتمعات غير الصناعية ، فحتى
ذلك الوقت كان موضوع الحوار حول امكانية استخدام مقولات الفكر
الاقتصادى فى فهم الاقتصاد بهذه المجتمعات مازال مطلقا ولم يكتب فيه
فصل الختام بعد ، وكحصلة لهذا الحوار وتلك المناقشات انقسم العلماء
على أثر ذلك الى رأيين شكلا اتجاهين فكريين أسهما بشكل مباشر فى إثراء
موضوع الانثروبولوجيا الاقتصادية •

الاتجاه الأول :

وهو الاتجاه المادى الذى يرى رواده من الطمء أن استخدام
النظريات الاقتصادية المستخدمة فى دراسة المجتمعات الرأسمالية لتطبيق
النظم الاقتصادية بالمجتمعات التى لا يوجد بها سوق كالمجتمعات التقليدية
يعد تسويها خطيرا للواقع ، مماثلا لما يمكن أن يحدث اذا ما طبقنا فكرة

المسيحية على الأديان البدائية لتطليل وفهم هذه الأديان ، وتبنى وجهة
انظر هذه العديد من العلماء منهم كلر بولاني
وجورج دالتون George Dalton وتلاميذهما •

الاتجاه الثاني :

وهو الاتجاه الشكلي والذي كان من أبرز رواده ريموند غيرث ،
ويرى أنصار هذا الاتجاه أن للعمل التحليلي الرئيسي الذي يقوم به عالم
الانثروبولوجيا الاقتصادي هو التعقب إنظم لكل ما تتضمنه عملية
الاقتصاد في مواقف زمنية ومكانية مختلفة كما يستخدمون مفاهيم علم
الاقتصاد الكلاسيكي الدقيقة من الناحية المنطقية والمتنوعة من الناحية
القياسية كلما كانت مناسبة ، وإن هدفهم من هذا هو تحقيق فهم أكثر دقة
واكتمالا لتنوع وتعقيد الأداء الاجتماعي الظاهر ... معنى ذلك أنهم
يأخذون من النظريات الاقتصادية ما يمكن تطبيقه من مبادئ على كل
المجتمعات كالندرة والوفرة والزيادة ولا يرون غضاضة في ذلك (١) •

وقد لاقت كل من وجهتي النظر قبولا واستمسانا لدى بعض العلماء
ورفضا من جانب البعض الآخر ، ففي هذا الصدد نجد فرانك نايت
Knight في حوار شهير (وهو عالم لاقتصاد) يذهب الى أن دراسة
المجتمعات الصغيرة والنظم الاقتصادية فيها لا ترتبط سوى ارتباطا ضئيلا
بالاقتصاد ، هذا اذا كان هناك ارتباط بينهما أصلا •

على حين نجد ملفيل هيرسكوفيتس Hershkovits يذهب الى
انه برغم ما تمثله النظرية الاقتصادية الصورية من غائدة ضئيلة بالنسبة
للانثروبولوجي ، إلا أن الدراسات الانثروبولوجية تلقى قدرا من الشكوك
حول عمومية هذه النظرية ، وإن كان قد اعترف بعد ذلك بأن المشكلة تكمن

(١) غاروق محمد العادلي : الانثروبولوجيا الاقتصادية ، مرجع سبق
ذكره ص ص ٤٠ - ٤١ •

في أن معظم الأنثروبولوجيين ليسوا على دراية كافية بالنظرية الاقتصادية على النحو الذي يمكنهم من الاستفادة منها بطريقة سليمة^(١) .

وكما ذكرنا فإن هذا الحوار قد أثرى الاقتصاد والأنثروبولوجيا وأتاح الفرصة لفهم وجهات النظر بين العلماء من الجانبين وصفه الدكتور فاروق المادلي بقوله بأن الاتجاه الرئيسي في علم الأنثروبولوجيا الاقتصادي الحديث يتسم برغبة في التعاون المتزايد بين علماء الاقتصاد والأنثروبولوجيا ورغم أن الأجوبة لازالت معلقة وموضوع الحوار لم يحسم بعد حصما قاطعا وينتظر إضافة إسهامات جديدة ، إلا أن هذا الحوار قد حقق قدرا من التراكم المعرفي كان العلم في حاجة اليه للإجابة على المشكلات التطبيقية التي واجهت تنمية المجتمعات المتخلفة والتي ظلت تتمدد برامجها وفقا للنموذج الغربي باعتباره نموذجا مطلقا وعاما وصالحا لكل زمان ومكان وفقا للتصور الاقتصادي الكلاسيكي وما ينطوي عليه ذلك الفكر من أفكار وتحيزات أيولوجية ، إلا أن هذه البرامج قد تعرضت ومنيت بالافخاق في ضوء ذلك التصور المحدود ، وأعيد طرح التساؤل الذي مؤداه هل يرجع الفشل لعدم مواكبة النماذج الاقتصادية الغربية لمحاكاة الكثير من البلدان النامية ، أم أن هناك مبررات أخرى يجب البحث عنها في دلائل النظم الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان .

ولم يقتصر أهمية الحوار على تلك الإسهامات التطبيقية لمصعب ، بل تجده قد نبه الأذهان الى الافتقار الى نظرية مناسبة على ما يقول « جورج دالتون » تقدم رؤية أكثر اتساعا وشمولا لتستوعب في التحليل والتغير ذلك التباين في أنماط الاقتصاد بالمجتمعات البسيطة ، ورغم مشقة هذا الأمر إلا أننا نجد عالما مثل « لوكليز » Le Clez يرى أن ذلك ممكن الحدوث ، فالنظرية الاقتصادية الحالية قد لا تكون كافية لأنها

(١) رالف بيلز وهاري هويجر ، مقدمة في الأنثروبولوجيا العلمية ، ترجمة محمد الجوهرى والسيد الحسينى ، القاهرة ، دار نهضة مصر ،

تستند استفاداً كلياً إلى حالة خاصة من المجتمعات وهي حالة الاقتصاد الصناعي الغربي ، وأنه يجب البرهنة على أن الاقتصاديات غير الغربية تمثل حالات خاصة يمكن انصاؤها تحت النظريات القائمة ، أو أن يستعان بذلك في إقامة أو توسيع نظريات عامة •

ومن جهة أخرى فإن وظيفة الأنثروبولوجيا الاقتصادية هي تقديم وصف لهذه الحالات الخاصة ومحاولة ربطها بالنظرية الاقتصادية ، كما أصبح واضحاً أن استخدام بعض متولات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بمعوميتها في مجتمعات العالم الثالث قد أدى إلى خلق العديد من المشكلات كذلك التي حدثت في كثير من المفاهيم المتصلة بالعمل ، وتقسيم العمل بين الذكور والإناث ، والتعطال •

الفصل الثالث

مجال الاهتمام للانشويولوجيا الاقتصادية

- مفهوم النظام الاقتصادي •
- الانتاج •
- تنظيم العمل •
- تقسيم العمل •
- التبادل •
- مفهوم العقلانية
- النسخة •
- الثروة والتراكم •
- النقود والقيمة •

الفصل الثالث

مجال اهتمام الأنثروبولوجيا الاقتصادية

تقديم :

مهما اختلفت النظم الاقتصادية أو تنوعت أهدافها فإنها تتضمن العديد من العمليات التي تشكل محورا أساسيا للنظام الاقتصادي ، ومنها عمليات الانتاج والاستهلاك وتنظيم العمل وتقسيم العمل والتبادل . وسوف نناقش في هذا الفصل بعض هذه العمليات في الجزء الأول منه ومنها :

- مفهوم النظام الاقتصادي •
- الانتاج •
- تنظيم العمل •
- تقسيم العمل •
- التبادل •

ثم يناقش الجزء الثاني بعض المفاهيم الاقتصادية ذات الأبعاد الثقافية ومنها :

- مفهوم العقلانية •
- الندرة •
- الثروة والتراكم •
- النقود والقيمة •

١ - النظام الاقتصادي :

النظام الاقتصادي هو ذلك الجزء من النظام الاجتماعي والثقافي والذي يهتم بانتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في مجتمع معين ، والعمليات الاقتصادية تشكل مجالا لاهتمام علم الاقتصاد ، وبشكل خاص عندما ينحصر ذلك الاهتمام في دراسة الأدوات المستخدمة في انتاج السلع

بالإضافة الى السلع ذاتها ، أو عندما يكون الاهتمام بعلاقة الأفراد بالأشياء المادية من خلال عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك ، وعلى الجانب الآخر فإن النظم الاقتصادية ، حيث تصبح مهمتهم فهم العلاقة بين الاقتصاد كنظام اجتماعى وبين النظم الاجتماعية الأخرى ، فلا ننظم الاجتماعية تشكل الغايات الاقتصادية التى يسعى اليها الأفراد ، كما تحدد الوسائل التى من خلالها تتحقق هذه الغايات •

يضاف الى ذلك ما يحدث من تفاعل مستمر بين النظم الاجتماعية والنظام الاقتصادى ، كالأسرة والنظام السياسى ، كما تبدو انمكسات وتأثير هذه النظم على النظام الاقتصادى فى أنماط الانتاج ، وعمليات التوزيع والاستهلاك ، والآثار المترتبة على هذه العمليات فى تشكيل الحياة الاجتماعية وتحديد طبيعة البنية الاجتماعية فى مجتمع ما •

وتأسيسا على ما سلف يصعب تطيل النظم الاقتصادية فى مزمل عن باقى النظم الأخرى ، وبشكل خاص فى المجتمعات ذات الاقتصاد انتقلىدى ، والتى تتجسد فيها المبادئ الثقافية والاجتماعية فى كافة العمليات الانتاجية والاقتصادية •

ولقد اهتم علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية بدراسة النشاط الاقتصادى فى كثير من أعمالهم الانثوجرافية المبكرة والتطيلية ، والملاحظ أن آراءهم النظرية العامة فى هذا الصدد قد تم صياغتها فى اطار عمليات التوزيع والتبادل ، وتمثل أعمال مالىنوفسكى ، وثورنفالذ ، وريموند غيرث نموذجا لهذه الأعمال ، ويبدو من قراءة التراث الانثروبولوجى لهؤلاء العلماء والذى أسهم فى نشأة الانثروبولوجيا الاقتصادية أن هناك توجهات فكرية ونظرية تمثل قياس مشترك فى فكرهم ، مؤداها أن عمليات وعلاقات التبادل تعتبر أساسا فى الاقتصاد فى المجتمعات الانسانية بينما لا ينطبق ذلك على عمليات الانتاج وعلاقات الانتاج ، ويتجاوز هذا المضمون أعمال هؤلاء الرواد لنجدته فى أعمال « كارل بولانى » الذى يحدد نطلق اهتمام الاقتصاد فى التبادل وإعادة التوزيع وتبادل السوق •

وهناك من المنظرين الاقتصاديين مثل « كينيث بولدنج » من يعتبرون أن عمليات التبادل وليس الانتاج هى العمليات الرئيسية فى أى نسق اقتصادى ، ولقد اقتربت هذه الرؤية الى حد كبير من مفهوم علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية حول مفهوم الاقتصاد وضرورة تناوله خارج اطار العمليات الاقتصادية البحتة ، لتجعل منه مجالا لدراسة التبادل باعتباره يتضمن أنماط للسلوك الاجتماعى الى جانب العمليات الاقتصادية، وفى هذا السياق اهتم علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية بالأساليب التى تتبعها المجتمعات غير الصناعية فى وسائل كسب العيش ، واقتضى ذلك التفرقة بين نوعين من المجتمعات وفقا لخصائص النظم الاقتصادية فيها :

١ — النظم الاقتصادية الحديثة وهى التى ينطبق عليها الكثير من الأسس النظرية ، للنظرية الاقتصادية •

٢ — النظم الاقتصادية التقليدية وهى تلك النظم التى يصعب دراسة النظم الاقتصادية فيها حسب الأسس النظرية للفكر الاقتصادى الحديث •
ويمكن تحديد خصائص النظم الاقتصادية الحديثة والتقليدية فيما يلى :

النظم الاقتصادية الحديثة	النظم الاقتصادية التقليدية
١ - يهدف الإنتاج إلى سد احتياجات وتحقيق مايش يمكن توزيعه في إطار السوق وتحقيق تراكم رأسمالى .	١ - يهدف الإنتاج إلى سد احتياجات أساسية بالجميع
٢ - تعتمد التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج .	٢ - بسلطة التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج
٣ - تقسيم العمل يتم على أساس المهارة الفنية والقدره على أداء أفعال معينه	٣ - تقسيم العمل يتم على أساس السن والنوع
٤ - تنوع النشاط ما بين الصناعة والتجارة والزراعة وغيرها من الأنشطة .	٤ - بسلطة التنوع في مجال الإنتاج
٥ - وجود السوق بمعناه الاقتصادى مكان للتبادل .	٥ - انعدام السوق بمعناه الواسع

٢ - الإنتاج Production

ينبنى على أفراد المجتمع أن يحصلوا على الموارد الأساسية ، أو أن تتوفر لهم هذه الموارد لكي يتمكنوا من الاستمرار في عملية الإنتاج ، ولكل مجتمع قواعده ونظمه التي تتعلق باستغلال هذه الموارد وبشكل خاص الطبيعي منها ، بالإضافة الى العمل ، فحسب طبيعة هذا الإنتاج والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تحركه ، يكون كم الإنتاج وكيفه ، والعائد الاجتماعي من ورائه ، وأسلوب تقسيم العمل الشائع .

فالمجتمعات الحديثة تتطلب تنظيما تكنولوجيا معقدا ، ويترتب على ذلك قدرا أكبر من العمليات التي تترتب على ذلك في مجال الإنتاج ، كما يضح لكل فرد مكان داخل قوة العمل ، وإذا كانت أهداف الإنتاج في التنظيمات الاقتصادية الحديثة هو تحقيق غايات اقتصادية تعكس طموحات مادية الى جانب تحقيق الكثير من الاشباعات ، فإن الأمر بالمجتمعات ذات التنظيمات الاقتصادية البسيطة يصبح مختلفا تماما من حيث الوسائل والأدوات وطريقة تنظيم عمليات الإنتاج ، وإن كانت الغاية تقترب من تلك التي بالمجتمع الحديث ، حيث يسمى الأفراد الى تحقيق اشباعات أساسية ، وبهذا المفهوم يمكن القول أن هناك تناسب بين الأغراض التي يسمى اليها الإنتاج والتكنولوجيا والوسائل المستخدمة في تحقيق هذه الأغراض ، كما يعكس الإنتاج في كافة المجتمعات ملامح التفكير الاقتصادي ، بمعنى أن الإنسان يصبح مسماه رشيدا في كل الأحوال التي يحاول فيها أن يحقق قدرا من الأشياء لسد اشباعاته ، ويبدو أن صياغة مفهوم الإنتاج في الفكر الاقتصادي المبكر هي التي وضعت أسس التمايز في مفهوم الإنتاج بين أنماط المجتمعات المختلفة ، ذلك التمايز الذي حصر العمليات الاقتصادية في مجموعة من المفاهيم المحددة ، والتي أخرجت الإنتاج بالمجتمعات ذات الاقتصاد التقليدي من دائرة التحليل الاقتصادي ، ولقد انعكست ملامح ذلك التفكير في آراء آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد عندما نجده يربط بين التفكير الاقتصادي وكل

أنواع النشاط التي تنثر أشياء أو تنتج أشياء يمكن أن تباع وتشتري ،
وينعد هذا التحديد الكثير من الأنشطة التي توجد بالمجتمعات التقليدية ،
وبشكل خاص تلك التي تؤدي النشاط لسد اشباعات أساسية خارج نطاق
السوق بعملياته المعقدة ، والمرتبطة أساسا بعمليات الانتاج في المجتمع
الحديث أو بمعنى آخر فقد لا نجد لدى الانسان في بعض المجتمعات
التقليدية من خلال النشاط الذي يبذله وغايات هذا النشاط — قد لا نجد
ما يمكن أن يبيعه في السوق ، وحتى إذا ما تبقى بعض الفائض فإن توزيعه
يرتبط بعدة اعتبارات اجتماعية وثقافية تحقق تراكما في المكانة ، وقيمة
اجتماعية لا قيمة سوقية أو اقتصادية .

وقد طور « ديفيد ريكاردو » الفكرة التي قال بها آدم سميث حول
قيمة الأشياء التي يحققها الانتاج عندما نجده يدخل بعض المتغيرات في
صياغته لمفهوم القيمة ، ومنها مقياس الوقت الذي يبذل في انتاج السلعة ،
والقيمة النسبية لها في ظروف تاريخية واجتماعية معينة ، وقد أتاح ذلك
الفرصة أمام بعض علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية لتوسيع دائرة التحليل
عند دراستهم لبعض النظم الاقتصادية غير الغربية وذلك كما فعل
« سالسجوري » عندما توصل الى أن الزمن هو مقياس للتكلفة عند بعض
الجماعات التقليدية ، وكما فعل « موريس جودليز » في قياس زمن العمل
وعلاقة ذلك بقيمة الملح كسلعة وكعملة في الوقت ذاته بين جماعات
« البارويا Baruya » في غينيا الجديدة ، حيث لاحظ جودليز أن
أساس القيمة التبادلية التي ارتبطت بالملح لدى هذه الجماعات مردها ذلك
الجهد الشاق الذي يبذل في استخراجه وتجهيزه ، ومن ثم يمكن القول
بأن الملح هو صورة بدائية للنقود لدى هذه الجماعات ، وبشكل خاص
لأنه يعتبر الأساس الذي يتم من خلاله تبادل كافة السلع من (١) هذه
الجماعات .

ومن الملاحظ أن البحث في مجال الانتاج شكل مجالا خلافيا بين علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية ، وبشكل خاص هؤلاء الذين تنبوا بمضى المفاهيم التى صيغت فى إطار النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ورواوا امكانية تطبيقها فى المجتمعات التقليدية أو بالأحرى فى كلفة المجتمعات ، ويرى « ميسو » أن هذا الفهم ينطوى على صيغة أيديولوجية واضحة فى النظرية الاقتصادية بصفة عامة ، وقد انتقلت الى الانثروبولوجيا الاقتصادية بصفة خاصة ، بحيث جعلت من الأفكار التى استخدمت فى تحليل الاقتصاد الرأسمالى هى نفسها التى يمكن استخدامها فى أى كيان اقتصادى آخر كما يرى « ميسو » أن أفكارا مثل الندرة والعرض والطلب يجب أن توضح فى إطار سؤال أساسى ، وهو ندرة لمن وكذلك العرض والطلب لمن (١) ؟ .

٢ - تنظيم العمل :

يتطلب أداء العمل الى قدر من التنظيم والذى يختلف هو الآخر حسب طبيعة المجتمع والنظم الاقتصادى ، وظروف الانتاج ، والهدف منه والوسائل التكنولوجية المتاحة ، ووفقا لذلك قد يتطلب تنظيم العمل الى درجة عالية من التخصص تتسق والطبيعة المؤسسية وسوق العمل وسعر الفائدة ، والشركات ذات المسئولية المحدودة ، والتجارة الدولية ، والبنوك والائتمان ، وتمثل هذه الفصائل الاقتصادية تناقضا ملحوظا مع أنظمة اقتصاديات الكفاف والتى تفتقد الى الكثير من هذم التنظيمات التى تتعلق بالعمل ، وتصبح فى المقابل وحدة الانتاج هى الجماعة القرابية أو الأسرة الممتدة ، باعتبارها مسرحا للنشاط الاقتصادى ، وفى حدودها الإقليمية والاجتماعية يتم توزيع وتبادل عائد النشاط الاقتصادى .
عندئذ يتضمن التنظيم الخاص بالعمل فى ظروف الانتاج هذه علاقات متداخلة تجعل سمات الجماعة وتمعكس الكثير من خصائص البناء الاجتماعى لها ، حيث يحتل التنظيم الاقتصادى للعمل بالكثير من العوامل الاجتماعية

Meillassoux; From Reproduction to Production, Ap- (1)
proach to Economic Anthropology; Economics and Society
Vol. 6.

والثقافية والدينية ، كما يكاد يغيب من التنظيم مفهوم السوق بشكله المعاصر والذي يعرف العلاقات التعاقدية للتبادل والتوزيع ، ويصبح العمل وتنظيم الانتاج والأدوار التي يؤديها الأفراد عمليات تتم في إطار التنظيم الاجتماعي لا الاقتصادي ، أى أن العمل لا يصبح وظيفة ولكنه دور من الأدوار يستمد معناه وعاقده من عضوية الفرد في جماعة اجتماعية مثل الأسرة أو الجماعة القرابية ، كما يصبح العمل في هذه الظروف هو فضاء اجتماعي ، فلا يباع ولا يشتري في السوق .

ويبينى ألا يفهم من ذلك أن المجتمعات ذات النظم الاقتصادية التقليدية تعتمد فيها كافة أشكال تنظيم العمل ، بل على العكس من ذلك فقد كشفت الدراسات الأنثروبولوجية عن ملامح لتنظيم العمل تتسق والأدوار والأهداف من العمل ، حيث تشترك في العمل مجموعة كبيرة من الأفراد كما هو الحال في عمليات صيد الجاموس البرى لدى هنود السهول حيث يتطلب ذلك العمل حشر لطاقت متنوعة من أنثى القبيلة وذكرها المقاديرين جسما ، وما أن يتم تحديد موقع قطع الصيد حتى تبدأ جماعة الصيد في نصب الشراك بشكل حذر ومنظم ويحكم لها وأعياء للأدوار حتى لا يؤدي ذلك إلى تشتيت القطيع المراد صيده ، ومن الملاحظ أن صيد الجاموس في هذه الجماعات يتطلب درجة عالية من التنسيق والتنظيم بين جماعة الصيد والتي يقودها أحد الأفراد من ذوي الخبرة والمهارة ، وتكون مهمته تجهيز الفريق وتوزيع الأدوار لضمان نجاح عملية الصيد^(١) .

٤ - تقسيم العمل :

— تعد ظاهرة تقسيم العمل ظاهرة عامة في المجتمعات الإنسانية ويختلف ذلك التقسيم وفقا لاعتبارات عديدة أهمها شكل النظام الاقتصادي السائد بالمجتمع وطبيعته ، وبشكل عام يمكن القول أن كافة المجتمعات

(١) انظر : رالف بيلز وهارى هويجر في : الأنثروبولوجيا العملية .
ترجمة محمد الجوهري والسيد الحسينى . ص : ١٧٤ .

تتوزع شيكلا أو أكثر من أشكال تقسيم العمل ، والذي يرتبط بالقدرات البيولوجية باعتبارها محددات هامة يمكن من خلاله تفسير اختلاف الأدوار ، ويتجاوز التخليق الانثروبولوجي لهذه الظاهرة الجوانب البيولوجية ليقدّم تفسيرات متنوعة حول مستوى التمسك الاجتماعي والاعتبارات الثقافية التي تتحكم في تشكيل هذه الظاهرة ، كما يأخذ في الاعتبار بعض الأبعاد الاقتصادية للمجتمع ، واستراتيجية الحصول على الحاجات الأساسية أو تحققها بين جماعة ما من الجماعات ، ففي المجتمعات التي يتم فيها الصيد بواسطة فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد ، يلاحظ أن دور الرجل هو التخصص في صيد الحيوانات الكبيرة ، وفي المقابل تجمع المرأة الطعام من المنطقة المحيطة بالمسكن ، ثم نجد درجة أعلى من التباين في التقسيم النوعي للعمل في مجتمعات الزراعة ، حيث تصنع هذه المجتمعات بعض المعايير الثقافية لبعض الأدوار التي تتعلق بالذكور وأخرى للإناث في إطار متغيرات متنوعة ، حيث تترن هذه المعايير ما بين المسكن والدور وطبيعة العمل من حيث مشقة البدنية وبين من يؤديه ، ومن ثم تصبح الأدوار الشاقة من صميم عمل الذكور ، والأعمال البسيطة من حيث الجهد والمكثف يؤديها الإناث والأطفال ، كتنظيف الأرض من الحشائش ، ونقل الثمار من الحدائق والمحاصيل من الحقل وغير ذلك من الأعباء ، كإدارة شؤون الحياة بالمنزل ورعاية الأطفال •

وإذا ظهر صيد للأسماك في المياه العميقة بمجتمعات الزراعة فإن هذه الأنشطة يؤديها الذكور •

ثم يأخذ تقسيم العمل شيكلا آخر في المجتمعات ذات التكنولوجيا المعقدة إذ يتطلب تقسيم العمل مهارات فنية تتناسب والأدوار المهنية والتخصصات الإنتاجية ، كما يصبح التقسيم واضحا للأدوار المهنية والتخصصات ، حيث يصبح من الملائم أن يتم تحليل الوظائف إلى مهارات سلوكية وفنية ، ويشملها أفراد لهم قدرات معينة تتفق وهذه المهارات ،

وفي هذا السياق تنحصر أو تتلشى المؤثرات الثقيلة التي تصنع الاجوار بالمجتمعات الزراعية ، أو الاعتبارات الاجتماعية الأخرى التي تجعل من الجماعة وحدة انتاجية يسهم كل فرد فيها بدور ولو محدود .

وإذا كان تقسيم العمل في أشكله البسيطة لا يترتب عليه الكثير من الآثار الاجتماعية ، فعلى العكس من ذلك يترتب عليه الكثير من الآثار الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للمجتمعات المتقدمة ، وقد أشار الى هذه التأثيرات المفكر الاجتماعي اميل دوركايم في دراسته الرائده حول هذه الموضوع والتي صدرت في في مؤلف له بعنوان :

The Division of Labour in Society

وكذلك تناول هذا الموضوع أيضا المفكر الاقتصادي آدم سميث في كتابه .

Wealth of Nation

وسوف نفرد لهذا الموضوع خيرا من هذا الكتاب باعتباره موضوعا لاهتمام علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية وذلك في فصول لاحقه .

٥ - التبادل : Reciprocity

شغل موضوع التبادل جزءا كبيرا من اهتمام علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية ، واعتبره البعض محورا هاما للنشاط الاقتصادي وليس الانتاج ، ومن ثم فقد ظهرت أهميته في تحليل النظم الاقتصادية للمجتمعات التقليدية ، بينما ظل هذا المدخل يشكل خلافا في الرأي بين علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد فعلماء الاقتصاد يعتبرون أن التبادل لا يشكل الا أحد العمليات الاقتصادية أو هو حلقة في حلقات النشاط الاقتصادي ، بينما نجد أن بعض علماء الانثروبولوجيا وبشكل خاص رواد الاتجاه الشكلي في الانثروبولوجيا الاقتصادية يعتبرون أن التبادل والعمليات المرتبطة به هي محور النشاط الاقتصادي ومن ثم يجب أن يكون التركيز عليه بفهم الاقتصاد بالمجتمعات التقليدية ، والتبادل يشير الى العمليات المختلفة التي تتحرك في عضونها السلع والخدمات بين الأفراد والجماعات،

على سبيل المثال بين المنتج والمستهلك والمشتري والبائع^(١) وإذا كان هذا التعميد يحمل في طياته ملامح التبادل في المجتمعات الحديثة ، فإن هناك مجتمعات يتصف الاقتصاد بأنه اقتصاد تقليدى تمسيد توزيع وتبادل المتوفر من المواد الغذائية على أفراد الجماعة ممن لا يملكون مثل هذه الوفرة ، وتؤكد الدراسات الاثنوبولوجية أن بعض الجماعات لا تعرف أى شكل للتبادل التجارى ، حيث يأكل أفراد الجماعة أطعمه متشابهة ، ويستهلكون أشياء أخرى متشابهة تماما تتوفر فى بيئاتهم ، ومن ثم فلا ملامح للثروة ، ولا وجود للسوق كوسيط للتبادل التجارى ، وعلى الجانب الآخر فهناك فى بعض هذه المجتمعات أيضا وجود محدود للتبادل يتمثل فى أشكال متنوعة كما هو فى التبادل الطقوس والهباء ، فمن خلال هذه الأشكال التبادلية يتحقق تداول السلع داخل جماعة معينة ، وكلما تؤدي هذه الطقوس التبادلية دور اقتصادى هام يشبه الى حد كبير ذلك الدور الذى يحققه التبادل فى النظم الاقتصادية الحديثة حيث يتم من خلال ذلك إعادة توزيع السلع داخل الجماعة الواحدة ، وقد يتجاوز التبادل حدود الجماعة الواحدة بهدف الحصول على بعض الحاجات التى تفتقدها الجماعة ، ويكون ذلك بين جماعة أخرى مجاورة مكانيا فى أغلب الأحيان .

ومن الملاحظ أن تحليل مثل هذه الأشكال من التبادل تتجاوز فى طبيعتها الجانب الاقتصادى البحت ، حيث تهدف بالإضافة الى ذلك - الى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية كتحسين المكانة وتحقيق التراكم الاجتماعى ، ولعل ذلك هو مادعا علماء الاقتصاد الى إخراج هذا النوع من التبادل من دائرة النظم لاقتصادية بالمفهوم المعاصر ، والذى يتحدد فيه التبادل بأنه نقل للسلع التى تتبع قيمتها الأساسية من أهميتها فى اشباع الحاجات التى تشكل متطلبات الحياة اليومية لدى مجتمع ما من المجتمعات .

(١) انظر : غاروق محمد العادلى ، الاثنوبولوجيا الاقتصادية ، مرجع

سبق ذكره ، ص ١٥٥ .

ويقسم بعض العلماء أشكال التبادل في بعض الجماعات ذات الاقتصاد التقليدي الى الأشكال التالية :

- ١ — هبات بحتة •
- ٢ — مدفوعات اعتيادية ، والتي يعاد دفعها بصورة غير منتظمة •
- ٣ — مدفوعات مقابل خدمات •
- ٤ — هبات معادة في صورة متساوية اقتصادية •
- ٥ — تبادل سلع مادية مقابل امتيازات وأتباع وأشياء غير مادية •
- ٦ — تجارة بسيطة وبها خصائص التجارة البحتة^(١) •

ويعكس هذا التقسيم للتبادل تداخل ما بين القيم الاجتماعية والاقتصادية التي تحتفظ في عمليات التبادل ، وإن كان التطويل المتأني يوضح أن القيم المتضمنة في أشكال التبادل غير الاقتصادية هي قيم المكانة ، في حين أن التجارة تهتم أساسا بنقل السلع التي تتبع قيمتها من منفعتها في اشباع متطلبات الحياة اليومية •

كما يتضمن التبادل في كثير من المجتمعات التقليدية مجموعة كاملة من الملاحظات الطقوسية والقواعد الأخلاقية ، يدخل فيها علاقات المكانة والقرابة والصداقة ، بينما تتم المبادلات التجارية وفقا لمتطلبات واتفاقيات •

وهناك تقسيم آخر لأشكال التبادل في المجتمعات التقليدية الى الأشكال التالية :

١ — التبادل العام :

حيث يشير هذا النوع من التبادل الى الصفقات التي يعتقد أنها تتم لمنفعة الغير ، على أساس تقديم المساعدة ، إذا كان هناك مقابل من

M. Herakovits; Economic Anthropology, A study (١٢)
in Economic Anthropology, New York, Alfred A. Knopf- p.
181.

المساعدة الممكنة والضرورية ، ويتمثل ذلك النوع بشكل واضح في الهبات البحتة وهناك بعض التعبيرات الاثنوجرافية التي تصيغ معنى هذا النوع من التبادل مثل « المشاركة » و « الضيافة » و « الهبة المجانية » و « المساعدة والكرم » ، وغير ذلك من الأسماء التي يطلقها علماء الانثروبولوجيا لتحديد طبيعة هذا النوع من التبادل ، مثل « واجبات القرابة » ، وواجبات الزعامة •

ويمكس تطيل هذا النوع من التبادل الكثير من الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتي يتقلص أمامها معنى التبادل بالمفهوم التجارى أو المادى فى الأشكال الحديثه للاقتصاد •

٢ - التبادل المتوازن :

ويشير الى المبادلة المباشرة فى حالة التوازن الدقيقة ، وتتم عن طريق تقسيم شئء متوازن مع الشئء الاول ، ويكون ذلك دون تأخر فى رد المقابل ، وينسحب على هذا النوع من التبادل تبادل الهبات والمدفوعات حيث يكاد يقترب فى طقوسه والالتزامات المتوقعة به من التبادل بالمفهوم الاقتصادى الحديث ، حيث تستخدم فيه بعض أشكال النقود البدائية ، كما يعمكس بعض المصالح التى تتعلق بأطراف التبادل ، بالاضافة الى أن هذا النوع من التبادل يتصف بالتوازن بين شقيه المادى والاجتماعى •

٣ - التبادل الملبى :

ويعمل هذا النوع من التبادل فى محاولة الحصول على أشياء عن طريق المساومة أو المقايضة ، وبهذا نجد مزيدا من الاقتراب من التبادل الاقتصادى بمفهومة الحديث ، حيث يحاول أطراف هذه العلاقة تنظيم منفعتيه على حساب الآخر •

٦ - بعض المفاهيم الاقتصادية :

١ - مفهوم الرشادة أو العقلانية Rationality

من العلماء الذين ساهموا فى بحث موضوع العقلانية . « موزيس .

جودلير ، ولقد أسهم جودلير بلقاء الضوء على فكرة العقلانية باعتبارها فكرة غير متأصلة في نسق اقتصادي معين ، كما لا تعمل في قطاع اقتصادي لمجتمع ما ، وينتهى الى أنه من الصعب اعتبار الاقتصاد الرأسمالي يعمل في اطار ذلك المبدأ ، ويشكل يفوق غيره من الأشكال الاقتصادية الأخرى^(١) .

وفي هذا الصدد أوضحت جهود علماء الانثروبولوجيا أن الناس في كافة المجتمعات ، مهما تقدمت نظمها الاقتصادية ، أو كانت على حالتها من البساطة يختارون على أساس غايات ووسائل رشيده ، مع الوضع في اعتبارهم تحقيق حاجاتهم المادية ، وان كان الأمر يختلف ما بين المجتمعات ذات النظم الاقتصادية المؤسسية وغيرها من المجتمعات التقليدية في الغايات التي يسمى اليها الأفراد ، حيث يصبح هدف السعى الاقتصادي في النوع الاول من المجتمعات تحقيق درجة عالية من الطموح المادي الذي يخلقه النظام الاقتصادي ويدعمه النظام الاجتماعي ، بينما يصبح الطموح المادي في النمط الثاني من المجتمعات هو تحقيق الاكتفاء من الحاجات الأساسية ، كالتغذية والملبس وغير ذلك من الحاجات التي تحافظ على استمرار أفراد الجماعة وبقائها دون فناء ، وبهذا المضمون ينبغي أن يكون تحليل كل من النوعين من الاقتصاد في سياق الأهداف العامة التي تشكل مسمى للأفراد في مجتمع ما ، معنى ذلك أن العقلانية كسلوك تصبح مشكلة ثقافية أساسا كما ذهب بعض العلماء أي أنها تتعلق بإمكانية تكيف المجتمع عن طريق ثقافته ، وليست مشكلة سلوكية كما صاغها رواد الاقتصاد الكلاسيكي في تحليلاتهم باعتبارها تمثل مسمى عاما ومطلقا للنشاط الاقتصادي ، كما تتضمن على محاولة بلوغ الإنسان الى تحقيق الحد الأقصى من الغايات ، اذ أن تحقيق الحد الأدنى من الحاجات الأساسية والتي تحفظ بقاء المجتمع تصبح غاية بالمجتمعات

(١) انظر : فاروق محمد العادلي : الانثروبولوجيا الاقتصادية ، مرجع

البسيطة ، وليس الحد الأقصى ، ولعل هو ما دعا بعض الرواد في مجال الاقتصاد الى القول بأن هذا النوع من المجتمعات يفتقد الى مفهوم العقلانية أو الرشادة في مساهم الاقتصادى .

بيد أن هذا انقول يحتاج الى مراجعة ، إذ أن الأفراد في كافة المجتمعات يتصف سلوكهم الاقتصادى بالعقلانية والرشادة ، وذلك على أساس المصلحة الذاتية ، ويحدد الاطار الثقافى ونمط الاقتصاد بالمجتمع أشكال الرشادة هذه ، وتصبح مهمة الباحث في مجال الانثروبولوجيا الاقتصادية أن يلقى الضوء أو أن يوضح من خلال الدراسات المقارنه بين نماذج من الاقتصاد أن جوهر الرشادة واحد ، وشكلها مختلف من مجتمع الى آخر .

٧ - الندرة في مجتمعات متباينه الخصائص :

يعتبر مفهوم الندرة من المفاهيم الاقتصادية المحورية ، ويفترض التحليل الاقتصادى لهذا المفهوم ، وجود ندرة في الموارد قياسا الى الحاجات والمطالب والتطلعات اللامحدودة للأفراد والمجتمعات ، ويعبر المفهوم عن الفجوة المستمرة ما بين المتاح من الموارد المستقلة والرغبات الانسانية التى لا حدود لها ، حيث تتعدد هذه الرغبات لدرجة تصبح لا نهائية في سياق اجتماعى واقتصادى يعمل على خلق هذه التطلعات ، وينطبق ذلك بشكل واضح على الأفراد في المجتمعات الحديثة حيث تشكل تطلعاتهم من خلال المؤثرات المختلفة ، وتمثل الندرة ، أو تلعب دورا هاما في اختفاء القيمة على بعض الأشياء ، ويضطر الأفراد في هذه المجتمعات الى ترتيب احتياجاتهم التى لا تتوازن دائما مع مواردهم في سلم للتفضيل يختارون بينها ، معنى ذلك أن هناك عوامل تؤثر في الندرة في أى مجتمع من المجتمعات منها :

(أ) الدوافع الاقتصادية وطبيعة النشاط الاقتصادى .

(ب) تطلعات الأفراد وطموحاتهم وكيف تتحدد في اطار اجتماعى

وثقافى معين ، والجهد المبذول من هؤلاء الأفراد .

(ج) العوامل البيئية وتأثيرها في تحديد قيمة الأشياء •

ويتساءل بعض العلماء أمثال « مارشال ساهلينز » عما إذا كانت الندرة ك مفهوم لها أصدائها في مجتمعات الصيد والجمع والالتقاط ، تلك المجتمعات التي يطلق عليها بعض العلماء « مجتمعات الوفرة الطبيعية »

Original Affluent Societies

لا لأنها مجتمعات غنية ولكن لمحدودية التطلعات الاقتصادية بين أفرادها قياسا الى الحاجات التي تتيحها الطبيعة التي يعيشون فيها •
ويضرب مثلا لذلك ما يحدث في بعض الجماعات التقليدية كجماعة « الهادزا Hadsa » في تنزانيا ، والذين يعيشون في منطقة تتمتع بوفرة الطعام الحيواني والنباتي ، حيث يقضى الرجل معظم وقته في المفامرة دون محاولة استغلال وقت الفراغ لتحقيق قدر من التراكم الذي قد لا يكون مفيدا في مثل هذه الجماعات •

ولقد تناول كلود ليفي ستراوس بالدراسة ما أسماه الندرة الاجتماعية وهو بعيد وتناول التبادل الاجتماعي حين ذهب الى أن تلك الأشياء التي يتضمنها التبادل الاجتماعي تتميز بندرة اجتماعية ، وهذه الندرة يحددها المجتمع ولا علاقة لها بدرجة توافرها ، فقد وجد الأشياء بوفرة في المجتمع ولكن يصنع ذلك المجتمع مجموعة من القواعد التي تمنع تملكها • وينفى « ستراوس » صفة الندرة الاقتصادية في كثير من الأحوال بالمجتمعات التقليدية (١) •

وإذا كان مفهوم الندرة الاقتصادية يشكل علاقة الأفراد بالتطلعات التي خلقها الاطار الاجتماعي في المجتمعات الحديثة ، فلاننا نجد أن هناك بعض الجماعات لا يظهر في علاقاتها الاقتصادية ملامح لمفهوم الندرة أو تأثيراته ، فقد أوضحت الدراسات الانثروبولوجية أن مجتمع

(١) عبد الله عبد الغنى غنم ، النظرية في علم الانسان الاقتصادي ، دراسة للانجاعات النظرية في الانثروبولوجيا الاقتصادية ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٤ ، ص ١١٨ ، ١١٩ .

« البوشمان » بجنوب أفريقيا يكون سعى الأفراد الأساسى فيه الهدف منه الحصول على الطعام ، فإذا ما تحقق هذا الهدف فنجد أن الفرد لا يستأثر بعائد هذا السعى وحده من الصيد ، ويتوقع أفراد الجماعة التى ينتمى إليها الفرد أن ينالوا جزء من صيده ، ويترقب على ذلك أن يوزع الطعام على أفراد الجماعة بأثرها ، ومن خلال هذا السلوك يمكن أن يحصل الفرد الذى لا يعمل على نصيب من الصيد أيضا •

وكذلك الأمر لدى هنود السهول الذين يستخدمون الخيول فى صيد الجاموس ، فإذا لم يمتلك بعض الأفراد هذه الخيول ، فلا يعانون من نقص أو ندرة فى الطعام حيث يقدم لهم نصيب ممن يتكون هذه الخيول ، وبذلك فلا ينسحب على هذه الجماعات مفهوم الندرة بشكل مطلق كما تتحد فى الفكر الاقتصادى ، حيث تكون استجابة هذه الجماعات للندرة مختلف عما هو لدى الإنسان فى المجتمعات المتقدمة أو الحديثة •

٨ — الثروة والتراكم الاقتصادى فى المجتمعات التقليدية :

إذا كانت الثروة وتحقيق التراكم الاقتصادى أو الرأسمالى هو غاية يسعى اليه الانتاج فى المجتمعات الحديثة ، وذلك من خلال تنظيم محكم لعمليات الانتاج ، واستخدام التكنولوجيا المتطورة ، وتقسيم محور للعمل والادوار بهدف الوصول الى أعلى كفاءة فى الانتاج ، الا أن الأمر يختلف فى مجتمعات الاعاشة أو ذات الاقتصاد التقليدى ، حيث لا يتوفر فيها ذلك القدر من التنظيم أو تقسيم العمل بصورته التى توجد بالمجتمعات الحديثة ، حيث يصبح هدف الانتاج فيها هو سد احتياجات أساسية فى المقام الأول كتوفير الطعام والملبس ، ويصعب القول بأنه نظم الانتاج فى المجتمعات البسيطة بإمكانها أن تحقق غائضا من الثروة أو التراكم ، أو أن النظام الاقتصادى فى هذه المجتمعات يعرف تخطيطا دقيقا للعمليات الانتاجية بشكل موجه ، وتفصح جهود علماء الانثروبولوجيا فى بعض المجتمعات عن صورة واضحة لفقدان التراكم فى الثروة وانعدام الملكية ، ففى بعض جماعات الاسكيو يقسم الطعام الذى هو أساس تسعى اليه

هذه الجماعات ، ويكون التقسيم طبقا لقواعد معقدة ، ويقوم الشخص الراشد بصناعة الأدوات التي تستخدم في الحصول على حلجاته ويحتفظ بمكتبتها ، كما يتم تخزين الطعام في مغليء ويكون لأى فرد من أبناء الجماعة الحق في استخدامها اذا ما دعت الحاجة الى ذلك ولا توجد وسيلة لتراكم الممتلكات •

وقد تأخذ الثروة في بعض المجتمعات البسيطة شكل السلع المادية أو صورة حقوق تترتب على أداء بعض الأغاني ، أو أداء طقوس خاصة ، أو أن تقاس الثروة بامتلاك بعض الأدوات التي تستخدم في أداء الطقوس ، ولذلك فهذا النوع من التملك لا يحقق تراكما لمصاحبه ، كما تتخذ وسائل توزيع الثروة المتراكمه شكل الاحتفالات الطقوسية التي تتبعض فيها الثروة في بعض المجتمعات ، ويصبح لمعلم الأفراد نصيب من هذه الطقوس وذلك من أجل المحافظة على التوازن الاقتصادي والاجتماعى داخل الجماعة ، وفى ضوء ذلك يمكن القول أن مفهوم الثروة يكاد يكون غير واضح المعالم في كثير من المجتمعات البسيطة ، أما مفهوم رأس المال فيعتبر مفهوما أكثر اتساعا في التحليل حيث يتمثل في أدوات الانتاج • وبشكل عام فان الثروة والتراكم ورأس المال يصبح وجودها في هذه المجتمعات غير واضح لمحدودية أهداف النشاط الاقتصادي واقتضاره على سد احتياجات أساسية •

٩ — النقود والقيمة :

نشأت الحاجة الى النقود في اطار التنوع الهائل في الانتاج بالنسبة للمجتمعات الحديثة ، وانتقال هذه المجتمعات من مرحلة الانتاج لسد الحاجات الأساسية الى مرحلة الانتاج المتسع النطاق ، ويرى بعض العلماء أن ظهور النقود قد ارتبط بالنمو الاقتصادي للمجتمعات وانتاج فائض من السلع ثم تبادلها في اطار عمليات السوق ، غنى غضون ذلك نشأت الحاجة الى وسائط فعالة وسهلة الاستخدام يمكن استخدامها في

التبادل وفي تحديد قيمة السلع ، فالصعوبات التي كانت تواجه نظم التبادل من خلال المقايضة متعددة منها :

١ — ضرورة وجود اتفاق مزدوج للحلقات بين أطراف التبادل .
٢ — لا بد من إيجاد معدل للاستبدال يكون مقبول من الطرفين وهو أمر قد لا يتحقق حتى من خلال السلع النافعة التي كانت تستخدم كوسيط للتبادل من خلال المقايضة .

٣ — صعوبة استبدال سلع كبيرة بسلع صغيرة أو أخرى غالية ،
وكمحصلة لذلك ظهرت النقود باعتبارها وسيلة أكثر ملاءمة للمقياس ومعاملا أكثر دقة في تحديد القيمة ، ويرى بعض العلماء أن النقود قد سبقتهما أشكال أخرى عرفت بوسائط التبادل الاقتصادي غير النقدي ، إذ تضمنت تلك الوسائط استخداما لبعض السلع ذات القبول في مكان ما وزمان ما ، فعلى سبيل المثال استخدمت مجتمعات الرعي الأغنام ، والمجتمعات الزراعية بعض الحبوب ، ومجتمعات أخرى استخدمت أدوات الزينة من الحديد والبرونز والفضة والذهب حيث اعتبرت هذه المجتمعات هذه الأشياء أساس لقياس قيمة الأشياء الأخرى ومعاملا للقيمة .

وعندما ظهرت النقود استأثرت بهذا الدور أو أصبحت مقياسا للتبادل ومستودعا للقيمة في النظم الاقتصادية الحديثة لما لها من مزايا يصعب توفرها في السلع المستخدمة في النظم التقليدية بالنسبة لعمليات التبادل والمقايضة ، فالسلع يصعب الاحتفاظ بها لمدة طويلة ، كما قد تتعرض للتلف ، أو يصعب نقلها ، وهذه المشاكل غير موجودة بالنسبة لاستخدام النقود .

وقد لاحظ علماء الأنثروبولوجيا أن هناك مجتمعات لازالت تستخدم وسائط للتبادل من السلع حتى الوقت الحاضر ، وذلك في ظل نظم الانتاج التقليدية السائدة فيها ، والتي لا تحقق من الانتاج فائض للتبادل بشكل متسع ، ولا يعنى ذلك أن هذه المجتمعات لا تعرف القيمة بمفهومها الاقتصادي الحديث بل على العكس من ذلك فقد عرفت معظم المجتمعات

التقليدية والبسيطة العديد من الطرق لتحديد قيمة السلع المتداولة في التبادل والذي كانت عملياته تحدث في نطاق محدود مع جماعات مجاورة، فالقيمة في هذه المجتمعات ليست مطلقة، ولذلك فقد لاحظ علماء الانثروبولوجيا أن الأشياء التي تدخل في عمليات التبادل غير متوازنة في قيمتها، ولكنها تعبر عن احتياج حقيقي لمن يحصل عليها، ولعل هذا هو ما دعا بعض العلماء مثل كارل بوتشر Karl Bucher إلى القول بأن الإنسان في بعض المجتمعات البسيطة يكاد لا يعرف مفهوم القيمة أو لا يدركه، ربما لأنه لا يعرف مصدات واضحة لها كالنقود بالمفهوم الحديث، أو لأنه كثيراً ما يتخلى عن أشياء ذات قيمة — إذا ما طبق عليها ذلك المفهوم بشكل مطلق — في مقابل بعض الأشياء التي لا قيمة لها بالنسبة له، إلا أن هذا الرأي يحتاج إلى مراجعة، إذ أن معظم المجتمعات قد عرفت مقاييس لتقدير قيمة الأشياء وبأشكال مختلفة، يفضّل فيها اعتبارات متنوعة تتسق وظروف الجماعة واحتياجاتها وغير ذلك من القيم الثقافية المتعلقة بتملك الأشياء واقتنائها •

ويتأكد ذلك في رأي « ريموند غيرت » عندما يذهب إلى أن القيمة نسبية عند كثير من المجتمعات البسيطة، حيث تتم المقايضة في أشياء تحتاجها بعض هذه الجماعات في مقابل أشياء أخرى متاحة، ومن الخطأ القول بأنها أشياء عديمة القيمة، فقيمتها تكمن في أهميتها بالنسبة لهذه الجماعات كما تكمن في احتياجهم لها، فقد تمثل حاجة استهلاكية للجماعة، أو تعبر عن مكانة اجتماعية متميزة لمن يكتنيها، وفي هذا السياق الاجتماعي لهذه العمليات الاقتصادية تكاد تتلاشى الكثير من المفاهيم كالندرة وكثافة الطلب ومفهوم الثمن تلك المفاهيم التي تكون أكثر وضوحاً في إطار السوق الحديثة •

كما لاحظ بعض العلماء ملامح للقيمة في بعض المجتمعات البسيطة تكاد تقترب من الأسس الحديثة في الاقتصاد والتي أقام عليها « آدم سميث » تصنيده لذلك المفهوم، ويوضح ذلك « موريس جودليز » في

دراسته لدورة السلع عند قبائل « البارويا » في غينيا الجديدة ، حيث لاحظ أن الملح من هذه الجماعات يتميز بقيمة استعماله عالية ، ولذلك فقد اكتسب قيمة تبادلية ، بسبب الجهد الذى يبذل في استخراج واعداده ، يضاف الى ذلك مايمثله الملح في حياة هذه الجماعات من أهمية لدخوله في الطقوس والشعائر ، وارتباطه ببعض القيم الاجتماعية ، وجدير بالذكر أن أحد محددات القيمة لدى آدم سميث هو مقدار الجهد المبذول فيها ، يضاف الى ذلك مصعد آخر وهو القيمة الاستعملية والقيمة التبادلية للسلمة ، ولذلك لاحظ « جودلير » أن الملح اعتبر سلمة حاكمة ووسيط للتبادل بين هذه الجماعات يتم من خلاله استبدال الأشياء •

١٠ - الانثروبولوجيا الاقتصادية وموضوعات الاهتمام المعاصرة :

ظل الاهتمام الأساسى للانثروبولوجيا الاقتصادية منصبا في البحث في النظم الاقتصادية ذات التكنولوجيا البسيطة ، وأساليب عمل هذه النظم أو البحث في كيفية ادارة الأفراد لشئونهم الاقتصادية ، والمبادئ الاقتصادية التى تحكم وتنظم العمليات الاقتصادية بالمجتمعات التقليدية وغير ذلك من العمليات كالانتاج وتنظيم العمل وتقسيم العمل والتبادل ، وجدير بالذكر أن علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية قد حاولوا في بداية نشأة هذا الفرع البحث عن مياغة عامة أو الى تقديم رؤية نظرية تفسر هذه العمليات الاقتصادية في ضوء مقولات الفكر الاقتصادى الحديث ، ومن الواضح أن هذه المحاولات قد شغلت علماء الاقتصاد والانثروبولوجيا واستنفذت جهودهم لسنوات طويلة خلال هذا القرن ، ويبدو أن أطراف الحوار قد أدركوا صعوبة ذلك الموضوع ، وصعوبة للتطبيقات النظرية المرتبطة به ، وان كان لهذا الحوار الكثير من الايجابيات التى تحققت على صعيد المعرفة ، والتى منها ميلاد ذلك لفرع الذى يعرف بالانثروبولوجيا الاقتصادية وغير ذلك كتفهم وجهات النظر بين الانثروبولوجيا والاقتصاد وتحقق الالتقاء بينهما •

ولقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن الحالى تطورا فى مجال اهتمام الانثروبولوجيا الاقتصادية لنجدها تهتم برصد الواقع الاقتصادى للعالم الثالث والتحولات التى تعيشها بلدانه ، وأشكال الغزو التكنولوجى وعوامله ، والآثار المترتبة عليه فى أصغر وحدات البناء الاجتماعى وتحليل عمليات التفاعل بين المستويات الاجتماعية المختلفة — وحدة المعيشة القرية — المدينة ، وانعكاس ذلك فى الأدوار الاقتصادية التى يؤديها الأفراد ، وفى تقسيم العمل ، وفى الاستهلاك ، والعوامل التى تؤدي الى تقويض دعائم الأبنية الاقتصادية التقليدية ، والملاحظ أن هذه الاهتمامات هى ثمرة التقاء الانثروبولوجيا كما سبق أن أسلفنا مع بعض الروافد الفكرية ، وكذلك تأثرها بالاتجاهات الفكرية المختلفة للاقتصاد الكلاسيكى ورواد أفكار القبعية وعلماء الاجتماع والاحصاء •

كما أهتم بعض علماء الانثروبولوجيا الاقتصادية بالمجتمعات الحديثة والنظم الاقتصادية فيها مثل فردريك بارث وغيره من العلماء الذين قدموا تحليلات اقتصادية للمجتمعات الحديثة •

يضاف الى ذلك أهمية دراسات الانثروبولوجيا الاقتصادية فى المجالات التطبيقية واسهامها فى الكشف عن الكثير من المتغيرات الاجتماعية والثقافية ذات الصلة بالجوانب الاقتصادية والتى تؤثر فيها وتوجه حركتها بالإضافة الى عوامل أخرى خارجية ، فالمخطط الاقتصادى قد لا يدرك هذه الأبعاد ، أو لا يتسع مجال بحثه للتطرق الى هذه القضايا بالرغم من أهميتها بالنسبة للتخطيط ، وهذا الاهتمام من قبل الانثروبولوجيا الاقتصادية هو أيضا اهتمام حديث •

ويصف « ريموند فيرت » مجالات الاهتمام المعاصرة للانثروبولوجيا الاقتصادية فى قوله « أن هناك مجموعة من المشاكل التى تواجه علماء الانثروبولوجيا والاقتصاد تتمثل فى المقام الأول بالتغيرات الاقتصادية العالمية ، وانتقال السلع والخدمات الاستهلاكية من المجتمع الصناعى الى متناول الناس فى أبعد المناطق من العالم وأقلها نمواً ، ويصبح الأفراد

في هذه المجتمعات في حاجة الى اعادة تخطيط سريع لمواردهم ، وبشكل خاص موارد للعمل اذا كانوا سيحاولون تحقيق المستويات الاستهلاكية التي سيتطلبونها • كما يرى أن النظم الاقتصادية التقليدية تتغير بسرعة ، الا أن هذه التغيرات ليست دائما فعالة في تحقيق مطالب الأفراد في هذه النظم • • وكمحصلة لذلك تظهر مجموعة من المشاكل التي يتطرق بإمكانية اعادة التخطيط للنظم الاقتصادية الحالية لاستيعاب التناقضات التي سوف تشوئها ، والسيطرة على الموارد وتوجيه الاختيارات الاقتصادية ، وهناك أمثلة كثيرة على امكانية تحقيق ذلك في التاريخ الحديث لبعض مجتمعات آسيا وأفريقيا والتي قدمت من خلال برامجها التخطيطية مجموعة من البدائل التي احتوت عمليات الغزو العالمي ، وتصبح مهمته الانثروبولوجيا الاقتصادية في هذا الصدد هو تحليل العمليات المتضمنة في النماذج الفاجحة لأحداث التغير للاستفادة منها في مجتمعات أخرى تحتاج الى ذلك • وينبغي أن ندرك أن هذه مهمة شاقة وتمثل تحديا أمام الانثروبولوجيا الاقتصادية وغيرها من العلوم التي تهتم بقضايا التنمية والتخطيط •

الفصل الرابع

تقسيم العمل بين الأنثروبولوجيا وعلم الاقتصاد تطيل نظري

أولا : لحة تاريخية •

ثانيا : تقسيم العمل كوسيلة لزيادة الانتاج
عند آدم سميث •

ثالثا : تقسيم العمل كمحور للمراع
الاجتماعي عند كارل ماركس •

رابعا : تقسيم العمل في الفكر الدوركي •
خامسا : الماركسية والتبعية والالتقاء حول
قضية تقسيم العمل في التطيل
الأنثروبولوجي المعاصر •

الفصل الرابع تقسيم العمل بين الأنثروبولوجيا وعلم الاقتصاد (تطيل نظري)

أولا : لمحة تاريخية :

عرفت البشرية في عصورها المبكرة أنواعا من تقسيم العمل بين أفراد الجماعة الواحدة تتسق وأهداف هذه الجماعة من الجهد المبذول والذي كان محوره تحقيق لشباعات أساسية ، تتمثل في الحصول على الطعام من خلال عمليات الجمع والالتقاط والصيد • وكان الدافع الأساسي للجماعات البشرية في تلك البدايات المبكرة هو اقتناء ثمر المجاعات ، ومن ثم كان سعيها غايته توفير الغذاء ، ولم يكن هناك تنوعا في الأنشطة تتمدد فيه الأهداف والأدوار • وفي هذا السياق يصعب القول بأن تلك المرحلة قد عرفت تقسيما حقيقيا للعمل • وقد كتب « ريموندفيرث » في وصفه تقسيم العمل لدى سكان جزر تيكوييا أن كل رجل من رجال هذه الجزر مزارع وصياد ونجار ، وكل امرأة تمزق الأرض وتصداد من مخفوف البحر وتصنع الملابس من لحاء الشجر وتصفر الحصر » (١) •

وفي هذه المرحلة من تاريخ البشرية عاش الإنسان صراعا مع الطبيعة ، وتفاعل بشكل جماعي لحفظ وجوده من خلال التعاون بين أفراد القبيلة الواحدة • وبدت الحياة وكأنها حوار مستمر مع الطبيعة للحصول على الموارد اللازمة لامتصاص طلجات الجماعة التي يعيش الفرد فيها ، ولم تكن الأدوار تؤدي بشكل محدد ، ولكنها كانت تؤدي بشكل متكامل لمواجهة متطلبات الحياة ، ويمكن اعتبار هذا الشكل من التعاون صورة أولية لتقسيم العمل ، إذ أن التقسيم الحقيقي للعمل رهين بتطبيق مستوى

Mandel, Ernest : «Marxist economic theory», Vol. 1, (١)

London : Meriin Press, 1986, pp. 25-26.

(م ٦ - الأنثروبولوجيا)

معين من تطور القوى الانتاجية والتكنولوجيا المستخدمة في الحصول على الموارد ومعالجتها والطاقة المتاحة لتحقيق الانتاج ، ونمط الاحتياجات الانسانية ، ووجود متخصصين مبتوعين يؤدون أعمالا لا يقوم بها نظراؤهم في النوع والعمر»^(١) .

ولا يعني ما سبق ذكره أن الحياة في بدايتها المبكرة قد انعدمت فيها كافة مظاهر تقسيم العمل ، بل على العكس فقد عرفت في نشاطها اليومي وجود هذا المفهوم حيث : « كان يضطلع كل من الجنسين بالأعمال التي تتفق وقدراتهما البيولوجية ، فينصرف الرجال الى القنص لاحتياج ذلك الى قدرات بدنية قد لا تتوفر لدى النساء ، بينما تلتقط النساء الثمار وتقوم بأصطياد بعض الحيوانات الصغيرة غير المؤذية ، ومع تقدم البشرية بعض الشيء عرفت بعض الجماعات مزيدا من التخصص وتقسيم العمل ، كان تهتم النساء بمعظم العمليات التي تتم بالقرب من المسكن أو في داخله كالغزل والنسيج وصناعة القدور ، أما الرجال فقبلورت مهمتهم في الأعمال التي تحتاج الى التحرك بعيدا عن محيط المسكن والتي تحتاج الى بعض الخصائص البدنية التي قد لا تتوفر في النساء»^(٢) .

(١) انظر : محمد دويدار : مبادئ الاقتصاد السياسي ، مرجع سابق ،

ص ص : ١٨ — ١٩ .

وانظر ايضا : صلاح منسى ، القرية والمدينة ، دراسة بنائية تاريخية ، مكتبة نهضة الشرق ، ط ١ ، ١٩٨٥ ، ص : ١٦ .

— رالف بيلز وهاري هويجر : مقدمة في الانثروبولوجيا العلمية ، ترجمة مكيد الجوهري والسيد الحسيني ، مرجع سابق ، ص ص : ١٩ — ٢١ .

(٢) Robert, Frank : «Cultural Anthropology Hnadbook; A Basic Introduction» New York : McGraw-Hill Book Comp-

any, 1982- pp. 30-40.

وانظر ايضا : محمود عودة : اسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ١٤٧ .

إذن فامتداد نطاق وجود ظاهرة تقسيم العمل قد اقتصرن بظهور الاختراعات والاكتشافات والتي مثلت غنونا في مجال وسائل الانتاج .
 فمن خلال هذه الوسائل المتطورة استطاع الانسان أن يحقق فائضا أو بالأحرى مخزوننا من الغذاء يسمح له بأن يؤدي أدوارا أخرى ، ويوجه نشاطه الذهني والبدني الى مجالات متنوعة تتجاوز حدود توفير الغذاء كحاجة أساسية باعتبارها غاية كانت تسعى اليها المجتمعات البدائية .
 ويقودنا ذلك الى أن نفرق بين الأنشطة الاقتصادية التي يبذلها الأفراد في المجتمعات الانسانية الحديثة أو المجتمعات التي تضم تكوينات أكثر تعقيدا وبين تلك التي تنقسم بالبيسطة ، إذ أنها في النوع الأول من المجتمعات تهدف الى تحقيق دوافع مادية كالربح والكسب وتتم في سياق مؤسسي ولذلك فانها بتحقيق ظاهرة تقسيم العمل فيها بدرجة واضحة تتفق وطبيعة أهداف النشاط الاقتصادي ودرجة تعقده .

أما النوع الثاني من المجتمعات والتي تتميز ببساطة وسائل الانتاج كمايتباين الهدف من النشاط الاقتصادي عنه في النوع الأول من المجتمعات ليصبح محور اهتمامه منصبا على تحقيق الاحتياجات الأساسية المعيشية .
 عندئذ لا تبدو ملامح ظاهرة تقسيم العمل بشكل واضح .

ولقد أولت الدراسات الاقتصادية والسوسيولوجية والانثروبولوجية ظاهرة تقسيم العمل اهتماما ملموسا وذلك في سياق اختلف باختلاف كل فرع من فروع هذه التخصصات . بيد أن القاسم المشترك الذي يشكل نقطة الالتقاء بين هذه الفروع المرجية يكاد ينطلق من حقيقة هامة مؤداها أن الانسان بمفرده بلغت قدراته وبسطة حياته في مجتمع من المجتمعات لا يمكنه القيام بكافة الأعمال التي يحتاجها ، إذن فلا بد من نوع ما من توزيع الأعمال وتقسيمها بين أفراد المجتمع .

وعلى الرغم من هذا الالتقاء في تلك الجزئية التي تشكل مقولة طبيعية من منظور هذه الروافد الفكرية ، إلا أن هناك اختلافا جوهريا

يتبدى وفقاً لقبان الاطر النظرية التي شكلت مفهوم الظاهرة في كل فرع من فروع هذه العلوم . فالفكر الاقتصادي قد اهتم بقضية تقسيم العمل في سياق الاهتمام بتفسير المؤثرات التاريخية الناجمة عن كثافة تقسيم العمل في المجتمعات الصناعية التي اتجهت نحو النمو ، وما نتج عن ذلك من تغير في بنائها الاجتماعي والاقتصادي . وتمثل الاهتمام بهذه الظاهرة داخل المنطلق الفكري عند البحث في الكفاية الاقتصادية والانتاجية وعوامل تحقيقها . وتجاوز البحث في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، هذا المنطلق ليلقى الضوء على مفهوم تقسيم العمل بين القرية والمدينة ، ثم لتقسيم الدولي للعمل ، وتمثل آراء آدم سميث في كتاب ثروة الأمم *Wealth of Nations* والتي منتهى لها بعد قليل نموذجاً لهذا التناول الاقتصادي لمفهوم تقسيم العمل .

أما الفكر المؤسسيولوجي فقد جاء اهتمامه بهذه الظاهرة في ثنايا اهتمامه بالبحث في جوهر النظام الاجتماعي والعوامل التي تؤدي الى استقراره أو تغيره ، ومحاولة تفسير مظاهر التضامن والصراع والتفاعلات الاجتماعية المؤدية الى ذلك ودور تقسيم العمل كظاهرة محورية في هذه العمليات .

وتعتبر دراسة اميل دوركايم والتي نشرت بعنوان تقسيم العمل في المجتمع *The division of labour in society* نموذجاً لهذا . أما ما كتبه كارل ماركس في كتابه رأس المال فيمثل وجهة نظر مغايرة لتطليل الكلاسيكي لآدم سميث ودوركايم (مع اختلافهما) حول الآثار التي يحدثها تقسيم العمل في المجتمع ، فقد انطلق تجليل ماركس من مبادئ مخالفة لكليهما ، ووضع الظاهرة في سياقها الاجتماعي شامتها بالتالي الى نتائج مغايرة لهما .

أما الفكر الأنثروبولوجي فجاء اهتمامه بظاهرة تقسيم العمل في سياق أكثر تحديداً واقتراباً من المفهوم بمعناه البشري في الواقع .

الاجتماعى ، وان كان التناول الأنثروبولوجى لم يتم فى سياق لبث القضية فى ذاتها بل جاء فى اطار البحث عن الدور والمكانة والملاقة بين الذكور والاناث وعوامل تبعية المرأة للرجل ، واتخاذ القبول والتغير الديموجرافى وحجم مشاركة كل من الجنسين فى النشاط الاقتصادى ، والمؤثرات الثقافية لتبعية المرأة للرجل . وتلك رؤية تنسق الى حد كبير والموقف المنهجى لهذا الفرع المعرفى الذى يتناول الظاهرة بالدراسة — أى ظاهرة — من خلال فحص الوحدات الاجتماعية المحدودة كالاسرة والمجتمعات المحلية للكشف عن تأثير المؤثرات العامة عليها دون انتزاعها من سياقها الاجتماعى الذى يشكلها . ولقد شهدت دوائر البحث مطيما وعالميا نشاطا وتركيزا على هذه المفاهيم بهدف لقاء الضوء على بعض الأحوار الاقتصادية التى تؤديها المرأة بصفة خاصة فى مجتمعات العالم الثالث ، وتشكل اسهامات فعلية فى الدخيل القومى وتغفلها الحسابات القومية والسوح الاقتصادية لأسباب متنوعة .

ويحاول الاتجاه الأنثروبولوجى بالقائه الضوء على هذه الأدوار اعادة التوازن المفقود بين الرجل والمرأة بمجتمعات العالم الثالث ، ولغت نظر الحكومات وصناع السياسة ومتخذى القرارات والمخططين الى أهمية دور المرأة وتهيئة المناخ لها ولإسهاماتها الاقتصادية .

ونفيا إلى تحليل لهذه الإسهامات الفكرية :

ثانيا : تقسيم العمل لزيادة الانتاج عند آدم سميث :

صاغ آدم سميث آراءه حول تقسيم العمل فى انجلترا عام ١٧٧٦ ولقد اقترنت هذه الآونة فى أوروبا بتحولات اجتماعية واقتصادية أحدثتها الثورة الصناعية وما صاحب ذلك من مخترعات ومكتشفات علمية أودت بوسائل الانتاج التقليدية وغيرت أنماط الانتاج واستحدثت وسائل تكنولوجية أكثر تطورا . كما تميزت هذه الفترة بالتجسيد للحى للملاح الرأسمالية الصناعية بمؤسساتها الكبيرة ، وبعد ان كانت التجارة تمثل

محور النشاط الاقتصادي ، أصبحت تعمل لخدمة الصناعة • وتطلعت الدول الأوروبية الى مناطق متفرقة من العالم لتصريف منتجاتها وبضائ عن مصادر للمواد الأولية لتشغيل مصانعها • وفي هذا السياق كتب آدم سميث مؤلفه حول « ثروة الأمم » • وجاءت آراؤه انعكاسا للواقع الذي شهدته أوروبا آنذاك ، ولا غشاسة في ذلك فالتفاعل والتأثير قائم ومستمر بين الفكر والواقع ، ومن ثم جاءت أفكار سميث دفاعا عن مصالح الرأسمالية من خلال ما نادى به من مبادئ الحرية الاقتصادية ، ووجد الرأسماليون الصناعيون في آراء آدم سميث ما يبرر طموحاتهم المادية • ولذا فقد لاقت رواجا وانتشارا في المجتمعات الأوروبية ، وليس ذلك فحسب بل وجد فيها أصحاب روعوس الأموال مبررا لهم من تلك الاتهامات التي وجهت اليهم من المفكرين السابقين على آدم سميث ، عندما اتهم سميث للربح والثراء بالأنانية التي يجب الحد منها « وبهذه الآراء والتي من أهمها ترك الحرية الاقتصادية دون تدخل الدولة فان سميث قد قدم تعبيرا نظريا في آرائه وفكره عن المصالح الجوهرية لطبقة رجال الأعمال الذين رأوا بدورهم أن الفرصة أصبحت مواتية أمامهم للانطلاق التجاري والصناعي » (١) •

وفي غضون ذلك سعى أرباب المصانع الى البحث عن كل ما من شأنه أن يزيد من معدل الانتاج سواء من خلال الاستعانة بأحدث الوسائل التي تحققت في ثانيا منجزات الثورة الصناعية أو من خلال تقسيم العمليات الانتاجية الى عمليات صغيرة يمهّد بكل منها الى عدد من العمال تكون مهمتهم هي القيام بها واتقانها • وكمحصلة لهذه الأهداف ظهر التخصّص في قطاع الصناعات وأدى ذلك الى التقسيم الداخلي للعمل أو التقسيم المصنعي للعمل والذي أدى بدوره الى زيادة انتاجية الوحدة الصناعية •

(١) محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، مرجع سابق ، ص

وتحمل العامل وطأة هذا التقسيم الذى أورثه الحرية والعزلة وأصبح أسيرا لدور محدود تبدعت فيه قدراته الإبداعية^(١) .

ولم يكن تقسيم العمل من خلال تجزئة العمليات الانتاجية بهدف الكفاءة الانتاجية هو مفتهى سعى أرباب المصانع فى أوروبا فصب ، بل تبع ذلك تبالين فى النتائج الاجتماعى والاقتصادى الذى أثمرت عنه الجهود المبذولة ، وأصبح للتقسيم اللامتوازن فى ناتج العمل الاقتصادى مؤديا لحدوث تقسيمات اجتماعية فى بنية المجتمع .

وتأتى مناقشة قضية تقسيم العمل من المنظور الاقتصادى فى فكر آدم سميث فى ثانيا بحثه فى مفهوم القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلع المنتج ، اذ أن موضوع القيمة من الموضوعات التى شغلت الفكر الاقتصادى آنذاك ، ويظهر ذلك فى فكر آدم سميث من خلال العبارة التالية :

« ان الانسان غنى أو فقير طبقا لمقدار الأشياء النافعة التى يستطيع الحصول عليها عندما يحدث تقسيم العمل ، فالعمل الذى يقوم به الفرد لا يستطيع أن يزوده الا بالقليل من الأشياء ، وتصبح قوته متوقفة على مقدار ما يتحكم فيه . ويستخلص سميث من هذا أن العمل هو المقياس الحقيقى لما لجمع السلع من قيمة قابلة للتبادل »^(٢) .

كما اعتبر آدم سميث أن تقسيم العمل يعد نتاجا طبيعيا للاستعدادات الكامنة فى النفس البشرية التى تذخر بالموهب والملكات الفطرية التى تتركب بدورها وجوده وغير ذلك من الخصائص التى هى جزء من تكوين الانسان — أى انسان فى أى مكان — ويضع فى مقدمة هذه الخصائص

(١) انظر : اريك رول : تاريخ الفكر الاقتصادى ، ترجمة راشد البراوى ، القاهرة دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٤ .

(٢) Smith, Adam : «Wealth of Nations», Edwin Cannan (ed), Vol. 3, London : University Paperbacks, p. 30.

عيلة إلى التبادل حيث يقتر ذلك دائما رئيسيا كامننا وراء السلوك
الانسانى والذي يعمق بدوره ظاهرة تقسيم العمل . بل ونجده يذهب إلى
أكثر من ذلك عندما يقرن بين تقسيم العمل وبين التبادل إقترانا شرطيا
وذلك من خلال افتراضين التبادل لا يمكن أن يوجد في مجتمع ما بغير
تقسيم العمل . « بيد أن هذا الافتراض ليس صحيحا من الناحية الواقعية
إذ أن ظاهرة تقسيم العمل قد توجد حيث لا يعرف الأفراد التبادل
بمفهومه الاقتصادى كثيرا ما يحدث في بعض المجتمعات التي تسود فيها
أنماط بدائية من الحياة الاقتصادية أو توجد مظاهر تقسيم العمل دون
وجود ملموس لمعاملات التبادل السوقى أو الاقتصادى كما هو في
المجتمع الغربى » (١)

ويتنقد بعض الاقتصاديين ذلك الربط الذي افترضه سميث بين الميل
إلى التبادل الذي اعتبره دائما كامننا داخل الانسان وبين ظاهرة تقسيم
العمل والذي يصبح بهذه الصياغة سمة عامة يشترك فيها النوع البشرى
في كافة المجتمعات . إذ يرون أن ذلك تعميم خاطئ منشأ اعتبار آدم
سميث أن الخصائص المميزة للمجتمع الأوربى التي صيغت فيه مبادئ
الفكر الاقتصادى هي خصائص عامة ، ومن ثم فهي صالحة لكافة
المجتمعات والمصور ، بصرف النظر عن الاختلافات في طبيعتها ونظمها
الاقتصادية والدواعى التي تسمى إليها تلك النظم (٢) .

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

— أريك رول في : تاريخ الفكر الاقتصادى ، مرجع سابق . ص ١٤٨ — ١٤٩ .

— السيد محمد بدوى : الاجتماع الاقتصادى والنظم الاقتصادية ،
مرجع سابق ، ص : ٤١٩ .

(٢) محمد دويدار ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

وواضح ان آدم سميت كان على وعى بالآثار السلبية التي سوف تحدث كمحصلة لتقسيم العمل المصنوع الا أنه أثر أن يلقى الضوء على الجانب الايجابي منه فحسب دون محاولة التفرغ في مناقشة هذه القضية عندما نجده يذكر العبارة التالية :

« ان العمل هو أول ثمن دفع مقابل جميع الأشياء ولكن بمجرد تقسيم العمل لم يعد تنتج العمل الذي يقوم به الانسان هو المحدد للثروة، ولكن يحددها مقدار العمل الذي يؤديه الآخرون ، والذي يمكن لصاحب العمل أن يتحكم فيه » (١) .

وعلى الرغم من ذلك لم يخض سميت في مناقشة موضوع فائض القيمة الذي يبدو من العبارة السابقة وعيه التام به وبأنه أخذ النتائج الهامة التي ترتبت أو ولدت كمحصلة لتقسيم العمل داخل المصنع . الا أن تأثير الفكر المثالي كان واضحاً في آراء سميت عندما نجده يعتمد عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي ويجعل من تقسيم العمل « عاملاً هاماً في رخاء المجتمع لا يحققه من ثراء ينمكس على أدنى الطبقات ، ويصبح لدى كل عامل قدر كبير من المنتج أو من العمل وقيمته من خلال إنتاج كل فرد لما يزيد عن حاجته بحيث يصبح قادراً على مبادلة كميات كبيرة من عمله بكميات أخرى مماثلة من منتجات الآخرين في إطار من التبادل النقدي » .

ويذكر لويس كوزر Lewis Cozer في هذا الصدد أنه برغم الانتقادات التي وجهت الى آدم سميت في رؤيته لتقسيم العمل الا أنه قد حاول أن يقترب من التطورات الثورية في النظام الانتاجي وفي الخصائص العامة للحياة الاجتماعية من خلال تركيزه على الآثار الايجابية للتقسيم الجديد للعمل ، بالإضافة الى الاهتمام ببعض الآثار السلبية والتي نجدها

في تساؤلاته عما سيؤول اليه حال أفراد المجتمع الذين سيمتادون على أداء نفس العمل المجدد من المهام البسيطة طوال حياتهم وهل سيؤدي ذلك إلى تدهور قواهم الفكرية وهل سيظل لدى هؤلاء احساس بالصالح العام للمجتمع^(١) .

وبهذه الآراء التي صاغها آدم سميث حول تقسيم العمل والتأثيرات التي تحدثها هذه الظاهرة نجده قد أغفل الحديد من الأبعاد حول الآثار الحقيقية التي حدثت حول تراكم فائض القيمة في أيدي أصحاب رؤوس الأموال الصناعية ، ولذلك فإن آدم سميث قد جمل من إطار المصنع بوتقة لانحصار التفاعلات حول موضوع تقسيم العمل ولم يتجاوز بذلك تلك الحدود ليلقى الضوء على تأثيراتها الاجتماعية وهي القضية التي أولاهها كارل ماركس قدراً أكبر من التحليل والاهتمام . وبذلك يمكن القول ان تحليل آدم سميث انصب على الاهتمام بالموامل المؤدية الى الثروة وزيادتها والقيمة التي تنتج من خلال العمل ودور تقسيم العمل في زيادة الانتاجية داخل المصنع .

ثم يتخذ البحث في ظاهرة تقسيم العمل بعداً أكثر اتساعاً في فكر الرواد الكلاسيكيين في المجال الاقتصادي (آدم سميث وديفيد ريكاردو) عندما نجدهما يصيغا فكرهما حول النفقات النسبية والنفقات المطلقة في انتاج الغلات الزراعية أو المنتجات الصناعية والتي عرفت في الاقتصاد الكلاسيكي بالمازايا النسبية والمطلقة^(٢) والتي أعطت لرقعة جغرافية معينة

(١) Coser, Lewis : «The Introduction of Division of Labour» (١)

Society : Emile Durkheim», London; Macmillan, 1984, pp.

xi - xii.

(٢) صاغ آدم سميث آراءه حول النفقات المطلقة كرد فعل لمذهب التجارئين الذين ذهبوا الى تقييد حركة التجارة ، بينما رأى سميث ان حرية

بعض الخصائص في انتاج غلة معينة أو تصنيع منتج معين في ضوء بعض المتغيرات المادية والفيزيائية ، وفي نفس الوقت لا تحجب انتاجها في مناطق أخرى لعدم توفر مثل هذه الخصائص ، وفي ثانيا هذه الآراء ولدت فكرة التقسيم الدولي للعمل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . ولقد شكلت هذه الآراء اطارا فكريا وجه حركة التجارة الدولية ابان القرنين ١٧ ، ١٨ ، وامتد تأثيرها لغترات تجاوزت تلك الطبقة الزمنية ، كما حملت بذور السيطرة والاستئثار من العالم المتقدم للعالم الثالث ، التي ما تزال دوله

التجارة للدولة تحقق الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لانها توسع حجم السوق ، واكد ذلك بقوله « انه اذا كان يتقوّر بلد أجنبي أن يقدّم سلعة أرخص مما لو أنتجها نحن فسنشتريها منه ببعض انتاجنا الصناعي ، ثم ظهرت بعد ذلك فكرة النفقات النسبية لديفيد ريكاردو حيث أضاف فيها بعدين جديدين هما أهمية نفقة الإنتاج لسلعة واحدة في بلدين والنسبية في إنتاج سلعتين داخل بلد واحد . وبعد ذلك ظهرت نظرية نسب العناصر (هكشر — أولين) وفيها أوضحنا أن سبب اختلاف النفقات النسبية ذاته يرجع إلى الوفرة أو الندرة النسبية للعناصر التي تدخل في صناعة المنتجات المختلفة وانتهى إلى أن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عنصر معين للإنتاج سيصدر إلى البلد التي لا تتميز بهذه الميزة ، وذهب إلى أن التقسيم الدولي للعمل يشقّق التفريق بين الدول في مستوى الدخل . ثم جاء بعد ذلك ليندر Staphan Linder وانعكست الشكل القائم الذي أهتم بتطوير الواقع الفعلي الذي صاغه السابغون عليه بشأن التجارة الدولية على الدول المتخلفة ، وانتهى إلى أن هذا الشكل يؤدي إلى زيادة تخلف الدول المتخلفة وزيادة تقدم الدول المتقدمة .

لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر :

جوده عبد الخالق : في الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التبادل
اللا متكافئ ، ط ٢ ، القاهرة دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ ، الفصل الثاني
والثالث والرابع .

تعاين من هذه السيطرة ، وكما ان التقسيم الذي تم في اطار هذه الاتفاقيات مازال معطلا في خريطة التقسيم الدولي للعمل باعتبار دول العالم الثالث سوق لتصريف المنتجات أو لانتاج المواد الأولية اللازمة للصناعات الأوربية فحسب ، « وبشكل عام يمكن القول بأن ذلك التقسيم بشكله الراهن قد جعل الهيكل الإقتصادي للدول الاستعمارية والمركزة على سيادة أو غلبة الصناعة التحويلية ، يقابله الهيكل الإقتصادي للتخلف ، والذي يتميز في المحل الأول بغياب الصناعة التحويلية والحضور المهيمن لقطاع الانتاج الأولي الزراعي والمعدني » (١) .

ثم أعيد طرح فكرة تقسيم العمل الدولي بشكل معاصر على يد رواد التنمية عند محاولتهم البحث في عوامل التخلف في العديد من أبنية العالم الثالث وربطها بالتنمية الكامنة في جذور هذه الأبنية لنظام تقسيم العمل الدولي للعمل ، والعلاقات التاريخية بين النظام الرأسمالي العالمي والتي أدت الى استغلال فائض القيمة من المجتمعات التي تقع خارج نطاقه واستنزاف هذه المجتمعات بشكل يزيد من تخلف الدول المتخلفة وتقدم الدول الرأسمالية المتقدمة كما هو في أعمال فرنك والرشتاين وسير أمين (٢) .

ثالثا - تقسيم العمل كمحور الصراع الاجتماعي عند كارل ماركس :

ما كانت تعنى سنوات قليلة حول الضيافة المتتالية للأثار التي يمكن أن يحدثها تقسيم العمل بالمجتمع عند آدم سميث - الا وعلت الأصوات مصوية سهام النقد ومتممة آباء « بالخط ما بين المجتمع باعتباره أداة لانتاج السلع والمجتمع باعتباره أساسا أخلاقيا للإنسان » (٣) .

(١) محمد عبد الشفيع عيسى : العلاقة بين الاستغلال الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص : ٢٩٩ .

(٢) أحمد زايد : البناء السياسي في الريف المصري ، تطيل لجامعات الصفوة القديمة والجديدة ، ط ١ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص : ١٧٠ - ١٧٢ .

Coner, Lewis, Op. cit., p. xii.

وشكل الحوار الماركسي موقفاً خلافياً مع الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي طرحه سميث ، والذي قدم رؤيته لتقسيم العمل باعتباره تفاعلاً اقتصادياً لا يتجاوز مؤثراته النطاق الفيزيقي المصنع . فنجد كارل ماركس ينتقد تلك النظرة الجزئية والتي تبدو لحظية في تصوراتها لظاهرة تزدثر بتفاعلات عميقة وجوهرية تحدث تأثيراتها في بنية المجتمع . كما ان تناولها بهذا الاختزال من جانب ذلك الاتجاه الفكري قد أفقدها الكثير من أبعادها .

وهذا ما أدركه ماركس عند تطيله لظاهرة تقسيم العمل ، إذ نجده يتجاوز في تحليله تلك الأبعاد لينفذ جوهرها من خلال رؤيته لبنية الوحدة المنتجة باعتبارها بوتقة تنصهر فيها التفاعلات ويتشكل فيها جزء من الحوار حول ظاهرة تقسيم العمل ، وهي مؤثرات يتم صياغتها في سياق اجتماعي واقتصادي أكثر عمومية . ويتناول بالتحليل تأثير هذه التفاعلات الاقتصادية على النظام الاجتماعي من منظور أكثر اتساعاً ملقياً الضوء على ما ينشأ من صراع داخل كمصلحة لتقسيم العمل الاجتماعي . كما لم يقبل ماركس ذلك التصور المثالي الذي قدمه آدم سميث حول المزايا الاقتصادية المرتبطة بتقسيم العمل والرخاء الذي سوف ينتشر في المجتمع مع جرائه ومفهوم القيمة الذي يتخلق في غشونه ، وطرح في مواجهة ذلك مفهوم فائض القيمة ومسئولية هذا الفائض عن تكوين طبقة من البرجوازيين تشكل تفاوتاً اجتماعياً فجاً يحدث الاختلال في بنية المجتمع لاستثنائها بمزايا تقسيم العمل . ويجعل هذا الاختلال أساساً لتباين المصالح وتعارضها ومهدداً للصراع ، الذي يقوض دعائم النظام الاجتماعي المختل ، لا كمحقق للاستقرار الذي تصوره آدم سميث .

وفي سياق البحث في جوهر النظام الاجتماعي وعوامل تغيره يقدم كارل ماركس رؤيته لقضية تقسيم العمل داخل المصنع باعتباره وحدة إنتاجية تستلزم قدراً من التنظيم للمصارف والتخصص ، ويلعب فيها الأفراد أدواراً محددة داخل العملية الانتاجية قد تستمر مدى الحياة ، وما يترتب

على ذلك من آثار نفسية قد تطلق بالإنسان داخل ذلك البناء الاجتماعي كالاعترا ب. والعزلة ، وعلى الرغم من اتفاق ماركس مع آدم سميث في ان الانتاجية قد زادت بشكل واضح في ظل تقسيم العمل ونمط الانتاج الجديد ، الا أن ماركس يرى أن ذلك قد تم على حساب ارتفاع التكلفة الانسانية في ضوء شروط الانتاج التي تريد من يؤس العامل وشقائه فقد أصبح مرتبطا بعملية الانتاج في المصنع الحديث وبالتالي فهو ضحية هذا التقسيم الجديد للعمل الذي لا يتمتع بمزاياه^(١) .

كما يربط ماركس بين آليات تقسيم العمل داخل المصنع وبين التقسيم الاجتماعي للعمل والذي يقسمه الى مجالات أكثر اتساعا كالزراعة والصناعة ، ويطلق عليه في ذلك النطاق المتسع مفهوم التقسيم العام للعمل ، وهو يقابل ذلك التقسيم الخاص الذي يتضمن مجالات انتاجية أكثر تحديدا ، ثم يلي ذلك التقسيم الفردي للعمل ، وهو الذي يتم داخل الوحدات الانتاجية . ثم تتسع الرؤية الماركسية لتقسيم العمل عند تحديدها لذلك التقسيم الذي يحدث من خلال عمليات التبادل بين مجالات مختلفة وتجعل من انفصال القرية عن المدينة أساسا لتقسيم العمل المتطور حيث يذهب ماركس في هذا الصدد الى « أن مجمل التاريخ الاقتصادي للمجتمع يتلخص في التمازج في الدور الانتاجي الذي تلعبه كل من القرية والمدينة »^(٢) .

-
- (١) ماركس وانجر ، البيان الشيوعي ، ص : ٣٦ — ٣٨ .
— على ليله : النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلامنة الانسان بالمجتمع الغامرة ، دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٨٣ ، ص : ٢٩٥ — ٢٩٧ .
— محمود عوده : أسس علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص : ١٠٤ .
(٢) كارل ماركس : رأس المال ، نقد الاقتصاد السياسي ، المجلد الاول ، الكتاب الاول ، ترجمة مهدي نقاش ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٥ ، ص : ٥٠٦ .

وفي ظل علاقات تقسيم العمل داخل الوحدة الانتاجية يفترض تحليل كارل ماركس ممارسة الرأسماليين لسلطاتهم المطلقة على الأفراد الذين يمثلون طبقات محدودة في العمليات الانتاجية ، ومن ثم فهي علاقة غير متوازنة تتيح للطرف الأول - وهو الأقوى والذي يمتلك وسائل الانتاج - استنزاف غائد الجهد وفائضه من العمال • بينما في التقسيم الاجتماعي للعمل فإن المواجهة تكون بين المنتجين الذي يتسم الحوار بينهم بالمزاومة التي تصل الى حد الصراع من أجل تحقيق المصالح ، ويقدر وعي أصحاب المصالح بأهمية تقسيم العمل داخل الوحدات الانتاجية ، وضرورة استمرارية الفرد بقيامه داخل هذا التنظيم الانتاجي بجزئية محدودة يتقنها ويبلغ قمة المهارة فيها لتحقيق أعلى ربح ممكن ، بقدر رغبتهم لبدء تقسيم ذلك الناتج اجتماعيا بشكل متوازن على من يبذلون هذا الجهد ، أو بشكل يعود على المجتمع الذي يحيون على أرضه ، ولذلك فغكثرا ما يتحول الصراع بين المنتجين الى اتحاد في مواجهة أية دعوة لتقسيم فائض القيمة بشكل يبدو عادلا للمجتمع وشركاء الانتاج •

وينتهي التحليل الماركسي لقضية تقسيم العمل التي تتم في المجتمع الصناعي في ظل هذه الشروط الرأسمالية المجحفة والتي يتحمل وزرها العمال ويجنى ثمرها صاحب رأس المال الى حتمية الصراع الذي يكون نتاجا طبيعيا لذلك التماز في مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة • إذن فتناقضات الواقع التي هي محصلة لتقسيم العمل داخل المصنع وثارجه وما يحدث من تراكم لفائض القيمة تحصل بذور الصراع الاجتماعي • فالملاقات غير المتوازنة أو غير المتكافئة بين الطبقات التي تشكلت وفق التصور الماركسي في المجتمعات الرأسمالية تصبح مولا لتعويض دعائم النظام ، لا مبررا أو دافعا لاستقرار النظام بتناقضاته وفقا لتقسيم العمل كما طرحه آدم سميث وأميل دوركايم الذي سنتناوله بحد قليل •

وبقارن ماركس بين تقسيم العمل في المجتمعات المتقدمة وتقسيم العمل في بعض الأشكال الانتاجية المبكرة كالحياكة اليدوية الصغيرة

والتي عرفت تقسيما مميزاتا للعمل في شكله وطبيعته عن ذلك الذي يحدث في المجتمعات الصناعية إذ أن النظام الانتاجي وأشكال الملكية في هذه المشاعات تسمى لتحقيق احتياجات الأفراد من لاستهلاك ، وتتم زراعة الأرض فيها بصورة مشتركة ويوزع الناتج بين الأعضاء في حين تعمل كل أسرة ببعض الحرف المنزلية بشكل مستقل ، وفي هذا الاطار الاجتماعي الذي يتصف بسيطرة آليات الانتاج وسيطرة تقسيم العمل الذي يسمى في المقام الأول لخدمة احتياجات الجماعة التي تقطن المشاعة ويحقق الاكتفاء الذاتي لهم ، ففي اطار ذلك نجد ثباتا للنظام الاجتماعي وتحوله ببطء شديد . وعلى العكس من ذلك فإن تقسيم العمل في المجتمعات الصناعية يؤدي أو بالأحرى يقود الى الصراع ومن ثم يصبح المجتمع الصناعي أكثر عرضة للتغير من خلال القوى العاملة التي تولدت بين تناقضاته الاجتماعية .

رابعاً - تقسيم العمل في الفكر الدوركيه :

امتد الحوار حول الآراء التي طرحها آدم سميث عن تقسيم العمل ليطوي سنوات القرن التاسع عشر ، ورغم طول هذه الفترة إلا أن الاطار العام الذي وجه المناقشات حول هذا الموضوع لم يتجاوز تطيل المفكرين لرؤية آدم سميث المتناقضة حول تقسيم العمل ، وما توقعه للمجتمع في ضوء تحقيق هذه الظاهرة - في مجال الصناعة - من حالة الرخاء التي سوف تتم أركانها ، ودفع المفكرون الى هذا الحوار ما ظهر من آثار سلبية أفصح عنها في غضون اتساع نطاق الصناعة بالمجتمعات الأوروبية ، واستحوذ للحوار الماركسي على نصيب أكبر في توجيه سهام النقد من خلال الرؤى التي قدمها ماركسي حول مفهوم فائض القيمة وغير ذلك من المفاهيم التي ولدت في ظل تقسيم العمل كالمزلة والاعترا ب حيث وجدت في البقاء

الاقتصادى الرأسمالى مناخا ملائما للنمو ، كما أنها محصلة طبيعية لذلك التقسيم الواسع للعمل الصناعى ، وهى قضايا لم يولها آدم سميث عناية أو لم يتوقعها كأثر سلبية يمكن أن تنشأ فى ظل هذه الظروف . وغير ذلك من القضايا حول تقسيم العمل الاجتماعى وما ترتب عليه من تكوينات اجتماعية طبقية .

وفى عام ١٨٩٣ نشر دوركايم دراسته حول تقسيم العمل . ورغم أن عنوان الدراسة يبدو امتدادا للفكر الاقتصادى ، إلا أن الدراسة هى دراسة اجتماعية فى المقام الأول ، يناقش فيها دوركايم عوامل تماسك النظام الاجتماعى ، وتكامله والأسباب المؤدية الى انهياره ، ويخرج بثنائيته بين نوعين من المجتمعات الاجتماعى *Segmental* والمجتمع المتباين *Differentiated* . ووصف الأول بالتجانس لضف تقسيم العمل لدرجة كبيرة بحيث نجده فى هذه النماذج المجتمعية مقصورا على التقسيم وفقا للجنس والسن . وقرر أن هذا المجتمع ينقسم الى وحدات قرابية متماثلة من الناحية البنائية ، فالقاربة إذن هى أحد العوامل التى تسهم فى تكامله ، وإن هناك تضامنا آليا يتحقق فى هذا النوع من المجتمعات ، ويتحدو معاله فى ضعف مستوى التخصيص والأدوات ، والانخراط فى سباق الجماعة^(١) . كما يعتمد التفضلن الألى على التماثل بين أعضاء المجتمع^(٢) . وعلى الجانب الآخر فهناك المجتمع المتباين الذى

(١) انظر : محمد الجوهري وآخرون فى : الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .
وانظر ايضا فى هذا المسد :

Semier, S. Neil : «The Sociology of Economic Life», New Delhi; Prentice-Hall of India- 1965, pp. 14-15.

(٢) نيقولا تينانثيف ، نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة وآخرون ، ط ٨ ، القاهرة ، دار المعارف ، ص ١٧٢ .
(م ٧ — الأنثروبولوجيا)

يشبه المجتمع الصناعى الى حد كبير والذي ينطوى على درجة عالية من التخصص فى الأدوات ، ويسوده ضوع من التضامن أطلق عليه دوركايم التضامن العضوى •

واقترن دوركايم وجود النوع الأول من التماسك بتلك المجتمعات التى تتصف بالاحساس القوى والعام بالضمير الجمعى ، فأى فعل مخالف يعد عملاً مضاداً لكل أفراد المجتمع ، وفى مثل هذه المجتمعات توقع الجزاءات بطريقة آلية • أما فى النوع الثانى من المجتمعات فالأمر يصبح مختلفاً ، اذ نجد ان أفراد هذه المجتمعات يختلفون فى كثير من النواحي مثل الخبرات التى يملكون بها وتنشئتهم الاجتماعية وتدريبهم أو بعبارة أخرى يختلفون نظراً لتقسيم العمل فيما بينهم • ويرى أن التماسك العضوى فى مثل هذا المجتمع يصاحب التقسيم المعقد للعمل الذى تتصف به هذه المجتمعات الصناعية ، فالتماسك فيها لا ينشأ عن التشابه بين الناس ولكنه على العكس من ذلك ينشأ نتيجة للاعتماد المتبادل بينهم « (١) » •

ولقد كلن دوركايم مهتماً بالشروط التى تحافظ على الوضع الاجتماعى عندما نجد فكره يربط أعضاء المجتمع ، حيث يذكر فى هذا الصدد فى مقدمة كتابه عن تقسيم العمل « تتمثل نقطة البداية فى دراستنا حول العلاقة بين الشخصية الفردية والتضامن الاجتماعى وكيف يتحقق للفرد مزيداً من الاستقلالية والذاتية فى ضوء الارتباط بالمجتمع ، ويرى أن تفسير هذا التناقض كامن فى التضامن الاجتماعى الذى ظهر كمحصلة لترايد تقسيم العمل » (٢) •

(١) انظر : سيمر نعم فى : النظرية فى علم الاجتماع ، القاهرة ، دار
الوادى للنشر ، ١٩٨١ ، ص ص ٩٨ — ٩٩ •

Durkheim, Emile : «The Division of Labour in Society»

London : Macmillan Education, 1984, p. xxx.

(٢)

وتعارضت وجهة نظر دوركايم مع هيربرت سبنسر حول العوامل المؤدية الى التضامن الاجتماعى فى النموذجين من المجتمعات الذى طرحهما فى ثنائياته فبينما رأى سبنسر ان الصلات والتعلققات الحرة قد أخذت مكانها تدريجيا محل التضامن والتنظيمات وشكلت أساسا تجتمع حوله المجتمعات الحديثة ، نجد دوركايم يرى أن التعلققات والصلوات الفردية لا يمكنها أن تصنع أساسا للتضامن الاجتماعى ، كما يسجل فكر دوركايم خلافا آخر مع « تونيز » حول وجود التضامن الاجتماعى فى المجتمعات المتمايزة نسبيا فقط والتي لم تطف عليها الفردية بشكل أسهم فى تأكل بنائها الاجتماعى . فعلى العكس من ذلك يرى دوركايم أن المجتمعات الصناعية تعرف ذلك بشكل من التضامن العضوى حيث يسودها التعاون من خلال تقسيم للعمل يعتمد على اختلاف الأفراد فى التخصصات والمهن^(١) .

وثمة خلافا آخر بين رواد الوضعية والتطيل الماركسى حوله موضوع تقسيم العمل « فبينما تتبلور وجهة النظر الأولى فى انه تبادل بين الأفراد الواقعين ، اذ ان كلا منهم ينتج سلعا كاملة لصوق المستهلك ، وبذلك فروقتهما لتقسيم العمل تتميز بانها رؤية من الخارج » على خلاف ذلك يدرك كارل ماركس تقسيم العمل كظاهرة من الداخل أى من خلال تطيل البناء الداخلى للوحدة المنتجة ، حيث يدرك أن هناك صراعا داخليا للمصالح داخل الوحدة الانسانية للنسق فى المشروع الرأسمالى وهو الصراع الذى يمتد من داخل الوحدة الى خارجها ليصبح صراعا طبيعيا يتضمن عددا من علاقات القوة بين الطبقات^(٢) .

كما ينظر ماركس الى تقسيم العمل نظرة طبقية حيث تعتكر احدى الطبقات حرفة الأيديولوجيا والانتاج العقلى ، ومن ثم تحاول فرض

Coser, Lewis, Op. cit., pp. xv.

(١)

(٢) على لسلة ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، مرجع سابق ،

فانكروها على الطبقات الأخرى لتبرير استقلالها • ومن ثم فتنقسم العمل لدى ماركس ذو طبيعة تجزئية يهيء للطبقات الدخول في صراع مع بعضها البعض ، الا ان دوركايم يتصور نظاما لتقسيم العمل يمتلك البشر في اطاره ميلا طبيعيا لاداء الوظائف المتساحة ، ومن ثم فمجتمعه الملائم هو ذلك المجتمع الذي يقع في اطاره التباين الذي يستند الى تفاوت القدرات الطبيعية (١) •

ويدعو ان دوركايم كان على علم بالآثار السلبية التي يمكن أن يحدثها تقسيم العمل • ويتبدى ذلك عندما نجده يناقش الأشكال غير السوية في تقسيم العمل التي يرجعها الى هساد التنظيم في ظروف اتساع نطاق الوحدات الانتاجية والصناعية واستخدام الآلات ، واتساع الأسواق ، اذ انها جميعا عوامل قد أجهت العامل وفككت الروابط والعلاقات بين العمال وذويه بعد أن كان العامل يعيش مع معلمه تحت سقف واحد في ظل نظام الطوائف • اذن فهذه العوامل السلبية هي نتائج ضارة لتقسيم العمل وتحتاج الى الاهتمام بها ومعرفة الظروف التي أوجدتها ، وهي ليست كنتائج لتقسيم العمل في ذاته ، بل هي عوامل لا تحدث الا في الظروف الاستثنائية أو الشاذة (٢) •

ومن هنا لاحظ دوركايم وجود شكلين شائعين من أشكال تقسيم العمل وهما :

الأول : تقسيم العمل الانومي •

والثاني : تقسيم العمل الاضطرابي •

ويقصد بالشكل الأول حالة الافراط في التخصص الذي يؤدي بالفرد الى الاحساس بالعزلة في تخصصه وهو على وجه التحديد تلك الحالة التي

(١) المرجع السابق ، ص ٥١ : ٥٢ •

(٢) السيد محمد بنوي ، علم الاجتماع والنظم الاقتصادية ، مرجع

سابق ، ص ٢٥ : ٢٦ •

تشهد فصلا كاملا بين رأس المال والعمل ولقد اقترح دوركايم علاجاً لهذا الشكل من خلال تدعيم الروابط المهنية والاتحادات والاجراءات التنظيمية .
أما الشكل الشاذ الثاني لتقسيم العمل فهي الحالة التي لا يكون فيها الأفراد أحراراً في اختيارهم لمهنتهم والتي يضطرون بمقتضاها الى الالتحاق بها . ولقد اعتبر دوركايم أن التفاوت الذي ينشأ بين قدرات الأفراد واستعداداتهم من ناحية والوظائف المفروضة عليهم من ناحية أخرى يعد مصدراً أساسياً من مصادر الصراع الطبقي ، وطالب بضرورة التخلص من هذين الشكلين الشاذين من أشكال تقسيم العمل^(١) .

خامساً - الماركسية والتبعية والانتقاء حول قضية تقسيم العمل في التحليل الانثروبولوجي المعاصر :

ابتداءً تجدر الإشارة الى أننا في هذا الجزء سنقتصر على تناول القضايا المتعلقة بتقسيم العمل للاستفادة منها في دراستنا ، دون الخوض في تطيل الأسس العامة لهذين الاتجاهين الفكريين (التبعية والماركسية) .

- بعض الآثار الناجمة من تقسيم العمل الدولي :

ثار الجدل بين الباحثين حول الآثار التي نتجت عن تقسيم العمل الدولي ، وما ترتب على العلاقة التاريخية بين الدول الرأسمالية وبين مجتمعات العالم الثالث ، وكيف انخرطت الثانية في تلك الأولى ، لتحقيق تراكماً اقتصادياً لها على حساب مواردها المتاحة .

ولقد قدم العديد من الباحثين^(٢) شواهد تاريخية متعددة حول الدور الذي لعبه تقسيم العمل في إطار هذه العلاقة بمجتمعات العالم الثالث ،

(١) بوتومور : تهديد في علم الاجتماع ، ترجمة وتطبيق وتقديم محمد الجوهرى وزبلاؤه ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٦ ، ١٩٨٢ ، ص من ١٨٧ - ١٨٨ .

(٢) انظر : أحمد زايد : البناء السيلسي في الريف المصري ، مرجع سابق .

وكيف أسهمت تلك العلاقة في تنمية التخلف بهذه البلدان واستنزاف الفائض منها ودخولها في علاقة تبعية أصبح الفكك منها صعبا حتى بعد استقلال هذه الدول سلبيا •

وتباينت وجهات النظر حول الآثار الناجمة عن تقسيم العمل ، وتخلف دول العالم الثالث كمحصلة لذلك ، وهل يعزى تخلفها بالفعل الى تلك العلاقة التاريخية للامتكافئة ، أم أن هناك عوامل بنائية تاريخية تكن داخل هذه الدول هي التي أدت الى ذلك^(١) وفيما يلي نتناول بعض هذه الآثار :

١ - نتائج التخلف كمحصلة لتقسيم العمل الدولي :

يكشف التحليل التاريخي لنمط العلاقات الاقتصادية التي انتجت وصيغت في غضون الثورة الصناعية الغربية ، وما أعقبها من حركات للاستعمار لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عن نظم اقتصادية واجتماعية في هذه البلدان يمكن وصفها بالتخلف وتضمنت بنية التخلف على قطاع انتاجي يتسم بالانتاج التقليدي ذات السمات الكفافية (الانتاج للاستهلاك الذاتي على المستوى المحلي والفردى والمحلى)^(٢) • ولقد أرجع رواد التبعية هذا التخلف الى تلك السيطرة التي صيغ في اطارها نمط العلاقات الانتاجية ، حيث خضعت الدول المتخلفة لمتطلبات الدول المسيطرة في ميدان التراكم الاقتصادي وترتب على ذلك أن ساهمت دول العالم الثالث في تحقيق ذلك التراكم لما عرف بدول المركز على حساب دول المحيط التي دارت في ظلك الأولى لتلبى احتياجاتها الانتاجية من المواد الأولية ، التي يتم تصنيعها في الأولى لتحقيق فائضا اقتصاديا ، وتنوع

(١) انظر : السيد الحسني : التبعية والتخلف ، دراسة تاريخية

بنقطة ، ط ٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٤ .

(٢) انظر : محمد عبد الشفيق عيسى ، مرجع سبق ، ص : ٣٩٩ .

اشكال الاستنزاف عبر السنوات المتعاقبة للثورة الصناعية ، لتأخذ مظاهر متباينة ، كان تصبح دول المحيط سوفا مهيتا لتصريف منتجات دول المركز ، أو مصدرا للعمالة الرخيصة لدول المحيط لانتاج السلع ، أو سوفا لاستقبال اصادرات من الانتاج الرأسمالى ، وفى هذا الصدد يرى « باران وفرانك » ان عملية التراكم التاريخيية التى حققت تنمية رأسمالية متقدمة فى اقتصاديات دول المركز قد أدت هى نفسها الى تأخر التنمية داخل الدول التى أصبحت الآن ذات اقتصاديات هامشية تابعة^(١) . وكمحصلة لذلك التقسيم الدولى للعمل وقعت معظم بلدان العالم الثالث فريسة فى شرك الدول الرأسمالية ، وانتهى الأمر بهما الى ذلك الاختلال فى نظمها الاقتصادية والاجتماعية والانتاجية ، حيث قسم العالم الى مناطق للنفوذ الاقتصادى حرصت فيها الدول المتقدمة على اعادة انتاج التظلف باعتباره شرطا أساسيا لضمان استمرار هذه العلاقة^(٢) كما خلقت هذه العلاقة اللامتكافئة تشوهات فى الأبنية الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم الثالث مازالت ماثلة تعكس تأثير ذلك التراكم التاريخي الذى تشكل فى

(١) انظر : ريتشارد انكر ، مرجع سابق ، ص : ١٢٠ .

وانظر ايضا حول هذا الموضوع :

Frank, Andre G. : Development, Accumulation and under-development. New York; Monthly Review Press, 1979, p. 70.

(٢) انظر : صالح محمد صالح : الاتطاع والرأسمالية الزراعية فى مصر من عهد محمد على الى عهد محمد الناصر ، بيروت ط ١ ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٩ . ص ص : ١١ - ١٢ .

— سعيد الخضرى : اقتصاديات التظلف والتطوير ، القاهرة ، مكتبة الجلاء ، ١٩٨٥ ، ص ١١٩ وما بعدها .

وحول عوامل تظلف دول العالم الثالث يمكن الرجوع الى مناقشة هذه القضية لدى د. السيد الحسينى : التنمية والتظلف ، دراسة تاريخية بنائية ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

إطار التنظيم الدولي للعمل ، فكثير ما نجد تناقضا اقتصاديا واجتماعيا داخل إطار الاقليم الواحد أو بين الاقليم والسوق العالمى ، منها على سبيل المثال افتراض اقليم معين فى انتاج بعض المحاصيل الزراعية كالقطن والسكر والكاكاو والمطاط ليتم تصديره للخارج ، ولا يوظف منه الا النذر اليسير للانتاج المحلى بالداخل ، كما يصعب اقامة عمليات صناعية عليه كمادة أولية لصنف القطاع الصناعى وتبعيته وخضوعه لذلك الدور المحدود الخاص بانتاج المواد الأولية وفقا لذلك التقسيم ، معنى ذلك أن تناقضات تختلف فى هذه المجتمعات قد وقفت عثرة فى سبيل الاستفادة من امكانياتها الانتاجية فى الداخل ، بحيث لا يستغل الا جزء محدود من الانتاج لخدمة الاستهلاك المبلشر ويستقرز الجانب الأكبر فى تغذية المراكز الصناعية خارج حدود الاقليم المنتج . ومن الآثار التى تنشأ كمحصلة لتلك العلاقة كائنا كس فى داخل البلدان المتوسطة لارتفاع نسبة المعلقة الزراعية فى القطاع الزراعى بالبلدان التى تؤدى هذا الدور مقاسا الى تلك البلاد الصناعية ، ويؤكد ذلك ما تمكسه الاحصاءات حول نسبة المعلقة الزراعية فى قارتى افريقيا وآسيا ، اذ تبلغ فى الاولى ٧٥ ٪ وفى الثانية ٧٣ ٪ ، فى الوقت الذى لم تتجاوز ١٣ ٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية^(١) وغير ذلك من الماطم التى بلغت من خصائص النظم الاقتصادية كنفصال اقليم معين داخل مجتمع ما عن الأهداف القومية — والتى غالبا ما لا تكون واضحة — لينخرط فى انتاج بعض المحاصيل النقدية ويحط فى علاقات اقتصادية رأسمالية تتجاوز حدود الدولة التى هو جزء منها بصرف النظر عن احتياجات المجتمع ، « ويتجسد ذلك التشوه أو التناقض عمليا فى تلك العلاقات التى تصاغ فى القرية والمدينة حيث تستقرز الثانية الفائض الاجتماعى والاقتصادى من الاولى ، وتصبح كل زيادة للانتاج الزراعى

(١) انظر : حميدة زهران فى : التنمية الاقتصادية فى الفكر الاقتصادى

الغامرة ، مكتبة عين شمس ، ص : ٢٢٨ وما بعدها .

لا تحدث لذاتها وإنما تتم في شكل فلتن زراعى تجرى تبعته من أجل خدمة الانتاج الصناعى والمدينة وسكانها ، وفى هذه العلاقة تكن الوظيفة التى يفترض أن يؤديها الريف كمزرعة لانتاج المواد الأولية وبشكل خاص ما يتطرق منها بالغذاء كالقمح والخضروات (١٤) .

وفى هذا الصدد يرى د. محمد دويدار (١٥) أن دول العالم الثالث فى ظل هذه التبعية تفقد السيطرة على شروط تجدد انتاجها الذاتى ، من خلال عملية التكوين التاريخى للتخلف ، حيث تنتقل فى غضون هذه الحالة الى مجتمعات تعتمد على الخارج فى اشباع حاجاتها الأساسية أو الضرورية إذ أن الاندماج الذى يحدث بين نمطين غير متكافئين من الاقتصاد ، يحول الاقتصاد التابع الى اقتصاد سلمى ، كما يغير من فنون الانتاج وعلاقاته وأنماطه السائدة على نحو يخضع بالاقتصاد التابع الى أن يساهم فى تقسيم العمل الرأسمالى الدولى مساهمة تفقده الحدود الدنيا التى تحقق شروط تجدد انتاجه الذاتى .

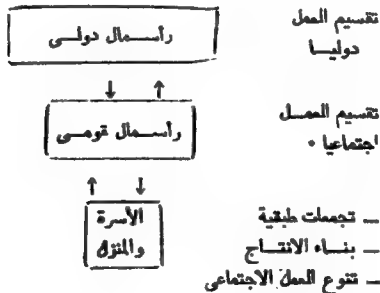
ولقد تجاوز التطويل لدى بعض الباحثين - وبشكل خاص الانثروبولوجيين منهم إطار العلاقة بين الأبنية السياسية لدول التخلف ، لالقاء الضوء على الآثار السلبية التى أحدثها تقسيم العمل اللامتكافى على الوحدات الصغرى داخل الأبنية الاجتماعية بمجتمعات العالم الثالث ، وبشكل خاص فى الانتاج والاستهلاك التى تغيرت أنماطها ، حيث عملت آليات تقسيم العمل فى الدول الرأسمالية على انتزاع الوحدات المكونة لهذه الأبنية من سياقها القومى ، لتلعب دورا انتاجيا واستهلاكيا يخدم النظام الرأسمالى ، ويزيد من تبعية دول العالم الثالث .

(١٤) محمد دويدار فى : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، الاسكندرية ، دار الجليلات المصرية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٦ .
(١٥) انظر : محمد دويدار فى : من التبعية والتخلف الى الاستراتيجية المبكرة ، حوار بمجلة «الوحدة» ، العدد ٥ ، السنة الرابعة ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٤٦ .

التفاعل بين المؤثرات المحلية والخارجية في تشكيل ظاهرة تقسيم

العمل :

يقتضى التحليل في ضوء ذلك العامل تناول ظاهرة تقسيم العمل من خلال فهم أعمق للبناء الاجتماعي الذي يضم وحدات اجتماعية صغرى ، ولا يتحقق هذا الفهم دون القاء الضوء على السياق التاريخي الذي تشكلت في غرضه علاقة هذا المجتمع بالرأسمالية العالمية ، بافتراض مؤداه ان كافة مجتمعات العالم الثالث قد خضعت في لحظة تاريخية معينة لمتطلبات الدول المسيطرة في ميدان التراكم الرأسمالي الدولي ، وانعكس ذلك بأشكال متنوعة على طبيعة العلاقات الاجتماعية ، وفي تكوين الجماعات الطبقية ، ودور هذه التكوينات في عمليات اندماج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي ، وأثر كل ذلك على تقسيم العمل في الوعاء المحدود النطاق وهو الأسرة ، ويعبر الشكل التالي عن التفاعل بين هذه المستويات في إطار تقسيم العمل (١) :



٢ - علاقات الانتاج الرأسمالية بالمجتمع الريفي :

أدى دخول نمط الانتاج الرأسمالى الى المجتمعات الريفية بالعالم الثالث الى اعادة صياغة الأدوار داخل اطار الوحدة المعيشية ، وانعكس ذلك بدوره على علاقات الذكور والاناث ، وأدوار كل منهم واسهاماته الاقتصادية . اذ تقضى حاجة التراكم الرأسمالى الى المعاملة الريفية لانخفاض أجورها ، والتي تكون فى معظمها من الذكور الذين يتكون العمل الزراعى سعيًا وراء العمل المأجور ، خارج مجال الأنشطة الزراعية . وفى هذا السياق يقل المروض من قوة العمل ، ويترتب على ذلك دخول الاناث والأطفال فى قوة العمل الزراعى^(١) .

كما يترتب على انتشار أنماط الانتاج الرأسمالى فى الريف الحاجة الى استخدام التكنولوجيا فى العمليات الزراعية ، ويترتب عليها تهميش أدوار بعض الفئات الاجتماعية ، اذ أن التكنولوجيا تعمل على ايجاد غرض دافعة للعمل غالباً ما تكون من نصيب الذكور ، بسبب المخاطر الثقافية التى تقف عثرة فى سبيل استخدام الاناث لهذه المعدات من جانب ومن جانب آخر لاستئثار الذكور بتشغيلها . وكحصلة لذلك تظل أدوار الاناث والأطفال منسبة على الأعمال اليدوية المجهدة ذات القيمة المحدودة ، والتي تتعلق بالانتاج للاستهلاك الذاتى . وبشكل عام فإن التحويل الانثروبولوجى الماركسى يرى أن تشغيل الاناث والأطفال فى الزراعة يتصل اتصالاً وثيقاً بالفقر ، وعدم مقدرة الأسرة على امتلاك وسائل الانتاج ، وهما عاملان أساسيان يساعدان على الحد من القيود الاجتماعية

Young, Kate : «Modes of appropriation and the sexual division of labour : a case study from Oaxaca, Mexico», In Annette Kuhn and Ann Marie White (eds); «Femalism and materialism, Women and Modes of Production», London : Routledge and Kegan Paul, 1977, p. 126.

وانثاقية التى تفرض على أداء الأنشطة الاقتصادية • واستنادا الى ما سلف فان اليبس الطبقي يعد بهذا مؤثرا فى تحديد شكل تقسيم العمل بالمجتمع الريفي ، والذي تحدده ملكية وسائل الانتاج ومقدرة الأسرة على شراء قوة العمل ومكانة الأسرة بين أسر للقرية ، والعلاقة بين الذكور والاناث •

وتتسع دائرة التقطيل عندما يتم تناول هذه المحددات فى سياق أكثر عمومية ، والآثار التى ترتبت على دخول رأس المال النقدي كموجه للتغير للبناء الاقتصادي بالريف ، وما ترتب عليه من اختلال فى القيم والعلاقات الاقتصادية بمجتمعات العالم الثالث ، اذ تم فى سياقه تداول السلع بناء على طلبها مهما كان أسس هذا الطلب • وقد تكون المنتجات المتبادلة فائضة عن الحاجات البائسة لمتجنين مستقلين ، أو أنتجت خصيصا لهذا الغرض • وفى هذا الاطار الرأسمالى يتحول الانتاج الى انتاج من أجل القيمة التبادلية ، أو الى انتاج سلعى ، ويترتب عليه توسيع دائرة التجارة لا الانتاج • وبذلك فان نمط الانتاج السائد يشكل مؤثرا هاما فى تقسيم العمل •

ولقد أشعرت جهود الانثروبولوجيين فى دراسة قضية تقسيم العمل ببعض مجتمعات العالم الثالث اثاره الحيد من القضايا التى تتطلب الغاء المزيد من الضوء عليها • ومن هذه القضايا :

— هل هناك علاقة بين خضوع المرأة أو وقوعها فى علاقة تبعية مع الذكور — وبين تنظيم الانتاج وتخصيص دورها فى العمل المنزلى ، لانتاج قيم الاستخدام غير المحسوبة للقيمة أو غير مدفوعة الأجر — وهل تتم هذه التنمية بشكل مقصود ليتولى الذكور الأنشطة ذات المائد الاقتصادى ، وتوجه جهود الاناث لانتاج حاجات الاستهلاك (١) •

Scanzoni- John and Greer : «Sex Roles, Family and So- (١)
ciety, The seventies and beyond» in : «Jornal of marriage
and family». Vol. 42, No. 4, 1980, pp. 764-795.

— وإذا كان ذلك واقعا حقيقيا ، فهل ينطوى ذلك على نوع من القهر الذى تمارسه بعض الفئات على الفئات الأخرى ، ونموذجيا لذلك العلاقة بين الذكور والاناث فى مجتمعات العالم الثالث .

— هل صنف العالم المتقدم أنشطة الاناث فيه على اعتبار ان مهامهن الطبيعية هى البيت ومهام الذكور هى العمل خارج البيت ؟

بالإضافة الى ان هذه الجهود البحثية^(١) قد قدمت فى سياق بحث موضوع تقسيم العمل مجموعة من القضايا العامة التى تحتاج الى اختيار امبيريقى والتى استفدنا منها فى دراستنا هذه ومنها :

١ — ان تقسيم العمل حسب النوع فى الأنشطة الانتاجية لا يتحدد ببيولوجيا ولا اجتماعيا أو ثقافيا بل يتحدد اقتصاديا .

٢ — ان تقسيم العمل حسب النوع يستجيب لظروف الانتاج المادية المتغيرة ، ومن ثم يتغير على مدى الزمان ويختلف المكان .

٣ — ان عملية تبرير تقسيم العمل حسب النوع باعتباره متغيرا اقتصاديا تتأثر بالطبقة الاجتماعية ، وتتغير حسب العلاقات الاجتماعية للانتاج .

٤ — يبدو ان تقسيم العمل حسب النوع يستجيب لاحتياجات الطبقات المسيطرة وذلك لتوليد غاقتن العمل ، كما يستجيب بصفة خاصة لمتطلبات التراكم الرأسمالى .

٥ — ان تقسيم العمل حسب النوع داخل الأسرة ليس آليا ولا تطوعيا وتلقائيا لكنه متغلغل فى نسق القيم السائد الذى يتفاعل بطريقة مركبة مع التغيرات التى تطرأ على المؤشرات الاقتصادية .

ويبدو فى ذلك الطرح لهذه القضايا تاثر الفكر الانثروبولوجى بالفكر الاقتصادى من جانب تاثره بالتراث الماركسى من جانب آخر ، وتوظيف

(١) انظر فى هذا السعد : جين هابفرس وبيجيد اليناليون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥١ — ١٥٢ .

هذه الروايف الفكرية في تناول موضوع تقسيم العمل في ضوء مجموعة من المتغيرات التي تشكل هذه الظاهرة في بلدان العالم الثالث . فمن خلال الالتقاء بين هذه التخصصات يحاول رواد الاتجاه الانثروبولوجى كشف الانقلاب عن طبقة تقسيم العمل والأدوار وإسهامات الأفراد وعوامل تنمية الاناث للذكور في مجتمعات العالم الثالث رغم اضطلاعين بالعديد من الأدوات والأنشطة وهل هناك علاقة بين الجنس أو النوع كمقولة طبيعية في تحديد هذه العلاقة ، وفي أصغر وحدات البناء الاجتماعى وهى الأسرة .

ويلاحظ من هذا الاهتمام بقضية المرأة في العالم الثالث انها قضية تؤرق الباحثين في العالم المتقدم . ويدعون ذلك الى التساؤل حول الدوافع الكامنة وراء هذا الاهتمام ، هل يحاول الباحثون في العالم المتقدم انقاذ المرأة في العالم الثالث مما يسمى باستبداد الرجل — وان صح ذلك — فهل يمكن اصلاح معالم التخلف في أبنية مجتمعات العلم الثالث من خلال التركيز على جزء محدود من البناء الاجتماعى الذى يصيبه التشوه ، ومحاولة تحقيق التوازن فيه دون باقى الأجزاء .

حقا انه لا يمكننا أن ننكر أن وزر التخلف تتحمله بعض الفئات الاجتماعية أكثر من غيرها، ولكن بشكل عام يجب أن تتجاوز الانثروبولوجيا إطار البحث في جزئيات تفرضها التوجهات الأيديولوجية ، لتنتقل الى البحث في عوامل تخلف الأبنية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات العالم الثالث باعتباره إطارا أشمل للبحث ، وقضية محورية تفرعت منها هذه القضايا ، حتى تصبح الانثروبولوجيا بمنأى عن التبعات التي اقترنت بنشأتها في البدايات المبكرة عندما اتهمت بخدمة قضايا استعمارية^(١) .

ولا نغنى بذلك رغضا لهذا الاهتمام الذى أولته البحوث
الانثروبولوجية فى السنوات الأخيرة بقضية المرأة بالعالم الثالث بقدر
ما ندعوا الى الاهتمام بمشكلات العالم الثالث الاقتصادية والاجتماعية
فى سياق ظروف العالم الثالث والتي تتطلب فهما أعمق وأشمل ، من منظور
ياحشى لا من منظور باحثى العالم المتقدم .

سائلا : نحو صياغة إطار تنويرى لدراسة تقسيم العمل الزراعى

بالريف المصرى :

جرى بنا ونحن نناقش قضية تقسيم العمل فى مجال الزراعة بالريف
المصرى ان نستعيد من التراث النظرى الذى تحقق للانثروبولوجيا فى
هذا الصدد ، والذي هو محطة للالتقاء بين الفكر الاقتصادى والسوسولوجى
والانثروبولوجى كما سبق أن ذكرنا ، وتكاد هذه الاتجاهات الفكرية
تجمع على أهمية تناول الموضوع دون ابتزاعه من مؤشرات الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية التى شكلت الكثير من التفاعلات ، كما يقتضى ذلك
التناول الوعى بالجوانب التى أسهمت فى تشكيل الظاهرة والتي تراكمت
تباعا عبر المراحل التاريخية والمعاصرة لتصنيع نمط الاقتصاد بالمجتمع
الذى يمثل نطلقا متسا للدراسة ، ثم التنقيب عن مؤثرات هذه العوامل
داخل الابنية الاجتماعية المحدودة لهذا المجتمع الكبير كالبص من هذه
المؤثرات فى مجتمع مطى باعتباره جزء من المجتمع الأكبر والذي يمثل
نطاق اهتمام الدراسة الانثروبولوجية . ورغم أن هذا للتراث هو محطة
لجهود متراكمة بذلها الباحثون فى مناطق مختلفة من مجتمعات العالم
الثالث ، إلا أنها ذات أهمية بالغة لما قدمته من فروض عطية يمكن اختبارها
فى الجديد من هذه المجتمعات كما أسهمت فى القاء الضوء على موضوع
تقسيم العمل فيها . ويتبلور فى سياق هذه الجهود تأثير الأبعاد المختلفة
التي تعد مسئولة عن صياغة هذه الظاهرة ، والتي منها نمط التراكم
الاقتصادى ، والفروق الإقليمية داخل الاقتصادى القومى فى المجتمع

الواحد وشكل لعمام الاقتصاديات المحلية في السوق العالمى ونظام توزيع الملكيات الزراعية ، وأدوات الانتاج ، وعلاقات الإنتاج ، كما نبهت هذه الجهود الى أهمية لتساع نطاق التغطية عند تناول هذه الظاهرة ليلقى الضوء على مدى تكامل الانتاج بالمجتمع المحلى الذى تجرى فيه الدراسة مع السوق القومى وعلاقة ذلك بالسوق المحلى ، وظروفه الانتاج المتغيرة ، وللتحول في اقتصاد المجتمع من الانتاج المعيشى الى انتاج السوق . وبصرف النظر عن التوجهات الايديولوجية التى صبغت في سياقها هذه الآراء ، وتم اختبارها في بعض مجتمعات العالم الثالث الا أن مقتضيات الدراسة والبحث تجعلنا لانجد غضافة في اختبارها في الواقع المصرى من منطلق علمى ، اذ قد يؤكدنا الواقع الامبيريقى أو يرفضها أو يتحقق فيه جزء منها ولا يتحقق الجزء الآخر . ويبقى أن خاصية التباين بين المجتمعات والملايسات التى شكلت هذه المجتمعات قد تفصح عن ترجيح لبعض العوامل أكثر من البعض الآخر ، وهنا تبدو أهمية الفهم الانثروبولوجى الذى يتناول الواقع كما هو محاولا الكشف عن تأثير بعض هذه الأبعاد السابقة على وحدة المعيشة باعتبارها مرآة صادقة تمكس هذه التفاعلات وشكل نمط العلاقات بين أفرادها وتحدد طبيعة الأدوار وتؤثر في شكل تقسيم العمل بين أفرادها .

٢ - بعض المؤثرات التاريخية بالمجتمع المصرى :

ولتساقا مع الطرح السابق وكمحاوله لفهم ظاهرة تقسيم العمل في الريف المصرى كمجتمع زراعى ، فإن ذلك يتطلب منا قدر من التفتيش عن بعض المؤثرات التاريخية التى أسهمت في تشكيل ظاهرة تقسيم العمل ، فالريف المصرى ظل الانتاج الزراعى فيه عبر سنوات طويلة يعتمد على محصول القطن ، وقد كان يستهلك جزء محدود منه في الانتاج المحلى ويصدر الباقي الى مصانع انجلترا . ولقد تباينت أشكال العلاقة بين الدولة والفلاح منذ حكم محمد على حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، فمن

الثابت تاريخيا أن السلطة المركزية أو من يمثلها كانت تصادر معظم إنتاج الفلاح وتترك له ما يكفي لبقائه على قيد الحياة ، ثم قوّلت القوانين التي أعادت صياغة العلاقة بين الفلاح والأرض ، وكان آخرها هو قانون الإصلاح الزراعي وتحديد نطاق الملكية وإعادة توزيع الأرض . وكمحصلة لذلك اتسع نطاق الحائزين بعد أن ظلت مساحات كبيرة من الملكية الزراعية تتمركز في يد مجموعة قليلة من الأفراد ، والجدول التالي يوضح خريطة الملكية قبل صدور قوانين ١٩٥٢ (٥) .

(١) المصدر : الجهاز المركز للتعينة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوي

للاحصاءات العامة لسنة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، يونيو ١٩٧١ ، ص ٦٠
(م ٨ - الأنتروبولوجيا)

جدول رقم (١)

حجم الملكيات	عدد الملك بالآلاف	المساحة بالآلاف فدان	النسبة المئوية لمجموع الملك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من خمسة الفنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٪١٤٫٢	٪٣٥٫٤
٥ - أقل من ٢٠	١٣٦	١١٦٤	٪٤٫٥	٪١٩٫٥
٢٠ - أقل من ١٠٠	٢٨	١٠٨٤	٪ ١	٪ ١٨٫١
١٠٠ فأكثر	٥	١٦١٤	٪٠٫٢	٪ ٢٧

كما يوضح الجدول التالي شكل الملكية بعد صدور القوانين التي كان آخرها قانون ١٩٦٩ لسنة ١٩٧٧ (١) :

(١) المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة لمر ، يونيو ١٩٨٠ ، ص ٥٧ .

جدول رقم (٢)

ملاحظات	النسبة المئوية المساهمة	النسبة المئوية لمعدل الدخل	المساهمة بالآلاف معان	معدل الدخل بالآلاف	حجم التكاليف
	% ٥٣	% ٩٥	٣٨٧٦	٣٠٣٣	أقل من ٥ أمتعة
	% ٣١,٥	% ٤	١١٨٨	١٣٨	٢٠ - ١٠٠
	% ٣٩,٦	% ١	١٤٧١	٣١	٥ - أقل من ٢٠

كما أدت الزيادة المضطردة لسكان مصر والتي لم يقابلها زيادة في الأرض المزروعة وكذلك غيبة التنمية الشاملة التي كان من الممكن أن تستوعب هذه الزيادة ، وغير ذلك من العوامل كضعف التصنيع الريفي في استيعاب فائض العمالة الزراعية ، أدت هذه العوامل مجتمعة وغيرها الى حدوث خلل في التوازن الذي ظل قائما بين الانسان والأرض في الريف المصرى ، فقد كان سكان مصر في عام ١٨٠٠ ٥ مليون نسمة زادوا الى ١٠ مليون سنة ١٩٠٠ ، ثم الى ٤٢ مليوناً في عام ١٩٨٠ ، أما الأرض فقد زادت من ٥ مليون فدان الى ٧ مليون فدان خلال الفترة ذاتها^(١) ، ولقد أدى ذلك الضغط السكانى المتزايد الى ازدياد عدد الفقراء من الفلاحين والمعدمين ، وكان رد الفعل الأول والمبكر هو الهجرة الى المناطق الحضرية، ثم اتجهت موجات الهجرة في العقدين الأخيرين من القرن الحالى الى بلاد النفط^(٢) عندما أتت لها ذلك لتترك الكثير من الآثار على شتى جوانب الحياة في الريف المصرى ، وبشكل خاص في أنماط الإنتاج والاستهلاك ، والتي لم تكن نتيجة مباشرة للهجرة في ذاتها ، ولكنها جاءت كمحصلة لاستجابة الريف المصرى لطابع الانتاج الرأسمالى الذى وجد فيه أفراد المجتمع الريفي محققا لطموحهم الذى تشكل فى اطار التطلعات الجديدة التى وفدت الى القرية ، وفى هذا السياق أصبحت القرية تنتج للسوق متجاوزة بذلك الاحتياجات الأساسية لأفرادها ، أو بالأحرى تنتج

(١) الجهاز المركزى للتبئة العامة والاحصاء ، الكتبه السنوى للإحصاءات العامة ، يونيو ١٩٧٠ ، ص ٣٣ - ٣٦ .

(٢) انظر : سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعى العربى الجديد ، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ط ٢ ، ١٩٨٢ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

وانظر ايضا : نادر فرجاني : الهجرة الى بلاد النفط ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ط ٢ ، ١٩٨٤ ، ص ٤٧ - ٤٩ .

مما لا يستهلك وتستهلك ما تنتج ، لتصبح عبء على المجتمع الكبير ، كما تنوعت الأنشطة الاقتصادية لشهد القرية المصرية أنشطة اقتصادية رأسمالية قد تكون منفصلة عن الانتاج الزراعى الريفى بشكله التقليدى الذى ظلت القرية تضطلع به عبر قرون سابقة ، وتفرغ لهذه الأنشطة الجديدة أفراد من المجتمع الريفى ، مما خلق أزمة فى العمل المطلوب لفلاحة الأرض ، ومن هذه الأنشطة تربية النحل والدواجن ومواش التسمين ، وهى فى مجملها أنشطة تعمل على التوسع فى استخدام أدوات للانتاج تخطف عن تلك التى كانت تستخدم فى النشاط الزراعى عن قبل هذا التطفل الرأسمالى^(١) .

وينصب الاهتمام فى دراستنا هذه فى الكشف عن أبعاد ظاهرة تقسيم العمل فى النشاط الزراعى وسط هذه المؤثرات التاريخية والمعاصرة ، ووفقاً للمفهم الانثروبولوجى ، فإن الأمر يتطلب فحص تأثير هذه الأبعاد فى أصغر وحدات البناء الاجتماعى ، ومن ثم اتفخت وحدات المعيشة كاطار للتطيل ، دون انتزاعها من سياقها الاقتصادى والاجتماعى ، وهو القرية باعتبارها وعاء أكثر اتساعاً تنصهر فيها التفاعلات التى تحدث بالمجتمع المصرى ، اذن فممنهجية التطيل تقتضى التناول فى مستويات متباعدة لتصوب الى الظاهرة فى ابعادها المشبكية ، ولتكشف الغموض الذى ضل وسائل القياس التى تستخدمها المسوح والاحصاءات الرسمية بهدف وضع أسس موضوعية يتم التصنيف على أساسها ، وتصحيح الاخطاء الشائعة حول البيانات المتعلقة ببعض الفئات الاجتماعية فى التعدادات الرسمية .

وفى هذا الصدد نقودنا المناقشات السابقة ، والتوجهات الفكرية بإسهاماتها المتنوعة فى دراسة قضية تقسيم العمل ، والأهداف التى تسعى

(١) انظر : محمد حويدار : الاتجاه الرسمى فى الاقتصاد المصرى من ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٢ ، ص ٦٤ - ٦٥ .

التي دراستنا في نطاق العمل الزراعي بالريف المصري الى صياغة
التساؤلات التالية :

- ١ - هل تغيرت علاقات تقسيم العمل بين الأفراد في اطار وحدة
المعيشة بالقرية ، في ظل نمط الانتاج المتغير ، بحيث يمكن القول أن
تقسيم العمل يستجيب لظروف الانتاج المتغيرة ؟
- ٢ - الى أى مدى تؤثر التكنولوجيا بوسائلها المختلفة في العمل
والأبيت ، في تقسيم العمل بين الذكور والاناث ؟
- ٣ - ما هي المؤثرات التي أحدثتها الهجرة ، والتعليم في تغيير خريطة
تقسيم العمل بالقرية بين الذكور والاناث والأطفال ، بحيث يمكن القول
أن تقسيم العمل يتحدد وفق محددات اقتصادية ، لا محددات بيولوجيا
أو اجتماعية وثقافية ؟
- ٤ - هل هناك علاقة بين المستوى الطبقي للأسرة ، ومن تقسيم
العمل بين الذكور والاناث ، وهل تتضمن الأنشطة الاقتصادية في ضوء
هذا البعد على بعض المحاذير والضوابط في أدائها ، وهل تأثرت هذه
الضوابط في ضوء التغيرات التي تمر بها القرية ؟
- ٥ - هل هناك علاقة بين خضوع المرأة ، أو وقوعها في علاقة تبعية
مع الذكور ، وبين تخصيص دورها في العمل المنزلي وإنتاج قيم الاستخدام
غير المصنوعة ، أو التي لا يدفع عنها أجر ؟
- ٦ - كيف لعبت الأبعاد السابقة ، ومنها الأبعاد الثقافية دورا في
تريف واقع الظاهرة أمام السوح الإحصائية ، ووسائل القياس الكمي ؟
- ٧ - هل يمكن للأنثروبولوجيا الاقتصادية بوسائلها المنهجية
المتنوعة ، كالملاحظة ومعايشة مجتمع البحث ، واستخدام الوقت ، وقوائم
حصص النشاط ، خلال تفاعلها مع مناهج العلوم الأخرى ، كالإقتصاد ،
والإحصاء ، والاجتماع ، أن تسهم في وضع محددات متطورة لفئات
وقياس جهود الأفراد بالمجتمع الزراعي بخصائصه الاقتصادية والثقافية
المتنوعة ، لتصحح بذلك الكثير من المفاهيم الشائعة حول العمل والتدخل
في ذلك القطاع الانتاجي الهام .

الفصل الخامس

نماذج من الدراسات الأنثروبولوجية التي تناولت

موضوع تقسيم العمل

أولا : مينا أنساريا وبيانات استخدام الوقت وقياس مستوى المعيشة في قرى نيبال *

ثانيا : جين هامفرسن ومجد اليناليون في التحليل الطبقي الطبقي والتاريخي لدراسة المرأة والتغير الاقتصادي

ثالثا : علياء شكرى وآخرون في المرأة في الريف والحضر ، دراسة لحياتها في العمل والأسرة *

رابعا : كيت يونج وأشكال الملكية وتقسيم العمل على أساس النوع في مجتمع أوكسالا بالمكسيك *

الفصل الخامس

نماذج من الدراسات الأنثروبولوجية للتي تتلوات موضوع تقسيم العمل

مقدمة :

كشفت مسح التراث النظرى المعاصر لقضية تقسيم العمل عن خطين
فكرين للتناول يتمثل الأول فى جهود رواد التطيل الاقتصادى الجديد ،
وذلك من خلال ماقدموه من دراسات نظرية حول العناصر المؤثرة على
الأدوار التى يؤديها أفراد الوحدة المعيشية وبخاصة المرأة • وتضمن هذا
الرافد العديد من الدراسات التى تركز على تحديد كميات الانتاج المنزلى
من خلال استخدام أسلوب تخصيص الوقت ، واسهامات كل فرد من أفراد
وحدة المعيشة ، وتقدير القيمة السوقية للانتاج المنزلى باستخدام مفهوم
تكلفة الفرصة •

وحاولت هذه الجهود لقاء الضوء على الاقتصاد المنزلى باعتباره
قطاعا انتاجيا مغفلا لعدم وقوعه فى نطاق الأنشطة مدفوعة الأجر من
جانب ولصعوبة تسويقها من جانب آخر ، ومن ثم فهو يمثل مشكلة فى
أسلوب حسابه ضمن مكونات الدخل القومى • وبكسر ذلك المنظور
التحليلى ذو المسحة الاقتصادية تطبيقا لمبادئ الاقتصاد الجزئى
الكلاسيكى على قطاع من القطاعات التى أسقطت من حيز التقدير بسبب
صعوبات منهجية تكتنفها من أهمها صعوبة تخطيط وحسابه • ويبرز فى
هذا الجهد توظيفها مزدوجا للاتجاهات المنهجية المختلفة التى التقت لحسم
هذه المشكلة أو لحسم قضايا قياس هذه الأنشطة غير المنظورة ، ومن
هذه الاتجاهات الإحصاء والأنثروبولوجيا والاقتصاد فى محاولة لتحقيق

تتكامل منهجى باستخدام المدخل متعدد التخصصات لمعالجة القضية •
وقد ولد هذا الاتجاه في غضون الحوار الذى دار بين الرواد الأوائل من
الانثروبولوجيين في وقت سابق وبين الاقتصاديين حول الاقتصاد
بالمجتمعات المتخلفة ، حيث بات واضحا للاقتصاديين أن الانثروبولوجيا
يمكن أن تسهم في حل مشكلة قياس الأنشطة الاقتصادية •

أما الاتجاه الثانى فيتمثل في تلك الدراسات الانثروبولوجية الاقتصادية
التي تبنت منظورا راديكاليا في بحث موضوع تقسيم العمل • وتجدر
الاشارة هنا الى أن هذا الاهتمام لم يأت منفصلا أو مستقلا بذاته ،
بل جاء في سياق ابراز دور المرأة الاقتصادى وعوامل تبعية المرأة للرجل
ودور المرأة في انتاج الضروريات الأساسية والخدمة ، والانجاب وعلاقة
ذلك بتقسيم العمل حسب الجنس ، والآثار المترتبة عليه • وتنتهج معظم
هذه الدراسات نهجا ماديا تاريخيا في التحليل يتسق والاطار الفكرى
لهذا الاتجاه وذلك من خلال تطيل علاقات الانتاج في مجتمعات العالم
الثالث عبر مراحل زمنية معينة ، وكيفية حدوث تحولات في هذه العلاقات
أدى الى انخراط الأبنية الاقتصادية التقليدية في علاقات انتاجية
رأسمالية ، تأثرت خلالها بعلاقات تقسيم العمل الدولى ، ثم تطيل وضع
المرأة في هذه المجتمعات في ضوء المتغيرات السابق ذكرها ، وموقف تقسيم
العمل وفقا لبعض المقولات كالجنس والطبقة وغير ذلك •

وأيا كانت نقاط الخلاف بين الاتجاهين فما يهمنا هو ذلك النطاق
المشترك بينهما والذى يتبلور في معنى كل منهما لالقاء الضوء على تقسيم
العمل بين الذكور والاناث والاسهامات الاقتصادية لبعض الفئات
الاجتماعية والدور الذى تلعبه هذه الاسهامات في نظم الاقتصاد المعيشى
بمجتمعات العالم الثالث ، سواء تلك التى تبذل في البيت أو الحقل من
الاناث والأطفال ، والتى تغفلها الاحصاءات القومية لصعوبة حسابها
رغم أهميتها للاقتصاد القومى •

. وإذا كلنت الدراسات السابقة تخلو من أعمال الرواد أو من الجهود المبكرة لهم ، فإن ذلك لايعنى عدم جدواها في مناقشة موضوع تقسيم العمل ، بل على العكس فإن هذه الجهود هي التي حققت التراكم المعرفي والمنهجي للانثروبولوجيا كما أسهمت في إخراجها من أسرها التقليدي لتواجه مشكلات متنوعة غير تقليدية كذلك التي تناقشها دراستنا .

أولا : « مينا اشارية » وبيانات استخدام الوقت وتقييم مستوى المعيشة في قرى نيبال (*) :

١ - تقديم :

هذه الدراسة واحدة من الدراسات الانثروبولوجية التي تناولت بالتفصيل إسهامات مجموعة من الأسر في مجتمع نيبال . وتقصص الباحثة في مقدمة هذه الدراسة عن أهمية مثل هذه الدراسات بشكل عام في صياغة وتطوير مؤشرات واقعية للقياس أكثر جدوى لقياس الفقر والرفاهية ، وكذلك لاستنتاج أرقام واحصاءات دقيقة تتعلق بموضوع التشغيل وعوامل انخفاضه في الدول النامية .

كما توضح الباحثة أن الدافع من إجراء هذه الدراسة في قرى نيبال هو تعثر برامج التخطيط التي وجهت إلى قرى نيبال ، والتي بنيت على افتراض خاطيء مؤداه أن سكان معظم القرى يمتلكون فائضا من الوقت يحتاج إلى استثمار من خلال برامج كتيبة في الوقت . وجدير بالذكر أن الاستراتيجية العامة التي تم التخطيط على أساسها ، كانت قد بنيت على أساس الإحصاءات الرسمية المتاحة حول الأدوار والأنشطة الاقتصادية التي يؤديها الذكور ولانث والأطفال بمجتمع نيبال . والتي لم تكن معبرة عن واقع الإسهامات الفعلية وبشكل خاص لبعض الفئات الاجتماعية

(*) Acharya, Meena : «Time use data and living standard measurement study working paper, No. 18, The World Bank, July, 1985.

كالنساء والأطفال ، حيث تؤدي هذه الادوار خارج الاطار المؤسسي ،
ومن ثم أغفلتها الاحصاءات الرسمية .

٢ - أهداف الدراسة :

تحددت أهداف الدراسة في لقاء المصوء على أنشطة أفراد الوحدة
المعيشية وبشكل خاص تلك الأعمال التي تتم خارج النطاق كاسهامات
الإناث والأطفال ، وذلك من خلال استخدام قوائم الأنشطة وتوزيعات
الوقت ، وتقسيم العمل بين أفراد الوحدة المعيشية في داخل المنزل
وخارجه .

٣ - منهج الدراسة :

زاوجت الباحثة في هذه الدراسة بين وسائل القياس الكمي والكيفي
من خلال استخدام المنهج الانثروبولوجي ، وكذلك استعانت بالاخباريين
والمقابلات المتعمقة لعدد كبير من وحدات المعيشة ، بلغ ١٩٢ ، في نطاق
جغرافي بلغ ثمانى قرى ، حيث اختيرت ٢٤ وحدة معيشية بكل قرية من
القرى التي وقعت عليها الدراسة ، وتم اختيار وحدات المعيشة في ضوء
بعض المعايير والمحددات ، كالسن ، والدخل ، والمكانة والانتشار الجغرافي
داخل القرية . وتمكس تلك لاجراءات المنهجية مدى وعى الباحثة بابعاد
المنهج الانثروبولوجي بشكل متطور ، وتم ملاحظة الاسر التي وقس
طبيها الاختيار لفترات منتظمة من خلال باحثين مدربين على استخدام قوائم
الأنشطة التي تم حصرها واعادة تصنيفها ، وذلك وفقاً لعدد من
المعايير منها :

— امكانية تسويق النشاط .

— توقيت النشاط ودرجة موسميته .

— تنوع النشاط وتكراره أو حدوثه لمرة واحدة في العام^(١) .

٤ - نتائج الدراسة :

— تعمل المرأة في كل الأنشطة الاقتصادية التقليدية وفي مقدمتها الزراعة التي تستأثر بالقدر الأكبر من الجهد والوقت ، ثم يلي ذلك بدرجة أقل تربية الحيوان والأنشطة الخارجية المولدة للدخل . وقد أظهرت الدراسة أن العمل خارج البيت يتوقف على الفرص المتاحة أمام النساء وعلى الحاجة الاقتصادية للأسرة .

— تقع مسؤولية الجزء الأكبر من الأعمال المنزلية على عاتق المرأة فهي تنفق ٣٤ ساعة/يوم على الأعمال المنزلية بما فيها تربية الأطفال في مقابل ٤٧ دقيقة ينفقها الرجل . وفي هذا النوع من النشاط يبدو تقسيم العمل بين الذكور والانثى أكثر وضوحا حيث تبدو هذه مسؤولية المرأة على حين يتولى الرجل العمل خارج المنزل .

— تنفق الفتيات الصغار في المجموعة العمرية (١٠ - ١٤ سنة) نسبة أكبر نسبيا من أوقاتهن على الأنشطة المنزلية أكثر من النساء ، فهن يقضين أكثر من (١٧٤ ساعة / يوم) في الأنشطة الاقتصادية التقليدية وهذا أكثر مما يقضيه الفتيات في نفس الفئة العمرية على هذه الأنشطة حيث يبلغ هذا الوقت (٣٣٣ ساعة / يوم) ويصدق نفس الشيء على الأنشطة الاقتصادية المنزلية والأنشطة الاقتصادية الكفافية . — يقضى الرجل وقتا أطول في الحفاظ على مصالحه الشخصية أكثر من المرأة .

— تعطل المرأة بوقت فراغ أقل من الرجل بسبب تحمل المرأة للعبء الأكبر من العمل اليومي .

— ليس هناك موسمية في الأنشطة المنزلية بينما يظهر النشاط الاقتصادي للرجل والنساء درجة عالية من الموسمية .

— يبدو تجاهل الإحصاءات الرسمية لأسهل وأحدة المعيشة في

توفير الغذاء بشكل واضح ، اذا أظهرت الدراسة أن حوالى ١٥٠٦ ٪ من اجمالى الدخل فى قرى لبحث يتم داخل المنزل وغالبا ماتقوم به المرأة •

— أظهرت الملاحظات والمقابلات لحصر النشاط واستخدام الوقت أن النساء كبار السن يعملن (١٠٨١ ساعة / يوم) بينما يعمل الرجال (٧٥١) ساعة / يوم ، وذلك فى يوم العمل الذى يصل الى ١٦ ساعة / يوم •

— ان الفتيات فى الفئة العمرية (١٠ — ١٤) يعملن غالبا مثل الرجال ما يقرب من (٧٣١) ساعة عمل / يوم •

— زيادة ساعات العمل التى تبذلها الفتيات الصغار اللاتى يقعن فى الفئة العمرية (٥ — ٩ سنوات) عن ساعات العمل التى يؤديها الفتيان فى نفس الفئة العمرية والتى تصل الى ٣٣٣٩ ساعة / يوم بالنسبة للفتيات ٢٣٣٣ ساعة للفتيان •

— تخصص المرأة فى المتوسط ٤٦٢ ساعة / يوم للأعمال الاقتصادية التقليدية ، بينما يقضى الرجال ٥٨١ ساعة / يوم فى نفس الأنشطة ، ولذلك فان الاسلوب الاحصائى التقليدى الذى يصف الغالبية العظمى من النساء بانهن خاملات اقتصاديا بينما يعتبر الرجال أكثر نشاطا ليس له أساس علمى واقعى • واذا ما تضمن تعريف النشاط الاقتصادى الأنشطة الكفافية ، يتضح لنا أن المرأة تنفق وقتا أكثر ٦٧٨ ساعة للحفاظ على مستوى الأسرة وهو وقت يفوق الوقت الذى ينفقه الرجل •

ثانيا — هين هامفرسن ومجيد الهناليون فى التحليل الطبقي والتاريخى لدراسة المرأة والتفرع الاقتصادى :

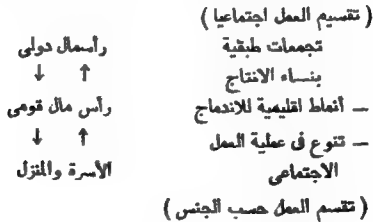
هذه الدراسة ليست بحثا اميريقيا ، ولكنها تستخدم تطيلا تاريخيا حول القضية التى نحن بصدد الاهتمام بها ، وتخرج بفروض تصورية وظلت الباحثتان لصياغتها التراث النظرى الماركسى ، وتراث رواد التبعية

في تحليل دور المرأة بشكل منهجي يمكن الاستفادة منه عند دراسة القضايا المشابهة وبشكل خاص تقسيم العمل في مجتمعات العالم الثالث في ضوء متغير النوع • وتقدم الباحثتان أطارا تحليليا ونظريا في هذا الصدد يركز على محاور أساسية أهمها تحليل العلاقة بين تقسيم العمل حسب النوع وعملية التغير الاجتماعي الشامل • وتطرح الباحثتان فكرة للتحليل مؤداها أن وضع المرأة في المجتمع يركز على أساس :

- ١ — الانجاب البشرى (من حيث العلاقات الاجتماعية التي تنظم تكوين الأسرة وانجاب الأطفال وتربيتهم) •
- ٢ — الانتاج (من حيث العلاقات الاجتماعية التي تتحكم في انتاج السلع وتقديم الخدمات) •

ثم يأخذ التحليل أبعادا أكثر اتساعا لدى الباحثتين عندما نجدهما يتطرقان الى ضرورة تحليل وضع المرأة في مجتمعات العالم الثالث في اطار السياق الخاص بالتنمية القومية وذلك لارتباط تلك المجتمعات وتأثرها بتقسيم العمل الدولي • ويوضح هذا الشكل تصورهما لهذه العلاقة :

في مستويات ثلاث للتفاعل^(١) هي (تقسيم العمل دوليا)



(١) انظر : ريتشارد ائكر ، مرجع سابق ، من ١٢٩ (شكل ٤ - ١).

وكذلك دراسة الأبنية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالبلدان المختلفة في اطار التطور التاريخي للرأسمالية الدولية ، وذلك لفهم درجات التفاعل والاندماج بين هذه الاقتصاديات واقتصاديات الدول المسيطرة في دول المركز .

ثم المستوى الثالث من التحليل لفهم العلاقة بين الأسرة الريفيه وتقسيم العمل فيها حسب النوع وبين تناقضات التخلف * وفي هذا السياق يجب أن يتم تحديد الفروق الاقليمية في داخل الاقتصاد القومي . وتبرر الباحثان ذلك الاتساع في الرؤية بالتفسير التاريخي في شكل ادماج الاقتصاديات الاقليمية في السوق العالمى عبر العصور المختلفة . وقد أثر ذلك في اشكال التكامل الاقتصادى الاقليمى ، حيث انفصلت بعض مناطق الاقليم الواحد لتؤدى دورها في حلقة الرأسمالية العالمية ، متجاوزة بذلك حدود الاقليم والدور الذى يجب أن تؤديه في الاقتصاد القومى .

ثم تناقش الباحثان التراث النظرى الماركسى حول دور المرأة في الانجاب باعتبار ان ذلك مقولة طبيعية تميز دورا أساسيا من أدوارها ، وعلاقة ذلك ببعض العمليات الاجتماعية الأخرى .

وتطرح الباحثتان عدة تساؤلات منها :

— هل من الممكن وصف تقسيم العمل حسب النوع في البلاد المتقدمة اقتصاديا على أساس قيام المرأة بالعمل المنزلى ؟

— وإذا كن دورها مرتبطا بالعمل المنزلى فقط وبمض نواحي من العمل المأجور ، فهل ينطوى ذلك على نوع من القهر ؟

— هل هناك توافق واضح بين انتاج المرأة لقيمة الاستخدام في المنزل ومسئوليتها الأساسية في تربية الأطفال وبين التكوين الاجتماعى للشخصية الأنثوية واشتراكها في وظائف وأعمال تكثر فيها المرأة بأعداد كبيرة (١) ؟

(١) ريتشارد اتكر وزملاؤه ، المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث ،

مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢ .

ثم يتجهزى الدراسة بالنقد للاتجاهات الكلاسيكية الاقتصادية عندما تفترض ضمنا أن جميع استهلاك العمال هو من السلع التي ينتجها السوق، باعتبار أن هذا الافتراض يعدو قاصرا لإغفاله مصدرا هاما من مصادر إنتاج السلع وهو عمل المرأة في المنزل . ومن ثم فهو بهذا الافتراض يطمس العلاقة بين العمل المنزلي والإنتاج من أجل الربح ، ليسقط من حيز التحليل الاقتصادي العديد من بلدان العالم الثالث وبشكل خاص تلك التي تشهد ذلك التعايش بين أنماط إنتاج غير رأسمالية مع السوق الرسمية ، ولذلك فإن هذا الافتراض يزيد من تشويه الحقائق حول إسهامات بعض الفئات في النشاط الاقتصادي بترك النماذج من المجتمعات^(١) .

وتستشهد الدراسة ببحوث اميريكية برهنت على أن مساهمة المرأة في الزراعة في إطار الظروف التي تعمل فيها والمحددات التي تتحرك في سياقها تنكس وتوضح الأوضاع التي تساعد على الاحتفاظ بأرخص مصدر للعمالة من أجل التوسع الاقتصادي ، كما توضح الدراسة أن ثمة غرور بين آثار الإنتاج المعيشي والعمل المنزلي على إنتاج القوة العاملة وإعادة انتاجها في الأنماط الاقتصادية المتباينة بين دول المركز والمحيط . وتتبدى هذه الفروق في أن الوحدة المنزلية في الدول المتقدمة اقتصاديا يزيد من استفادتها من الأجر ، وذلك بتحويل السلع إلى سلع ذات قيمة استعمالية ، ولذلك تحتفظ للعامل بمستوى معيشي أفضل ، أما الوحدة المنزلية الريفية أي التي في دول المحيط (التابعة) فتننتج السلع والخدمات التي تشتري بالأجر في دول المركز .

ثم تثير الدراسة بعد ذلك مجموعة من القضايا العامة عن تقسيم العمل حسب النوع فيما يلي :

— أن تقسيم العمل حسب النوع في الأنشطة الانتاجية لا يتحدد بيولوجيا ولا اجتماعيا ولا ثقافيا ، بل يتحدد اقتصاديا .

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

— ان تقسيم العمل حسب النوع يستجيب لظروف الانتاج المادية المتغيرة ومن ثم يتغير على مدى الزمان وباختلاف المكان •

— ان عملية تقسيم العمل باعتبارها متغيرا اقتصاديا تتأثر بالطبقة الاجتماعية وتتغير حسب العلاقات الاجتماعية للانتاج والانجاب •

— يبدو ان تقسيم العمل حسب النوع يستجيب لاحتياجات الطبقات المسيطرة وذلك لتوليد فائض العمل ، كما يستجيب بصفة خاصة لمطالبات التراكم الرأسمالى •

— ان تقسيم العمل حسب النوع داخل الأسرة ليس كليا ولا تطوعيا أو تلقائيا لكنه متجذرا في نسق القيم السائدة الذى يتفاعل بطريقة مركبة مع المتغيرات التى تطرا على المؤشرات الاقتصادية •

— ان مساهمة النساء في الانتاج شرط هام ، لكنه ليس كافيا لحصول المرأة على مكانة اجتماعية مساوية في مواجهة مكانة الرجل •

— ان تقسيم العمل حسب النوع يخضع المرأة بالمسؤولية الاساسية عن الأنشطة اللازمة للانجاب البشرى وبذلك فهو عامل رئيسى في استمرار خضوع المرأة للرجل •

كما تقدم الدراسة مجموعة من الفروض العملية عن تقسيم العمل حسب النوع أهمها :

١ — تعتبر وحدة المعيشة بالنسبة للمنتجين الزراعيين المستقلين هي الوحدة الاساسية للانتاج والانجاب ، ومع ذلك فان تقسيم العمل حسب النوع يكون أكثر مرونة في الأنشطة الانتاجية عن الأنشطة اللازمة لتوفير القوة العاملة على أساس يومي أو على أساس جيلى •

٢ — يختلف تقسيم العمل حسب النوع في الأنشطة الانتاجية بين الطبقات الريفية المختلفة وذلك حسب امتلاك هذه الطبقات لوسائل الانتاج المعيشى •

٣ — إذا كان العمل الزراعى يعد نشاطا خاصا بالرجال ، فإن نساء الطبقة العليا من الفلاحين نادرا ما يشتركون فى أعمال الفلاحة فى الحقل ، وبذلك يصبح تقسيم العمل حسب النوع أكثر صرامة فى هذه الشريحة الطبقيّة ، وهذا التفاوت فى العمل والمسئولية يرتبط بقدرّة الأسرة على شراء العمالة بالأجر ، وهى العمالة اللازمة لعمليات الإنتاج •

٤ — إذا كان العمل الزراعى يعد عملا خاصا بالفكوز ، فإن المرأة تشترك فى الإنتاج الزراعى ، وفى اتخاذ القرار الخاص به فقط فى حالة غياب الرجل عن الزراعة ، وخاصة عندما يهجر الرجل الأرض سعيا وراء العمل المأجور • فإذا حدث أن انتشرت ظاهرة هجرة الرجال وغيابهم عن الأرض تصبح ظاهرة تقسيم العمل حسب النوع أكثر مرونة •

٥ — تميل النساء الى التخصص فى الأعمال غير الزراعية وذلك بسبب الضرورة الاقتصادية (بين الطبقات الفقيرة فى الريف) أو نتيجة لامتلاك الأسرة لبعض الموارد (وذلك بين الطبقات العليا فى الريف) إلا أن الأعمال التى تدور الدخّل والتى تشترك فيها المرأة تختلف فى نوعيتها ، كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرّة الأسرة على امتلاك وسائل الإنتاج •

ثالثة — علماء شيكوى وآخرون : فى المرأة فى الريف والحضر^(١) دراسة لحياتها فى العمل والأسرة :

هذه الدراسة واحدة من الدراسات الانثروبولوجية الجادة والرائدة فى مجال دراسة المرأة بالمجتمع المصرى ، اذ قد قدم فيها الباحثون رؤية منهجية جديدة فى تناول أدوار المرأة وإسهاماتها فى الأنشطة الاقتصادية

(١) أشرف على إجراء هذه الدراسة الأستاذة الدكتورة علية شكري ، وقد أجريت بمحظية الفتوم والقاهرة بالتعاون مع مكتب العمل الدولى ، ومركز بحوث التنمية والتكنولوجيا بجامعة القاهرة ، ونشر البحث فى كتاب بعنوان « المرأة فى الريف والحضر » دراسة لحياتها فى العمل والأسرة ، علم ١٩٨٨ ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ م •

مسايرين بذلك أحدث الاتجاهات العالمية والفكرية في دراسة المرأة ، وذلك من خلال أسلوب التناول وإعادة طرح المفاهيم المستخدمة في الدوائر الرسمية حول المشاركة في النشاط الاقتصادي ، ومن هم الأفراد النشيطون اقتصاديا من منظور التعدادات والاحصاءات الرسمية ، وأهمية إعادة مراجعة هذه المفاهيم في ضوء الواقع وصناعة معدلات أكثر موضوعية في هذا الصدد .

أولاً - أهداف الدراسة :

سعت الدراسة الى الاجابة على مجموعة من التساؤلات منها :

١ - الى أي مدى تتأثر أنشطة المرأة بالسياق الاقتصادي للقرى والمناطق الحضرية ويقصد بالسياق الاقتصادي نمط استقلال الأرض ودرجة التباعد في الأنشطة الاقتصادية ، وهل تتغير شدة الأنشطة التي تؤديها المرأة وكذلك كثافتها بتغير دورة العام ومواسم العمل الزراعي ؟

٢ - كيف يمكن أن تصنف أنشطة المرأة ، وهل توجد علاقة بين النمط الشائع من النشاط الاقتصادي وبين الانتماء الطبقي ، وطبيعة تنظيم وحدة المعيشة ، والعلاقة بين الزوج والزوجة ؟

٣ - كيف تسهم المرأة بنشاطها الاقتصادي في دخل الأسرة ، وما هي الأشكال الشائعة لهذه المشاركة ، وهل تنتظم مشاركة المرأة في دخل الأسرة عن خلال الأنشطة الاقتصادية المأجورة ، أم غير المأجورة ، وهل ثمة ارتباط بين نوعية المشاركة ودرجة التعليم والانتماء الطبقي وعدد الأطفال ؟

٤ - كيف ترتبط أنشطة المرأة وأدوارها بدورة حياتها ؟

٥ - كيف تتأثر الخصوبة بالأنشطة الاقتصادية ، وهل هناك علاقة بين طبيعة المكان الذي يؤدي فيه النشاط (داخل أو خارج المنزل على القصوية) ؟

٦ - ما تأثير هجرة الأزواج والأبناء على أنشطة المرأة وأدوارها ؟

٧ - مدى تأثير هذه التغيرات على مكانة المرأة وقوتها (١) .

وفي ضوء التساؤلات التي طرحت في هذه الأسئلة ، كانت الاجابات التي قدمها البحث محاولة للكشف عن درجة اسهامات المرأة الريغية والحضرية في قوة العمل ، وبالتالي في عملية التغير الاجتماعى والتنمية الاجتماعية .

ثانيا - الناحج المستخدمة في الدراسة :

زاجحت الباحثة في هذه الدراسة بين وسائل المنهج الكمي والكيفى باستخدامها صحيفة الاستبيان على نطاق واسع في المجتمعات التى شملتها للدراسة بالريف أما الجانب الكيفى فيتمثل في استخدام المنهج الانثروبولوجى استخداما متطورا حيث عايشت الباحثة مع فريق البحث مجتمعات الدراسة لفترة تربو على علم ونصف العام ، ورغم ان بالامكان لانجاز مثل هذه الدراسات الانثروبولوجية أن يقوم الباحث باقتياد عدد محدود من الأسر لاجراء الدراسة المتعمقة عليه ، الا أن الموقف قد اختلف في هذه الدراسة حيث تميزت الدراسة المتعمقة بأن أجريت على عدد كبير نسبيا من الأسر بلغ مائة أسرة . وحتى لا يخل ذلك بعمق للدراسة الانثروبولوجية مكث فريق البحث الميدانى المدة السليق فكرها في انجاز الدراسة المتعمقة والكمية . جمع أفرادها خلالها بيانات كمية حول توزيع النشاط الذى يؤديه أفراد الأسرة والوقت المتفق في كل نشاط ، كما جمع فريق البحث بيانات حول الانفاق والاستهلاك ، والتكلفة والعائد من النشاط وفقا لبعض المعايير الكمية المستخدمة في الإقتصاد .

كما اشتمل التحليل النهائى للبحث مستويات ثلاث :

— المستوى الأول تناول المرأة في اطار وحدة المعيشة .

(١) علماء شيكرى وآخرون ، المرأة في الريف والحضر ، دراسة تحليلية في العمل والأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٣١ - ٣٢ .

— والثاني تناول وحدة المعيشة بكامل أفرادها ذكورا وإناثا •

— أما الثالث فقد تناول وحدة المعيشة في إطار المجتمع المحلي باعتبارها وعاء أكثر اتساعا تنصهر فيه التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية^(١) •

ثالثا — اختيار مجتمعات الدراسة :

تم اختيار ثلاث قرى بمحافظة الفيوم تمثل النطاق الريفي وثلاث مناطق حضرية تمثل الحضر ، ولقد تم اختيار القرى على أساس مجموعة من المعايير كاشكال النشاط الاقتصادي وتنوعه في القرى ، والأنشطة التي تؤديها المرأة وبشكل خاص النشاط الزراعي ، ومستوى استغلال الأرض ، ودرجة الفنى والفقر بالقرية ووضوح العلاقات الطبقية فيها وما يتمثل بذلك من فروق في الأنماط الشائعة لعمل المرأة •

رابعا — نتائج الدراسة :

انتهت الدراسة الى نتائج كثيرة تتسق وشموليتها واتساع أهدافها ، ولكننا سنقتصر في عرض النتائج على الجزء الخاص بالأنشطة الاقتصادية وتوزيعات الوقت • ومن هذه النتائج^(٢) :

١ — ان الأطفال في سن صغيرة يؤدون أعمالا مشتركة لا يبدو منها التمييز بين الذكور والإناث ، كما تتوزع جهودهم بين البيت والحقل دون تخصيص محدد للأدوار • ثم يبدأ التمييز في الظهور تدريجيا بمرور الوقت وتقدم السن •

٢ — تشارك المرأة الرجل وبشكل خاص في مجال الأنشطة الاقتصادية الزراعية ، ويظهر ذلك واضحا في الأسر ذات الملكيات المحدودة والمستويات الطبقية الدنيا •

٣ — يتغير دور المرأة الريفية في بداية العقد الخامس من عمرها تقريبا حيث تقل الأعباء عليها وتتولى الأدوار الأشرافية •

(١) المرجع السابق ، ص ٤١ •

٤ - ان الاناث في الأسر من المستويات الطبقيّة الدنيا من أقل حظا من حيث التمتع بوقت الفراغ بسبب تعدد الأدوار وتنوع الأنشطة التي تؤديها • وعلى العكس من ذلك فان ذكور هذا المستوى الطبقي يحظون بمتسع من الوقت يفوق نظيره لدى الاناث •

٥ - ان بعض ملامح التغير التي تشهدها القرية المصرية بوجه عام أخذت تترك آثارها على أنشطة المرأة التقليدية أيضا •

٦ - كما أظهرت الدراسة ان متوسط ساعات عمل المرأة في الأنشطة يتفاوت تبعا لاختلاف النمط الأسري وهي كالتالي :

عدد ساعات العمل

للفلاحات العاملات بالزراعة في حقل الأسرة	١٧ ساعة يوميا
العاملات بمصانع الطوب	١٦ ساعة يوميا
العاملات بالتجارة	١٥ ساعة يوميا
الموظفات	١٤ ساعة يوميا
اللائي يولدن دخلا من أنشطة منزلية	١٥ ساعة يوميا
ربلت البيوت	١٣ ساعة يوميا
الأرامل	١٦ ساعة يوميا

وهذه الدراسة كما سبق أن أسلفنا ، تعد بهذه الأساليب المنهجية التي استخدمتها من الدراسات الهامة ، لا من حيث المنهج فحسب ، بل ومن حيث الموضوع الذي تصدت لمناقشته وهو الاسهامات الفعلية للاناث بالمجتمع وعدم الاعتماد على البيانات الرسمية لهذه الاسهامات • وواضح من كل الخطوات التي اتبعها فريق البحث بداية من أسلوب اختيار مجتمعات الدراسة الريفية والحضرية ، ثم اختيار الأسر للدراسة الكيفية واجراء المسح الكمي لفهم خصائص المجتمع وغير ذلك من الاجراءات المنهجية ، كاستخدام فكرة الأنماط الشائعة وتوظيفها وتوظيفها واعيا لخدمة الدراسة ،

وأوضح مدى الفهم الواعي لأبعاد المنهج الانثروبولوجي وكيفية توظيفه
توظيفا ايجاليا وفي سياق متطور لسير أغوار واحدة من القضايا المتشابكة
بالمجتمع المصري . كما أن صياغة مشكلة البحث وتحديد أهدافه يعكس
الالام بالتراث النظري الخاص بدراسات المرأة على المستويين المحلي
والعالمي . ويبدو ذلك في استخدام المدخل المتعدد التخصصات لائقاء
الضوء على موضوع له أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومن ثم
لوحظ استخدام قوائم النشاط ومسوح استخدام الوقت وحسابات تكلفة
الفرصة ، وأسعار السوق لحساب الجهد غير المأجور للمرأة الريفيه
والحضرية . ويبدو في هذه المفاهيم تأثير الروائد الفكرية المختلفة ، ويتجاوز
الأمر هذا الحد عندما نجد تحليلا للأنشطة الاقتصادية في ضوء مجموعة
من المتغيرات الانثروبولوجية والاحصائية والسوسيولوجية ، وبذلك اكتملت
دائرة التحليل والاستفادة من منجزات العلوم الأخرى كالاقتصاد
والاجتماع والاحصاء في سياق المنهج الانثروبولوجي .

رابعا - كيف يونج وانسكلال المكنية وتقسيم العمل على أسس النوع (*) في مجتمع لوكسكا بالمكسيك :

انطلقت هذه الدراسة من فرضين نظريين اقتصاديين الأول مؤداه :
أن تطور الرأسمالية قد حصل في طياته ازديادا لوضع المرأة سوء ، سواء
كان ذلك في الدول الرأسمالية المتقدمة أو في دول العالم الثالث . أما
الفرض الثاني فمضمونه أن النمط الرأسمالي للانفتاح هو الذي هيأ
الظروف اللازمة لتحرير المرأة من دورها التقليدي . وتعضى الباحثة في
تحليلها بقولها أنه رغم « التضاد بين هذين الفرضين فإنه من الممكن أن
نقرر أن احتمال تحرير المرأة يعتمد أساسا على التعارض بين الأوضاع

Young, Kate : «Modes of appropriation and sexual division of labour» : A case study from Oaxaca, Mexico. Op. cit., pp. 124-145.

النسبية الناتجة عن تطور المجتمع الطبقي والمستوى المرتفع لتطور قوى الانتاج . ففى هذا السياق الديناميكي من التفاعل يمكن أن تتحرر المرأة من أدوار الخدمة الفردية والانجاب . »

وتحدد الباحثة هدفها من هذه الدراسة فى اكتشاف العلاقة بين أدوار المرأة الانتاجية والانجابية ، وذلك بهدف فهم الوسائل التى يتم من خلالها تنحية المرأة عن السيطرة على الموارد الاجتماعية وقبولها دورا ثانويا ، أو النظر اليها باعتبارها مكحلة لأدوار الرجل . وتوضح هذا الهدف بشكل أبسط عندما نجدها تقرر أنها أرادت بحراسة تقسيم العمل فى هذا المجتمع على أساس النوع ، واللقاء الضوء على توزيع الأفراد على المكنات المختلفة من خلال هذا التقسيم ، وكيف يعمل هذا التقسيم على تهيش بعض قوى المجتمع .

ولقد انتهجت الباحثة فى تحليلها لهذه القضايا نهجا ماديا تاريخيا فى التحليل لكى تلقى الضوء على العلاقات الاقتصادية الرأسمالية ، وتأثيرها على مكانة المرأة فى سياق تاريخي ومعاصر تشكلت فى غصونه هذه العلاقات ويتسق ذلك والرؤية المنهجية للاتجاه الماركسي ، وتتلور هذه المؤثرات فى هذا المجتمع بالتصديد فى دخول نوعين مختلفين من رأس المال وهما رأس المال التجارى ورأس المال المامل أو (النقدي والسلمى) . ولقد أثرت هذه الأنماط فى الأدوار الانتاجية والانجابية للمرأة .

واستداهم الرؤية المنهجية السلف ذكرها ترى الباحثة أن رأس المال التجارى قد أحدث تناقضات فى الأبنية الاقتصادية للمجتمعات المختلفة عند دخوله اليها ويتم فى سيلقه تداول السلع بناء على طلبها مهما كان أساس هذا الطلب . وقد تكون المنتجات المتبادلة فلتنفسا عن الحاجات المباشرة لمنتجين مستقلين أو أنها انتجت خصيصا لهذا الغرض ، كما أن تطور الرأسمالية التجارية يؤدى الى اكتسب الانتاج ما يعرف بصفة الانتاج من أجل القيمة التبادلية ، كما تتحول المنتجات فى هذا الاطار الى

سلع • ويؤدي جزء من فائض التجارة الى توسيع دائرة التجار ، وليس الى توسيع دائرة الانتاج •

وتفترض الباحثة سلفا أن دخول هذين النوعين من رأس المال سيكون له آثار مختلفة على الطلب على قوة العمل وعلى تنظيمها وتقسيمها حسب الجنس • أما الشق الثاني من العوامل فهو دخول الرأسمالية الصناعية المنتجة والتي تتحطم في ظلها قرواع الانتاج التقليدى ليحل محلها انتاج المواد الخام المطلوبة وبعض الأشياء المساعدة • وفي ظل هذه الظروف يعاد تشكيل قوة العمل ذاتها الى جد كبير ، وفي ظل هذا الشكل الانتاجي ، يعاد تشكيل قوة العمل حيث يضطر بعض أفراد المجتمع الى بيع قوة عملهم تحت وطأة الحاجة الاقتصادية • ومن رأى الباحثة ان النتيجة المباشرة لدخول الرأسمالية التجارية هي ازدهار النشاط الاقتصادي بحيث أصبح السكان منخرطون في البحث عن دخول نقدية لمواجهة الاحتياجات النقدية المتزايدة • وترتب على ذلك اتساع دائرة العمل لتستوعب الأطفال والنساء ، كما أدى النمو الخارجى للمنتجات السلعية الى تدهور الانتاج المحلى ، واختلال في خريطة المهن ، حيث اختفت بعض المهن ، وظهرت أنشطة اقتصادية تتفق وطبيعة ذلك النشاط الاقتصادي الوافد على المجتمع •

ولقد كان تقسيم العمل على أساس متغير الجنس أو النوع واضحا في القرية ، فلنساء لا يعملن بالحقول الا في اوقات ذروة النشاط الموسمية ، أو عندما يحتاجهن الأزواج للمساعدة المباشرة ، وانحصرت مهامهن الأساسية في غير تلك الأوقات في الأعمال المنزلية كاحضار المياه وجمع الحطب ورعاية الأطفال والمسنين واعداد الطعام • ويقوم الرجال بالعمل في الحقول ، ولا يقومون بأداء أى عمل من أعمال النساء الا في الحالات الاستثنائية كحجز الزوجات أو مرضهن ، وبصفة عامة يتأذى الرجال عن القيام بمهام النساء ولذلك يمكن القول بوجود تقسيم صارم للعمل على أساس النوع •

كما أظهرت الدراسة بعض الفوارق الطبقيّة في أداء الأنشطة الاقتصادية داخل البيت وخارجه بالنسبة للمرأة في هذا المجتمع ، غنى الطبقة العليا من المجتمع حيث ملكية وسائل الانتاج التي تتمثل في مزارع البن والمحلات والسيارات والمشروعات التجارية. كالمطاعم والملابس لا تشترك النساء في العمل الزراعي حتى في أوقات الذروة التي يشهدا العام كالجماد مثلا ، وإذا شاركن يكون ذلك في نطاق ضيق وعلى سبيل الإشراف • الا أن المشاركة تتمتع في ادارة الأنشطة التجارية والمصالح المملوكة لهن ، أما بالنسبة للنساء في الطبقة الفقيرة أو الدنيا فغلا الأمر يختلف من حيث ملكية هذه الوسائل ، حيث الملكيات الزراعية القزمية التي لا تكفي لزراعة احتياج الأسر من المعاصيل الغذائية ، مما يضطر الأسرة الى استئجار مساحة إضافية للوفاء باحتياجات الغذاء • ففي مثل هذه الظروف يعمل أفراد الأسرة الذين تتاح لهم فرصة العمل ، جزء من الوقت في مساعدة الأزواج في مزارع الأسرة والجزء الباقي كن يعملن بأجر لدى أسر الطبقات العليا • ولقد مثلت هذه الاسهامات النقيصة ركنا هاما في استمرارية الحياة ، خاصة إذا عرفنا ان فرص النساء في العمل بالمنزل كانت أكثر — لدى الأغنياء — وفيما لقولة تقسيم العمل حسب الجنس ، والذي بمقتضاه يتخفف الرجل عن القيام بأعمال منزلية ، ولذلك اتجه رجال الطبقة الدنيا الى الهجرة بحثا عن العمل المأجور •

أما بالنسبة للطبقة المتوسطة فكان النساء فيها يعملن بمزارع البن مع الآباء والأزواج ، حيث يقدمن عملا بدون أجر في أطار الاسهام العائلي وبشكل خاص في أوقات الحصاد والتي كن نشاطهن يتجاوز أحيانا النطاق العائلي المحدود ليعملن لدى الأقارب للمعاونة أو بالأجر في حدود ضيقة • وفي هذا المستوى الطبقي تصبح للنساء أكثر عرصة للقيود بسبب المفاهيم التقليدية السائدة والتي تحتم على النساء التزوجات البقاء في المنزل والاعتماد على الأزواج وذلك بالمقارنة بنساء الفئتين السابقتين •

الا أنه مع تجاوز المرأة الطبقة الرابعة من العمر يمكنها معاودة أنشطة اقتصادية تتطلب درجة من المرونة في القيم الثقافية التي تمنح لها في هذا السن . أما الرجال فيمتنعون إلى جانب الزراعة بعض المهن الأخرى كالنجارة واللحام والبناء .

كما أظهرت الدراسة أن مقاومة بعض الرجال لعمل المرأة خارج نطاق العمل المنزلي لدى الغير بأجر يضطر النساء في المستويات الدنيا إلى قبول العمل المنزلي الذي يكون أجره أقل ، ولذلك تحتاج النساء المستغلات في هذه الظروف إلى العمل لساعات طويلة لتعويض الأجر المنخفض . عندئذ تحصل نساء الطبقة الدنيا جهداً مضمناً يبدأ في الساعات الأولى المبكرة من صباح اليوم للاهتمام من واجباتها المنزلية ، ثم التوجه إلى حيث مكان العمل المجاور . وتتحتاج للوفاء بهذه المهام إلى العمل لمدة تقارب ١٧ ساعة يومياً .

كما يبدو في هذا المجتمع التفرقة واضحة في الأجر بين الرجال والنساء ويشكل خالص في مزارع البن ، رغم أن مهارة النساء في جمع المحصول تكون أعلى من الرجال . وهنا تبسّد معالم التصف والتفرقة والتعيز بين الذكور والإناث في هذا المجتمع .

وتفصل الباحثة إلى أن هذه الأوضاع المتردية للمرأة حدثت كمحصلة للتغير في نظام الإنتاج أو في النشاط الانتاجي والذي تحمله وزره النساء في الطبقات الدنيا بصفة خاصة حيث تشتت جهدهن ما بين مزارع البن أو الخدمة المنزلية الناقة لدى الطبقات العليا . وانعكس ذلك على العناية بأطفالهن والأمرة بشكل عام ، وبالرغم من هذا للجهد فإن المرأة قد فقدت السيطرة على دخلها أو التحكم في عائد عملها ، كما زاد اهتمام النساء بالانجاب لتدعيم مركزهن الاجتماعي بهن فقدن السيطرة الاقتصادية بسبب المبالغة بين المرأة والرجل في هذا المجتمع .

الباب الثاني

الانثروبولوجيا الاقتصادية والاقتصاد الريفي

مشكلات المنهج وأدوات القياس

دراسة حالة على ظاهرة تقسيم العمل في قرية مصرية

الابعاد المؤثرة في ظاهرة تقسيم العمل الزراعى

في مصر

مقدمة :

تتأثر ظاهرة تقسيم العمل بالعديد من المتغيرات المحلية والعالمية ، وتتفاعل معا وتتضافر في تشكيل هذه الظاهرة بشكل محدد دون شكل آخر ، ومن ثم نجد اختلافات جوهرية في مؤثرات حدوث هذه الظاهرة طبقا لظروف المجتمع وخصائصه ، وطبيعة النشاط الاقتصادى فيه ، وغير ذلك كنمط الانتاج السائد ، والتكنولوجيا المستخدمة ، والتركيب الطبقي ، ومؤثراتها وما تحدثه من اختلال في سوق العمل ، والتعليم ، والموائل الثقافية التى يتحدد في اطارها صياغة العلاقة بين الذكور والاناث ، ومفهوم الدور ، والضوابط المفروضة على أداء الأنشطة الاقتصادية .

وإذا كان جزء من هذه المتغيرات يمكن اخضاعه للبحث والدراسة من خلال الأساليب الكمية للقياس ، فهناك أجزاء أخرى لا تقل أهمية يصعب الكشف عنها من خلال هذه الوسائل . ومن ثم فالأمر يحتاج الى معالجة منهجية لهذه الظاهرة الاقتصادية ذات الابعاد الاجتماعية والثقافية ، تتيج الاقتراب من الواقع ورصد مؤثرات هذه الظاهرة ، وابعادها داخل أصغر وحدات البناء الاجتماعى ، كوحدات المعيشة ، وذلك دون اغفال للمؤثرات المحلية والخارجية التى شكلت هذه الابعاد .

وتلك رؤية يتيحها استخدام المنهج الانثروبولوجى بوسائله المتنوعة ، ولا يعنى ذلك اغفالا لمناهج العلوم الأخرى ، وبشكل خاص تلك التى أولت موضوع تقسيم العمل عنايتها منذ وقت مبكر ، والتى منها علوم الاقتصاد ، والاحصاء ، والاجتماع . بل أن الأمر يتطلب جهودا من الانثروبولوجيين للاقتراب من هذه العلوم والفهم الواعى لمنهجها ليتحقق لهمم الوقوف على أبعاد الكثير من الظواهر الاجتماعية .

فالاقتصاد يمكن أن يقدم إسهاماته للأنثروبولوجى عند تحديد العديد من المفاهيم حول النشاط الاقتصادى ، وغير ذلك من الجوانب التى تتعلق بالظاهرة التى نحن بصدد دراستها . كما مكن الاستفادة من مناهج البحث فى علم الاجتماع ، من خلال ما تتيحه هذه المناهج من فهم متسع للخصائص الاجتماعية لأفراد المجتمع ، كما تبدو فى هذا الصدد أهمية الاهتمام بوسائله للمكينة ومعالجته للبيانات المتوفرة حول المشكلات .

وإذا كان هذا التضافر المنهجى بين التخصصات المتنوعة قد تأكدت فعاليته عند دراسة النظم الاقتصادية فى الدول المتقدمة ، فإن الأمر يصبح أكثر إلحاحا لاستخدامه فى فهم الأبنية الاقتصادية للدول النامية لتمايز أنماط الاقتصاد بها وتعقدها من جانب ، ومن جانب آخر لما يزر به واقع هذه البلدان من تباين اقتصادى فى وعاء اجتماعى متقارب وغير ذلك كاختلاط الأنشطة الاقتصادية فيها بالعديد من المؤثرات التى تتجاوز نطاق الاقتصاد .

وفى ضوء هذا السياق المتميز يتطلب الأمر استخدام المدخل متعدد التخصصات لفحص واقع هذه المجتمعات ، دون تصف فى استمارة المفاهيم التى صيغت بالمجتمعات المتقدمة ، باعتبارها قد صيغت فى أطر فكرية واقتصادية مختلفة . وينسحب ذلك على تحديد مفاهيم العمل ، والنشاط الاقتصادى ، وتقدير إسهامات الأفراد ، إذ تشرت هذه المفاهيم فى إعطاء صورة صادقة عن واقع هذه البلدان لعدم ملاءمتها لطبيعة الظروف فيها إذ أن مفهوم العمل يتحدد وفق الافتراضات الاقتصادية الكلاسيكية على أساس تحديد قيمته ، واعتبار الأجر محدد أساسيا فى ذلك ، أو اعتبار تقابلية الجهد أو النشاط للتصويق شرطا أساسيا *Marketability* (١) . بيد أن ذلك المحدد لا يتسق وظروف الأنشطة الاقتصادية وطبيعة أدائها

(١) محمود عبد الفضيل : مقنة فى المحلبة القومية — القاهرة :

في العديد من بلدان العالم الثالث ، وبشكل خاص في القطاع الزراعى والقطاع غير الرسمى ، حيث تؤدى وحدات المعيشة بالقطاع الأول جهودا كثيفة للوفاء باحتياجات أفرادها • وتكاد تتم معظم هذه الجهود خارج الاطار المؤسسى ، ويعيدا عن السوق بمفهومه الاقتصادى الواسع • ومثال ذلك النوع من الأنشطة عمليات الاستهلاك الذاتى للانتاج الزراعى والتي تتم على نطاق واسع لدى صغار المزارعين ، والجهود التى تبذل من أفراد الوحدة المعيشية والتي يدخل جزء منها فى الأنشطة الاقتصادية المربحة •

ولقد لاقت تلك الأفكار الاقتصادية الغربية الكلاسيكية عن العمل رواجاً وقبولاً فى مجتمعات العالم الثالث رغم عدم ملاءمتها لواقع هذه المجتمعات • كما أن هذه الافتراضات نفسها خضعت للمناقشة والمراجعة فى موطن نشأتها ، إلا أن رواجها فى بلدان العالم الثالث يعكس قدراً من الاتساق بين توجهاتها الايدولوجية^(١) ، وبين المعايير الثقافية التى صاغت العلاقات اليومية بين الذكور والاناث ، ولتمتق من تبعية الاناث للذكور ولتشكل فى النهاية قاعدة غير موضوعية للبيانات داخل مؤسسات التعداد الرسمى ، حول اسهامات الذكور والاناث والأطفال فى الأنشطة الاقتصادية وغير ذلك فانها تقصص فى النهاية عن الظروف التى يتحدد فى اطارها شروط تقسيم العمل بين الذكور والاناث بالمجتمع •

ولقد شهد العقدان الماضيان من القرن الحالى اهتماماً من رواد الاتجاه الاقتصادى الكلاسيكى الجديد والاتجاه الماركسى ورواد الانثروبولوجيا الاقتصادية بهذه لقضية ، وجاء الاهتمام بتقسيم العمل

Molyneux, Maxine : «Beyond the domestic labour debate», in New Left Rev., No. 116, 1971, pp. 8-11. (١)

أو أعيد طرح هذه القضية في العدد من دوائر البحث^(١) بهدف الكشف عن عوامل تبعية الاناث للذكور بمجتمعات العالم الثالث ، وكيف تسقط

(١) في مصر : انظر : دراسة علياء شكرى وآخرون : المرأة في الريف والحضر ، دراسة لحياتها في العمل والأسرة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ . وتم تناول هذه الدراسة في فصل الدراسات السابقة .

في الخارج : انظر : دراسة منيا آشاريا في قرى نيبال حول بيانات استخدام الوقت وميئاس مستوى الرفاهية .

Acharya, Meana : «Time use Data and living standard measurement study», working paper, No. 18, The World Bank, July, 1985. **FHY**

— جين همفرسن ، ومجدا لينانيون في التحليل الطبقي والتاريخي لدراسة المرأة والتغير الاقتصادي في : ريتشارد انكر ، المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث ، ترجمة علياء شكرى وآخرون ، دار الثقافة ، القاهرة ١٩٨٥ .

— وانظر أيضا : اعمال مؤتمر البحوث الأنثروبولوجية انذى عقد بالنمسا بعنوان :

Sexual Division of Labour, Development and Women's Status.

والذى اشرف على عقده مؤسسة Wenner-Gren للبحوث الأنثروبولوجية ولقد نشرت اعمال هذا المؤتمر في عام ١٩٨٦ في كتاب بعنوان :

Women's work, Development and the Division of labour by Gender Bergin & Garvey Publisher, Massachusetts, U.S.A., 1986.

حيث ناقش هذا المؤتمر أربعة عشر بحثا تناقش في معظمها قضايا المرأة وتقسيم العمل ومغا للنوع .

وانظر كذلك دراسة كيت يونج عن اشكال الملكية وتقسيم العمل على اساس النوع في مجتمع اوكمسكا بالمكسيك .

Young, Kate- «Modes of appropriation and the sexual division of Labour : A case study from Oaxaca, Mexico», in Annette & uhn and Ann Maire Wolpe (eds); Feminism and Materialism Women and Modes of Production, Routledge and Kegan Paul, London, Henley and Boston, 1977, pp. 124-145.

مؤسسات التعداد جهود بعض الفئات الاجتماعية في الاسهامات الاقتصادية بسبب قصور التصنيفات المستخدمة في ذلك •

وعلى الرغم من أن هذه الجهود تبدو رائدة في هذا المجال ، الا أن موضوع تقسيم العمل بالمجتمع المصرى مازال يحتاج الى المزيد من الجهد لا لائقاء الضوء عليه فحسب في ابعاده المختلفة ، والتعرف على تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيه ، وحصر الجهود المبذولة في أداء النشاط بالمجتمع ، بل أن الأمر يحتاج الى دراسة تتجاوز هذه الحدود ، لكى تسهم في وضع مؤشرات للتصنيف والقياس على أسس موضوعية ، أو تعمل على مراجعة وسائل القياس والتصنيف المتبعة حالياً في تعريف أنواع الأعمال ، وأسس تقسيم العمل وتوضيح شكل القصور في هذه الأسس التى تستخدمها المسوح الرسمية ، اذن فالدراسة بهذا المعنى سوف تثير العديد من القضايا عند تناولها للوسائل المتبعة في التصنيف ، حول مدى ملائمة أساليب التصنيف الحالية للريف المصرى ، وكيف تسقط جهود بعض الأفراد من دائرة النشاط الاقتصادى ، وكيف ضللت وسائل القياس المتبعة والتي تستخدم الحصر المباشر للنشطة الاقتصادية بالريف — الاحصاءات الرسمية والبيانات المتاحة حول التعمل والبطالة والعمل • وعوامل تحيز هذه البيانات للعمل المأجور ، واغفال الاسهامات الأخرى وتأثير ذلك على علاقات الأفراد في اطار الوحدة المعيشية بالقرية •

ويمكن صياغة الأهداف التى تسعى الدراسة الى تحقيقها فيما يلى :

- ١ — اختبار بعض الوسائل المنهجية المستخدمة في حصر الأنشطة الاقتصادية في مجال الزراعة ، وتوضيح أوجه القصور فيها بهدف مناقشتها ومراجعتها ، والتوصل الى محددات أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادى الريفى ، وما يدور فيه من أنشطة متنوعة تسهم فيها الاناث والأطفال بجانب الذكور ، في ضوء التأثيرات التى يمر بها المجتمع الريفى •

٢ — تحديد المؤثرات المتنوعة التي تسهم في صياغة ظاهرة تقسيم العمل : واقع المجتمع الزراعي ، والصعوبات التي تقف حائلا أمام قياسها من خلال الوسائل الكمية •

٣ — ابقاء الضوء على ظاهرة تقسيم العمل في اطار وحدة المعيشة . مدير محجم . لاسهمت الفعالية لبعض الفئات الاجتماعية لتى أغفلتها المسوح المستخدمة من قبل مؤسسات التعداد والحصر واعتبرتها خارج دوره النشاط . لاقتصادى ، كالات والاطفال بالنشاط الزراعى • وذلك باستخدام المنهج الاثروبولوجى ، وفي ضوء مجموعة من الابداء ، كالبعد الحبنى بالاسرة ، وظروف الانتاج المغيرة بالقرية ، والهجرة ، والسكن ، الإنتاج ، والتكنولوجيا والتعليم •

٤ — كشف انخراط عن لدور الذى تنجمه العوامل الثقافية في تحليل المسوح الشخصية حول اسهامات لافراد والادوار الفعلية ، وكيف تصيغ شكلا معياريا حول واقع ظاهرة تقسيم العمل بين الذكور والاناث يتم تعميمه من خلال عمليات الاجتماعية •

وتتمثل لأهمية النظرية لهذه الدراسة فيما تناوله من أثاراً للتراث لنظري حول موضوع العمل بالمجتمع الزراعي ، إذ أن المتوفر منه يكاد يكون منحصرا على المجتمعات الصناعية فحسب • ومن ثم فغالل المجال الزراعي يفتقد الى الكثير من الاهتمام •

أما الأهمية لتطبيقية فتكن فيما تكشفه الدراسة عن حقيقة اسهامات بعض الفئات الاجتماعية كالات والاطفال وبعض الذكور الذين يعملون في مزارعهم ، والتي تغفلها الاحصاءات الرسمية بسبب قصور في أدوات القياس المستخدمة من جانب وصعوبة رصدتها في الواقع من جانب آخر •

كما تبدو الأهمية التطبيقية أيضا لهذه الدراسة فيما تقدمه من بدائل منهجية أكثر فعالية يمكن أن تسهم في وضع محددات أكثر موضوعية في

قياس وتحديد الأفراد الذين هم في دائرة النشاط الاقتصادي أو
« النشيطون اقتصاديا » بالمجتمع الزراعى •

وعلاوة على ذلك فالدراسة تكشف عن التوجيهات الايدولوجية التى
حيقت فى غضونهما محددات تصنيف الأنشطة الاقتصادية بالريف المصرى،
وتنبه الاذهان انى ضرورة مراجعة الكثير من المفاهيم الخاصة بذلك •

وسوف يتناول هذا الجزء العناصر التالية :

- ١ — الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع البحث •
- ٢ — الاجراءات المنهجية لدراسة •
- ٣ — تقسيم العمل بين الملامح التقليدية والمعاصرة فى السياق
الحالى لوحدة المعيشة بالقرية •
- ٤ — الابعاد الثقافية لتقسيم العمل بين الذكور والاناث بالقرية •
- ٥ — الانتاج الريفى فى ضوء محددات تقسيم العمل الجديد •

الفصل السادس

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع البحث

أولا : الموقع

ثانيا : السكان

ثالثا : المسكن وخصائصه

رابعا : النشاط الاقتصادي

خامسا : المؤسسات الزراعية بالقرية

سادسا : التعليم بالقرية

سابعا : تسهيلات المجتمع المظ

ثامنا : سوق القرية

تاسعا : المهن السائدة بالقرية

عاشرا : سوق العمل الزراعي بقرية الدراسة

حادى عشر : الانفتاح على العالم الخارجى

الفصل السادس

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع البحث

أولا : - الموقع :

سنتماي هي إحدى القرى القديمة بدلتا مصر ، ويتكون الاسم من مقطعين سانت وتعني قديسة ، وماي وهو اسم مؤسستها^(١) . وهي إحدى توابع مجلس قروي أو ليله مركز ميت غمر حيث تقع في جهة الشرق منه على الطريق الذي يصل ميت غمر بديرب نجم أحد مراكز محافظة الشرقية . وهي بذلك على الحدود ما بين محافظتي الشرقية والدقهلية . وتبعد عن المركز الحضري الذي هو عاصمة الأقليم بحوالى خمسة كيلو مترات ، وعن مدينة ديرب نجم بحوالى ٢٠ كم . ويربط القرية بالمركزين السابقين طريق مهمد تجوibe السيارات الخاصة بنقل الركاب وسيارات النقل معظم ساعات النهار وبعض ساعات الليل في حركة دائبة لنقل الأفراد من القرى الواقعة على الطريق ، والتي منها سنتماي ، إلى المناطق المجاورة سواء للعمل أو للدراسة أو لأغراض متنوعة .

ولقد أثر ذلك الموقع في علاقات أفراد القرية بالمنطق المجاورة حيث يدخلون في علاقات مستمرة ومتصلة وتجمعهم مصالح مشتركة ، ساعد على وجودها سهولة الاتصال وقرب المسافات ، وتتأخم الحدود الشمالية للقرية قريتي كوم النور وأتميدة ، والجانب الشرقى قرية أوليله

(١) رمزي : القاموس الجغرافي ، ص ٢٦٦ ، ويرى بعض الإخباريين أن سلت ماي كانت كاثوليكية وفدت إلى هذه المنطقة هربا من الاضطهاد الروماني ، وظلت كذلك إلى أن جاء الفتح الإسلامي فدخلت في الدين الإسلامي ، كما يروى أيضا أن هذه المنطقة كانت ذات خواص جغرافية مخلفة أي كانت فوق ربوة عالية ، ولكن لايلحظ في الوقت الحاضر ما يؤكد ذلك حيث لا يوجد بالقرية معالم للارتفاع .

التي يوجد بها مقر المجلس القروى وهو المركز الادارى الذى تتبعه قرية سنتمائى ، ومن الجنوب قرية دنديط والغرب قرية بشالوش التى تكاد تكون امتدادا طبيعيا لقرية سنتمائى من ناحية الغرب ، اذ لا يفصل بينهما غير مجرى مائى صغير ، ولذلك فهناك بعض الخدمات الحكومية المشتركة بينهما كخدمات التعليم والصحة والخدمات الزراعية كالجمعية التماونية وبينك القرية ، وتسهيلات النقل والمواصلات • كما عمل ذلك الجوار على اقامة علاقات مصاهرة بين سكان القريتين منذ وقت مبكر بسبب هذا الجوار •

وتنقسم القرية الى عدة أحواض زراعية (انظر الخريطة) يستخدم فى ريها وسائل تقليدية كالسواقي ، وأخرى حديثة كطلمبات رفع المياه من الترعى التى تستمد مياهها من الرياح التوفيقى •

ويحاول أفراد القرية استخدام وسيلة ثالثة وهى طلمبات سحب المياه الجوفية رغم ارتفاع تكلفة هذه الوسيلة ، الا أنها تتميز بتوفير مياه الرى فى الوقت الذى يحتاجه النبات ، ودون انتظار لنوبات مياه الترعى والتى قد تتأخر لفترة طويلة مما يسبب اضرار لبعض المحاصيل ، وبشكل خاص الخضروات التى تحتاج فى بداية زراعتها الى الرى المنتظم • وكذلك محصول الأرز لذى يميل أفراد هذه القرية لزراعته والذى يتطلب توفر مصادر المياه بشكل منتظم •

كما يربط القرية بالقاهرة ذلك الطريق الذى ينمط من مدينة بنها ، بمحاذاة الرياح التوفيقى لمسافة تصل الى ٣٠ كم حتى مدينة ميت غمر ، ثم يتجه الطريق شرقا من ميت غمر منفصلا بذلك عن الطريق الرئيسى • وتوضح الخريطة التالية هذا الطريق •

ثانياً : السكان :

يبلغ تعداد سكان القرية وفقاً لتقديرات الإحصاءات الأولية للسكان لتعداد ١٩٨٦ — ١٠٧٣٤ نسمة منهم ٥٢٢٨ أنثى و ٥٥٠٦ ذكور . كما يبلغ عدد الأسر بها ٢٣٢٨ أسرة إذ أن متوسط الأسرة بمحافظة الدقهلية ٢,٥ أفراد^(١) .

أما عن توزيع سكان القرية حسب فئات السن والنوع وفقاً للمتاح من البيانات في تعداد ١٩٧٦ فهو كالاتى :^(٢)

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، النتائج الأولية ، الدقهلية ، ١٩٨٦ ، ص ٧ .

(٢) المصدر السابق ، التعداد العام للسكان والإسكان لعام ١٩٧٦ ،

ثالثا : المسكن وخصائصه :

في الجزء انقديم من القرية ، لازالت المسكن تحتفظ بتقليديتها ، اذ تبدو مساكن ريفية تتكون في معظمها من دور واحد ، ومبنية بالطوب النلين ، وتضم معظم مكونات البيت الريفي بداخلها ، كحفظائر الماشية ، وأماكن تخزين الحبوب فوق الأسطح ، والحبب الجاف ، وأماكن تربية الدواجن * وفرن الخبز ، وبعضها به مياه للشرب من الشبكة الخاصة بذلك والبعض الآخر به طلمبات •

وعلى العكس من ذلك حيث نجد تباينا في خصائص المساكن الجديدة التي شكلت امتدادا عمرانيا جديدا في كافة الاتجاهات بالقرية ، حيث تم هذا الامتداد على حساب الأراضي الزراعية المجاورة للمساكن القديمة ، وهي مبنية بالطوب الأحمر وحمل سمات المساكن الحضرية ، كما تطلو في الغالب من مقومات البيت الريفي القديم • وتضم المنطقة الجديدة الواقعة على الطريق المهد والممتد بين ميت غمر ودير بنجم محلات ومقاه وورش لاصلاح الموتسيكلات والسيارات • ويعكس ذلك الامتداد شكلا حضريا للقرية نشأ في أعقاب حركات الهجرة الدائمة ، كما يعكس أيضا انفصال الأجيال التي تأثرت بالتغيرات الجديدة واستقلالها بحياتها عن الأمر الممتدة •

ولقد ترتب على وجود ذلك النمط السكنى المغاير داخل النطاق الجغرافي للمترية ، بدايات للتغير في أسلوب الحياة الريفية ، وفي قيم التنشئة والعمل والتي سادت لفترة طويلة داخلها ، حيث كان محورها المهارات التي يتطلبها العمل الزراعي فحصب ، أو لبيئة الزراعية ، لنجدها تأخذ طابعا مغايرا في هذا الاطار الجديد الذي هجر أفرادها النشاط الزراعي ، وتغيرت لادوار فيه ، وبذلك فهذا الجزء يشبه الى حد كبير نمط الحياة الحضرية في أسلوب حياة أفراد •

رابعاً : النشاط الاقتصادي :

تعد قرية مستنمى مجتمعاً زراعياً رغم ما حدث فيه من تغيرات ، اذ ما زال النشاط الزراعى ممثلاً للطابع العام للقرية ، ليشكل اطاراً عاماً ومحوراً تدور في ظلكه كافة الأنشطة الأخرى ، ويستحوذ هذا النشاط على جهود ما يقرب من ٦٠ ٪ من سكان القرية ، ويبلغ الزمام الكلى بها ٩ ط — ١٦٤٩ ف — منها ٢٠ ط — ٢٠٢ — فدان مستخدمة كمنافع ومسكن ، والمساحة المنزرعة تبلغ ١٣ ط — ١٤٤٦ ف تستغل في محاصيل متنوعة ، وتوزع في ملكيات محدودة الحجم والمساحة • ويوضح الجدول التالى توزيع الملكيات على فئات الحائزين بالقرية^(١) .

جدول رقم (٤)
يوضح فئات الملكية بالقرية

ملاحظات	النسبة	عدد الحائزين	فئات الملكية
	٪ ٧٢.٥	١٠٩٠	اقل من فدان
	٪ ١٥.٥	٢٢٨	١ — ٢
	٪ ٨	١٠٢	٢ — ٤
	٪ ٠.٢	٢٨	٤ — ٢
	٪ ٠.١	١٦	٤ — ٥
—	—	٢	٥ — ٦
—	—	٢	٦ — ٧
—	—	١	٧ — ٨
—	—	١	اكثر من ذلك

ومن الملاحظ تقارب أحجام الملكيات بهذه القرية ، فإذا استثنينا نسبة محدودة قدرها ٢٥ ٪ والتي تريد ملكيتها عن فدانين ، فإن النسبة العظمى من سكانها لا تتجاوز ملكيتها الفدان ، ولذلك فالتفاوت الطبقي

(١) مجلات الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية .

غير واضح المعالم • كما أن قزمية المساحات المملوكة للأسر كانت دافعا الى الهجرة والتطلع الى خارج لقرية • وتمثلت هذه الهجرة منذ وقت مبكر في سعى أفرادها خارج حدودها ، والعمل في صناعة الطوب التي اشتهرت به هذه المنطقة ، ثم تحولت الهجرة بعد ذلك في السبعينيات الى خارج الحدود • وساعد على ذلك توفر فرص العمل في مناطق النفط للبلاد العربية ، وأقول صناعة الطوب في غضون التغيرات التي شهدتها هذه المصانع في نظام الانتاج •

خامسا : المؤسسات الزراعية بالقرية :

تضم القرية فرعا للبنك ، وجمعية تعاونية زراعية ، تتولى توزيع البذور وصرف الأسمدة والمبيدات الحشرية ، والإشراف على تنفيذ الدورة الزراعية ، وتوريد بعض المحاصيل التي ما زالت تخضع لنظام التوريد • ويعمل بها ١٥ مهندسا زراعيا وفنيا من الذكور والاناث •

كما يقدم البنك القروض لأهالي القرية في بعض الحالات عند شراء المعدات الزراعية كطلمبات الري ومعدات الحصاد والحش والجرارات • وعلاوة على هذا يقدم البنك السلفيات للأسر التي تشترك في مشروعات التسمين ، كما يتولى صرف الأعلاف ، وتوفير الإشراف البيطري لهذه القطع •

وبالإضافة الى الخدمات الزراعية يوجد بالقرية وحدة صحية ريفية وعدد من العيادات والصيدليات ، ومكتب للتلفزيون والتليفون ومجموعة من المساجد ، ومحلات البقالة ، ومحلات بيع الخردوات والملابس الجاهزة والأحذية •

سادسا : التعليم بالقرية :

بدأت محاولات التعليم في قرية سنتماي منذ وقت مبكر ، حيث أنشئ ، في عام ١٩١٥ ستة كتاتيب لتحفيظ القرآن وتعليم القراءة والكتابة ، كما

بلغ عدد من التحقوا بدور المعلمين ، ودار العلوم والأزهر من أبناء هذه القرية في عام ١٩٢٥ حوالى ١٥٠ فردا • كما أنشئ في عام ١٩٣٥ أول مدرسة ابتدائية للبنات بالحدى القرى المجاورة لقرية سنتماي وهى قرية كوم الزور ، التى تبعد حوالى ٢ كم عنها ، وهذه المدرسة هى مدرسة « عبد الله هلال بك » • وتوجه إليها في ذلك الوقت أعداد كبيرة من بنات سنتماي في توقيت مبكر اذ لم يجد أهلها غضاضة في ذلك كما يحدث في بعض القرى الأخرى بالريف المصرى • وكمحصلة لذلك انتشر التعليم بين الذكور والاناث ، والتحقوا بالوظائف المختلفة في مجالات متنوعة تاركين النشاط الزراعى • وظلت مسيرة التعليم مستمرة حيث زادت كثافتها في ظل الجهود الرسمية المعاصرة ، والتى أعقبت ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث أصبحت القرية تضم في الوقت الراهن أربع مدارس ابتدائية بها ١١٩٨ تلميذا ، ١١٧١ تلميذه كما تضم مدرسة اعدادية يلتحق بها ٥٥٥ تلميذا و ٥٣٤ تلميذة •

وعلاوة على ما سلف فهناك الحشرات من أبناء القرية الذين يتحركون بشئلى يومى الى المراكز الحضرية المجاورة لاستكمال مراحل التعليم المختلفة بالمعاهد الفنية المتوسطة والجامعة ، داخل المحافظة وخارجها •

ويوضح الجدول التالى موقف أفراد قرية سنتماي من التعليم وفقا للبيانات الأولية لاعداد ١٩٨٦ :

جدول رقم (٥)
بوضوح الموقف التعليمي لأفراد القرية^(١)

ملاحظات	اناث	ذكور	
	١٩٧٧	٩٠٦	امى
	٧٦٢	١٢٢٦	يقرا ويكتب
	٨٦٦	١٥٢٥	مؤهل متوسط
	٤٨	١٨٠	مؤهل جامعى

حيث يلاحظ انخفاض نسبة الأمية وبشكل خاص بين الذكور ، وكذلك ارتفاع عدد الذين حصلوا على مؤهلات متوسطة بين الذكور والانات .

سابعاً : تسهيلات المجتمع الملى :

تتغذى القرية بشبكة مياه نقية للشرب والاستخدام المنزلى يصل جزء منها الى داخل المساكن والجزء الباقى متاح على مسافة قريبة من المسكن أو فى مدخل المنازل ، هذا بجانب الحنفيات العامة التى تنتشر فى أماكن متفرقة من القرية . وعلاوة على ذلك لمّا زالت بعض الأسر تحتفظ داخل البيوت بالملمبات وبشكل خاص تلك المنازل ذات النمط التقليدى لأهميتها فى توفير المياه بشكل دائم لشرب الانسان والحيوان ، وغير ذلك نظرا لتفضيل سكان القرية لهذه المياه عن مياه الشبكة . كما تضاء القرية بالكهرباء ، وتمتلك الكثير من الأسر وسائل الاتصال كالتلفزيون وبشكل خاص تلك الأسر التى مسافر أفراد منها الى الخارج .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، البيئات الأولية للتعداد العام والسكان ١٩٨٦ .

كما تنتشر الفضلات الكهربائية التي يسهل الحصول عليها من إحدى ورش تصنيع الصاج الموجودة بالقرية والتي تقوم بتصنيع الجسم الخارجي للفضالة ويتم شراء الموتورات وتركيبها لدى إحدى الورش الكهربائية في ميت غمر وتباع بعد ذلك لأفراد القرية بالتقسيط وبسعر يسر من سعرها بالمصنع • ورغم وجود هذه الفضلات إلا أن جزءا كبيرا من النساء في القرية يفضلن استخدام مياه الترعة لاستكمال غسيل الملابس بحجة خواصها في التنظيف ، وتفردا بهذه الخصائص عن مياه الشبكة والطمبات ، وهي خواص تناسب تنظيف الملابس والأطباق التي تتلوث بسبب وجود مصادر حيوانية يتعامل الأفراد معها بشكل منتظم • بيد أن الأمر يحمل بعدا آخر هو أن نسوة القرية يجدن متنفسا في الخروج إلى الترعة وأداء هذه الأنشطة بصرف النظر عن وجود الفضالة أو عدم وجودها •

ولا يعنى ذلك عدم مواعاة بعض وسائل التكنولوجيا المنزلية لأفراد القرية بتدرج ما يعكس تلك العلاقة المركبة والحوار المستمر بين الإنسان والبيئة ، وهي مكونات ثقافية شديدة التعقيد يصعب على التكنولوجيا مهما تطورت احتواءها أو استيعابها •

وفيما يلي بيان بالوحدات السكنية ومصادر المياه بها وكذلك تلك التي تضاء بالكهرباء والكيوسين :

جدول رقم (٦)

يوضح مصادر المياه داخل مساكن القرية^(١)

ملاحظات	حنفية لا يوجد	حنفية داخل البنى	حنفية داخل المسكن	طلبة	شبكة عملة	مصادر المياه
	٤٠٥	٧١٧	١٢١٨	١١٨	٢٢٢٢	

بالكيلوسين

وحدات سكنية مضاءة بالكهرباء

عدد

عدد

الكهرباء

١٦٢

٢١٧٨

ويبدو واضحا من الجدول وصول مياه الشبكة الى معظم بيوت القرية وانحصار الوسائل التقليدية سواء بالنسبة للمياه أو الاضاءة .

ثامنا : سوق القرية :

تشهد هذه القرية سوقا كبيرا يقام في يومي السبت والأحد أسبوعيا ، ويمثل محورا لالتقاء المستهلكين من مناطق الحضر القريب الذين يفدون اليه لشراء بعض منتجات القرية لتوغيرها وانخفاض سعرها نسبيا عن الحضر . كما يمثل ذلك السوق مسرعا لجذب المستهلكين من القرية ذاتها . ومن ثم فهو سوق كبير متنوع ومتنوع في عروضاته من المنتجات ، اذ يجذب أبناء القرى المجاورة أيضا لتسويق منتجاتهم ، حيث تستوعب هذه القرية بخصائصها السكانية والمهنية والمتنوعة كافة المعروض من الفاكهة والخضر ومنتجات الألبان ، ويشكل الموظفون والعاملون في غير النشاط الزراعي مجموعة كبيرة يقترب استهلاكها من النمط الحضري .

(١) بيانات التعداد الأولية لعام ١٩٨٦ .

وجدير بالذكر أن ملاحظة السوق أفصحت عن اقتصره على النساء
فحسب سواء في عمليات البيع أو الشراء • ويمكس ذلك تحديدا واضحا
للدور واضطلاع الاناث بهذه المهمة دون الذكور •

تلصا : المهن السائدة بالقرية :

عرفت هذه القرية منذ وقت مبكر بعض المهن التي تتصل بمجال
الزراعة وغيرها من المجالات التي تتطلبها الحياة بالريف • وتخصص
في هذه المهن عائلات اقترن اسمها بمسميات هذه المهن ، كمائلة النشار
التي تخصص أفرادها في نشر الأخشاب ، وعائلة النجار والحداد والبناء
والغنام والطحان ولبيطار والصيد والصباغ والجزار والخواص والقفاص
والفخرائى • وتوارثت هذه العائلات تلك المهن التي ظلت تنتقل بين
أفرادها وأجيالها •

بيد أن التغيرات التي شهدتها القرية قد أخلت بذلك النظام المهنى
الصارم ، إذ حدث في غضون تلك التغيرات انتقال بمضى أبناء هذه المهن
الى أدوار أخرى بالقرية وتلاشت هذه العلاقة الصيقة بين المهن وأفراد
تلك العائلات ، ولم يبق منها الا الاسم الذى تحمله بعض العائلات •
وتكاد تكون معظم هذه المهن قد اندثرت أو تغير طابعها في الريف متسقة
بذلك مع طبيعة الحياة المتغيرة التي لحقت بالقرية • ومن المهن المعاصرة
التي تم التعرف عليها بالقرية من خلال الحصر المباشر ما يلى :

عاشرا : سوق العمل الزراعى بقرية الدراسة :

تأثر عرض قوة العمل في مجال الزراعة بالقرية بعدد من المؤثرات ،
يأتى في مقدمتها ما تشهده القرية من ازدياد في معدلات نمو سكانها ،
وغرض العمل المتاحة ، وطبيعتها ، وأماكن وجودها ، والتعليم والهجرة
اندخلية والخارجية •

ومن الملاحظ أن قرية سنتماي ينخفض فيها متوسط حجم الممتلكات
الزراعية بشكل ملحوظ ، اذ تبلغ نسبة من يمتلكون أقل من ١٠ فدان ٧٣% ،
ويرتفع فيها متوسط حجم الأسرة اذ يصل إلى ٥.٥ • ولقد أدرك أفراد
القرية هذه الحقائق منذ وقت مبكر ، وشعروا أن القرية وعاء مسرف
يضيق بهم وبتطلعاتهم اذا لم يتجاوز سعيهم حدودها • وتوجه جزء كبير
من أفرادها الى صناعة الطوب بالمناطق المجاورة ، انتى امتصت أعدادا
كبيرة قدرت في بداية السبعينيات بحولى ٣٥٠ عاملا معظمهم من تسعروا
في التعليم أو تسربوا منه ، أو من ليس لهم ملكيات زراعية تستوعب
جهودهم • وعلى الجانب الآخر فقد أكمل التعليم امتصاص ما تبقى من قوة
العمل الزراعى ، اذ من خلاله تحرك المئات من أفراد القرية الى خارجها
للعمل المؤسسى • وظل التوازن قائما بين المعروض من قوة العمل الزراعى
واحياجات الأنشطة الزراعية •

بيد أن السنوات التى أعقبت السبعينيات قد شهدت تحولا كبيرا في
سوق العمل الزراعى حدثت كانعكاس لمؤثرات عامة بالمجتمع المصرى ،
وظهرت معالمها واضحة في قرية سنتماي ، اذ امتصت الهجرة الخارجية
معظم المتاح من قوة العمل الزراعى • وكحصلة لذلك انخفض المعروض
منها • وجدير بالذكر أن هذه التغيرات تكاد تكون سمة عامة ميزت الريف
المصرى في هذه الحقبة • حيث انخفض معدل النمو السنوى للعمالة

الزراعية الى أقصى درجاته في عام ١٩٧٧ ليصل الى (١-١٩٤٦م)^(١) وانعكس ذلك بدوره على شكل الأجور في قطاع الزراعة ، ليحقق ارتفاعا يتناسب عكسيا مع المعروض من قوة العمل ويرتفع أجر العامل من ١٢ قرشا في عام ١٩٦٠ ، الى ٣٣٥ قرشا في عام ١٩٨٢ • وليصل في قرية الدراسة الى خمسة جنيهات في عام ١٩٨٧ بالنسبة للذكور في مواسم ذروة النشاط ، ويقل قليلا في الفترات الأخرى من العام ليصل الى أربعة جنيهات ، وبالنسبة للإناث لقد بلغ الأجر اليومي ما بين ٢ — ٣ جنيهات في عمليات جنى القطن •

وكمحصلة لنقص المتاح من قوة العمل تحملت الإناث والأطفال عبئا كبيرا في جهود الحقل في ظل غيبة الذكور وسعيهم الى الهجرة والعمل المأجور ، كما سيتضح في الفصول التالية •

حادى عشر : الانفتاح على العالم للخارجى :

هذه القرية من القرى التى كانت على اتصال مبكر بالقاهرة عاصمة البلاد ، وذلك عندما خرج منها العديد من أبنائها لاستكمال تعليمهم بالأزهر ، حيث عاش هؤلاء الأفراد ما بين القاهرة والقرية ، وتوالى بعد ذلك ذهاب أبناء القرية الى الجامعات بالقاهرة • وظل الحال كذلك الى أن انتشرت الجامعات بالمراكز الحضرية القريبة منها ، بالزقازيق وطنطا وبنها والمنصورة ، حيث توجه اليها العديد من أبنائها الذين يتحركون اليها في الصباح ويعودون الى القرية في المساء •

ولقد ساعد على انفتاح القرية على هذه المناطق الحضرية شبكة الطرق المتاحة ووسائل النقل المتوفرة والتى شجعت انتقال الأفراد الى

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : سوق العمل في مصر ، قطاع الزراعة والصيد ، يونيو ، ١٩٨٥ ، ص ١١٧ •

الحضر المجاور. ثم زاد انفتاح القرية على العالم في أعقاب موجات الهجرة المتلاحقة من القرية الى الدول العربية ، واقتنائهم لوسائل الاتصال المختلفة كالفيديو والتلفزيون ، وهى من العوامل التى لعبت دورا هاما في انفتاح القرية على العالم الخارجى .

يضاف الى ذلك تلك العلاقات التى تجمع بين المنتجين من القرية والتجار بمراكز توزيع الفلكمة بالقاهرة والاسكندرية .

الفصل السابع

الاجراءات المنهجية للدراسة

- أولا : التساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عليها .
- ثانيا : المناهج والأدوات المستخدمة .
 - ١ - المنهج الانثروبولوجي .
 - ٢ - الملاحظة ضرورة منهجية تملئها طبيعة الدراسة .
 - ٣ - استخدام الوقت .
 - ٤ - الاستبيان .
 - ٥ - المقابلات المتعمقة .
 - ٦ - الأخباريون .
 - ٧ - التصوير الفوتوغرافي .
 - ٨ - السجلات والوثائق .
 - ٩ - دليل العمل الميداني .
 - ١٠ - بيانات التعداد وإحصاءات القوى العاملة .
- ثالثا : محددات اختيار مجتمع الدراسة .
- رابعا : اختيار عينة المسح الكمي .
- خامسا : اختيار أسر الدراسة المتعمقة .
- سادسا : المجال الزمني لإنجاز الدراسة .
- سابعا : صمودية الدراسة .
- ثامنا : خطة التطويل الميداني .

الفصل السابع

الاجراءات التحجية للدراسة

أولا - تساؤلات الدراسة ومفاهيمها الاجرائية :

(١) التساؤلات :

١ - كيف ضللت التصنيفات القائمة الاحصاءات الرسمية التى تمكس الشكل الحقيقى لتقسيم العمل بالقرية المصرية ، والى أى مدى توارت اسهامات بعض الفئات الاجتماعية كالنساء والأطفال فى ظل قصور التصنيفات المستخدمة ، وما يشوب المفاهيم الخاصة بها من خلط ولبس أدى الى ذلك •

٢ - هل يصبح تقسيم العمل أكثر مرونة فى الطبقات الدنيا وبشكل خاص عند هجرة الذكور الى خارج القرية بحثا عن العمل المأجور ، أو عند الانخراط فيه داخل القرية ، وبالمذاذ اذا كانت الأسرة لا تمتلك القدرة على شراء العمالة المأجورة للعمل فى الحيازات القرمية التى تمتلكها غالبية الأسر فى هذا المستوى الطبقي ، أو للمعمل فى الأرض التى تستأجرها لزراعة المحاصيل الغذائية ؟ •

٣ - الى أى مدى يتأثر تقسيم العمل داخل الوحدة المعيشية فى القرية بعدد من المتغيرات والتى منها المستوى الطبقي ، ونمط الانتاج السلائد (معيشى أو سوقى) وللتعليم ، والسن ، والتكنولوجيا المستخدمة ؟ وهل يصبح تقسيم العمل أكثر صرامة فى المستويات الطبقيّة العليا عنه فى المستويات الطبقيّة الدنيا ؟ •

٤ - كيف تؤثر الظروف المتغيرة للانتاج الزراعى على مدار العام فى تقسيم العمل بالقرية ، وبين أفراد الوحدة المعيشية ، وفى المستويات

الطبقية المختلفة وهل يمكن القول بأن تقسيم العمل يتحدد وفقا للأبعاد الاقتصادية لا وفقا للأبعاد البيولوجية أو الاجتماعية والثقافية ؟ •

• — هل يكون اشتراك بعض الفئات العمرية كالأطفال والتوعية كالنساء في الأنشطة الاقتصادية للزراعية بسبب الحاجة اليهم أم أن هناك دوافع أخرى أدت الى ذلك •

(ب) المفاهيم :

تتمثل المفاهيم الأساسية للدراسة في مفهومين أساسيين هما :

- تقسيم العمل •
- النشاط الزراعي •

وقد أشرنا تفصيلا لمفهوم تقسيم العمل في بداية الفصل السادس • أما مفهوم النشاط الزراعي فيقصد به تلك الأنشطة التي تتم في آثار العمل الزراعي بالمنزل أو بالحقل ، ويؤديها أفراد الوحدة المعيشية ذكورا وإناثا ، ويشمل هذا المفهوم كل من الأفراد الذين يجمعون بين العمل الزراعي وغيره من الأنشطة الاقتصادية ، أو هؤلاء الذين يقتصر عملهم على الأنشطة الزراعية وحدها سواء تلك التي تتصل بالانتاج للمسوق أو للاستهلاك المعيشي •

ثانياً — المنهج والأدوات المستخدمة :

١ — المنهج الانثروبولوجي الحديث :

هذه الدراسة يتطلب إنجازها استخدام المنهج الانثروبولوجي في إطاره المتجدد ، والذي يتم الجمع فيه بين وسائل القياس الكمي ممثلة في الاستبيان بالإضافة الى ما يزخر به هذا المنهج من وسائل أخرى ذات فعالية عالية في فهم الواقع والاقتراب منه ومعايشته ورصده • فالاستبيان من الممكن أن يحقق فهما لبعض جوانب ظاهرة تقسيم العمل في نطاق متسع وفي ضوء العديد من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع القرية •

ولقد أصبح استخدامه في البحوث الانثروبولوجية مألوفاً وشائعاً لما يقدمه من بيانات ذات أهمية على نطاق متسع يمكن للباحث من خلالها الوقوف على الانتظامات أو القوانين العامة في أنماط السلوك الاجتماعي^(١) عندئذ يصبح الطريق ممهداً لاختيار عينة الدراسة المتحققة والتي تمثل وعاء أكثر عمقا لوجود الظاهرة كالأسرة أو وحدة المعيشة ، والتي يتطلب الكشف عنها اجراء دراسة الحالة باستخدام الوسائل المنهجية للمنهج الانثروبولوجي كالملاحظة والمقابلات المتعمقة لفترات متنوعة في ذلك النطاق من المجتمع . وعلاوة على ذلك فان ذلك المنهج يتيح استخدام قوائم حصر النشاطات (استخدام الوقت) التي يمكن من خلالها التعرف على تقسيم العمل الحقيقي بين أفراد الوحدة المعيشية ومن ثم مكن في النهاية التحليل والمقارنة بين للنمط المعيارى الذى كشف عنه استخدام الاستبيان وبين واقع الظاهرة كما أفصحت عنه الوسائل الكيفية .

٢ — الملاحظة ضرورية منهجية تطهيا طبيعة الدراسة :

تعد الملاحظة كاسلوب منهجى من أهم وسائل جمع البيانات لامكانية الكشف من خلالها عن بعض أنماط التفاعل الاجتماعى التى يصعب الكشف عنها دون مشاهدتها ورؤيتها كما هى فى الواقع^(٢) . ومثل ذلك فان الملاحظة تصبح ضرورة منهجية تلائم الى حد كبير موضوع الدراسة التى نحن بصددھا ، اذ من خلال استخدامها يمكن فهم الكثير من الأبعاد المؤثرة فى ظاهرة تقسيم العمل والعوامل الحاكمة فى صياغتها بشكل معين دون شكل آخر فى الواقع الاجتماعى بعد أن أسهمت المسوح الكمية فى طمس معالم هذه الظاهرة وتزييف واقعها .

(١) ريتشارد انكر ، المرأة والمشكلة السبقية فى العالم الثالث ، مرجع

سابق ، ص ٢٢٤ .

(٢) أنظر : محمد الجوهري ، وعبد الله الخريجي : طرق البحث

الاجتماعى ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ ، ص : ٨٨ .

ولكى تتحقق أهداف الملاحظة فإنها تحتاج من القائم بها الى تحديد وتنظيم مسبق يتضمن ترتيب الموضوعات المراد ملاحظتها^(١) والبيانات المطلوب جمعها لخدمة الهدف العام للبحث • وتمتيز الملاحظة عن غيرها من طرق الحصول على البيانات بأنها تلقى الضوء على سلوك أفراد المجتمع في جوانبه وأبعاده المتنوعة وقت حدوثه^(٢) ومن ثم فيكون بالإمكان رصده وتحليله في سياق الموقف الذي حدث خلاله السلوك • وبذلك فالملاحظة يمكن أن تقلل من احتمال تدخل جزء كبير من تحيزات الشخص القائم بها ، وغير ذلك فمن الممكن أن تقلل من التحيزات التي تترتب على محاوراة المشكلة من خلال السؤال المباشر الذي تستخدمه الوسائل الكمية في البحوث • وإلى جانب المزايا السابقة فإن الملاحظة تكون أكثر جدوى بشكل خاص للبحوث التي يزداد احتمال مقاومة الأفراد لما يواجه اليهم من أسئلة • فمن خلال الملاحظة يمكن الكشف عن التناقض الذي يبدو في سلوك الأفراد وأقوالهم • وتلك إحدى الخصائص الهامة لهذه الوسيلة المنهجية والتي لا تتوفر في كثير من الوسائل الأخرى •

ولقد أمكن بالفعل من خلال استخدامهما رصد الأنشطة الاقتصادية بمجتمع القرية كما تبدو في الواقع لا كما يتصورها أفراد المجتمع ، وهو أمر ظهر بوضوح في اجاباتهم على أسئلة الاستبيان التي عكست تحيزات أفراد المجتمع وتصوراتهم غير الواقعية عن تقسيم العمل بين الذكور والاناث • وتحقق من خلال ملاحظة هذه الأنشطة ، وتقسيم العمل بين أفراد القرية ، كشف ذلك التناقض الذي يبدو في أقوال الأفراد ، وبين

(١) انظر : عبد الباسط محمد عبد المعطى : البحث الاجتماعي ، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧ ، ص : ٣٠٢ •

(٢) انظر : غريب محمد سيد أحمد : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ ، ص ص : ٢٥٥-٢٥٦ •

الموقف الفعلى كما هو فى الواقع ، وبشكل خاص عندما سئل الذكور عن امكانية قيام الانثى ببعض أعمال الحقل . واستنكر الأفراد ذلك مطلبين رأيهم بعدم ملائمة هذه الأنشطة مع القدرات الجسمية للمرأة . ولكن الملاحظات المتكررة كشفت عن قيام الانثى بالعديد من الأدوار . لذلك تبدو أهمية هذا الأسلوب المنهجى خاصة فى دراسة الموضوعات التى تصيغها القيم الثقافية وتضعها فى اطر معيارية تقدم كاجابات ثابتة لكل قادم عابر بهدف الاستفسار عنها . اذ أن الملاحظة تمكن الباحث من النفاذ الى حقيقة الظاهرة وكشف التناقضات وتجاوز الاطر المعيارية التى كثيرا ما أسهمت فى تضليل الباحثين فى المسوح الكمية .

٢ - استخدام الوقت :

وهو أحد الأساليب المنهجية التى تمكس استجابة الانثروبولوجيا لمؤثرات المنهجية التى يمكن أن تزيد من فعاليتها كتجاه منهجى فى التصدى لمشكلات الانسان والمجتمع بالتطيل والفهم والتشخيص . وموضوع استخدام الوقت قد احتل حيزا فى البحوث الانثروبولوجية الحديثة عندما لوحظ ان الدراسات المسحية التقليدية للقوى العاملة لا تعكس بصدق موقف بعض الفئات الاجتماعية من الأنشطة الاقتصادية وبشكل خاص الاناث والأطفال^(١) ومن ثم كان التفكير فى استخدامه كبديل منهجى يحاول تجاوز القصور الذى يترتب على استخدام المسوح التقليدية التى أسقطت من حسابها معظم الأنشطة المبذولة فى العمل المنزلى والمزرعى الذى يتم

(١) مزيد من التفاصيل حول استخدام الوقت :

انظر : ايفا مولر فى الفصل الثالث من كتاب المرأة والمشكلة السكانية حيث تناولت فيه الباحثة بالناقشة العلاقة بين الخصوبة وتقسيم وقت المرأة وغير ذلك من المحددات التى تتعلق باستخدام الوقت . . مزيد من التفاصيل ، انظر : المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

لحساب الأسرة • ولا شك أن أسلوب استخدام الوقت يصبح أسلوبا فعلا في تصحيح الكثير من المفاهيم الشائعة حول تقسيم العمل والأدوار الفعلية التي يؤديها أفراد الوحدة المعيشية وذلك من خلال الرصد المباشر والمتكرر للنشاط والوقت المنفق فيه ، والأفراد الذين قاموا بأدائه • وبرغم ما يحيط به من صعوبات وما له من مشكلات تواجه تنفيذه خاصة عند استخدامه على نطاق متسع ، إلا أنه قد أسهم في الكشف عن الجهود الاقتصادية التي أغفلت في ثنانيا التصنيفات والمسوح الكمية التي تستخدم في حصر الأنشطة • ولذلك فسوف نستعين به للكشف عن الشكل الحقيقي لتقسيم العمل بين أفراد الوحدة المعيشية بمجتمع القرية لمقارنة النتائج التي تتحقق منه نتائج الأسلوب الإحصائي التقليدي •

٤ — الاستبيان (*) :

وهو الشق الثاني من طرفي المزاوجة المنهجية التي اتبعتها الدراسة والتي اقتضت الضرورة استخدامه أولا : لاختباره كأداة منهجية والتحقق من مدى ملاءمتها في قياس ظاهرة تقسيم العمل بالقرية ، وثانيا : لتوظيفه في الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان القرية ، بما يسهم بشكل فعال في تحديد اختيار الأسر للدراسة المتعمقة • ولقد روعي

(١) انظر : ريتشارد انكر في المرجع السابق ذكره ، الفصل الثاني من ادوار المرأة والتغير الديموجرافي حيث يتضمن الفصل أهمية استخدام الوقت في تقدير الأنشطة المنزلية .

(٢) انظر : علياء شكرى في الفصل الخامس من كتاب المرأة في الريف والحضر حيث وظف الأسلوب لجميع بيئات تفصيلية عن أنشطة أفراد الأسرة في المستويات الطبقة المختلفة في البحث الذي أجرى في بعض قرى النيسوم وحضره وبعض المناطق بالقاهرة — لمزيد من التفاصيل — يمكن الرجوع الى : المرأة في الريف والحضر ، مرجع سابق ، ص ص : ١٦١ — ٢٥٢ .

(*) انظر اسئلة الاستبيان في الصورة الموجودة بملحق الدراسة .

في تصميمه أن يحقق الفرضين مما • وتضمن ٤٣ سؤالاً بدأت بالأسئلة المباشرة حول مفهوم العمل والتعطّل ، وقد اشتملت هذه البداية من التصنيفات الواردة في دليل للتصنيف العربي الموحد والذي يعد مصدراً أساسياً في هذا الشأن • ويصنف هذا الدليل العمالة للزراعية طبقاً لحالتها العملية الى ما يلى :

- ١ — يعمل لحسابه ولا يستخدم عمالاً •
- ٢ — يعمل لحسابه ويستخدم عمالاً •
- ٣ — يعمل بأجر نقدي •
- ٤ — يعمل بدون أجر سواء لدى الأسرة أو لدى الغير^(١) •

كما روعى أيضاً في تصميم الاستبيان وبشكل خاص في الأسئلة المباشرة منه والتي تناولت النشاط الاقتصادى لمجتمع القرية ، محاولة الكشف عن ذلك اللبس والنموض الذى يسود بين أفراد المجتمع الريلى حول مفهوم العمل والتعطّل • ولذلك فقد صيغت هذه الأسئلة بشكل يتيح معرفة ذلك ، وفي هذا الموقف روعى ان يوجه السؤال لمعرفة مفهوم أفراد الوحدة المعيشية حول أنفسهم ، وعما اذا كانوا يعملون أو لا يعملون وبشكل خاص الزوج والزوجة ثم باقى الأفراد •

ثم ينتقل الاستبيان الى مرتبة ثانية من الأسئلة وهى تمثل في صياغتها مستوى أكثر دقة وعمقا في القياس الكمي للظاهرة ، وفي هذه المرتبة صيغت الأسئلة بشكل يتيح معاورة مفهوم العمل باعتباره مرادفاً لمفهوم النشاط الذى يؤدي أيا كان نوع هذا النشاط وطبيعته (مقابل آخر أو

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، دليل التصنيف العربى الموحد للمهن ، مرجع رقم ٦٨ — ١٤/١٢/٨٥ يناير ١٩٨٥ (والدليل بحصلة جهود المتخصصين في هذا الصدد ويضم كافة المهنة في الريف والحضر على أساسه يتم جمع بيانات التعداد حول الأفراد وحالاتهم العملية) •
(م ١٢ — الأنتروبولوجيا)

بدون أجر في إطار الحياة اليومية للوحدة المعيشية) وانعكس ذلك في العبارات التي شملتها أسئلة الاستبيان والتي تميزت بالرونة عندما استخدمت بعض العبارات كمفهوم المساعدة في الحقل والبيت بدلا من مفهوم يعمل أو لا يعمل ، وذلك بهدف الافصاح عن الأنشطة التي يؤديها الأفراد الا انهم لا يعدونها من وجهة نظرهم أنشطة اقتصادية •

اذن فالهدف هنا هو اختبار كفاءة الاستبيان كأداة منهجية في الافصاح عن الشكل الحقيقي لتقسيم العمل الزراعي بالقرية — في مقابل الأدوات الكيفية والكشف عما يواجه القياس الكمي من معوقات ثقافية واجتماعية تخفي حقيقة الظاهرة ، وكيف يصعب على مثل هذه الأداة تجاوز تلك المعوقات ، وكيف تتضمن استجابات الأفراد على صياغات معيارية غير واقعية عندما يسألون عن بعض الموضوعات • وعلاوة على الأهداف السابقة فقد كان الاستبيان فرصة مواتية للكشف عن الخصائص الاجتماعية لأفراد القرية كما سبق أن ذكرنا •

• — المقابلات المنهجية :

وهي من الوسائل المنهجية الهامة التي يمكن من خلالها الحصول على تفاصيل متنوعة عن موضوع الدراسة ، كما انها تتيح فرصة أكبر للباحث للنفوذ الى الأبعاد غير الظاهرة في نفوس أفراد المجتمع تجاه ظاهرة ما من الظواهر ، وعلاقة هذه الأبعاد بتشكيل سلوك الأفراد وتصرفاتهم في مواقف الحياة اليومية كما تتميز المقابلة كاسلوب منهجي في جمع المادة الميدانية بالرونة ، اذ تتيح الفرصة للباحث لكي يطور فروضه العلمية ومقولاته النظرية أثناء اجرائه لبعثه^(١) • وعلاوة على ذلك فان المقابلة اذا ما تم احكامها منهجيا يتحقق للبحث من خلالها الكثير من

(١) انظر : محمد الجوهري ، وعبد الله الخريجي مرجع سابق ، ص

المعلومات عظيمة الجدوى والتي قد تكون غير متوقعة ، والتي تتكشف من خلال المقابلات المتكررة والمتعمقة •

ولقد اعتمدنا على المقابلة في فهم طبيعة تقسيم العمل بين الذكور والاناث والأطفال في وحدات المعيشة ، وإتاحة الفرصة لفهم موقف الذكور من الدور الذى تؤديه الاناث ، وعوامل اغفال الذكور لهذه الاسهامات رغم أهميتها للمرأة وعلاقة ذلك بالمكانة وتحققها ، كما أمكن التعرف من خلالها على الاطر المعيارية التى صاغتها القيم لأفراد المجتمع وكيف يتم توزيع هذه الاطر لصالح فئة على حساب أخرى • وهى هناك حدود صارمة لتقسيم الأعمال والأنشطة ويصعب تجاوزها أمرا غير مقبول ؟ أم أن هذه الاطر تتهاوى أمام بعض المؤثرات الأخرى ؟ •

وللحصول على بيانات من خلال المقابلة في هذا الشأن ، تم إجراء المقابلات في أوقات متباعدة صباحا ومساء ، وفي مواسم محصولية شتوية وصيفية ، كما روعى إجراء المقابلات في البيت وفي الحقل ومع الاناث والذكور ولأفراد في أعمار مختلفة للوقوف على مؤثرات تقسيم العمل في اطار العوامل المختلفة •

٦ — الاخباريون :

استفادت الدراسة من الاخباريين الذين روعى عند اختيارهم للتنوع ما بين ذكور واناث ومن مستويات طبقية مختلفة ومرحلة عمرية متباينة لماكنية رصد التغيرات التى طرأت على شكل تقسيم العمل بالقرية ومفهوم الأدوار بالنسبة للأفراد في المراحل العمرية المختلفة •

٧ — التصوير الفوتوغرافى :

تم الاستعانة بالتصوير الفوتوغرافى لبعض الأنشطة بالحقل والبيت والتي يؤديها الذكور والاناث والأطفال •

٨ — السجلات والوثائق :

شكلت السجلات والوثائق أحد المصادر الهامة للحصول على البيانات حول التركيب المحصولي من سجلات الجمعية الزراعية بالقرية في سنوات متتابة (بسلسلة زمنية) بلغت عشر سنوات — وهي السنوات الأخيرة — للوقوف على مدى التغير في أنماط الإنتاج ، والتحولات التي يشهدها المجتمع الزراعي في هذا المجال ، وحصر الجرارات وماكينات الري ، ومشروعات التسمين المسجلة في بنك القرية باعتبارها من الأنشطة الجديدة التي يشهدها القرية ويشرف عليها النساء في البيوت • وغير ذلك من السجلات لمصرعة موقف التعليم بالقرية بين الذكور والاناث ومدى الاهتمام به لمعلاقة ذلك بموضوع الدراسة •

٩ — دليل العمل الميداني :

روعى في صياغته ان يتضمن مستويين لجمع المادة الميدانية • المستوى الأول : حاولت عناصره القاء الضوء على ظاهرة تقسيم العمل من منظور شمولي بالمجتمع المحلي الذي يشكل وعاء بيئيا ومحورا للتفاعل بالنسبة لوحدات المعيشة يؤثر فيها ويتأثر بها • وتطلب ذلك قبل صياغته بشكل نهائي حصر الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي من قبل الأفراد في مجال الزراعة والأعمال المساعدة لها ، والتعرف على نمط الانتاج السائد بالقرية وهل هو انتاج سوقى أم مبيشى أم النوعين معا ، والقاء الضوء على ظروف التحول الى ذلك النمط الانتاجي الجديد والعوامل التي أدت اليه ، وطريقة تسويقها ، ومكان توزيعها • كما ضم الدليل عناصر حول التكنولوجيا المستخدمة في العمل الزراعي وأدوات ووسائل الانتاج وموقف القرية وأفرادها من ملكية هذه الأدوات بالنسبة للمستويات الطبقيية المختلفة ، لما لذلك من أثر مباشر على تقسيم العمل بين الذكور والاناث والأطفال ، وسوق العمل لأفراد القرية ، والهجرة ، والتعليم •

أما المستوى الثانى فتضمن بيانات تفصيلية فى نطاق أكثر تحديدا أى فى وحدات المعيشة بهدف رصد المؤثرات الخارجية على علاقات تقسيم العمل بهذه الوحدات ، وتطلب ذلك بيانات حول موقف أفراد الأسرة من التعليم والعمل ونوع الأنشطة التى يؤدها الأفراد ، والهجرة والتوظيف ، وكيفية تقاسم المسئوليات لتغطية احتياجات الأسرة من الأنشطة ، وأدوار الذكور والاناث والسن التى يشارك فيها الأطفال فى الأنشطة وفقا للميانات الطبقيّة ، وحجم اسهامات الاناث والذكور فى المستويات الطبقيّة المختلفة ، والأعمال المأجورة ومن الذى يؤدها • كما تضمن هذا الجزء جدولا للنشاط ورصده فى توقعيات زمنية مختلفة ، وهو نفس الجدول الذى استخدم فى بحث المرأة والذى أشرقت عليه الاستاذة الدكتورّة علياء شكرى وتم عرض البحث فى فصل الدراسات السابقة من دراستنا •

١٠ - بيانات التعداد واحصاءات القوى العاملة :

وبالإضافة الى ما سلف ذكره من وسائل منهجية متنوعة تم مناقشة نتائجها فى سياق بيانات التعداد والقوى العاملة الرسمية آملين فى ذلك أن تتضمن محاولتنا المنهجية اسهام فيما يمكن أن نطلق عليه الاحصاء الخفى •

ثالثا - محددات اختيار مجتمع البحث :

روعى فى اختيار القرية التى سيتم فيها الدراسة عدة اعتبارات منها :

١ - طبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة :

ويتطلب أن تكون فى مظهرها للنشاط الزراعى ، ويتسق ذلك مع محور اهتمام هذه الدراسة وهو تقسيم العمل والأبعاد المؤثرة فيه بالمجتمع الريفى • ولا غضافة فى أن تتسع دائرة النشاط الاقتصادى لتشتمل على أنشطة أخرى بقرية الدراسة وذلك لامكانية الاجابة على بعض التساؤلات السابق طرحها حول الظاهرة موضوع الدراسة •

٢ - الحجم :

تتطلب الدراسة الانثروبولوجية التى يجريها باحث فرد أن تتم على مجتمع مناسب الحجم ، فلا تكون القرية من القرى ذات الحجم الكبير

بحيث يصعب ذلك من مهمة الباحث في الكشف عن أبعاد الظاهرة فيها ، ومن جانب آخر فلا يجب أن تكون من القرى صغيرة الحجم بشكل يخفى معه التباين والتنوع في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكانها ، اذن فمن الملائم أن تكون القرية من النوع المتوسط الحجم والتعداد ، وهو ما ينطبق على القرية التي تم اختيارها •

٣ - تباين حجم الملاكات الزراعية وانعكاس الانتاج :

وهو من المحددات الهامة في اختيار مجتمع الدراسة ، اذ أن وجود هذا التباين سوف يسمح بالاجابة على التساؤلات الخاصة بعلاقة الملكية كأحد مؤشرات المكنانة الاجتماعية بتقسيم العمل بين الذكور والاناث ، وكذلك فتتووع أنماط الانتاج وطبيعة الأنشطة الاقتصادية هي متغيرات هامة تركز عليها الدراسة باعتبارها مؤثرات هامة في تحديد شكل ظاهرة تقسيم العمل •

٤ - الهجرة واتساع نطاق سوق العمل داخل القرية وخارجها :

اذ أن الهجرة الداخلية والخارجية من المتغيرات الهامة التي تؤثر بشكل مباشر في تقسيم العمل بين الذكور والاناث • فالهجرة غالبا ما تحدث بين الذكور تاركين الأنشطة الاقتصادية للأطفال والاناث ، كما تصدث الهجرة اختلالا في سوق العمل بالقرية ، وكذلك ترتفع أجور العمالة الزراعية مما يترقب عليه اختفاء أو ضعف للضوابط المفروضة على العمل بسبب الحاجة الاقتصادية ، وهي الضوابط التي تضعها الثقافة لكي تجعل عملا ما مقبولا لدى بعض الأفراد في المستويات الاجتماعية المختلفة • ولعل ذلك ما دعا بعض الباحثين الى القول بأن الضوابط التي تفرض على الأنشطة الاقتصادية وأدائها انما تنبع من الاقتصاد لا من الثقافة • وتؤثر الهجرة بمجتمع الدراسة يتيح لنا اختبار هذا الفرض •

٥ - التعليم :

فمن الثابت أن هناك علاقة بين التعليم والنشاط الاقتصادي^(١) بسبب ما يحدثه التعليم من حراك مهني وتغير في الأدوار وبشكل خاص بالنسبة للمرأة والأطفال ، كما تتأثر مشاركة هذه الفئست في الأنشطة الاقتصادية الزراعية ، ويتغير تبعاً لذلك شكل تقسيم العمل . وعلاوة على ذلك فإن التعليم يحدث بعض التوازنات بين الذكور والإناث ، وفي ضوء هذه الاعتبارات قد يقل العبء الذي تتحمله المرأة التي خالت قسطاً من التعليم عن نظيرتها التي لم تتعلم ، كما ستقل حدة المؤثرات الثقافية التي تعوق تحركها لأداء النشاط .

٦ - أما البعد الأخير فيتمثل بالتسهيلات التي تتحقق للباحث في مجتمع البحث ، كتوفر الإقامة وقبول أفراد المجتمع لمهمته ، وموقع القرية، وبسهولة الانتقال منها واليها . وهي أمور تتحقق في ذلك المجتمع الذي وقع عليه الاختيار .

رابعاً - اختيار عينة المسح الكمي :

ولاجراء المسح الكمي تم اختيار ٢٠٠ أسرة ، ويمثل هذا العدد نسبة تصل الى حوالي ١٠٪ من اجمالي أسر القرية البالغ تعدادها ١٠٧٣٤ نسمة اذ أن متوسط حجم الأسرة وفقاً للبيانات الأولية لتعداد ١٩٨٦ بمحافظة الدقهلية هو ٢٫٢ فرد في الريف . ولقد تم اختيار هذه العينة بشكل عشوائي منتظم *Systematic random sample* ويتطلب الاختيار وفقاً لذلك الاسلوب الاحصائي الى قوائم تضم أسماء الأسر ليتم الاختيار منها وفقاً لانتظامها . الا انه قد تعذر الحصول على هذه القوائم ، كما أن محاولة حصر الأسر الموجودة يحتاج الى جهد ووقت كبيرين ، كما يصعب على

Sheehan, Glen : «Labour force participation rates in (١)
Kartoum», In «Labour force Participation in Low-income
Countries», Edited by Guy Standing and Glen Sheehan. Ge-
neva : ILO, 1978, p. 169.

باحث فرد القيام به • وكبدل لذلك قسمت القرية إلى مربعات سكنية ، ووقع الاختيار على بيت من كل عشرة بيوت • وبشكل عام فإن هذه الطريقة لها مميزاتها ، فهي تعطى كافة وحدات المجتمع أو بالأحرى كافة الأسر فرصا متكافئة في الاختيار ، وهي من جانب آخر تحقق التمثيل بشكل شامل للمجتمع الأصلي بكافة خصائصه الاجتماعية والاقتصادية^(١) •

خلاصة — اختيار أسر الدراسة المتعمقة :

تم اختيار ١٣ أسرة لاجراء الدراسة المتعمقة عليها ، روى فيها ان تمثل الأنماط الشائعة بالقرية وفقا للمستويات الطبقة الثلاثة الدنيا والوسطى والعليا ، كما روى ان تعكس في مجموعها التباين في أشكال الانتاج الزراعى ، والجمع بين الزراعة والأعمال الحكومية الأخرى ، ونمط الأسر الممتد والنوى •

ويلاحظ خلو عينة الدراسة المتعمقة من المعدمين تماما ، ومتسق ذلك مع خريطة توزيع الملكية الزراعية بالقرية من جانب ، ومن جانب آخر مع ما شمل القرية المصرية من تغيرات • بحيث لم يعد هناك فروق دالة بين المعدمين تماما وذوى الملكيات انقرضية ، بل وأحيانا يصبح المعدم أحسن حالا من خلال مرونة موقفه الاجتماعى من العمل والمحاذير المفروضة عليه ، على العكس من هؤلاء الذين يمتلكون ملكيات محدودة والتي قد تزيد من ارتباطهم بالقرية وتقلل من سعيهم الى الهجرة والتحرك للعمل بالمجور خارج القرية •

والجدول التالى يوضح الأسر بالمستويات المختلفة :

(١) لمزيد من التفاصيل حول أسلوب اختيار العينات والعينة العشوائية انظر :

— أحمد عبادة مرحان : مقدمة في الإحصاء الإجتاعى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٢٨٦ •

— السيد محمد خيرى : الإحصاء في البحوث النفسية والدروية والاجتماعية ، دار النهضة ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٢٣٠ •

جدول رقم (٦) يوضح المستويات الطبقية

لأسر الدراسة المختصة

الأسرة	المستوى الطبقي	عدد الأبناء		نوع الأسرة	الملكية الزراعية
		ذكور	إناث		
١	دنيا	٤	٤	شوية	١٠ قراريط
٢	دنيا	٢	٢	..	نصف فدان
٣	دنيا	٣	٢	..	نصف فدان
٤	دنيا	٣	٢	..	نصف فدان
٥	دنيا	٢	٢	..	سنة قراريط
٦	وسطى	٢	١	..	فدانين + تجارة صغيرة
٧	وسطى	٤	٢	ممتدة	ثلاثة الفدنة
٨	وسطى	٣	٢	شوية	فدانين
٩	وسطى	٤	—	..	فدانين + جرار زراعي
١٠	وسطى	٢	٢	شوية	ثلاثة الفدنة
١١	وسطى	٢	٢	..	فدانين
١٢	عليا	٣	—	ممتدة	١٤ فدان
١٣	عليا	٢	٢	..	خمسة الفدنة

سائما - المجال الزمني لانجاز الدراسة :

بدأت هذه الدراسة في يوليو ١٩٨٤ وعمرت بالمراحل التالية :

١ - مرحلة الاطلاع على التراث النظرى المتعلق بموضوع تقسيم العمل في المصادر الاقتصادية والاجتماعية والانثروبولوجية ، واستمرت حتى يوليو ١٩٨٥ حيث تم بلورة الاختيار ووضع اطار تصورى لانجاز الدراسة . وبعد الاختيار استمرت هذه المرحلة حتى ابريل ١٩٨٧ .

٢ - مرحلة العمل الميدانى :

وبدأت هذه المرحلة في ديسمبر ١٩٨٦ متداخلة بذلك مع المرحلة السابقة حيث تم في بدايتها عدة زيارات استطلاعية لبعض القرى بالمحافظات المختلفة بالوجه القبلى والبرى ، فتمت زيارة قرية بنى هلال مركز القوصية بأسسوط وعرب الأطاوله مركز ابنوب بنفس المحافظة وكذلك قرية الفت بنى سويف والقديمين بالفيوم ، وصناديد بطنطا وستماي بمحافظة الدقهية ، حيث استقر على اختيارها للاعتبارات السابق ذكرها . واستغرقت الدراسة الاستطلاعية الفترة من ديسمبر ١٩٨٦ الى مارس ١٩٨٧ وعقب الاختيار مباشرة بدأ التردد على القرية واجراء الاتصالات مع الجهات الرسمية والقيادات الشعبية ، ثم أعقب ذلك اجراء المسح الكمى ، وتتابعت جوانب الدراسة الأخرى .

ومن الملاحظ ان التحديد الزمني لهذه المراحل لم يكن قاطعا فالتداخل بين المراحل والرجوع الى التراث النظرى أثناء العمل الميدانى كان أمرا تقتضيه طبيعة الدراسة ولقد روعى ان تستغرق الدراسة الميدانية عاما كاملا يتم فيه ملاحظة الأنشطة الاقتصادية على مدى دورات العام الزراعى ورصد التغيرات وظروف تقسيم العمل في الفترات المختلفة ، كما بدىء في منتصف هذه المدة في تطيل ما توفر من بيانات داخل القرية التى كانت تتم فيها الإقامة لفترات متصلة ، واستمرت تلك المرحلة حتى يوليو ١٩٨٨ .

سابعا - صعوبات الدراسة :

ما زالت الدراسات والبحوث الانثروبولوجية من المهام الشاقة التي تنقذ الكثير من التبعات النفسية والمادية على القائم بها ، فبصرف النظر عن الإقامة والاعاشة والانتقال الى مكان البحث ومحاولة التوفيق بين هذه الأمور ومسؤوليات القائمين بالبحث فان هناك الكثير من الصعوبات التي تبدو في شكل قضايا يثيرها أفراد المجتمع أمام الباحث الانثروبولوجي وهي : من أنت ولماذا اخترت هذه القرية بالتحديد ، وما هو هدف بحثك ، وما هي علاقة ذلك بمشكلاتنا اليومية التي نعانى منها ، وهل سילفت بحثك هذا نظر المستلئين لحل مشاكلنا ، وما أكثر هذه المشكلات في القرية المصرية بين الفلاح والمؤسسات الحكومية والدورة الزراعية وتوفر مياه الري وتوريد المحصول ، وتمثل هذه التساؤلات أو بالأحرى هذه العلاقة بين الباحث ومشكلات المجتمع الذي يجرى بحثه فيه إحدى الحلقات المفقودة بين البحوث والدراسات والمجتمع ، والتي تبدو في نظر أفراد المجتمع انها لا ترتبط بحاجات ماسة أو أهداف مباشرة تمثل الطاحا شحيدا بالنسبة لهم . وهي قد تهدف بالفعل الى غايات بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع الأكبر بشكل عام ، ويجد الباحث نفسه أمام أمور شائكة ومعقدة وفي موقف صعب وعليه أن يتلمس طريقه وسط هذه الدروب لكي ينجح في اقناع أفراد المجتمع ان اسهامهم بالرأى أو إتاحة الفرصة لتواجده من شأنه أن يعود بالفائدة على مجتمعهم ، وهي بدايات واجهناها بالقرية .

يضاف الى هذا انه يتمنى على أى باحث انثروبولوجى ألا يكف عن التنقيب عن كل شىء في المجتمع ، وقد يبدو ذلك أمرا غريبا على أفراده ، إذ قد يكون بحثه في أمور ذات صلة بما أعلنه لأفراد المجتمع عن بحثه أو ليس لها صلة وثيقة من منظورهم ، بيد انها تمثل أهمية خاصة للباحث في سبيله لتحقيق أهداف الدراسة ، عندئذ تتسرب الريبة والشك الى نفوس أفراد المجتمع ويشكل خاص اذا ارتبطت هذه الأمور بجوانب ذات حساسية خاصة بالنسبة لهم كالدخل والملكية والماصيل المترعة . عندئذ يحيط أفراد المجتمع الباحث بظنونهم باعتباره مندوبا للضرائب حفر الى

القرية للتحقق من بعض الأشياء التي تحتاجها الحكومة لأنها تنوى مثلا زيادة بعض الأعاء الضريبية على الفلاحين ، وهى أمور قابلتنا فى هذه القرية ولولا مواجهتها بقدر من التريث والانتظار الى أن تتكشف أمام أهلها هدف الإقامة وللدراسة التى تقوم بها لنفسفت كافة الجهود •

أضف الى ذلك ان هناك من الصعوبات ما يتعلق بموضوع الدراسة ذاته والذي يتطلب التواجد جزءا كبيرا من الوقت بين الأسر داخل البيوت وفى الحقول لجمع المشاهدات وأجراء الملاحظات والمقابلات ، ورغم ان ذلك مثل بالنسبة للبيوت مشقة فى البداية ، اذ ان ملاحظة باحث رجل لجهود الاناث داخل البيت قد يكون أمرا صعبا فى بعض المجتمعات • ولكن من خلال اصطحاب اخباريات وأخباريين من المجتمع فى البداية أمكن التغلب على هذه المشكلة ثم أصبح الأمر ميسورا بعد مرور وقت من الدراسة الميدانية — فاعتاد المجتمع للباحث واقامة العلاقات مع أفرادہ يعد ركنا هاما فى البحث الانثروبولوجى وهو ما سمعنا فى البداية لتحقيقه الى ان تجاوزنا تلك الصعوبات فى متابعة الأسر فى البيت والحقل بشكل متكرر وبدون غشاضة من أفراد المجتمع فى ذلك •

ثالثا : خطة التحليل الميدانى :

سوف يتم جمع المادة وتحليلها وفقا لمستويين : الأول على مستوى المجتمع المحلى ممثلا فى القرية بشكل عام والثانى سيتم فى وعاء أكثر عمقا وهو وحدات المعيشة وذلك لفهم التأثيرات التى انمكتت عليها من المجتمع الأكبر • وحددت ملاحظ الظاهرة وبشكل خاص تلك التأثيرات التى انطلقت من التوجهات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة ، والماركسية بشأن تقسيم العمل والتى منها على سبيل المثال :

البعد الطبقي وتقسيم العمل :

سنحاول فى التحليل اختبار العلاقة بين البعد الطبقي لوحدة المعيشة وتقسيم العمل بالقرية فى مجال النشاط الزراعى ، وإلى أى مدى تصبح الحدود الفاصلة فى أداء الأنشطة المختلفة أكثر صرامة وفقا لهذا البعد •

اذ تفترض التوجهات الماركسية^(١) ان هناك تباينا من المستويات الاجتماعية فيما يتعلق بدرجة تخصيص الأدوار وفي شكل تقسيم العمل ، ففي المستويات الطبقة الدنيا لا ينظر إلا للقليل من الأنشطة الاقتصادية باعتبارها غير ملائمة لبعض الأفراد فيها ، كما أن التباين في الأدوار على أساس النوع ليس واضحا لدى هذا المستوى الطبقي . ومعنى ذلك ضمنا أن المرأة في هذا المستوى الطبقي لها قوتها ومكانتها من خلال مشاركتها الفعالة للذكور في كافة أنشطة الحقل ، ومن خلال قدرتها على استخدام معظم الأدوات الزراعية دون غصاصة من المجتمع في ذلك . بيد أن الأمر يصبح مختلفا في المستويات الطبقة العليا حيث تظهر درجة عالية من تخصيص الأدوار ووضوح الحدود في تقسيم العمل بين الذكور والاناث وفقا لذلك . وفي هذا المستوى الطبقي تصاغ بمض الضوابط التي تقيد من حركة الاناث في نطاق الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج البيت وفي استخدامهن للمعدات الزراعية .

نمط الانتاج السائد في المجتمع الزراعي :

هل هو انتاج للسوق أم انتاج معيشي أم يتضمن كلا النمطين معا ، وموقف أفراد الوحدة المعيشية من تقسيم العمل ، وهل يرتبط دور المرأة في المجتمع الريفي بأداء الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط بقيمة الاستثمار أى أداء الأنشطة التي تستهدف استبقاء قوة العمل التي تمتلكها الأسرة ، وإلى أى مدى تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دورا من خلال الذكور في تنجيتها عن الأنشطة التي تتصل بقيم التبادل سواء كانت هذه الأنشطة زراعية أم غير زراعية .

(١) انظر : نادية يوسف في ريتشارد انكر ، مرجع سابق ص ص :

وانظر أيضا في هذا الصدد : علياء شكرى : المرأة والحضر ، دراسة لحالتها في العمل والأسرة ، مرجع سابق ، ص : ٢٠٧ .

الهجرة ومساكناتها :

والتساؤل الذى ستحاول الدراسة الاجابة عليه هو : اذا كان العمل الزراعى يعتبر عملا خاصا بالذكور فهل المرأة تشترك فى الانتاج الزراعى ، وفى اتخاذ القرارات الخاصة به فحظ فى حالة غياب الرجل عن المزرعة ، وبشكل خاص عندما يهجر الذكور. الأرض سميا وراء العمل المأجور ، أم ان اشتراكها لا يقتصر على هذه الحالة فحسب ، والى أى مدى أسهمت المؤثرات الاقتصادية فى اخفاء المرونة على تقسيم العمل بين الذكور والاناث .

السن والتعليم والتكنولوجيا المستخدمة :

ستحاول الدراسة لقاء الضوء على تقسيم العمل فى ضوء متغير السن والتعليم وتوفر التكنولوجيا المنزلية والتى تستخدم فى النشاط الاقتصادى ، وما لهذه المتغيرات من تأثير على الظاهرة بين أفراد الوحدة المعيشية .

الفصل الثامن

تقسيم العمل بين الملامح التقليدية والمعاصرة في السياق الطبقي لوحدات المعيشة بالقرية

- أولا : مفهوم تقسيم العمل بالمجتمع الزراعى •
- ثانيا : الملامح التقليدية لتقسيم العمل بمجتمع الدراسة •
- ثالثا : الشكل المعاصر لتقسيم العمل بوحدات المعيشة من خلال البعد الطبقي •
- (ا) تقسيم العمل بالمستويات الطبقيّة العليا بين المؤثرات الثقافية والضرورة الاقتصادية •
- (ب) الحراك المهني للذكور بالمستوى الطبقي الأوسط وتقسيم العمل •
- (ج) تقسيم العمل بالمستويات الطبقيّة الدنيا •
- رابعا : تقسيم العمل في مجال أنشطة البيت بين الذكور والاناث بقرية الدراسة •
- خامسا : ملامح تقسيم العمل في المراحل المعرّية المختلفة في بعدها الطبقي •

الفصل الثامن

تقسيم العمل بين الملاح التقليدية والمعاصرة في السياق الطبقي لوحدات المعيشة بالقرية

أولاً - مفهوم تقسيم العمل بالمجتمع الزراعي :

« نقتصد بتقسيم العمل الزراعي ، ذلك النظام الذي يتحدد في إطاره توزيع الأفراد على الأدوار من خلال مجموعة من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، التي تتشكل وفق مؤثرات داخلية وخارجية ، لتمين علاقات الأفراد مع بعضهم البعض ، وبالنشطة الاقتصادية ، وتعمل من نشاط ما ملائماً أو غير ملائم لمن يؤديه ، وتتحى أو تدعم جهود بعض الفئات الاجتماعية من خلال الضوابط التي تفرض على أداء الأنشطة » .

ويقودنا ذلك التحديد لمفهوم تقسيم العمل بالمجتمع الزراعي ، والذي سننطلق منه إلى دراستنا الميدانية - انى الملاحظات التالية :

(١) أن التحديد على هذا النحو يعنى أن دراسة هذه الظاهرة يتطلب رصد أبعادها في الأبنية الاجتماعية المحدودة داخل المجتمع الزراعي ممثلاً في القرية ووحدات المعيشة ، باعتبارها أوعية للتفاعل يتشكل فيها جزء من المؤثرات حول الظاهرة . فبرغم اشتراك المجتمع الكبير في مؤثرات تكاد تكون عامة ، إلا أن احتواءها داخل الأبنية الاجتماعية المحدودة قد يعيد أفراسها في الواقع بشكل مختلف ، كمحصلة لحوامل تكمن داخل هذه الأبنية .

ومن ثم تأتي أهمية رصد هذا الواقع كما هو في هذه الأبنية المحدودة .

(ب) أن هذا التحديد قد أفسح المجال في التثليل ليستوعب المؤثرات الخارجية التى وفدت الى المجتمع المصرى ، وانعكست على الريف ، وتفاعلت مع المؤثرات الداخلية فيه ، وأسهمت فى إعادة صياغة الكثير من المفاهيم الاقتصادية والانتاجية ، وانعكس ذلك بدوره على تقسيم العمل الزراعى •

(ج) أن التحديد بهذا الشكل يقودنا الى ضرورة الوعى بالأبعاد المتنوعة التى صاغت هذه الظاهرة فى الواقع الاجتماعى بالمجتمع الزراعى ، وكيف أدى ذلك الى صعوبة رصدنا أو اللقاء الضوء عليها من خلال الوسائل الكمية للقياس •

كما يجعلنا نؤكد على أهمية المدخل متعدد التخصصات ، وتضافر الجهود المنهجية فى إطار المنهج الانثروبولوجى لتصحيح الكثير من المفاهيم الخاطئة والشائعة حول تقسيم العمل ومراجعتها بالاحصاءات الرسمية •

ثانيا : الملامح التقليدية لتقسيم العمل بمجتمع الدراسة :

لعبت قضية النوع دورا حاسما فى صياغة تقسيم العمل لفترات طويلة بالمجتمع الزراعى ، اذ تشكل فى إطارها العديد من الأدوار التى اقترنت بالذكور ، ونلك التى اقترنت بالاناث ، وسارت العلاقة بينهما فى إطار قيمي عمل على تعميق ذلك التقسيم بصور مختلفة •

وفى هذا السياق ظل الذكور يفلحون الأرض ويؤدون كافة العمليات الشاقة كالحرث ، وتسوية الأرض ، وتخطيطها ، وتقطيعها ، ويزرع البذور والرى والحصاد ، وعمليات الدرس • وعلى الجانب الآخر اقترنت دور الاناث فى المقام الأول برعاية الأطفال ، وغسيل الملابس ، والخبيز ، والطهى ، وتربية الطيور ، وحطب الحيوانات ، وتصنيع منتجات الألبان ، والاسهام فى بعض العمليات المساعدة بالحقل التى تتسق وقدراتهن الجسمية فى سياق المتغيرات الاجتماعية كالتسن والبعد الطبقي •

واضطلم الأطفال من الجنسين بأنشطة متنوعة ما بين البيت والحقل حرص خلالها أفراد المجتمع على نقل الخبرات وتدريبهم على أداء العديد من الأنشطة المتوقعة منهم في هذا المجال •

وجدير بالذكر أن هذا التقسيم قد دعمته العوامل الثقافية لمجتمع القرية باعتباره تقسيما يتسق والملكات الطبيعية للأفراد من الجنسين • بيد أن ذلك ليس مسندا كافيا لتبرير ذلك الشكل من التقسيم، فهناك جانب لم يفصح عنه ، والأرجح أنه يرتبط بعلاقة العمل والدور بمكانة الشخص وهي قضية تفرد مناقشتها فيما بعد عند مناقشة الأبعاد الثقافية المؤثرة في ظاهرة تقسيم العمل بالقرية •

ويتشابه مجتمع البحث في ذلك التحديد مع بعض المجتمعات التي درسها الانثروبولوجيين في مناطق متفرقة ، فقد لوحظ بمجتمع «الناندي» بشرق أفريقيا أن الذكور يقومون بتربية الماشية ورعايتها لما لها من قيمة اجتماعية تضمهم في مرتبة عليا تفوق العمل بالزراعة التي تركت للنساء بالاضافة الى جهودهن في تربية الأطفال واعداد الطعام ، وتقطيع الأخشاب اللازمة للوقود • إذ أن الاعتقاد السلئد أن قيام الذكور بأعمال الاناث ينقص من قدرهم •

وثمة نوعا آخر من التقسيم وجد بين الشعوب النيلية الحامية بشرق أفريقيا والذي يتم على أساس طبقات العمر (١) •

كما أن هناك جماعات لا تعترف شكلا صارما لتقسيم العمل كأفراد شعب « السيرونو » في شرق بوليفيا بأمريكا الجنوبية ، حيث تقسم الأعمال وفقا للمعمر والنوع ، فيقوم الرجال بممارسة القنص وصيد

(١) انظر : احمد أبو زيد : البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع ،

الأممك وبناء المساكن و صنع الأسلحة والأدوات ويعفن الأولئى ، أما النساء فيقمن بالطهي ورعاية الأطفال ونقل الماء وخشب الوقود ، وقد يقوم الجنسبان بأداء الأنشطة المرتبطة بإنتاج الأطعمة ٥٨٠ .

وفيما يلي تحليل الأنشطة التى يتضمنها العمل الزراعى بالحقول والبيت ، ومدى ملائمة النشاط للذكور والانثى صغارا وكبارا بالمائضى والخلفى :

(١) انظر : رالف بيلز وهارى هويجر : مقدمة فى الانثروبولوجيا العائلى ، ترجمة محمد الجوهري والنسيد الحسينى ، مرجع سابق ، ص : ٢١٤ .

١. الأنشطة الزراعية: جدول رقم (٨) موضح العمليات المطلوبة للأنشطة الزراعية

نوع المحصول	العمليات المطلوبة للزراعة		موقف الذكور والبنات من أداء النشاط في وقتها		موقف الذكور والبنات من أداء النشاط في وقتها	
	الذكور	البنات	الذكور	البنات	الذكور	البنات
بداية العمل	الحراثة	-	الذكور	-	الذكور	-
	التسميد والتزجيف	-	الذكور	-	الذكور	-
	التقليم والتخليل	-	الذكور	-	الذكور	-
	وتنسيق البذور في جود داخل الحقل	-	الذكور	-	البنات	-
	حفر البذور القطن بعد الإنبات بفترة قليلة	-	الذكور	-	البنات	-
	عزق التربة (عزقة أولي) (عزقة ثانية)	-	الذكور	-	الذكور	-
	مقاومة الآفات يدوياً بجميع الأوراق المعالجة	-	الأطفال	-	الأطفال	-
	الرش بالمبيدات من خلال المعدات	-	-	-	الذكور	-
	جنيء المحصول	-	الأطفال	البنات	-	البنات والأطفال
	تسميد التربة بالسواد البارد من خلال وضعه في أكوام أو ما كان متفرقه بالأرض التي ستزرع بالذرة	-	الذكور	-	-	الأطفال
الذرة	تقريب السواد فيها	-	الذكور	-	الذكور	-
	ري الأرض وبها هذا السواد	-	-	-	الذكور	البنات
	حرق التربة قبل أن تجف تماماً ومنع الذرة فيها	-	الذكور	-	الذكور	البنات
	تسمية الأرض وتعليق الذرة، أو وضع الذرة في الأرض يدوياً أو ميكانيكياً ثم دحها	-	الذكور	-	الذكور	-
	ري البنات بعد فترة من الإنبات	-	الذكور	-	الذكور	البنات
	حفر البذور للنبات	-	الذكور	-	الذكور	البنات
	تفتت الأشجار عن طريق عزق الأرض و التناوب باليد	-	الذكور	-	الأطفال	البنات
	تسميد المحصول بالسواد	-	الذكور	-	الذكور	البنات
	الانتظام في ري المحصول	-	الذكور	-	الذكور	البنات
	تقليم البذور ووضعه في أكوام	-	الذكور	-	الذكور	-
تقشير البذور	فصل البذور من السواد	-	-	البنات	-	البنات
	تقشير البذور	-	-	البنات	-	البنات
	تنسيق البذور من القناد بمهارة الإلصاق	-	-	البنات	-	البنات
	تنسيق البذور من القناد بمهارة الإلصاق	-	-	البنات	-	البنات

تابع تحليل الأثشة :-

نوع المحصول	العمليات المطلوبة	موقف الأفراد من أداء الأنشطة		
		ذكور	إناث	المضال
	المنقولات ، التناقل والبازنجان والأكربا والجبل والخطلم تحتاج إلى :-	الذكور	-	-
	حسرت الأرض .	الذكور	-	-
	تسميتها .	الذكور	-	-
	تقسيمها إلى خطوط .	الذكور	-	-
	رى الأرض .	الذكور	الإناث	-
	نقل النباتات في الأرض الطينية .	الذكور	الإناث	-
	عزق الخطوط بعد الإثبات .	الذكور	الإناث	-
	التسميد .	الذكور	الإناث	-
	الرى المستمر .	الذكور	الإناث	-
	جمع المحصول للتسويق .	-	الإناث	الأطفال
	تسويق المحصول بالقرية .	-	الإناث	-
	تسويق المحصول خارج القرية .	الذكور	-	-
	ب - أنشطة أخرى تتعلق بالعمل الزراعي :-	-	الإناث	الأطفال
	نقل التراب الجاف من الحقل إلى البيت ونقل السماد من البيت إلى الحقل واستخدام الدواب أو عربات الكادو المصنعة لذلك .	-	الإناث	-
	نقل أعصاب النباتات الجافة لإستخدامها كحطب .	-	الإناث	-
	ج - أنشطة البيت وهي :-	-	الإناث	-
	رواية الأمثال - الطهي - غسيل الملابس - مناداة العيز - جلب الميراث - تسقيع العيزو التزدي - تسقيع الوفود من ورق الحيلوانات - جلب المياه ، قربة الميرور ، قلع خلائق اللحية ونقل السماد إلى خارجها وتحويلها إلى التل بمريم القار بالزبل اللبان للشرب خارج المنزل - وعليه يزلت الفئير - تسويق الحاصل .	-	الإناث	-

تابع تحليل الأنشطة..

نوع المصروف	العمليات للملاحة الزراعية		موقف الذكور والإناث من أداء الفترات		موقف الذكور والإناث من أداء الفترات الحديثة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
بدا الفصح	في الأرض ثم حرقها قبل أن تجف تمامًا.	الذكور	—	الذكور	—	—
	نشر الحبوب ورء المحراث.	الذكور	—	الذكور	—	الإناث
	تسوية الأرض على الحبوب.	الذكور	—	الذكور	—	الذكور
	تسميد المحصول.	الذكور	—	الذكور	—	الذكور
	الري للشجيرات للنبات.	الذكور	—	الذكور	—	الذكور
	الحصاد.	الذكور	—	الذكور	—	الذكور
	الدراس باستقام الزوج (وتربا).	الذكور	الإناث والأطفال	الذكور	—	—
	التربية لعسل النحل عن الحبوب الجوديا.	الذكور	—	الذكور	—	الذكور
	عجولة المحصول (ميدويا).	الذكور	—	الذكور	—	الذكور
	فعل المحصول وتسويقه.	الذكور	الإناث	الذكور	—	الإناث
البرسيم	غزو الأرض بالمياه.	الذكور	—	الذكور	—	الإناث
	يذر البذور في الماء.	الذكور	—	الذكور	—	الذكور
	تسميد المحصول.	الذكور	—	الذكور	—	الذكور
	الري على فترات منتظمة.	الذكور	—	الذكور	—	الإناث
	تقليمه للاستخدام الحيواني.	الذكور والأطفال	—	الذكور	—	الإناث والأطفال
	نقله إلى الخزان التي يوجد بها للماشية.	الذكور	—	الذكور	—	الإناث
	حرق التربة.	الذكور	—	الذكور	—	الذكور
الأرز	غسلها بالمياه.	الذكور	—	الذكور	—	الذكور
	تحويل الأرض للنعومة بالمياه.	الذكور	—	الذكور	—	الذكور
	فعل الشتلات إلى الأرض للنعومة بالمياه.	الذكور	الأطفال	الذكور	—	الإناث والأطفال
	غرس الشتلات في الأرض.	الذكور	الأطفال	الذكور	—	الإناث والأطفال
	الري المستمر للشتلات.	الذكور	—	الذكور	—	الذكور
	تغطية الشتلات الضاربة منه.	—	الأطفال	—	—	الإناث والأطفال
	حصاد الأرز.	الذكور	—	الذكور	—	الإناث
	دراس الأرز.	الذكور	—	الذكور	—	الذكور
	فعل للمحصول للاستخدام.	الذكور	—	الذكور	—	الإناث

تابع تحليل الأنشطة ..

نوع الحصول	العمليات المطلوبة للزراعة	موقف الذكور والإناث من أنوار الشتلات	
		ذكور	إناث
الحفاكة والضيخ	تجهيز الأرض ويتم فحرجور على مسافات متساوية.	الذكور	-
	تنقل الشتلات من المشتل.	الذكور	-
	زراعة الشتلات ودم الحنجر.	الذكور	-
	بعد النمو وتطلب تقليم الأشجار وتقليم فروع الزهور.	مختصين من الذكور	-
	مساومة الأناث.	الذكور	-
	موزق الأرض.	الذكور	-
	جمع ثمار الضيخ.	-	الإناث
	نقله إلى خارج المزرعة.	الذكور	الإناث
	تسويق للحصول.	الذكور	الإناث
المساح	تجهيز الأرض للزراعة بعد حرثها وتسميدها يتم فحرجور لأرض الشتلات التي سيتم نقلها من المشتل.	الذكور	-
	تحتاج الشجر إلى رعاية مستمرة لمدة سنوات لا تقل عن 5 سنوات والعديد من عمليات العناية.	الذكور	-
	ميدان ويصبح شجرة مثمرة وتطلب التقليم والرعاية بالبيوت.	مختصين من الذكور	-
	الحرق والحرق والعديد.	الذكور	-
	جمع للحصول.	-	الإناث
	تعبئة للحصول.	-	الإناث
	تسويق.	الذكور	-
العنب	تجهيز الأرض وتجهيزها لشتل العنب.	الذكور	-
	إعداد مكان لشتل الأشجار.	مختصين من الذكور	-
	تنجاش إلى التقليم للأشجار مسؤيا.	مختصين من الذكور	-
	جمع الثمار.	الذكور	-
	تعبئة ونقل الثمار.	-	الإناث
	التسويق.	الذكور	-

تصنيف الأنشطة الزراعية في العمليات الرئيسية التالية

أنشطة البيت	أنشطة الحقل
— رعاية الأطفال •	— حرث الأرض •
— الطهي •	— تسوية الأرض •
— غسل الملابس •	— تنظيفها •
— صناعة الخبز والعمليات المتصلة به •	— تخطيطها •
— صناعة الوقود من روث الحيوانات •	— الري •
— حلب الحيوانات •	— التلويع بالنسبة للأرز •
— تصنيع الجبن والزبد •	— بذر البذور •
— تربية الطيور •	— شتل الخضروات والأرز •
— قطع حظائر الماشية (نقل السماد منها إلى خارج البيت تمهيداً لنقله إلى الحقل) •	— العزيق •
— ردم الحظائر بالقرب الجاف للشعوب أمام البيت •	— التسميد •
— رعاية حيوانات التسمين •	— تنقية الضفاف •
— تشوين المحاصيل في الأماكن المدة لذلك •	— الحصاد •
— تسويق المحاصيل •	— الدراس •
	— غرس أشجار الفاكهة •
	— تقليم أشجار الفاكهة •
	— جمع الثمار والخضروات •
	— تعبئة الخضروات والفاكهة •
	— تسويق الخضروات والفاكهة •

**ثالثا : الشكل المعاصر لتقسيم العمل بوحدات المعيشة من خلال
البعد الطبقي :**

أفاض الباحثون^(١) في مناقشة الآثار التي ترتبت على مكانة الأسرة
بالمجتمع الزراعي ، والانقسامات التي تحدث بين الشرائح الاجتماعية
فيما يتعلق بتخصيص الأدوار بين الذكور والإناث ، وانعكاس ذلك على
تقسيم العمل في المستويات الطبقيّة المختلفة •

وأثير في هذا الصدد عدة افتراضات منها :

« أن وحدات المعيشة بالمستويات الطبقيّة العليا تمتلك المقدرة على
شراء قوة العمل ، إذا ملغوا العروض منها عند الحاجة اليه ، ولذلك فمن
خلال هذه المقدرة نجدّها تحافظ على مكانة أفرادها ، وتصيغ المؤثرات
الثقافية في هذا الصدد الكثير من المحاذير والضوابط المفروضة على أداء
الأنشطة الزراعية ، إذ يقترن أدائها بانتقاص مكانة من يؤديها بالنسبة
لذلك المستوى الطبقي » •

وتأسيسا على ماسبق فمن المحتمل أن تنقل هذه الضوابط والمحاذير
إذا ما انتقلنا الى وحدات المعيشة بالمستويات الطبقيّة الأخرى •

(١) انظر : أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي ، محفل لدراسة المجتمع ،
مرجع سابق ص ٢٠٦ — ٢٠٧ •

(٢) انظر : رالف بيلز وهاري هويجر : بقية في الانثروبولوجيا العامة ،
ترجمة محمد الجوهري والسيد الحسيني ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ •

(٣) انظر في هذا الصدد :

علياء شكري : المرأة في الريف والحضر ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ •

وأيضا : نادية يوسف : العلاقات المتبادلة بين تقسيم العمل في وحدة
المعيشة وأدوار المرأة وتأثير ذلك على الخصوبة : في ريتشارد انكر ، ترجمة
علياء شكري وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ وما بعدها •

— جين هلفرسن وماجد اليناليون في : التحليل الطبقي والتاريخي
لدراسة المرأة والتغير الاقتصادي ، المصدر السابق ، ص ٢٧ وما بعدها •

وقبل البدء في تحليل نتائج الدراسة المتعمقة وحدات المعيشة وفقا لهذه الفروض السابقة ، ينبغي الإشارة الى مآذكرناه سلفا في مواضع متفرقة حول مآشعته هذه القرية من مؤثرآت تكآد تكون عامة ، لكآفة وحدات البناء الاجتماعى ، وان اختلفت فى شدة تأثيرها على وحدات ذلك البناء وفقا لموقعها الطبقي ، ومن هذه المؤثرآت الهجرة والتطعيم وغيا يلى نقتآول تقسيم العمل فى المستويات الطبقيه العليا والوسطى والدنيا بوحدات المعيشة :

(١) تقسيم العمل فى المستويات الطبقيه العليا بين المؤثرآت الثقافيه والضروره الاقتصاديه :

تآثرت وحدات المعيشة فى هذا المستوى الطبقي بالمتغيرات المآثله بالقرية ، فبعد أن كان اشتراك انآائها فى الأنشطة الاقتصاديه بالزراعة أمرا غير مقبول ، تغير الحال لنجد لمن اسهامات متنوعه فى مجال الزراعة ، تتسق ومكانتين الطبقيه • وبشكل عام فقد تجآوزت هذه الجهود حدود الاشراف على العمال الذين يعملون بمزرعه الأسرة ، وآمآدت الى الاشتراك الفعلى فى بعض الأحيان عندما تقتضى الحاجه ذلك وهى بالتحديد أثناء فترات ذروه الأنشطة عند تجهيز الأرض لزراعة محصول جديد وفى فترات الحصاد •

وظلت هناك بعض المخآير والضوابط المفروضه على أداء الأنشطة بالنسبه لآنآآ هذا المستوى الطبقي ، كاستخدام الفأس ، وعزق الأرض أو الرى ، أو السير وراء الدواب التى تجلب الآثريه الجافه من الحقل لردم حظآئر المآثيه ، أو نقل السمآد من حظآئر الحيوانات الى الحقل • آذا ما زال أداء هذه الأنشطة غير لآق بنسوه المستوى الطبقي الأعلى ، وغير ذلك من الأعمال كآلحرث أو بذر البذور •

ومن الواضح أن خروج آنآآ هذا المستوى الطبقي قد حدث بسبب

المشكلات التي يعاني منها سوق العمل بانقرية ، والنقص الذي أصابه ، وصعوبة الحصول على الأيدي العاملة المطلوبة للإنشطة الزراعية ، مما اضطر وحدات المعيشة الى لاستعانة بهن في بعض الجهود الحقلية •

وفي هذا الصدد تقول الزوجة من الأسرة رقم (١٢) من نفس المستوى الطبقي (شغل الغيط مايفلصش وساعات مبتلاقيش أنفاز للشغل ونضطر كلنا فروح الغيط بعد المدرسة بالنسبة لى وبعد الشغل بالنسبة لجوزى ، وحتى لو غيه أنفاز بتشتغل فالأمر ما بيسلمش لازم تكون أيدينا بأيديهم ، وغير كده مش حنلخذ منهم شغل ، واليومين دول هما يومينهم ، النفر بيجى الساعة ٩ الصبح يأكل ويشرب الشاي والساعة واحدة يقول أنا أروح ويقبض ٥ جنيه) •

ويبدو في هذا الصدد مرونة الثقافة التي تصنع الضوابط المفروضة على أداء الأنشطة الزراعية ، اذ نجدها في ظل الصعوبات التي تواجه المجتمع عند تدبير للعمالة ، قد أفسحت المجال للمؤثرات الاقتصادية ، مؤكدة بذلك أنها دافع للتغير وليست معوقا له • فعندما كان المعروض من قوة العمل متاحا قبل فترة السبعينيات ، كانت الحدود المفروضة على أداء النشاط أكثر وضوحا وصرامة بالنسبة لنفسوة هذا المستوى الطبقي •

وعندما اعتري سوق العمل نقص في المعروض من قوة العمل الزراعى توارت المؤثرات الثقافية ، وأفسحت المجال للمؤثرات الاقتصادية لكى تعيد صياغة الضوابط بشكل يتسق وظروف المجتمع •

وفي هذا السياق أصبح خروج اثاث هذا المستوى الطبقي أمرا مقبولا ، لتشارك في أنشطة الحقل في كثير من الأعمال المساعدة والممكن اداءها من ظلالين ، وتركت الأعمال الشاقة التى يصعب القيام بها للعمالة المألجورة في أضيق الحدود •

أخيراً فالمؤثر الهام في إشراكهن هو ذلك الاختلال الذي أصاب سوق العمل الزراعي ، والتكلفة المرتفعة للعروض من قوة العمل ، وتؤكد ذلك الأم في الأسرة رقم (١٣) عنصلاً تقول :-

(كان العامل من ١٥ سنة يأخذ ثلاثة جنيه في الشهر ويعزق ويقطع الزرية ويروى الأرض ، وساعات كثير كان يبسط الجاموسة ، لكن كل شيء اتغير الأيام دى ، بقى العامل مش موجود ، كله سافر بره وكله اتعلم ولو لقينا عامل لازم نبني عليه قبلها بأسبوع ونأكد عليه ليلة الشغل) .

ورغم هذه التغيرات التي لحقت بوحدات المعيشة في ذلك المستوى الطبقي إلا أن أفراد المجتمع بالقرية مازالوا يحملون في أذهانهم صوراً معيارية حول أسهلات الانثى في أنشطة الصقل بالمستويات الطبقي العليا . ولقد انعكست تلك الصور المعيارية في إجاباتهم على السؤال رقم ٣٢ من أسئلة الاستبيان والذي يسأل عن :

فيه ستلت. لا تشارك في أعمال الغيط ولا تذهب إليه ؟

حيث أجابت نسبة بلغت ٧١٪ من أفراد العينة البالغ عددها ٢٠٠ أسرة أى حوالى ١٤٢ أسرة بالإيجاب ، وبأن هنالك نسوة لا يذهبن إلى الصقل مطلقاً ، ولا يشاركن في الأنشطة الزراعية ، وهو أمر يخالف الواقع الجديد بمجتمع القرية .

ولقد تلكت تلك الصياغة المعيارية حول الأذوار بالنسبة لأمثلك ذلك المستوى الطبقي عند الإجابة على السؤال رقم (٣٣) من أسئلة الاستبيان وهو : مين هم الستات دول ؟

حيث جاءت الإجابة بنسبة بلغت ٦١٪ من ١٤٤ أسرة بأنهن نسوة المائلات الكبيرة ، والنسبة الباقية والتي تبلغ ٣٨٪ أجابت بأنهن المتطلعات والموظفات .

وفي هذا الصدد تبدو صعوبة الحصول على بيانات صادقة من خلال الاستبيان والاعتماد عليه كوسيلة مطلقة في جمع بيانات حول الأنشطة الاقتصادية فالدراصة المتمثلة لأسر المستوى الطبقي الأعلى قد أكدت اشتراك النساء في أعمال الحقل * وحتى بالنسبة للمتطلبات والموظفات ، فلهن إسهامات في النشاط الزراعي ، كما هو في الحالة رقم (١٢) والتي تعمل مدرسة وتشارك بجانب العمل المؤسس في الجهود الإشرافية بالحقل عند احتياج الأسرة لذلك ، وبشكل خاص في غترات ذروة النشاط * وهو ما لم يفصح عنه من خلال الاستبيان كإداء منهجية لأسباب عدة سوف نتناولها فيما بعد *

أما ذكور هذا المستوى الطبقي فنجدهم في معظمهم قد أكملوا مراحل التعليم الجامعي أو المتوسط ، والتحقوا بأعمال خارج النشاط الزراعي ، واقتصرت اشتراكهم فيه على بعض الوقت عندما يتاح ذلك بالنسبة لهم بعد انتهاء يوم العمل ، إذا ما كانوا يعملون بالمناطق المجاورة للقرية كما هو في حالة الزوج بالأسرة رقم (١٢) * أو أنهم يتركون العمل الزراعي تماما ويبتعدون من القرية طوال أيام الأسبوع ، ويقيمون بالمناطق الحضرية ، ويكتفون بالعودة الى القرية خلال أيام العطلات ، تاركين مهام العمل الزراعي لبقائهم أفراد الأسرة من الإناث والذكور الذين مازالوا بالتعليم كما هو بالأسرة رقم (١٣) *

وتكون الفرصة متاحة بالنسبة لذكور هذا المستوى الطبقي لتشغيل أو استئجار المعدات التكنولوجية في الحديد من العمليات الزراعية التي تحتاج الى ذلك كالحراث والري والحصاد والدرس ، عندئذ يقتصر جهد الذكور على الإشراف على هذه العمليات التي تتم من خلال أفراد تخصصوا في تشغيل هذه المعدات *

كما لم تظهر الدراصة الميدانية المتمثلة إسهامات لأطفال هذا

المستوى الطبقي في أنشطة الحقل ، اذ ينصب اهتمامهم في المقام الأول على الحراسة حتى يتم تجاوز المراحل العمرية المبكرة • وبعد سن العاشرة يبدأ ترددهم على الحقل بشكل غير منتظم ودون التزامهم بأداء أنشطة محددة • بل تكون مهمتهم مرافقة الأباء والأمهات للتعرف على الجهود التى تتم بالحقل ، تؤطئة لاكتساب بعض المهارات المطلوبة في العمل ، والتي تكون في ذلك المستوى الطبقي أكثر اقربا من الاشراف وإدارة العمل الزراعى أكثر منها كجهد يبذل من خلال أفراد الأسرة •

اذن غالمؤثرات الاقتصادية التى يشهدها انعمل الزراعى بالقرية تصبح أكثر فعالية في صياغة المعايير المتعلقة بالأدوار ، وفي تصديق الضوابط المفروضة على أداء الأنشطة ، بشكل يفوق القيم انثقافية في هذا الصدد • وهى ملاحظات يصعب رصدتها أو كشفها من خلال الاستبيان أو غيره من أدوات القياس الكمي ، بل تتطلب فهما أعمق للعلاقات الأدوار وما يضيها من ملابسات • فبدون هذا الفهم يظل أفراد المجتمع يقدمون تلك الصياغات المثالية حول الأدوار والاسهامات الاقتصادية والأنشطة التى يؤديها الاناث والأطفال ولذكور وفقا لتصورهم عن المستوى الطبقي وأداء النشاط كما حدث عند استخدام الاستبيان في دراستنا •

(ب) الحراك المهنى للذكور بالمستوى الطبقي الأوسط وتقسيم

العمل :

تأثرت وحدات المعيشة في هذا المستوى الطبقي بالتعليم الذى أحدث حراكا مهنيا كثيفا بين أبنائها من الزراعة الى مجالات أخرى • فقد أدركت هذه الوحدات منذ وقت مبكر أن تطلعاتها محاصرة ما بين ملكياتها الزراعية المحدودة ، ونموها المضطرد على أرض القرية ، ولم يكن أمامها من سبيل للخروج من ذلك المازق الا بالتعليم الذى حرصت على تحقيقه لأبنائها ، في ظل مناخ اجتماعى أتاح ذلك ، حيث انتشرت مؤسسات التعليم بالقرية أو على مقربة منها • وشكلت وحدات المعيشة بهذا المستوى الطبقي مصدرا

هاما وأساسيا لانفراد قوة العمل المؤسسى التى ضاقت القرية عن استيعابها كثرة عمل ، كما لم يحتل وعاء القرية المحصور تطلعات هؤلاء الأبناء ، فمنهم من هجرها للانزواء بمكان يليق بموقعه الجديد ، ومنهم من بقى وعاش فيها غريبا عنها أو مغتربا فيها ، عبثا على انتاجها •

وفى هذا السياق من المتوقع أن تعرض مهنة المزارع للعمل الزراعى نصب ، خلال سنوات لاحقة اذا استمر التغير فى هذه القرية بمعدله الذى يسير عليه • والملاحظ أن عبء العمل الزراعى قد تصله انثا ذلك المستوى الطبقي وأطفاله الصغار وشيوخه من الذكور • إذ أن التمرك للعمل خارج القرية والهجرة التى أعقبت التعليم ، لم تحدث الا بين الذكور • فرغم تساوى فرص التعليم بين الذكور والانثا الى حد كبير بهذه القرية ، الا أنهن لايتساوين معهم فى فرص العمل والهجرة المتاحة ، باعتبارها محددات هامة للمكانة الاجتماعية التى يعرض المجتمع أن يكون للذكور فيها نصيب أو غير يفوق نصيب الانثا •

ويبدو ذلك التحيز جليا فى تقسيم العمل ولادوار والأنشطة اليومية ، فالذكور يحظون بتلك التى تدر عائدا نقديا مباشرا يتسق وتوقعات المجتمع منهم باعتبارهم مسئولين عن الانفاق على الأسرة ، ومصدرا لأعالة أفرادها أما الانثا فيقتن بتلك الأنشطة التى ليس لها نفس العائد الذى يحصل عليه الذكور رغم أهميتها فى دفع عجلة الحياة • عندئذ يظل التوازن قائما لصالح الذكور فى إطار قيمى استوعب هذه التناقضات الاجتماعية ، فقد تبذل الانثا ساعات طويلة من العمل المجهد الذى ليس له عائد مادى مباشر ، بينما قد يبذل الذكور ساعات أقل الا أن لها عائد المادى المحدد ليظلوا فى الصدارة •

ويظهر ذلك من تطيل موقف الأسر والعلاقات بين الذكور والانثا فيها فالأسرة رقم (٩) من أسر ذلك المستوى الطبقي يعمل الزوج والزوجة

خيرها بأعمال مؤسسية ، فهو يسافر إلى ميت عمر ، وهي تعمل بالقرية ، وعند عودته يتولى إدارة الجرار وتشغيله بنفسه عندما تتطلب الحاجة ذلك ، اذ يهتم بتشغيله بالأجر لدى أفراد القرية • أما الزوجة فتقوم بجانب عملها برعاية الأبناء والبيت ، وتتفق بعض الوقت بالحقل • ومن خلال اللقاءات معهما كانت الزوجة تؤكد أن كافة المنجزات التي تحققت في حياتهما هي من عائد جهد الزوج الذي يشقى ما بين العمل بالوظيفة والعمل في تشغيل الجرار •

ويتجاوز الأمر ذلك عندما تسقطها وسائل القياس ، فالاستبيان الذي استخدم لحصر النشاط بالقرية أوضحت استجاباته أن الاناث المتعلقات والموظفات لا يؤدين أدوارا بالحقل •

وبشكل عام فإن اناث ذلك المستوى الطبقي تمتد ساعات عملهن في البيت والحقل لتطوى جزءا من الليل • فالحقل قد هجره الذكور سعيًا وراء العمل الحكومي الذي غالبا مايكون خارج القرية • عندئذ تتولى الاناث العديد من الأعمال بالحقل صباحا الى أن يعود الذكور من أعمالهم ، ولذلك فإن الملاحظ لحقول القرية في الصباح يجد أنها تكاد تظل من الذكور وتتناثر في أرجائها الاناث • وما أن ينتصف النهار الا ويبدأ الذكور في الظهور بعد عودتهم من أعمالهم •

ويوضح الجدول التالي اسهامات الاناث والذكور والأطفال باحدى أسر المستوى الطبقي الأوسط ، مع ملاحظة أن هذه الأسر المختارة للدراسة المتعمقة تمثل نمطا شائما بالقرية في ذلك المستوى الطبقي :

جدول رقم (٨)

يوضح حصر نشاط أفراد الأسرة رقم (٩) خلال عام
باستخدام قوائم النشاط والوقت المنفق في كل نشاط

نوع النشاط	عدد أيام العمل على مدار العام	طبيعة النشاط		المشاركون في أداء النشاط
		للاستهلاك	للمسوق	
(١) أعمال منزلية يومية متكررة بمؤن أجر	٢٨٩	للاستهلاك ٢٢٧	للمسوق ٥٢	الزوجة
(٢) أعمال أسبوعية وفن شهرية وموسمية بدون أجر	١١٦	١١٦	-	الزوجة وبعض الأفراد من القرية بالأجر بالنسبة للخبير.
(٣) العمل بمزرعة الأسرة.	٧٩	للاستهلاك	-	الزوجة والزوج والأطفال
(٤) العمل الموسمي	٢٧٠ ٣١٢ ٦٠		بالأجر	بمرتب بالمدرسة بالنسبة للزوجة بمرتب في العمل الحكومي المخرج للزوج على الجرار

١ — اجمالي عدد أيام عمل الزوجة بدون أجر = ٤٨٤
منها ١٣١ يوم للانتاج والباقي للعمل المنزلي
ومقداره = ٣٥٣ يوم

— أيام العمل المؤسسى ٢٧٠

— اجمالي أيام العمل المختلفة = ٧٥٤ يوم عمل في السنة

٢ — اجمالي عدد أيام العمل للزوج = ٣٣٠ بالعمل على الجرار
والعمل الحكومى •

٣ — اجمالي عدد أيام العمل للأطفال = ٦٠ يوم في مساعدة
الأسرة بالحقن •

ويتضح من جدول حصر النشاط السابق لهذه الأسرة مدى كثافة
الجهد الذى تبذله الزوجة في مجالات متعددة • فإذا ما احتسبنا الساعات
المنفقة على أساس أن اليوم يساوى سبع ساعات عمل فإن مقدار مساهمات
هذه الزوجة سيبلغ ٧٥٤ يوم عمل سنويا ، جزء منها بالعمل المؤسسى
والآخر موزع بين التزامات البيت وأعباء الحقن • ورغم أن أيام العمل
خارج الاطار المؤسسى تبلغ ٤٨٤ يوم عمل ، الا أنه عند سؤالها عن عملها
قالت أنها تعمل بالمدرسة الابتدائية ، ولم تفصح عن بلى الأنشطة
الأخرى ، لتسهم هي الأخرى مع مؤسسات التعداد في اسقاط العديد من
الأنشطة الاقتصادية من حسابات التعداد •

ومن ناحية أخرى يظهر الجدول كثافة الجهد الذى تبذله الزوجة إذا
ما قورن بجهد الزوج ، حيث يتركز جهده في العمل المؤسسى وتشغيل
الجرار ، ولكن الزوجة يتركز جهدها في العمل المؤسسى والحقن والبيت
كما تعكس الأنشطة المتنوعة التى يؤديها الزوج والزوجة ، نموذجا لتعدد
الجهود التى تبذل بالقرية في اطار وحدات المعيشة ، التى تمثل مشقة
أخرى عند قياسها وتقديرها بالأساليب الإحصائية التقليدية • إذ لن

تفصح هذه الأساليب الا عن الجزء الرسمي أو المؤسسى من العمل • عندئذ تبدو أهمية استخدام وسائل منهجية أكثر كفاءة في رصد تلك التباينات التى يزخر بها الواقع كقوائم النشاط المقرنة بالوقت المنق فى كل نشاط ، فمن خلال استخدامها سيتم تحديد أى الأفراد يقوم بأى نوع من الأنشطة ، كما سيظهر ذلك الأسلوب المنهجي العديد من الأنشطة الهامة التى أغفلها الأفراد عند سؤالهم عن عملهم •

وهنا تثار مشكلة أخرى حول الأساس الذى يتم عليه ادراج الأنشطة فى التمينيفات الاقتصادية الرسمية ، هل هى الساعات التى تنفق فى العمل ، أم درجة تعقيد العمل أم الدخل الذى يعود على الفرد منه ، أم كل هذه المحددات معا ، وكيف يتم الحصول عليها من خلال الحصر المباشر وسط الكثير من المحاذير التى تجعل الأفراد يرتابون عند سؤالهم عن مزيد من التفاصيل حول العمل كمعرفة الدخل ، ويتسرب الخوف الى نفوسهم من أن يكون وراء هذا السؤال تبعات مادية سوف تلقى عليهم ، كان يقرر عليهم المزيد من الأعباء الضريبية ، أو لايدلون بمصادر دخلهم من الأنشطة خوفا من الحسد •

(ج) تقسيم العمل بالمستويات الطبقيه الدنيا :

يختلف الحال كثيرا فى وحدات المعيشة بالمستويات الطبقيه الدنيا والتى يقع على أفرادها عبء انتاج محاصيل الاعائشة فى الملكيات المحددة التى هى فى حوزة هذه الأسرة حيث تتسع بشكل ملحوظ ، اذ تبلغ نسبة من يمتلكون أقل من فدان بهذه القرية ٧٣٪ من اجمالى الحائزين ، كما تحملت الاناث ومعهن الأطفال من هذا المستوى الطبقي تبعه سيد النقص الذى حدث فى سوق العمل عندما أصيب بالاختلال غيما بعد حقبة اليسمينيات ، ففى هذا المستوى الطبقي تقل كثيرا الضوابط التى تفرض على عمل الذكور والاناث ، وتلك خاصية تميزت بها هذه الأسر فى ذلك

المستوى الطبقي ، لتواجه الظروف الاقتصادية التي تهيأها ، ويصبح الشغل الشاغل لأفرادها هو دعم الأسرة اقتصاديا من خلال الجهود المتنوعة التي يقدمونها للأسرة ، لتمتكن من استكمال مسيرة حياتها وسط تلك الظروف . ويحضرنا هنا ذلك التشبيه الذي أطلقه الدكتور أحمد زايد بأن الأسرة في هذه المستويات الطبقيّة تصبح أشبه بحصالة النقود التي يلقي فيها كل بجده ، من العمل بالأجر أو المساعدة في البيت أو في الحقل^(١) .

وتتبع ملامح المشاركة التي توظفها عوامل التنشئة الاجتماعية^(٢) في أعداد الذكور والانثى في هذه المستويات الطبقيّة للاضطلاع بالعديد من الأدوار ، دون غضاظة أو كثير من الضوابط والمحاذير التي تصوق مقدرتهم على أداء الأنشطة أو الانخراط فيها حيث تقول الزوجة في الأسرة رقم (٤) من أسر هذا المستوى الطبقي (بنتي علمتها كل حاجة تحرت وتعزق وتضم القمح وارز وتمسك المراث زي أي راجل . حتى غيه رجاله الأيام دي متعرفش تمسك المراث ، والحاجات دي أنا متعلمها من والدي الله يرحمه ، كان راجل فقير على قد حاله ، لكن كان بيعلمنا كل حاجة ويعلمنا إزاي نشتل في الغيط ، وكان يقول علشان نتفعلوا نفسكم)

وبالفعل فإن الدراسة الميدانية قد أكدت تلك الأقوال ، كما أفصحت عن غفامة الجهد الذي يؤديه أفراد وحدات المعيشة بهذا المستوى حيث

(١) أحمد زايد : المرأة والتغير الاقتصادي في الريف ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الفلاحون والبعيد الاجتماعي في الوطن العربي ، في الفترة من ٦ - ٨ مايو ١٩٨٦ ببركة بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس .

(٢) انظر في هذا الصدد : نجوى عبد الحيد سعد الله ، في دراسة أنثروبولوجية مقارنة لألباط التنشئة الاجتماعية في مجتمع محلي بدوي ومجتمع محلي ريفي ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية بنات عين شمس ، ١٩٨٦ .

نشترك أنثى هذه الطبقة مع أنثى سائر طبقات القرية في تحمل العبء الأكبر من العمل الزراعى ، ولكنهن يختلفن في طبيعة الدافع الذى يحملهن على بذل هذا الجهد المضاعف . فإذا كانت نساء الطبقة العليا يعمان لسد النقص فى العمالة ، وأنثى الطبقة الوسطى يعملن لزيادة دخل الأسرة ، فإن نساء هذه الطبقة يعملن بقوة الضرورة وحتمية الحاجة الاقتصادية ، إذ لا يجد أفراد ذلك المستوى الطبقي أمامهم بديلا إلا السعى الدائب لاستمرار الحياة . ويبدو ذلك جليا فى أقوال الزوجة من الأسرة رقم (٤) حيث تقول : (جوزى قبل ما يتعب كان بيساعد فى حاجات كثير فى البيت كان يطلب الجاموسة ويعمل الجبن والزبد أحسن من أى ست . والحاجات دى شطارة من الرجل ، وكان شطارة من الست أنها تعرف تنزق وتحث والى زينا لو قعدوا يقولوا ده شغل ستات وده شغل رجاله مش حيالقوا ياكلوا) .

وفى قرية الدراسة تخصصت الاناث من أسر ذلك المستوى الطبقي فى أداء العديد من أنشطة الحقل التى تلائم قدراتهن من منظور أفراد المجتمع حول ملاءمة الأنشطة للذكور والاناث . ومن هذه الأنشطة فصل ثمار الذرة من الأعواد بعد نضجها ، وكذلك جمع الخضروات وانتظن وحمل محصول القمح والأرز من الأرض الى ماكينة الدرس . بيد أن الأدوار فى ظل ندرة العمالة كثيرا ما تتسع عن ذلك الحيز المحدود ، لتقوم نسوة ذلك المستوى الطبقي بكثير من الأعمال المأجورة خارج نطاق الوحدة المعيشية كالحصاد وتقطيع أعواد الذرة والتى تتطلب جهدا أكثر مشقة من عمليات فصل الثمار من الأعواد . وبشكل عام تنفصح الملاحظات الميدانية للأنشطة بالقرية عن مرونة عالية لأسر ذلك المستوى الطبقي فى استيعاب التغير الذى طرأ على تقسيم العمل بالقرية ، لنجد ذكورها وإنائها قد تجاوزوا حدود الأطر المعيارية للدور بشكل يفوق المستويات الأخرى . وانعكس ذلك بشكل ملحوظ فى اضطلاع الاناث

بأعمال الحقل بشكل معلن بعد. أن ظلت هذه الأنشطة أو جزء منها يتم على استحياء لفترات طويلة ، ومن جانب آخر فقد اتسع نطاق هذه الأنشطة بالنسبة للإناث لتتجاوز العمليات البسيطة وتؤدي عمليات ظلت من صميم أعمال الذكور كالمزق والرى والحصاد والحرق • ويوضح الجدول التالى اسهامات أفراد أسرة من أسر ذلك المستوى الطبقي والأدوار التى يؤديها الذكور والإناث صغارا وكبارا ، كما تعكس الصور بعض هذه الأنشطة •

جدول رقم (١)

يوضح أنشطة أفراد إحدى أسر (*) المستوى الطبقي الأدنى خلال العام

نوع النشاط	عدد أيام العمل	طبيعة النشاط		للتفكير في أداء النشاط
		للاستهلاك	للسوق	
١ أعمال منزلية يومية متكررة	٢٣٦	١٨٤	٥٢	الزوجة والأبناء
٢ أعمال منزلية أسبوعية ونصف شهرية وموسمية	٦٣	٦٣	-	الزوجة والأبناء
٣ العمل في مستعمرة الأسرة	١٠٨	١٠٨	-	الزوجة والأبناء
	٢٠	٢٠	-	الزوجة
٤ العمل لدى المير باجر	٢٤٠	-	-	الزوجة
	٢٠	-	-	الإبنة الكبرى
	٢٠	-	-	الإبنة الأكبر
	٢٠	-	-	الإبنة المتوسطة
	٢٠	-	-	الإبنة

- ١ — مساهمات الزوجة في أنشطة البيت : ٢٣٦ يوم عمل
- مساهمات الزوجة في أنشطة الحقل : ١٠٨ يوم عمل
- مساهمات الزوجة في أنشطة السوق : ٥٢ يوم عمل
- ٢ — مساهمات الزوج في أعمال الأسرة بدون أجر : ٣٠ يوم عمل
- ٢٤٠ يوم عمل مساهمات الزوج في العمل بالأجر
- ٣ — مساهمات الأبناء الذكور والإناث
- ١ — ٣٠ يوم عمل
- ٢ — ٣٠ يوم عمل
- ٣ — ٣٠ يوم عمل
- ٤ — ٣٠ يوم عمل

(*) هذه هي الأسرة رقم (١) من حالات الدراسة المتعمقة ويبلغ حجمها ١٠ أفراد ويعمل الزوج بالأجر لدى الغير . لمزيد من التفاصيل عن هذه الحالة : انظر التقرير الخاص بها في ملحق الدراسة .

ويبدو من هذا الجدول وضوح حجم إسهامات الاناث في هذا المستوى الطبقي ، ولكنها في معظمها جهود تتم داخل اطار الوحدة المعيشية لاعادة انتاج الحياة . ورغم أن حساب ساعات العمل المنفقة ، واعتبارها أيام فعلية خلال أشهر العام قد بلغت ٢٧٣ يوم عمل للزوجة في أنشطة البيت و ١٠٨ يوم بالحقل ، بينما بلغت الأيام التي ينفقها الزوج ٢٧٠ يوم عمل بالأجر ، فاننا نجد أن أفراد الأسرة لا يذكرون من هذه الجهود الا مايؤديه الزوج ، باعتبارها ذات عائد نقدي مباشر . ويتسق ذلك مع الفهم العام الشائع بمجتمع القرية حول مفهوم العمل ، والذي لا يحسب منه الا المرتبط بالأجر فقط ، ويصبح بذلك كل عمل غير مدفوع الأجر أو يتم داخل اطار وحدة المعيشة ، خارجا عن نطاق الأنشطة الاقتصادية .

وجدير بالذكر أن هذا الفهم الخاطئ لا يقتصر على أفراد مجتمع القرية فحسب بل يتجاوزها الى التصنيفات الرسمية . ووفقا لهذه التوجهات الخاطئة يتم تحدد الأفراد النشطين اقتصاديا ، والعمل والتعطيل اذ نجدها هي الأخرى تسقط من حساباتها الاعمال التي لا يدفع عنها أجر .

ويوضح الجدول التالي صورة لهذا الفهم الخاطئ من قبل الاحصاءات الرسمية :

جدول (١٠)

يوضح أقسام النشاط الاقتصادي بقرية سنتماي ٦ سنوات فأكتر^(١)

النوع	أفراد بدون نشاط		أفراد ذوي نشاط		أفراد يعملون في النشاط الزراعي		ملاحظات
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
ذكور	١٤٩٤	٢٣١	٢٣٠٠	٢٦٠	١٤٩٤	٢٨	هذه النسبة محسوبة لإجمالي الذكور بالقرية وعدده ٢٧٩٤
إناث	٢٤١١	٢٦٨	١٠١	٢٠٢	١٦	١٠٠٤	هذه النسبة محسوبة لإجمالي الإناث ٢٥١٢

وعلى عكس ما أظهرته الدراسة المتعمقة من جهود متنوعة تبذلها الإناث لاعادة انتاج الحياة ، فلننا نجد أن الاحصاءات الرسمية قد اختزلت هذه الجهود وانعكس ذلك بشكل واضح في بيانات الجدول السابق ، والخاصة بتعداد ١٩٧٦ للقرية والذي يوضح أن نسبة ٩٦٫٨٪ من إجمالي إناث القرية ليس لهم نشاط اقتصادي في مقابل ٣١٪ من الذكور ، أما الأفراد النشطون اقتصاديا فقد بلغت نسبتهم من الذكور ٦٠٪ من إجمالي ذكور القرية ، بينما تتضاعل هذه النسبة لتصل الى ٢٠٪ بالنسبة للإناث .

وتعني هذه التقديرات الواردة بالاحصاءات الرسمية حول النشاط الاقتصادي لسكان القرية ، أن هناك فائضا من العمالة المعطلة أو التي لاتجد فرصا للعمل . ويخالف ذلك تماما ما أظهرته الدراسة حول الخل

(١) المصدر : محسوب من احصاء السكان لتعداد ١٩٧٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، محافظة الدقهلية ، قرية سنتماي ص ٣٠١ .

الذى أصاب سوق العمل في القرية بسبب الهجرة والتعليم • ويذكرنا ذلك بدراسة منيا أشوريا في قرى نيبال ، والتي تيمتعت فيها جهود التخطيط لاستثمار الوقت المتاح لسكان هذه القرى ، والذي كان قد حسب من خلال الاحصاءات الرسمية • وبعد اعادة الدراسة بأسلوب منهجي مغاير لما يستخدمه المسح الرسمي ، لوحظ عدم وجود أى وقت متاح للاستثمار بين سكان هذه القرى الذين يقضون وقتا طويلا في أداء الأنشطة ، وبشكل خاص فئة الاناث والأطفال وهى التى أغفلت بشكل واضح من الاحصاءات الرسمية ، لطبيعة اسهاماتها خارج الاطار المؤسسى للوفاء باحتياجات وحدات المعيشة من الانتاج الحقلى والمنزلى^(١) •

رابعا : تقسيم العمل في مجال أنشطة البيت بين الذكور والاناث بقرية الدراسة :

تبدو الضوابط واضحة الى حد كبير في مجال أداء أنشطة البيت بالنسبة للذكور بشكل يقترب من النمط المعيارى المائل في أذهان مجتمع القرية باعتبار أن العمل المنزلى هو عمل الاناث ، وانعكس ذلك في استجابات الأفراد التى أظهرها المسح الكمى ، غفى السؤال رقم (١٧) والذي يتساءل عما اذا كان هناك عمل للاناث وآخر للذكور ، جاءت الاجابة بنسبة ٩٨ ٪ بأن من الأعمال ، لامتوى الا بالرجال ، ومنها ما لا يودى الا بالاناث ، بينما اجابت نسبة ضئيلة ٢ ٪ بأن كل الأعمال من الممكن أن يؤديها الاثنان • وعن السؤال رقم (١٨) من الاستبيان والذي يتساءل عن الأعمال التى لا يؤديها الا الذكور ، جاءت الاجابة بأنها الأعمال الخارجية والأعمال الشاقة في لحقل كالحرث والمزق وعمليات تسوية ارض وتقسيمها للزراعة ، بينما الأعمال التى لا يؤديها الا الاناث

(١) انظر عرضا للدراسة في الفصل الثالث من هذه الدراسة •

فهي الغسيل والخبيز والطهي ورعاية الأطفال وتصنيع مواد الوقود من زوث الحيوانات • وعن السؤال رقم (٢٠) والخاص بالأعمال المشتركة التي يمكن أن يؤديها الاثنين جاءت الاجابة بأن نطلق الاشتراك يمكن أن يكون في بعض أعمال الحقل الخفيفة كتثقيف الضلثس وخلف أعواد النبات وجنى القطن ، بينما لم تظهر الاستجابات مناطق للاشتراك داخل البيت وأنشطته التي ظلت وقفا على الاناث • وتتسق نتائج الاستبيان الى حد كبير مع نتائج الدراسة المتعمقة حول عدم اشتراك الذكور في أنشطة البيت، اذ تكاد تنعدم مشاركة الذكور في المستويات الطبقية العليا في هذه الأنشطة • وتنعكس أقوال الزوجة في الأسرة رقم (١٢) من أسر ذلك المستوى هذا المضمون عندما نجدها تقول (جوزى ميمرش يسقى نفسه ، وحتى كباية الشاى أنا اللي لازم أعملها ، والراجل مهما كان راجل مش معقول يشغل في البيت الكلام ده في مصر (القاهرة) بيقولوا الرجالة هنك بيساعدوا ستاتهم) •

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للذكور في المستوى الطبقي المتوسط ، اذ وقف الذكور في هذين المستويين الطبقيين عند تماس الدائرة بالنسبة للنشاط المنزلى واعتبرت أنها أعمال تقلل من قيمة من يؤديها • ويختلف الأمر بالنسبة للذكور بالمستويات الطبقية الدنيا حيث لا يجدون غضاصة في أداء بعض أدوار البيت اذا اضطرتهم الظروف الى ذلك وأحيانا يؤدونها من قبيل المساعدة • وينعكس ذلك في أقوال الزوجة من الأسرة رقم (١) من أسر المستوى الطبقي الأدنى حيث تقول : (لما يكون جوزى في اجازة بيمد أيده في حاجات البيت ويساعد • لكن لما بيحى من الشغل تهبان حنشله في البيت تانى ازاي وهو شقيان طول النهار) • وبذلك يمكن القول بأن الحدود التي تميز أعمال الذكور والانثى في هذا المستوى الطبقي أقل صرامة عنها في المستويات الطبقية الأخرى •

ومن جانب آخر فإن الصورة المعيارية حول أدوار الذكور والاناث والتي أفصح المسح الكمي عنها تتحقق من جانب واحد ، وهو جانب عدم اشتراك الذكور في العمل المنزلى ، بينما حدث تجاوز لهذه الصورة المعيارية من الاناث لعمد جهودهن خارج حدود البيت وتشتمل بذلك على أنشطة المحتل التي كانت من حميم عمل الذكور في مراحل زمنية سابقة بالقرية . وأمام ذلك الجمع بين هذه الأنشطة المتنوعة سجل استخدام قائمة النشاط في حصر جهود أفراد الوحدة المعيشية تباينا واضحا بين حجم اسهامات الاناث والذكور لنجدهما تتضاعف في الاناث عنها لدى الذكور بسبب تجاوز دائرة النشاط للتقليدى منهن وتصديهن للعمل الزراعى بجانب المعمل التقليدى اللائى اضطلعن به لفترات طويلة .

خامسا - ملامح تقسيم العمل في المراحل العمرية المختلفة في بعدها الطبقي :

يختلف شكل تقسيم العمل بين أفراد الوحدة المعيشية الواحدة وفقا للمراحل العمرية المختلفة لهؤلاء الأفراد ، كما يختلف أيضا وفق موقع الأسرة في البناء الطبقي لمجتمع القرية . وتلعب التنشئة الاجتماعية دورا فعالا في تهيئة الأفراد للأدوار المتوقعة منهم ، ففى المستويات الطبقيية الدنيا حيث الملكيات الزراعية المحدودة ، وحيث يكون اعتماد الأسر في المقام الأول على عائد جهد أفرادها ، تمجّل التنشئة في اشراك الأطفال ذكورا واناثا منذ نعومة أظفارهم في تحمل أعباء الأنشطة الاقتصادية ، وتبدأ عمليات التدريب في سن الزايمة ، عندما يكلفهم الكبار بأدوار بسيطة تتناسب وقدراتهم الجسمية والعقلية . وتتراكم لديهم الخبرات بشكل تدريجى اما بالتلقين المباشر أو بملاحظة الصغار لسلوك الكبار وتقليدهم (١) .

(١) انظر في هذا الصدد دراسة : نجوى عبد الحبيد سعد الله ، مرجع

وفي ظل هذه البدايات المبكرة تضيق فرصة اللهو أو قضاء سنوات طويلة في الاعداد فما أن يصل الطفل الى سن السادسة من عمره ، الا وينخرط انخراطا تاما في الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي داخل نطاق الأسرة وخارجها . وفي هذا السياق لا تظهر الحدود الفاصلة بين ما ينبغي أن يؤديه الذكور وما ينبغي أن تؤديه الاناث ، وكلما تقدمت سنوات العمر ، توغل الأطفال في أداء الأنشطة وزاد خروجهم الى سوق العمل المجور ، واعتبرتهم وحدت المعيشة دعامة عامة في دفع عجلة الحياة داخل الأسرة . وتتمتع الأنشطة التي يؤديها الأطفال في هذه القرية بالاجر ، كجنى القطن وجمع الخضروات ، وشتل الأرز ، وغيرها من العمليات المساعدة التي تتسق وقدراتهم .

وتقول الزوجة في الأسرة رقم (١) من أسر ذلك المستوى الطبقي (احنا عندنا ٨ أولاد وبنات وأنا وأبوهم يعني عشرة وكلنا بنعمل أى حاجة وكل حاجة) . وأشارت الى أحدهم وعمره ست سنوات تقريبا وقالت (اللي انت شايفه ده كان مع أخوه الكبير بيجمعوا طماطم باليومية ، والبنات دى كانت معايا في السوق ، والولد ده كان سارح بالجاموسة . لازم كل واحد يعمل حاجة . والعيال دى مش صغيرة لازم يعرفو كل حاجة في الشغل علشان لما يكبروا يعرفوا يعيشوا ، احنا لا عندنا ورث ولا احنا موظفين) .

ويبدو من هذه الأقوال أهمية جهود أفراد الوحدة المعيشية صغارا وكبارا في ذلك المستوى الطبقي . ومن الواضح أن الكثرة العددية للابناء لا تمثل عبئا بل على العكس تمثل مصدرا للدخل . ورغم ما أكدته الزوج

مسابق ، حيث تعرض في نتائجها من هذه النتائج ، وكذلك انظر ايضا : دراسة :
علياء شكرى وزملاؤها في : المرأة في الريف والحضر والتي تم عرضها في فصل
الدراسات السابقة ، ص ١٦٨ — ١٧٠ .

والزوجة اللذان لهما ثمانية من الأبناء أن ذلك قد حدث لأن الزوج كان ابناً وحيداً لأمه وأبيه ، ولذلك فالأسرة بهذا السلوك الانجابى تحاول تمويض موقف اجتماعى مثل خبرة سابقة بالنسبة للزوج فيها • بيد أن واقع الأمر ليس كذلك ، ولكنه ضرورة اقتصادية تطلبها الظروف التى تعيشها هذه الأسر •

ويمضى سنوات انعم يزداد العبء على أطفال ذلك المستوى الطبقي وتتعدد مهاراتهم فى أداء الأنشطة • ومع تقدم السن تزداد درجات الالتزام بالحدود الصارمة لتقسيم العمل وبشكل خاص بالنسبة للذكور الذين قلما يتجاوزون الحدود المعيارية • على العكس من ذلك يصحح تجاوز تلك الحدود أمراً مؤكداً من قبل الاناث لنجدهن يشاركن فى أعمال خارج إطار العمل المنزلى • وفى سن العاشرة يكون الذكور والاناث قد ألموا بالعديد من المهارات المطلوبة لأداء أنشطة الحقل والبيت سواء تلك التى تتعلق بالأعمال المأجورة والمتاحة فى سوق العمل ، أو تلك التى تتعلق بالأنشطة المنزلية وتتطلب بعض المهارات التى تنفرد بها الاناث كتجهيز الدقيق وعجنه وخبزه ، والطهى ، وغسيل الملابس والأواني • وهى فى مجملها مطلوبة للاناث حتى يتأهلن للزواج باعتبارها أدواراً متوقعة منهن ، بحيث اذا بلغن سن الرابعة عشرة ، يكن مستعدات تماماً للانتقال الى أسرة الزوج • بينما يشهد هذا التوقيت العمرى لذكور هذه الطبقة أفاقاً أوسع فى مجال العمل المأجور ليضم الى رصيد مهاراتهم العديد من الأعمال الشاقة بالحقل والتى تقسق وقدراتهم الجسمية •

وتشهد المراحل العمرية اللاحقة لأفراد هذه الطبقة كثافة فى الأنشطة اناثها وذكورها ، اذ أن من الأهداف التى توضع نصب العين انجاب أكبر عدد من الأطفال ليكونوا عوناً للأسرة • ولذلك فتمتصيح مرحلة ما بعد الزواج

للرأة من المراحل الشافقة اللى ىتكور ففها الامل والولادة فى سنوات متلاحقة حتى تجد نفسها أمام عدد كبر من الأطفال فى سنوات محدودة . وعلفها أن تعد الأطفال الأكبر سنا ومنهم فطلم الأصغر سنا . وفتمعن علفها فوق هذا أن وفوق بفن هذه المهمة الشافقة فى ففقف طموح الأسرة من وفرة الأبناء وبفن الجهود المطلوبة منها واللى فففافها الأسرة ، وففر ذفك فالزواف ففم أفسا بفدف ففعم قوة العمل بالأسرة اللى سوف ففقل للفا البنف فى أغلب الأحيان . ومن فم ففصاف هذه الحلقة العمرفة بمفابة مرحلة كفففة الأعباء فى عمر الأناف بشكل خاص والذكور بشكل عام ، والذفن ففكون مهمفم مواففة ذفك الموقف من خلال جهودهم الخارجفة سعفا وراء العمل المأجور للوفاء بفافات الأسرة الأساسية ، وذفك بمفردهم الى أن فشب الأطفال لفزاف بهم فى الأنشطة المففلفة ، وفى هذا المصدد ففصاف ففاة أفراد الأسرة بفذه المسفواف الطبقة سلسلة متوافلة من فذل الجهد ، بالنسبة للذكور والأناف . ولا فشهد المراحل العمرفة المففدمة كمونا فى ففترات النشاط فى ظل انفصال الأبناء الذكور والامسقلال بأدوارهم وانفقال الأناف بالزواف بعد أن فكون هؤلاء الأبناء قد أسهموا اسهاما فعالا فى دعم الأسرة طوال سنوات ما قبل الزواف بالنسبة لهم . وففلفص الأم فى الأسرة رقم (٤) من أسر هذا المسفوى الطبقة مشاعرها بففدها أبنافها الذكور بعد الزواف بفولها (الولاد قبل ما فففوزوا زهرة ونوارة ففعد ما فففوزوا بفقوا ففوا وفاره) .

وعلى العكس مما سبق موقف أسر المسفوى الطبقة الأعلى ، ففب ففد أطفال ذفك المسفوى قبل سن الفاشرة الفرصة موافة للهو والفعلفم . وففمد ففترات ففدادهم لسنوات أطول بكففر من ففك اللى ففعد فففا أطفال المسفواف الفففا . كما فقل اشفراك هؤلاء الأطفال فى أنشطة البقل الى

حد كبير لكى تقتصر على فترات ذروة النشاط أثناء العام ، عندما يتطلب الحقل حشد جهود أفراد الأسرة جميعا • ثم تشهد مراحل العمر اللاحقة انخراط هؤلاء الأبناء في التعليم بالنسبة للذكور • أما الاناث فيتم تدريبهن على أعمال البيت الى جانب أيلمن بمتابعة التعليم كالذكور •

كما يتباين الجهد المبذول من اناث وذكور هذا المستوى الطبقي في مرحلة الزواج بالنسبة للاناث ، وتشهد تلك الحلقة العمرية التى تقع ما بين العشرين والأربعين كثافة أعلى في النشاط بالنسبة لاناث ذلك المستوى تنسق وطبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتقهن من عمليات كالحمل والولادة ورعاية الأطفال • ثم تشهد الطقة الخامسة والتي تبدأ بعد الأربعين انخسارا في كثافة الجهود عندما يشب الأبناء والبنات وتقل أعباؤهن الملقاة على الأمهات • أما الذكور فيقل كذلك الجهد الذى يبذلونه في الأنشطة الاقتصادية بسبب استخدام التكنولوجيا الزراعية التى توفر لهم الوقت والجهد ، وهى التكنولوجيا التى يشجع استخدامها في هذا المستوى الطبقي •

كما يتأخر أطفال المستوى الطبقي الأوسط نسبيا في أداء الأنشطة بالقياس لأطفال المستوى الطبقي الأدنى ، حيث يبدأ أعدادهم من سن السابعة تقريبا لأداء الأنشطة المختلفة • ويتم التركيز على أعمال البيت بالنسبة للاناث وأعمال الحقل بالنسبة للذكور • اذ نجدهم يشاركون في نقل التراب الجاف من الحقل الى حظائر الحيوانات بالبيت ، وكذلك المساهمة في تنظيف المحاصيل من الحشائش الضارة ، وذلك الى جانب أدائهم لأدوارهم الأساسية في التعليم •

وتشهد فترات الأجازة الصيفية بهذه القرية تجمعات من الصبية من طلبة المدارس أبناء ذلك المستوى الطبقي ، وذلك للعمل في أنشطة جمع القطن وشتل الأرز وجمع الخضروات • ويتم ذلك في مقابل أجر مدفوع • ويضطرهم ذلك أحيانا إلى الانتقال إلى القرى المجاورة لأداء هذه الأنشطة التي يحصلون منها على مصروفات العام الدراسي أو جزء منها • ويتم ذلك دون اعتراض من أسرهم ، حيث يكون توجيههم من خلال أحد الأبناء الأكبر سنا ويعملون تحت إشرافه • وتقتصر هذه الأدوار على الذكور • أما الإناث فتكون إسهاماتهن داخل نطاق الأسرة في الحقل إذا تطلب الأمر ، وفي البيت بشكل مستمر ، وكلما تقدم السن ازدادت الأعباء في هذا المستوى الطبقي لتبلغ ذروتها للإناث في مرحلة ما بعد الزواج ، حيث يتجه الذكور إلى العمل في الوظائف المؤسسية وتضطلع الإناث بجهود الحقل والبيت •

وجدير بالذكر أن أفراد مجتمع القرية عندما سئلوا بشكل مباشر من خلال الاستبيان عن مشاركة الأطفال في أعباء العمل الزراعي جاءت إجاباتهم معيارية إلى حد كبير ، مؤداه أن الأطفال ليس لهم مهمة إلا التعليم والدراسة ، كما تضمنت إجاباتهم على السؤال رقم (٢٦) والذي يتساءل عما إذا كانت الأنشطة التي يؤديها البنات الصغار مثل الأنشطة التي يؤديها الذكور الصغار « بأن هذه الأنشطة تختلف بنسبة بلغت ٩٤٪ في طبيعتها إذ أن مهام الإناث الصغار تنحصر في أعمال البيت ، ومهام الذكور يكون مجالها الحقل • بينما أجابت نسبة ٥٧٪ بأن هذه الأدوار تتماثل • وأغلب الظن أن هذه النسبة الضئيلة يمكن أن يكون أفرادها من أولئك الذين ينتمون إلى مستويات طبقية دنيا •

كما أظهرت اجابات عينة الدراسة على السؤال رقم (٢٥) من أسئلة الاستبيان والخاص بين اشتراك الأطفال في الأنشطة تباينا واختلافا عما أظهرته الدراسة المتعمقة ، حيث أسقط أفراد العينة اشتراك الأفراد في سن الخامسة والسادسة والسابعة • واجابت نسبة بلغت ٢٦ ٪ بأن اشتراكهم في الأنشطة يبدأ من سن الثامنة ، ٢٠ ٪ في سن التاسعة ، واجاب ٥٤ ٪ بأن اشتراك الأطفال لا يتم الا بعد سن العاشرة •

الفصل التاسع
الأبعاد الثقافية لتقسيم العمل
بين الذكور والاناث بالقرية

- أولا : التنشئة الاجتماعية وصياغات غير واقعية لأدوار الذكور والاناث بمجتمع القرية •
- ثانيا : المكانة وطبيعة الجهد المبذول •
- ثالثا : الاسهامات الفعلية للذكور والاناث والأطفال كما أظهرتها الوسائل المنهجية المستخدمة بمجتمع البحث :
- (أ) الاستبيان •
- (ب) استخدام الوقت •

الفصل التاسع

الأبعاد الثقافية لتقسيم العمل

بين الذكور والاناث بالقرية

أولا - التنشئة الاجتماعية وصياغتها غير واقعية لأدوار الذكور والاناث بمجتمع القرية :

من الأمور التي كشفت عنها الدراسات الانثروبولوجية ذلك الدور الهام والفعال الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية في صياغتها للأنماط والمعايير التي تشكل سلوك الأفراد في مواقف الحياة المختلفة ، وتجعل سلوكا ما مقبولا لدى أبناء المجتمع أو غير مقبول منهم ، أو بين جزء محدد منهم . وينسحب ذلك التأثير الذي تحدثه التنشئة الاجتماعية في المراحل العمرية المبكرة على تدعيم الكثير من القيم المتعلقة بالدور والمكانة بالنسبة للذكور والاناث^(١) .

والملاحظ أن هذه القيم قد تبدو قيما معيارية في بعض جوانب العمل ، ومن ثم فهي لا تطابق الواقع كثيرا . ولذلك نجد أفراد المجتمع على وعى تام بها ، ويتم استخدامها كلما دعت الضرورة الى ذلك . فإذا ما وجه اليهم تساؤل مباشر من أعمال كل من الذكور والاناث ، يقال أن الذكور تقتصر اسهاماتهم على الأنشطة التي تتم خارج حدود البيت ، اذ أن الأعمال المتعلقة بالبيت تقتص من قدرهم ، حتى ولو كانوا في مراحل عمرية مبكرة .

(١) لمزيد من التفاصيل حول دور التنشئة في مجال العمل يمكن الرجوع الى : نجوى عبد الحيد سعد الله : مرجع سابق .

أما الاناث فتتركز اسهامتهن في أنشطة البيت كالحبيرة واستحضار المياه والطهي ، ورعاية الأطفال ، وصناعة الجبن والزبد ، ويعد خروجهن الى الحقل من الأمور النادرة التي لا تحدث الا بالمستويات الطبقة الدنيا والتي تعتمد على جهدها من العمل المأجور . وبالنسبة للأطفال فان أفراد مجتمع القرية اذا ما ظلوا عن أدوارهم في أداء الأنشطة الاقتصادية نجدهم يقدمون اجابات تنطوي على قدر كبير من التزييف ، حيث يقولون أن الأطفال تنحصر مهمتهم الأساسية في التعليم وتلقى الدروس .

وتبدو الأمور من خلال هذه الاجابات ، لأي بلحث منذ الوهلة الأولى وكأنها تسير وفق منظومة مرتبة ترتيباً صارماً وبدرجة واضحة ، ولا يتم تجاوزها تحت أي الظروف ، أو تتم في اطار من الحدود القاطعة بين الذكور والاناث في كافة المستويات الطبقة .

بيد أن الأمر ليس كذلك كما أفصحت الدراسة الميدانية ، فرغم وعي أفراد المجتمع الريفي بتلك الحدود الفاصلة بين أدوار الذكور والاناث على مستوى القول ، الا أن الواقع يفصح عن تجاوزات في تلك الأنماط المعيارية التي صيغت في غضون عمليات التنشئة الاجتماعية ، لنجد أدواراً متنوعة تؤديها الفئات الاجتماعية في سياق المبررات الاقتصادية التي دفعت الى ذلك بعد أن أفرغت الهجرة سوق العمل الزراعي من قوة العمل ، واستغذ التعليم ما تبقى منها .

وتلعب التنشئة الاجتماعية دوراً فعالاً في تهيئة الاناث لتقبل المزيد من الأعباء التي يتوقع أن تضاف اليهن ، والتي قد تخرجهن من حيز الدور التقليدي كما حدث في هذه القرية . وتدعم القيم السائدة ذلك التجاوز الذي يحدث في الأطر المعيارية للأدوار .

وجدير بالذكر أن الاطار القيمي الذي صاغ هذه الأنماط ، هو نفسه الذي ساعد على تجاوزها عندما دعت الضرورة الى ذلك . ويعكس ذلك

مزونة عالية في استيعاب الثقلة للمتميزات الاقتصادية للاحداث التغير
بمجتمع القرية كما سبق أن ذكرنا ، والتي قد يتم استثمارها أو توظيفها
في تدعيم مكانة فئة على حساب أخرى • ويظهر ذلك جليا في موقف الذكور
بمجتمع القرية من العمل الزراعى في فترات سابقة على هذا الوقت وقبل
التغيرات التى تشهدها القرية • فمندا لم يكن أمامهم الا العمل فى
الزراعة ، صيغت حوله بعض المحددات المطلوبة لأدائه ، وجعلت منه نشاطا
متميزا يصعب على غير الذكور القيام به • ومن هذه المحددات انه عمل
شاق ويتطلب مهارات عالية وخبرة ، وقدرات بدنية لا تلائم الخصائص
الطبيعية للاناث • ولخدمة التوجهات الكامنة لدى الذكور وضمت القيم
السائدة ، أو بالأحرى صاغت الثقافة مجموعة من الضوابط على أداء
الاناث للأنشطة الزراعية •

وعندما ظهرت أمام الذكور آفاق جديدة خارج نطاق العمل الزراعى
والقرية أصبح العمل الزراعى عمل لا يحتاج الى كل هذه المتطلبات لأدائه •
بل أصبح يلائم الاناث والأطفال ، اذ أن بقاء الذكور غيه لفترات طويلة
من العام يعد مضيعة للوقت والجهد لا يقابله عائد ملائم •

وتنعكس ملامح هذا السلوك فى أقوال تضاربت فى مضمونها بين
جيلين من الذكور ، تمثل الأول فى هؤلاء الأفراد الذين لم تتح لهم فرصة
التحرك خارج نطاق العمل الزراعى ، والذين تجاوزت سنهم الخمسين ،
ومازال العمل فى الأنشطة الزراعية يمثل عملهم الأساسى ، بسل عملهم
الوحيد فى الغالب ، حيث يقول أحدهم : (الزراعة شغل صعب وعازي
ناس فيها مروة ، وتعرف تمسك المحراث ، وتعزق ، يعنى عازي رجالة ،
لأن الستات ضعيفة وماينفخس تعمل الحاجات دى) •

أما النوع الثانى من رد الفعل ويمثله واحد من ذلك الجيل الذى
عاصر تحولات القرية ، والآفاق الجديدة للعمل خارج مجال النشاط

الزراعى غيقول : (الزراعة بقت شغلانة مش جايبه همها ، ومش محتاجة حد يقعد لها ، ويمكن الستات والولاد الصغيرين يتولوا الحكاية دى وحد يوجههم ويس) •

ثانيا - المكانة وطبيعة الجهد المبذول :

تبدو العلاقة بين المكانة والجهد المبذول وطبيعته من خلال ما تؤديه القيم الثقافية داخل القرية • وتلعب دورها بشكل كامن فى تنشئة الاناث عن الأدوار الاقتصادية ذات المائد النقدى ليستأثر بها الذكور ، فى سياق من المبررات المتنوعة التى تركيها هذه القيم وتعمل على تدعيمها • ورغم أن المكانة تتشابه كمعداتها وتتمدد بشكل يتجاوز حدود الأدوار ، الا أن ذلك لا يشكل محورا لاهتمامنا • وان كان من المجدى مناقشة المكانة فى اطار الجهود المبذولة ، للاستفادة منها فى كشف أبعاد هذه القيم الثقافية فى زيادة غموض الواقع أمام أدوات القياس الكمى •

فالملاحظ للأنشطة الاقتصادية بهذه القرية ، يجد أن الذكور قد استأثروا بالأعمال المؤسسية التى أتاحها التعليم ، وبغرض الهجرة الى لخارج ذات المائد النقدى المرتفع ، هذا فضلا عن احتفاظهم بإدارة الأنشطة الانتاجية التى تدر عائدا نقديا داخل القرية ، كادارة الجرارات ، والمعدات التكنولوجية المستخدمة فى العمل الزراعى ، وتسويق المحاصيل النقدية مثل الفاكهة بمراكز التوزيع المختلفة •

وبرغم تساوى فرص التعليم أمام الذكور والاناث ، الا أن فرص العمل التى ترتبت عليها لم تكن متساوية بالقدر الذى يتيح للاناث الحصول على عائده هذه الفرص من الجهد الاقتصادى ، حيث لعبت المؤثرات الثقافية دورا واضحا فى صياغة العديد من المحاذير التى كبلت حركة الاناث وعاقبت من انطلاقتهم الى خارج القرية •

كما تسربت هذه المؤثرات لتحديد علاقة الاناث فى القرية بسوق العمل ، اذ نجد تفرقة واضحة بينهن وبين الذكور فى الأجر ، وعدم

الاقتناع بقدراتهن على أداء الأنشطة الزراعية • ويكون اللجوء اليهن أو الاستعانة بهن عند الرغبة في الحصول على القوة العاملة بأجر منخفض ، ولتعمييض النقص الذى حدث في المروض من قوة عمل الذكور • وتؤكد هذه الحقائق الزوجة بالأسرة رقم (٤) من أسر المستوى الطبقي الأدنى ، والتي تعمل بالأجر حيث تقول (الناس هنا في البلد مش مصدقين أنى أقدر أشتغل زى الرجالة ، ولما يكونوا عايزين نفر بالأجرة ، أقول لهم أنا أه ، لكن ما بيخدونيش على أنى ست الا أما يكونوا محتاجين أنفار قوى ، ولو أخذوني يدونى نص أجرة الراجل) •

كما تتجسد ملامح هذه التفرقة داخل تكوين الاناث أنفسى عندما تقول زوجة أخرى (برضه الراجل راجل وشغله غير شغل الستات • وتسوق في هذا الصدد المثل القائل : شغل الراجل زى بحر النزل وشغل الست زى نرح الزير) وهو كناية عن الوفرة التى تتحقق من عائد جهد الرجل المستمر •

ولا يجب أن نتصور أن هذه المعوقات التى ساقتها المؤثرات الثقافية قد قللت من جهود الاناث في الاسهامات الاقتصادية الأخرى ، بل على العكس من ذلك فقد عرفت هذه المعوقات لأداء الأدوار الأخرى المتعلقة بإنتاج قيم الاستخدام ، والتي لا يدفع عنها عائد نقدي • عندما ترك الذكور أنشطة الحقل في غضون الهجرة والحراك المهني • وتنحت في اطار ذلك عن العمل ذى العائد النقدي للذكور ، والتي صاغت القيم الثقافية العديد من المفاهيم حول مسؤوليتهم في الانفاق ، وقوامتهم في ذلك على الاناث ليتحقق التوازن في النهاية لصالحهم •

وفي هذا السياق القيمي المعقد والذي يشكل سلوك الأفراد بالقريه وعلاقات تقسيم العمل في اطار وحدة المعيشة بشكل غير معان تتعثر وسائل القياس اللحظية والكمية المباشرة في رصد هذه التفاعلات • وتصبح هي الأخرى أداة لتجسيد التحيزات الثقافية التى تصيغ موقف الأفراد من النشاط الاقتصادي بالمجتمع •

وجدير بالذكر أن هذه الموقوفات برمتها قد واجهتنا أثناء محاولة حصر أنشطة الأفراد بالقرية من خلال الاستبيان كما ستوضحها الفقرة التالية :

ثالثا - الاسهامات القطية للذكور والاثنت والأطفال كما أظهرتها الاستل المنهجية المستخدمة بمجتمع البحث :

(١) الاستبيان :

برغم تنوع اسهامات الأفراد بالقرية وخارجها ، الا أنه عندما سئلوا من خلال المسح الذى استخدم فيه الاستبيان ، عن الأعمال التى يؤدونها نجدهم قد أغفلوا فى اجاباتهم جانباً كبيراً من هذه الاسهامات ، واختلط الأمر عليهم بوعى منهم أو بغير وعى • ففى السؤال رقم (٥) من أسئلة الاستبيان والذى وجه أفراد الوحدة الميشية مستوضعا ما يلى :

يا ترى الزوج يشتغل ؟

فجاءت الاجابة بنعم لنسبة بلغت ٣٥ ٪ من أفراد أسر العينة التى أجرى عليها المسح الكمي بالقرية والبالغ عددها ٢٠٠ أسرة ، حيث يعمل هؤلاء الأزواج الذين تمثلهم هذه النسبة فى وظائف مؤسسية واضحة المسمى والمعامل لأفراد المجتمع •

بينما اجابت نسبة بلغت ٤٧ ٪ من عينة المسح الكمي بأن الزوج لا يعمل وذلك لعدم التحاق الأزواج فى هذه النسبة من الأسر بوظائف مؤسسية ، حيث يعملون فى أنشطة الحقل والزراعة ، كما اتضح من اجابة السؤال الخاص بذلك فى الاستبيان •

كما اجابت نسبة بلغت ١٧ ٪ بأن الأزواج يعملون لبعض الوقت فى من أخرى غير الزراعة • ويعكس ذلك فهما خاطئا من أفراد المجتمع حول مفهوم العمل والتعطّل^(١) من شأنه أن يضلل القائمين بالمسوح

(١) انتظر فى هذا الصدد : ريتشارد انكر ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

وانظر ايضا : علياء شكرى : المرأة فى الريف والحضر ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

الاحصائية ، اذ اقترن في اذهان أفراد المجتمع بلقرية العمل بالتوظيف في أحد المنشآت الحكومية ، والحصول على أجر محدد وبشكل منتظم . أما العمل في الحقل فقد أسقطه أفراد المجتمع باعتباره عملا لا يدفع عنه أجر . واتسع نطاق الخلط وسوء الفهم الشائع بين أفراد المجتمع حول هذه المفاهيم عندما وجه اليهم السؤال رقم (٧) من أسئلة الاستبيان عن عمل الزوجة . حيث أجابت نسبة بلغت ٩١ ٪ من أفراد العينة بأن الزوجة لا تعمل فهي ربة بيت . بينما أجابت نسبة مقدارها ٩ ٪ بأن الزوجة تعمل في وظيفة حكومية .

وانسجبت نفس التوجهات الخاطئة حول العمل والبطالة على الأبناء الذكور والاناث ، وبشكل خاص الذين مازالوا في مراحل التعليم ، حيث أكد أفراد العينة انهم مشغولون في التعليم ولا يتسع الوقت لديهم لاسهامات أخرى في مجال الأنشطة الاقتصادية .

وعندما تم تغيير صيغة السؤال الخاص باسهامات الزوجة في مجال العمل ، واستخدم بدلا منها عبارات أكثر اقترابا من المفاهيم السائدة أو الشائعة حيث استبدلت كلمة « العمل » بعبارة « المساعدة » ليصبح السؤال :

يا ترى الزوجة بتساعد في الأعمال الزراعية في ايه ؟ فجاءت الاجابة تعكس تنوعا أكثر ثراء حول واقع هذه المساعدة كما يعكسها الجدول التالي :

جدول رقم (١١)

يوضح اسهامات الزوجات في أنشطة الحقل

نوع النشاط	التكرارات	نسبة المشاركات من الزوجات في النشاط الحقلى	ملاحظات
— رعاية الماشية	١٦٨	٪ ٨٤	اجالى
— نقل السباد من البيت الى الحقل	١٢٠	٪ ٦٠	الاسر ٢٠٠
— نقل التراب الجاف الى الحظائر من الحقل	١١٥	٪ ٥٧,٥	اسرة
— غزق الأرض	١٠٠	٪ ٥٠	
— الحرث	٥٠	٪ ٢٥	
— زراعة المحاصيل او المشاركة في ذلك	١٥٦	٪ ٧٨	
— تنقية الحشائش الضارة من المحاصيل	١٦٤	٪ ٨٢	
— جنى المحاصيل	١٦٠	٪ ٨٠	
— تشوين المحاصيل	١٧٧	٪ ٨٨	
— السرى	٧٠	٪ ٣٥	

ويلاحظ من النسب الواردة بالجدول أن الزوجات تساعد في العديد من العمليات الزراعية ، كـ رعاية الماشية ، وغزق الأرض والرى ومتقينة الحشائش الضارة من المحاصيل • وجمع الخضروات وتجهيزها الى حيث تنقل الى أماكن التسويق •

وبالرغم من أن هذه الأنشطة تتولاها الاناث كاملة في بعض الأحيان ، ويشكل خاص نسوة الطبقة الدنيا ، في ظل غياب ذكور هذه الطبقة عن العمل الحقلى بحثا عن العمل المأجور ، الا أن الصياغات المعيارية للأحوار

تجعل الأفراد بمنأى عن الافصاح عن ذلك الموقف المعكوس ، والذي أصبح الذكور فيه هم الذين يقومون بدور مساعدة الاناث اذا تتيحت الفرصة لذلك . وتظل اجاباتهم عن الأسئلة التي توجه اليهم تقدم اجابات تلائم تلك الصياغة وتجعل النشاط الحقلى من اختصاص الذكور أساسا ، وللنساء على سبيل المساعدة فقط .

وتكرر الموقف عندما سئل أفراد المجتمع من الذين شملهم المسح الكمى بالنسبة لاسهامات الأبناء فى أنشطة الحقل ، حيث تأكد من استجابات أفراد المجتمع من طبيعة اسهامات الأبناء الذكور . والاناث وموقفهم من العمل أن الأبناء مشغولون بالتعليم ذكورا واناثا ، ولا يتسع وقتهم لأداء أنشطة بجانب استذكار الدروس .

الا أنهم عندما سئلوا عن مساعدتهم فى الحقل جاءت الاستجابات تحمل أشكالا من الاسهامات المتنوعة فى العمل الزراعى .

ويوضح الجدول التالى نسبة الأبناء المشاركين فى الأنشطة الحقلية ذكورا واناثا :

جدول رقم (١٢)
يوضح عدد الأسر التي يشارك فيها الأبناء من الذكور والإناث بالمعمل الزراعي

النسبة	إجمالي عدد الأسر التي يشارك الإناث فيها في الأنشطة الانتسابية	النسبة	إجمالي عدد الأسر التي يشارك الذكور فيها في الأنشطة	نوع النشاط
٪٧١.٥٥	١٤٣	٪٩٠	١٨٠	رحلية الماشية
٪٣٠	٦٠	٪٧٦	١٥٢	نقل التراب الجاف الى حظائر الماشية
٪٢٦	٥٢	٪٨٨	١٧٦	نقل السماد من البيت الى الحقل
٪١٩.٥٠	٣٩	٪٤٨	٩٦	مزق الأرض
٪٥.٥٠	٩	٪٤٠	٨٠	المحراث
٪١٧	٣٤	٪٧٥	١٥٠	زراعة المحاصيل
٪٥٠	١٠٠	٪٨٥	١٧٠	تنقية الحشائش الضارة من الأرض
٪٢٠	٤٠	٪٤٤	٨٨	السرى
٪٤٨.٥٠	٩٧	٪٩٣	١٨٦	جنى المحصول
٪٧٤.٥٠	١٤٩	٪٣٨	٧٦	تشوين المحاصيل
٪٩٠	١٨٠	٪ ٨	١٦	تسويق المحاصيل

ومن الجدول السابق يتضح أن معظم الأسر بالقرية يسهم فيها الأبناء
بالمديد من الأنشطة في الحقل والزراعة بكافة عملياتها وبشكل خاص في
رعاية الماشية ، ونقل التراب الجاف الى حظائر الماشية ، ونقل السماد
الناتج من الحظائر الى الحقول •

(ب) استخدام الوقت :

وعلى الجانب الآخر أفحصت الدراسة المتعمقة لبعض وحدات
المعيشة واستخدام وسائل منهجية مغايرة للاستبيان ، كاستخدام الوقت
وقوائم حصر النشاط أفصحت عن حجم أكثر تنوعا وكثافة أعلى في
الاسهامات تغاير الصورة التي أظهرها الاستبيان • ويوضح ذلك الجداول
التالية عن وحدات المعيشة بالمستويات الطبقيّة المختلفة :

جدول رقم (١٤)
يوضح الاسهامات في الطبقة العليا

رقم الترتيب	الاسم	الملكية الزمنية	إسهامات الزوجية للإستهلاك	إسهامات الزوجية للسوق	مكان أداء النشاط	إسهامات الزوج للسوق	مكان أداء النشاط	إسهامات الأبناء للسوق	مكان أداء النشاط
١٢	١٠	٥ فدان	٢٣٣	٥٢	بالمنزل للسوق بالخجل			١٠٠	بالخجل
١٤	٦	١٤ فدان	١١٣	١٩٢	أعمال المنزل أعمال الخجل حكومي	٦٠	٢١٢		

ومن قراءة الجداول السابقة والخاصة باسهامات الأفراد في الأنشطة الاقتصادية بوحدات المعيشة نلاحظ ما يلي :

١ — بالنسبة للأفراد بوحدات المعيشة بالمستوى الطبقي الأدنى :

— يتنوع الجهد المبذول من كافة الأفراد في هذه الأسر المعيشية ، وذلك للوفاء بمتطلبات حياتها ، فالأزواج يتفرغون في هذه الأسر للسعى وراء العمل بالأجر والذي قد يتوغل داخل القرية أو خارجها • وتتولى الزوجة والأبناء النشاط الزراعى في القراريط المحدودة التي تمتلكها الأسرة ، بجانب أداء بعض الأعمال بالأجر إذا أتاحت الفرصة للأبناء لأداء ذلك ، أثناء الاجازة الصيفية أو في أيام العطلات ، وفي الأنشطة التي تلائم أعمارهم ومهاراتهم ، وهى بشكل خاص جمع الخضروات وشتل الأرز وخف أعواد القطن ، والاشتراك في المقاومة اليدوية للأفات •

ومن ثم فقد سجلت قوائم النشاط التي توغرت من خلال استخدام الوقت كثافة عالية لاسهامات الزوجات والأبناء • بينما انحصرت اسهامات الأزواج العاملين بالأجر بشكل تعذر معه أداء أدوار أخرى في أنشطة الحقل للأسرة • ولقد بلغت هذه الاسهامات في الأسرة رقم (١) بالنسبة للزوجة ٤٣٣ يوم عمل خلال السنة موزعة كالتالى :

٢٧٣	يوم عمل أنفقتها الزوجة في رعاية الأطفال وإدارة شئون البيت وأداء الأنشطة اليومية والمتكررة والاسبوعية ونصف الشهرية • كالطهى والخبز ، والغسيل •
٥٢	يوم عمل لرعاية حيوانات التسمين التي تقتنيها الأسرة •
١٠٨	يوم عمل أنفقت خارج البيت للانتاج المزرعى والعمل بالأجر لدى الغير •

— تولى الزوجات ادارة شؤون الحياة واتخاذ القرارات في ظل غياب الأزواج وانشغالهم في العمل المأجور ونذى يتطلب البعد عن الأسرة طوال اليوم ، لتصبح لفرصة سانحة أمام الزوجات لاتخاذ القرارات المتعلقة بالعلاج والانفاق اليوى • وهى أمور أثر الأزواج تركها لزوجاتهم لانشغالهم عن أدائها •

— انخفاض كمية الوقت الذى تبذله الزوجات في العمل المنزلى بالقياس لحجم الأسرة اذا ما قورن بالمستوى المتوسط •

٢ — بالنسبة للمستوى الطبقي المتوسط :

— اختفت اسهامات الاناث في العمل المأجور تماما ، اذ أن كثافة الجهود التى تبذلها اناث هذا المستوى الطبقي تقتصر على البيت واليدل الذى تملكه الأسرة •

— لم تفصح الدراسة عن قيام الذكور بالعمل بالأجر أيضا لدى الغير ، ولكن أفصحت عن التحاقهم بالوظائف المؤسسية كما هو فى الأسرة رقم (٦) والأسرة رقم (٩) ، والأسرة رقم (١١) •

ينحصر نشاط الأبناء فى معظمه فى اطار متطلبات الأسرة داخل العمل الزراعى وخارجه •

٣ — بالنسبة لأسر المستوى الطبقي الأعلى :

انخفضت كثافة الجهد المبذول بالنسبة للاناث والذكور والأطفال بشكل واضح عنه فى المستويين السابقين • ومبرر ذلك أن معظم الأنشطة تؤدى من خلال الاستعانة بالعمالة المأجورة • كما أن هذه الأسر تتوفر لها الوسائل التكنولوجية المنزلية والزراعية التى تقلل الى حد ما من الوقت والجهد المطلوب من أفرادها بالقياس الى المستويين الطبقيين الأوسط والأدنى •

الفصل الثامن

الهجرة ومصاحباتها وتأثيرها على تقسيم العمل

- أولا : الهجرة في عقود زمنية متباينة بالريف المصرى •
- ثانيا : قرية الدراسة وموقفها من المتغيرات التى تشككت بالمجتمع الكبير في سياق الهجرة •
- ثالثا : الهجرة وتقسيم العمل حسب النوع بقرية الدراسة •
- رابعا : الهجرة وتنوع الدخول بالقرية •
- خامسا : قيم جديدة للإنسان الريفى تخلقت في رحم الهجرة :
 - (أ) الإنسان والأرض •
 - (ب) الاناث والأطفال جزء في سوق العمل الزراعى •
- سادسا : أنماط جديدة للاستهلاك تسلمت الى القرية •
- سابعا : مظاهر جديدة للتفاعل بين وحدات الانتاج الميشى والسوق بقرية الدراسة •

الفصل الثامن

الهجرة ومصاحبتها وتأثيرها على تقسيم العمل

تمهيد :

تأتى أهمية تناول الهجرة باعتبارها بعدا هاما ومؤثرا في ظاهرة تقسيم العمل ، وذلك من خلال ما أحدثته من تغيرات في الوعاء الاجتماعى للقرية المصرية بشكل عام ، وفي مجتمع البحث بشكل خاص •

فبالإضافة الى أنها قد لعبت دورا في احداث الاختلال بقوة العمل الزراعى عندما امتصت المتاح منها ، فانها على الجانب الآخر قد تفاعلت مع مؤثرات أخرى لتميد تشكيل ظاهرة تقسيم العمل بالقرية • فأمام قلة المعروض من قوة العمل وارتفاع أجورها ، اضطرت وحدات المعيشة الى الاعتماد على جهود أفرادها لأداء مهام النشاط الزراعى • بيد أن التعليم كان قد استقطب الذكور اليه ، فمن خلاله تحقق لهم حراك مهنى من مجال الزراعة الى مجالات أخرى • عندئذ لم يكن هناك بد من اشراك الاناث والأطفال • ولقد حدث ذلك التغير فى سياق الهجرة التى بلورت المؤثرات الاقتصادية أمام أفراد المجتمع القروى ، عندئذ لم يجد الأفراد غضاضة فى ذلك التغير الذى تحملت فيه تبعه الجهود الحقلية فئات اجتماعية متنوعة •

وستتناول فى الصفحات التالية الهجرة كبعد مؤثر فى ظاهرة تقسيم العمل من خلال العناصر التالية •

أولا : الهجرة فى عقود زمنية متباعدة بالريف المصرى •

ثانيا : قرية الدراسة وموقفها من المتغيرات التى تشكلت بالمجتمع الكبير فى سياق الهجرة •

- ثالثا : الهجرة وتقسيم العمل حسب النوع بقرية اندرأسة •
- رابعا : الهجرة وتنوع الدخول بالقرية •
- خامسا : قيم جديدة للانسان الريفى تخلقت فى رحم الهجرة •
- (ا) الانسان والأرض •
- (ب) الاناث والأطفال جزء فى سوق العمل الزراعى •
- سادسا : أنماط جديدة للاستهلاك تسلت الى القرية •
- سابعا : مظاهر جديدة للتفاعل بين وحدات الانتساج المعيشى والسوق بقرية الدراسة •

أولا — الهجرة فى عقود زمنية متباعدة بالريف المصرى :

شغلت قضية الهجرة ومصاحباتها الاقتصادية والاجتماعية الباحثين فى مجالات الاقتصاد والاجتماع والسكان ، وما يعنينا هنا هو الهجرة الريفية بشكل خاص ، وما ترتب عليها من آثار انعكست من قريب أو من بعيد على محور اهتمام دراستنا حول تقسيم العمل • وجدير بالذكر أن ظاهرة الهجرة بين سكان الريف ليست بظاهرة معاصرة ، ولكنها قديمة تباينت وفق الظروف الاجتماعية لمناطق الطرد والجذب ووفقا لمواهل متغيرة • ولقد أشار الى هذه الحقائق د • عاطف غيث فى دراسته الرائدة والمبكرة عن القرية المتغيرة ، حيث رصد فيها بعض أشكال الهجرة المؤقتة ، التى تختل بعض شهور السنة ، وذلك للعمل فى تطهير الترع والمصارف وإنشاء الطرق ، كما لاحظ هجرة أخرى من سكان الريف تتجه صوب المدينة وذلك الى الحضر القريب من مناطق الريف •

وحول خصائص المهاجرين يذكر د • عاطف غيث أيضا أن مناطق الجذب قد استقطبت أفرادا من القرى لا ملكية لهم ، أو ليس لهم منها الا النذر اليسير الذى لا يكفى احتياجاتهم الأساسية ، ورغم سلوكهم

هذا ، الا أنهم كانوا على علاقة وثيقة بالعمل الزراعى والقرية التى تحركوا منها ، ولذلك تحولت مدخراتهم الى القرية ، ووظفت فى شراء الأرض الزراعية ، أو بناء مساكن جديدة ، أو إعادة بناء مساكنهم^(١) .

وفى السنوات من ١٩٥٢ وحتى بدايات الستينات لم تتغير دوافع الهجرة الريفية وإن كانت قد زادت فى معدلاتها بشكل يفوق قدرة الحضر على استيعابها^(٢) رغم ما شهدته هذه الفترة من اتساع فى المشروعات الصناعية التى اعتمدت بشكل أساسى على الهجرة الريفية كمصدر أساسى لتدبير العمالة لتشغيلها ، ثم شهدت حقبة السبعينيات تغيرات واضحة فى ظاهرة الهجرة ، اذ تجاوزت حركة المهاجرين الحدود الإقليمية للقرية ، ومراكز الحضر القرية ، وحدود المجتمع المصرى ، ليتوجه المهاجرون الى منابع النفط بالمنطقة العربية ، ولتحدث الهجرة بآثارها طفرة فى حلقات التغير بالمجتمع المصرى^(٣) من خلال المصاحبات التى ترتبت عليها وبشكل خاص فى قيم العمل والاستهلاك والقيم الأسرية^(٤) ، كما تميزت هذه الحقبة بكثافة موجات الهجرة وارتفاع معدلاتها بشكل لم يتحقق من قبل ،

(١) انظر : محمد عاطف غيث : القرية المتغيرة ، القاهرة دار المعارف ،

١٩٦٤ ، ص ٢٨٠ — ٢٨١ .

(٢) انظر : سهر لطفى : تجارب التنمية الزراعية ، دراسة وصفية أولية فى التاريخ الاجتماعى الزراعى للريف المصرى ، ورقة مقبلة الى ندوة الفلاحون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى ، مركز بحوث الشرق الأوسط من ٦ — ٨ مايو ١٩٨٦ .

(٣) انظر : سعد الدين إبراهيم فى : النظام الاجتماعى العربى الجديد ،

مرجع ص ١٥ .

(٤) عبد الباسط عبد المعطى : الهجرة النفطية الاجتماعية ، دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت ، القاهرة ، مبدولى ، ط ١ ١٩٨٤ ، ٦٩ — ٧٠ .

وقد قدرت المصادر المختلفة أعداد المهاجرين في الفترة ما بين ١٩٧٣ إلى ١٩٨٠ كما هو مبين بالجدول التالي :

جدول رقم (١٥)
يوضح تقديرات الهجرة بين سنة ١٩٧٣ - ١٩٨٠
في بعض المصادر^(١)

سجل	المصدر	الفترة قيد الدراسة	١٩٧٣	١٩٨٠
١	الجهان المركزي للتنمية العامة والإحصاء	١٩٧٣ - ١٩٨٠	-	٧٨٩٠٠٠
٢	منظمة العمل الدولية بديل أول	١٩٧٣ - ١٩٨٠	٢١٩٤٥٣	٦٣٧٩١٩
٣	منظمة العمل الدولية بديل ثان	١٩٧٣ - ١٩٨٠	٢١٩٠٠٠	١٠٦٣٠٠٠
٤	بيركس وآخرون	١٩٧٥ - ١٩٨٠	٣٧٠٠٠٠	٨٠٣٠٠٠
٥	سعد الدين ومحمد الفضيل	١٩٨٠	-	١٠٥٦٥٠٠

وتعكس بيانات الجدول أن أعلى معدل للهجرة لتقدير « سعد الدين وعبد الفضيل » هو مليون و ٥٦٥٠٠ مهاجر • ولقد ارتفع هذا الرقم حسب ما أظهرته النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٦ ليصل إلى ٢٠٠٠٠٠٠ (١) مهاجراً (*) .

(٢) محمد سير مصطفى : بعض تضاييا التنمية الراهنة في جمهورية مصر العربية ، معهد التخطيط القوي ، مذكرة خارجية رقم ١٤٥١ فبراير ١٩٨٨ ، ص ٥٥ .

(٣) ملحوظة هذا الرقم تضمن المهاجرين وفويهم من باتي أفراد أسرهم ولذلك فهو يشتمل هذا الإرتفاع الواضح .

ولقد أسهمت القطاعات المختلفة بأنصبة متفاوتة في هذا العدد من المهاجرين • ويوضح الجدول التالي هيكل التوزيع النسبي للمصريين المهاجرين حسب الأقسام الرئيسية للمهن في عامي ١٩٨٤ — ١٩٨٥ :

جدول رقم (١٦)

يوضح (التعاقبات التي تمت للدول العربية حسب الأقسام الرئيسية للمهن بين عامي ١٩٨٤ — ١٩٨٥) (١)

	١٩٨٤		١٩٨٥		الأقسام الرئيسية للمهن
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
(١)	٧١٦٥٦	٪ ٤٢,٧	١٠٠٧٢٦	٪ ١٦,٩	أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم
(٢)	١١٥٩	٪ ٧	١٤٨٩	٪ ٢,٣	المديرون والإداريون ومديري الأعمال
(٣)	٢٥٠٠٠	٪ ١٤,٩	٤٦١٧٩	٪ ٧,٧	القائمون بالأعمال الكتابية ومن اليهم
(٤)	١٢١٨	٪ ٠,٧	٣٠٧٧	٪ ٥	القائمون بأعمال البيع
(٥)	١٤١٠٣	٪ ٨,٤	١٠٣٧١٠	٪ ١٧,٤	القائمون بأعمال الخدمات
(٦)	٦٢٩٤	٪ ٣,٧	٥٥٢٢٠	٪ ٩,٣	الصاملون في الزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر

(١) : وداد مرقص ، تقديم نادر فرجاني في : سكان مصر قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦ : ، مركز البحوث العربية ، ص ٢٥ .
ص ٥٩ .

(٢) : محمد سير مصطفى : بعض قضايا التنمية الراهنة ، مرجع سابق

ثانياً — قرية الدراسة وموقفها من التغيرات التى تشكلت بالمجتمع الكبير فى سياق الهجرة :

تكاد تكون الهجرة فى قرية سنتماى ظاهرة عامة ، فالقرية هى احدى قرى محافظة الدقهلية التى تتميز بارتفاع معدلات الهجرة ، حيث قدرت المصادر الرسمية للتعداد حجمها بالنسبة لهذه المحافظة فى ١٩٧٦ ٢٩٧٩٢٢ مهاجر ، أى بنسبة تصل الى ١١٫٧ من اجمالى سكان المحافظة البالغ تعدادهم فى نفس السنة ٢٥٤٨١٤^(١) .

ولقد تأكد من خلال معايشة أفراد القرية لفترات طويلة انتشار الهجرة بين الأسر فيها ، اذ لا يكاد يخلو بيت الا وخرج أحد أفراده للعمل باحدى الدول العربية ، أو هو فى انتظار السفر . ومعظم هؤلاء المهاجرين الى الخارج من الشباب الذين أنقذوا مرحلة التعليم المتوسط أو الجامعى ، وغيرهم من فقراء الفلاحين والمعلمين ، والذين عملوا لفترة طويلة فى صناعة الطوب بالمناطق المجاورة فى فترات ازدهارها ، ولقد استقطبتهم الهجرة الخارجية عندما أغلقت هذه المصانع أبوابها وخفضت من انتاجها فى ظل القبيود التى فرضت على تجريف الأرض الزراعية ، أو التغير فى تكنولوجيا انتاج الطوب

ولقد دفع هؤلاء الأفراد الى ذلك السلوك — كما سبق أن ذكرنا — ضيق الرقعة الزراعية بالقرية بشكل لا يستوعب تلك الزيادة المضطردة لسكانها ، ومن ثم كان البحث عن البدائل المتاحة أمام هؤلاء الأفراد للخروج من ذلك الوعاء المحدود والذى لا يتلاءم مع التطلعات التى يحياها أفراد القرية . والتى ولدت فى المناخ الاجتماعى للمجتمع المصرى .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العلم للسكان لسنة ١٩٧٦ ، ص ٢٢٣ .

وتعتبر العراق والسعودية والكويت مناطق جذب المهاجرين من أفراد القرية وذلك لاعتبارات متنوعة أهمها وجود أفراد قد سبق لهم الهجرة الى هذه الأماكن ولهم صلات قرابية أو اجتماعية بالمهاجرين الجدد .

وعند عودة المهاجر الى قريته تتغير حياته ونظرتة الى القرية وتطلعاته ، وكثيرا ما يفكر بشكل جاد في قطع صلته بالعمل الزراعي ، أو حتى بتلك الأنشطة ذات الصلة بالأنشطة الزراعية ، في الوقت الذي لا تنقطع صلته بالقرية ، اذ يتخذ منها مستقرا لحياته الجديدة ، ثم يبحث لنفسه عن عمل جديد ، ونموذجا لذلك ما حدث في الأسرة رقم (٥) من أسر المستوى الطبقي الأدنى ، والذي باع غيها الزوج جاموسته ليجهز للسفر ، وسافر الى السعودية وبعد قضاء عامين هناك ، عاد الى القرية كما تقول الزوجة (ملوش نفس يشتغل تانى في الفلاحة ولا عند حد ، ولا حتى يزرع الكام قراط بتوعنا ، وبيقول كلها حاجات مش جاية همها) .

ومن المصاحبات التي اقترنت بالهجرة في قرية سنتماي ، انفصال الأبناء العائدين عن الأسر الممتدة التي كانوا يعيشون فيها ، والاقامة في مسكن مستقل ، ولم يكن أمامهم من حل سوى شراء قطعة من الأرض تتاخم حدود القرية ، لاقامة مسكن يلائم الموقف الجديد ، كما حدث بالنسبة للأسرة رقم (٤) من أسر المستوى الطبقي الأدنى .

وكمحطة لزيادة الطلب على الأرض الزراعية المجاورة لمسكن القرية ارتفع سعرها ليصل ثمن القراط الى ٧٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٨٧ مقابل ٢٠٠ جنيه في سنة ١٩٧٥ . ويحدث المهاجر بشرائه الأرض للبناء عليها اختلالا مزدوجا ، سواء عندما يقيم عليها بيته الحضري داخل القرية حيث لا تتوفر فيه مقومات الحياة الريفية ، كما ينفصل به تدريجيا عن

القرية فلا حظيرة للمواشى به ، ولا فرن للخبيز ، اذ يستبدل بدلا منها بمقومات حضرية أخرى .

أما الموقف الثانى فيتمثل فى سلوك ذلك الشخص الذى باع قطعة الأرض ، فالمبلغ الذى يحصل عليه من ثمن الأرض يفريه بالاستمرار فى عرضها للبيع لاستغلالها كمساكن على حساب الرقعة الزراعية . فالمبلغ الذى يحصل عليه مقابل ثمن قراط واحد ، لم يحظ به خلال كدحه فيها عبر الأجيال . وينتهى به الأمر الى بناء مسكن مجاور لهذا الزحف العمرانى ، وكثيرا ما ينصرف عن العمل بالزراعة ليوجه أمواله الى استثمارات أخرى اسوة بما فعل المهاجر العائد .

ثالثا : لهجرة وتقسيم العمل حسب النوع بقرية الدراسة :

أدت هجرة الذكور الى الخارج ، وسعيهم فى الداخل نحو الأعمال المؤسسية والأعمال المأجورة بقرية ستنمى ، الى أن تحمل عبء العمل الزراعى الاناث والأطفال . فالمعلاقة واضحة بين غياب الذكور عن الحقول بالمجتمع الزراعى ، وبين اشتراك الاناث فى هذه الأنشطة . وقد اثبتت هذه العلاقة بعض الدراسات التى تناولت هذا الموضوع^(١) . كما تاكدت هذه العلاقة فى دراستنا ، فمن خلال الملاحظات اليومية المتكررة للأنشطة الزراعية بالقرية ، ظهر جليا أن تقسيم العمل بين الذكور والاناث قد استجاب للمتغيرات المتنوعة التى تمر بها القرية وفى مقدمتها الهجرة التى بدأت فى القرية منذ وقت مبكر ، حيث توجه الأفراد الى مناطق احتياج العمالة بالمناطق الحضرية المجاورة .

(١) انظر : جين هانغرسن ، ومجلدنا لليون فى : ريتشارد انكر ، المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث ، ترجمة علياء شكرى وزملاؤها ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

ولم تنفصل حياة المهاجرين تماما عن القرية ، بل ظلوا يعيشون فيها ويترددون عليها بشكل يومي ، واحتفظوا في ظل هذه الحياة بملكياتهم المحدودة • ولقد ساعدت وغرة الأيدي العاملة في الخمسينيات على استمرار حياتهم بالقرية وادارتهم للأنشطة الزراعية في مساحات محدودة، وظلت مشاركة الاناث في النشاط المزرعى في اطارها المحدود ، والذي صيغت حوله الكثير من الضوابط والمحاذير في بعض المستويات الطبقية • واستمر الحال كذلك حتى بداية السبعينيات حيث ابتلعت الهجرة معظم المعروض من قوة العمل الزراعى من الذكور ، وأجهز التعليم على ماتبقى منها ، وخلت ساحة النشاط الزراعى من الذكور •

وفي هذا المناخ تهيأت الظروف لتجاوز الاناث حدود الاطار المياري الذي صاغته العوامل الثقافية ، حول اشراكهن في بعض الأنشطة، وخروجهن للعمل • الا أن ذلك قد حدث على مستوى الواقع دون أن يواكبه تغير في قيم الأفراد السائدة حول مفهوم العمل والادوار على المستوى الاجتماعي •

أو بعبارة أكثر دقة فان الواقع الاقتصادي الذي أفرز في السياق المعاصر للقرية ، هو الذي حدد مسار ظاهرة تقسيم العمل حسب النوع بينما ظلت الصياغات المييارية حول الادوار كامنة في نفوس الأفراد تشكل أقوالهم في هذا الصدد ، ولا تعطى صورة صادقة •

غيرغم اضطلاع الاناث والأطفال وكبار السن من الذكور بالأنشطة الزراعية بالقرية في ظل ظروف الهجرة ، الا أن ذلك لم يتم استيعابه كلية داخل المحددات الثقافية التي تصنع أدوار الاناث والذكور • ولذلك فما زالت الاستجابات اللفظية تحمل أنماطا معيارية ، حول الأنشطة الاقتصادية التي يؤديها الذكور والاناث •

رابعاً : الهجرة وتنوع الدخول بالقرية :

أكدت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة ، أن هذه الظاهرة قد ترتب عليها تغيرات في مستويات الدخول لعديد من الأسر الريفية وكمحصلة لذلك ، فقد انخفضت معدلات الفقر المطلق • وطبقاً للنتائج التي انتهى إليها المسح بالعينة على ألف أسرة ريفية في ١٨ قرية مصرية ، والذي قامت به منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٧ ، وجد انخفاض لنسبة من كانوا يعانون من حالة الفقر الشديد بهذه القرى لتصل نسبتهم الى ٣٥,٣ ٪/ بعد أن كانت هذه النسبة ٤٤ ٪/ بين عامي ١٩٧٤ — ١٩٧٥ (١) •

هذا الى جانب طائفة أخرى من الآثار ، حيث أدت تحويلات المصريين بالخارج الى ارتفاع متوسط الدخل الصافي للفرد بالريف من ٦٦,١ سنة ١٩٧٥ الى ٧٣,٦ أى بزيادة مقدارها ١١,١ ٪/ ، واستمرت هذه الزيادة في دخل الفرد لتصل الى ١٢١,١ في سنة ١٩٨٠ ، وقدرت نسبة الزيادة بذلك في تلك الفترة بـ ٨٠,٢ ٪/ (٢) •

كما لم يعد النشاط الزراعى هو المصدر الوحيد للدخل بل تنوعت الأنشطة الاقتصادية بالريف ليتسع الوعاء التقنيدي لأنشطة أخرى غير الزراعة • ويؤكد هذه التغيرات تلك الدراسة التي أجراها « هوبكنز »

(١) انظر : جلال أمين واليزابث نيلور عوى : هجرة العمالة المصرية ، دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية للخارج ، تقرير بحثى رقم ١٠٨ ، مركز بحوث التنمية الدولية بكندا ، يناير ١٩٦٦ ، ص ١٤٣ — ١٤٤ •

(٢) انظر : كريمة كريم : الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصرى ، في ندوة الفلاحون والتغير الاجتماعى في العالم العربى ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس من ٦ — ٨ مايو ١٩٨٦ •

من الجامعة الأمريكية بالقاهرة على قرية موشا بأسسيوط ، ولتى ظهر منها ذلك التنوع وفقا للجدول التالى :

جدول رقم (١٧)

يوضح التنوع فى دخول الأسر الريفية بقرية موشا^(١) بأسسيوط

مصدر الدخل للأسر بقرية موشا	مجموع الأسر غير المالكين للأراضي	أسر تمتلك أقل من ١ فدان	٢-٣	٤-٥	٥ فأكثر	إجمالي الأسر
الدخل من الزراعة	—	—	١٩	٩	٧	٣٥
العمل بأجر	١٢	٨	١	—	—	٢٢
وظيفة حكومية	١٥	٢	٣	١	—	٢١
تجارة صغيرة	١٢	١	٢	١	—	١٦
وظائف غير زراعية	٥	١	—	—	—	٦
تحويلات من الخارج	١	١	٢	—	—	٤
مماش	٢	—	١	—	—	٣
إجمالي العينة من الأسر	٤٨	١٢	٢٨	١١	٧	١٠٧

وتقترب هذه النتائج مما أظهره المسح الكمي للدراسة التى نحن بصددھا فى قرية سنتمای ، حيث مثل النشاط الزراعى ٤٧ ٪ من

Hopkins, N. : «The Social Impact of Mechanization» (١١)

In : Richard and Martin (eds) «Mechanization and Agriculture Labour Markets in Egypt». Westview : Avepress, 1983, p. 194.

إجمالي الأنشطة الاقتصادية ، وبلغت الأنشطة المؤسسية نسبة قدرها ٣٥ ٪ وذلك بجانب العمل بالزراعة في ملكيات محدودة ، ومثلت الأعمال بالأجر في مجال الزراعة وأعمال البناء وأساسات المنازل نسبة بلغت ١٤ ٪ ، ونسبة ٣٥ ٪ تعمل في مهن متنوعة . ويوضح الجدول التالي الدخل كما أظهرها المسح الكمي :

جدول رقم (١٨)

يوضح مصادر الدخل لمينة المسح الكمي بقرية سنتماك

مصادر الدخل	النسبة	أقل من ١ - ٢	٢ - ٣	أكثر من ذلك	إجمالي
الزراعة	٤٧ ٪	١٥	٦١	١٧	٩٥
دخل من العمل بالوظائف المؤسسية	٣٥ ٪	٥٥	٧	٥	٧٠
دخل من العمل بالأجر في أنشطة بالزراعة وخارجها	١٤ ٪	٢٨	-	-	٢٨
أعمال غير زراعية	٣ ٪	٧	-	-	٧
إجمالي	١٠٠ ٪	١٠٥	٦٨	٢٢	٢٠٠

ويتضح من الجدول السابق أن القرية قد تنوعت فيها الأنشطة بشكل ملحوظ ، حيث اتجهت كثير من الأسر إلى الوظائف المؤسسية . وجدير بالذكر أن نسبة الهجرة لم تظهر بوضوح في المسح الكمي (*) ، إذا أن

(*) إلا أن مقابلة الإخباريين الذين يتولون تسهيل مهمة السفر لأفراد القرية أنصحت عن أرقام تقريبية للمسافرين من القرية وهي ما بين ٢٥٠ — ٣٠٠ مسافر .

أفراد القرية يخفون هذه الصنائع خوفا من اضافة بعض الاعباء الضريبية عليهم .

خامسا : قيم جديدة للانسان الريفي تطلعت في رحم الهجرة :

(١) الانسان والأرض :

أعدت المتغيرات التي واكب ظهورها موجات الهجرة الريفية صياغة العلاقة بين الانسان وكل من القرية والأرض . وقد ظلت تلك العلاقة على مر التاريخ تمثل محورا هاما لحياته ، وتشكل الكثير من سلوكه من خلال تفاعله معها ، ورغبته للبقاء فيها . ولقد أشار الى هذه القيم د/عاطف غيث و د/محمود عودة في دراسة كل منهما عن القرية المصرية^(١) . ولقد تغير الأمر في غضون انتقال القرية وتغيرها ، من خلال استقبالها للمهاجرين وتحويلاتهم وتطلعاتهم الجديدة ، ورغبتهم في بناء المساكن الجديدة ، حيث كان سبيلهم الى ذلك هو شراء الأرض المجاورة للحيز السكني .

وكمحصلة لذلك أصبحت الأرض سلعة تباع وتشترى ، كما لم تعد كما كانت من قبل مخزنا وحيدا للقيمة ، بل احتل رأس المال للنقدى مكانتها في ظل النمط الاقتصادي الرأسمالي ، والسياسات التي انتهجتها الدولة ، وفي ظل أشكال الاستثمارات المعاصرة التي وسعت من دائرة الانتاج للسوق على حساب نمط الاقتصاد المعيشي .

وفي هذا السياق المتغير للقرية وللانسان فيها يتطلب الأمر إعادة طرح الكثير من المفاهيم حول الارتباط بالأرض المعروف عن الفلاح المصري . وغير ذلك من المفاهيم والرموز الشهيرة في الاقتصاد السياسي حول العلاقة بين الأرض والنقود ، والتي صيغت على هذا النحو : (ض

(١) انظر : محمد عاطف غيث ، مرجع سابق : ٢٨٥ .

محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، مرجع سابق ص ١٥٦ .

(ن - ض) • حيث « ض » هي أرض و « ن » هي النقود ، لسكى تصبح : (ن - ض - ن) • وبهذا الشكل نجد انفصالا للنقود عن الأرض وخروجاً لرأس المال من أسره التقليدى الذى ظل حبساً فيه عبر قرون طويلة بالقرية ، ليتفاعل مع أنشطة أخرى أكثر تنوعاً^(٢٧) تحقق لها النمو فى رحم الهجرة ، وولدت فى ثنائى الرأسمالية الريفية والمناخ السياسى والاقتصادى السائد بالمجتمع المصرى •

كما تنوعت أشكال العلاقة بين الأفراد والأرض الزراعية ، والانتاج بها • فهناك المالك الغائب ، والحاضر ، وكلاهما قد لا يزرع الأرض بنفسه ، ويفضل استغلالها بشكل ايجارى قصير الأمد ، حتى لا يقع فى مأزق من التحديد الايجارى المجحف الذى حدده القانون بسبع أمثال الضريبة ، أى ما يوازى سبعون جنيهاً للفدان • وللأفلات من هذه العلاقة ابتكر الأفراد بالقرية علاقات ايجارية جديدة ، منها استئجار الأرض لمحصول واحد ، أو محصولين خلال العام أو خلال الموسم الزراعى •

ورغم وعى الدولة بهذه الأشكال الجديدة ، الا أنها قد آثرت ترك أفراد القرية لتنظيم هذه العلاقات وفقاً لمقتضيات الواقع بينهم ودون إعادة لصياغة مثل هذه القوانين فى إطار أكثر موضوعية •

(ب) الثالث والأطفال جزء فى سوق العمل الزراعى :

أدت الهجرة الى ارتفاع أجر العمالة الزراعية ، نتيجة لقلّة المعروض من قوة العمل وزيادة الطلب عليه • اذ قدر النقص فى سوق العمل بالزراعة

(٢٧) محمد عبد الشفيع عيسى : التغير الاقتصادى فى الريف المصرى ، مع دراسة ميدانية لقرية مصرية ، مقال بمجلة دراسات عربية المئنة العشرين ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٣ •

١٠ بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٨٢ بنسبة تقترب من ١٤ ٪ ، ويعني ذلك غياب مليون عامل زراعي من ذوى الملكيات المحدودة^(١) .

ولقد أدى ذلك الى اختلال في سوق العمل الذى ظل الذكور قوام المعروض منه لغترات طويلة^(٢) . والذين يمثلون تغضيبا بالنسبة لاحتياجات العمل الزراعى فى الكثير من الأنشطة ، وبشكل خاص الشاقة منها . والتي يرى أفراد المجتمع الريفي أنها لا تلائم قدرات الاناث .

الا أن ما حدث فى أعقاب الهجرة التى ارتفع معدلها بين الذكور ، أن زاد الطلب على الاناث والأطفال كبدايل فى قوة العمل ، وفى هذا الصدد تجاوزت أدوار الاناث حدود دائرة التقسيم الطبيعى للعمل ، وبشكل خاص نسوة الطبقات الدنيا ، لنجدهن يؤدين بعض الأعمال الشاقة فى الحقل ، بالإضافة الى أعمال البيت . وفى سبيل الوفاء بالادوار المتعددة للاناث ، اضطرت بعض الأسر للاعتماد فى جزء كبير من استهلاكها الغذائى على السوق ، وبشكل خاص فى الخبر والدواجن المذبوحة ، أو تلك التى يتم تربيتها فى المزارع التى انتشرت فى ارجاء الريف .

سادسا : انماط جديدة للاستهلاك تسلمت الى القرية :

فى غضون موجات الهجرة الخارجية التى شهدتها الريف المصرى تجاوزت مؤثرات الظاهرة حدود الموقف الاقتصادى كعرض المعروض للطلب عليه ، لتترك بصماتها فى شتى جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى . فقد وظفت أجزاء كبيرة من تحويلات المهاجرين لتمويل احتياجات أسرهم الكائنة فى الوطن الأصلى ، والتي تشكلت فى ضوء التغيرات الاجتماعية

(١) انظر : سهر لطفى : تجارب التنمية الزراعية ، مرجع سابق .

(٢) Mohie El-Din, Amr : «Rural Employment Problems in

Egypt : Questions to be Answered»- Paper prepared for the World Bank, September, 1979.

بالمجتمع الكبير ، وأصبحت تمثل تطلعات اجتماعية في سياق هذا الموقف الجديد بالنسبة للمهاجر وأسرته ، أو بالأحرى باتت في متناول قدرته الشرائية بعد أن مثلت تطلعا عزيز المنال لفترات طويلة قبل السفر •

وتبدو مخاطر هذه التطلعات في أنها تتضمن أنماطا استهلاكية وافدة على المجتمع المصرى بشكل عام ، وجديدة على الريف بشكل خاص ، وكمحصلة لذلك انتشرت السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات وأجهزة الفيديو والتلفزيون في أرجاء الريف ، كما تبدو مخاطرها فيما تحدته من تحولات عشوائية داخل القرية المصرية لتخرجها من تريفها التقليدي ، وتنقلها الى حالة من التضرر المشوه وغير المخطط ، بالاضافة الى أن ذلك الشكل الاستهلاكى هو بمثابة ثقب في الوعاء الادخارى ، وهدر لجهود الأفراد وعائد الهجرة •

وعلى المستوى الأعم بالريف فإن اقتناءها بواسطة مجموعة من الأفراد دون الأخرى يمثل تطلعات وضغوط وحاجات لم تتحقق للأفراد الذين لم تتح لهم فرصة السفر الى الخارج ، لتسقى بذلك القرية — في ظل هذه التناقضات — بمشكلات التضرر ، علاوة على ميراثها التاريخى من المشكلات التى طالما أرقت أهلها وأثقلت كاهلهم عبر قرون طويلة •

والجدول التالى يوضح حجم الانفاق على الاستهلاك العائلى السلمى والخدمى بين الريف والحضر فى السنوات من ١٩٧٤ — ١٩٨٢ :

جدول رقم (١٩)

يوضح حجم الانفاق على الاستهلاك العائلي (للسلمى والخدمى)
بالريف والحضر فى المدة من ١٩٧٤ — ١٩٨٢ (١)

السنة	جملة الاستهلاك العائلى بالمليون	نسب الريف والحضر		ملاحظات
		الريف	الحضر	
١٩٧٤	٢٨٧١	١٧٧٠	١١٠٠	يشمل الاستهلاك العائلى السلمى والخدمى.
١٩٧٥	٣٢٩٣	٢٠٧٣	١٢١٨	
١٩٧٦	٤٠٣٠	٢٥٦٦	١٤٦٤	
١٩٧٧	٤٩١٦	٣١٢٥	١٧٩١	
١٩٧٨	٦٣٦٢	٤٠٧٦	٢٢٨٥	
١٩٧٩	٨٢٥٣	٥١٧٨	٣٠٧٤	
١٩٨١/٨٠	١١١٥٤	٦٢٧٢	٤٨٧٨	
١٩٨٢/٨١	١٢٨٢٢	٧٢٦٢	٥٥٥٩	

(١) المصدر : بيانات تقارير المتابعة بوزارة التخطيط من ١٩٧٤ — ١٩٨٢ :
(نقلا عن مساعد عبد القادر حجاب : تطور الاستهلاك العائلى فى ضوء بعض
المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من ١٩٧٤ — ١٩٨٢ ، بحث دبلوم معهد
التخطيط القومى لسنة ١٩٨٥ ، ص ٣٠ .

جدول رقم (٢٠)

يوضح معدل الزيادة السنوى فى الانفاق الاستهلاكى
فى كل من الريف والحضر من ١٩٧٤ — ١٩٨٢ (١)

السنوات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١
معدل الزيادة والاستهلاك على المستوى القومى %	٢٢	١٤	٢٢	٢٧	٢٢	٢٢	١٤
معدل الزيادة فى المحضر %	١٧	٢٤	٢٢	٢٠	٢٧	٢١	١٦
معدل الزيادة فى الريف %	١١	٢٠	٥١	٥٢	٤٥	٥٢	١٢

ويبدو من أرقام هذه الجداول كيف ارتفعت معدلات النمو فى
الاستهلاك بالريف من ١١٪ / ١٩٧٥ لتبلغ ذروتها فى ٨٠ / ١٩٨١ حيث
بلغت ٥٣٪ متفرقة بذلك على قطاع الحضر .

ولا يجب أن يتبادر الى الذهن بأننا من هؤلاء الذين ينادون بأن
يظل الريف أسير تقليدته التى عاشها فى العصور المختلفة ، ولكن مانود
الإشارة اليه هو الا يترك التغير فيه دون تخطيط واع ، فقد كانت الفرصة
مواتية لكى يخرج الريف المصرى من أسرته التقليدى الذى ظل مكبلا به
لسنوات طويلة ، ولكنها لم تستغل . وترك أفرادهم يقدمون حلولاً فردية

(١) حيث معدلات الزيادة من الأرقام المقتبحة بالجدول رقم (٢٢) .

لمشكلاتهم ، ويستعمرون نماذج معيارية قد تلائم القرية وقد لا تلائمها ، وكذلك أنماط انتاجية قد لا تحقق مصلحة المجتمع ولكنها لخدمة أصحابها أو لتحقيق احتياجات السوق الخارجية . وفي ظل هذه الظروف أصبحت القرية وعاء اجتماعيا حافلا بالتناقضات التي جعلت منها عبئا آخر على الاقتصاد القومي ، يضاف الى عبء المدينة ومشكلاتها في ضوء غيبة مشروع عام يضم القطاعين في اطار قومي للانتاج وتقسيم العمل .

سابعا : مظاهر جديدة للتفاعل بين وحدات الانتاج المعيشي والسوق بقرية الدراسة :

استجابت بعض وحدات المعيشة بالقرية للتغيرات التي حدثت ، وكثفت من جهودها للوفاء بمتطلبات السوق المحدودة بالقرية ، والذي زاد الطلب فيه على منتجات البيت والمحل ، في ظل عمليات الحراك المعنى من الزراعة الى أنشطة أخرى ، وغدت الكثير من الأسر لسعات الترفيف ، ونفور بعض العائدين من الهجرة من العمل في الزراعة . وليست ظاهرة الانتاج لسوق القرية من قبل وحدات المعيشة بجديده ، ولكن الجديد فيها هو نقصان عدد الأسر التي تؤدي هذا الدور بالقياس للأسر الأخرى . وهو شكل معاكس لما كان يحدث من قبل .

ولذلك أحدثت هذه الندرة زيادة في الطلب وارتفاعا في أسعار هذه المنتجات ، وتفاعلت مع هذا الموقف بعض الأسر التي لم يتح لأفرادها السفر الى الخارج ، ومازالوا يعملون بالزراعة ، وقدمت منتجات الالبان من الجبن والزبد الى سوق القرية ، وغير ذلك من الصوب اللازمة للغذاء . بل تجاوز الأمر كل ذلك لنجد بعض الأسر تقوم باعداد روث الحيوانات للاستخدام في الوقود وبيعه للأسر التي تخلت عن هذه الادوار لعدم وجود ماشية لديها . كما زادت المساحات التي خصصت لزراعة الخضروات في ملكيات الأسرة ، فبعد أن كانت تعمل على المحاصيل الأساسية لاستهلاك

الأسرة فحسب • أصبح يخصص لها حيز في ملكيتها للتسويق ، كان تكون بضعة قرايط أو أكثر قليلا من ذلك • وبهذا السلوك الاقتصادي أحدثت العديد من الأسر الريفية قدرا من التوازن بين انتاجها لمسوق القرية ، واحتياجاتها من الدخل الذى اعتمد على احتياجات الأسر ذات الدخول النقشية المنتظمة من العمل بالوظائف الحكومية ، أو من عائد الهجرة •

كما احتفظت نساء كثيرات من هذه الأسر الريفية ببعض حيوانات التسمين بهدف استثمارها ، وهو مشروع يدر عائدا نقديا مجزيا للأسرة ، وتقوم الاناث بإدارته والإشراف عليه ، من خلال مشروع تشرف عليه وزارة الزراعة ، وبنك القرية ، اذ يقدمان للأسرة الراغبة فى الاشتراك مبلغا وقدره مائتان من الجنيهات عند الشراء والتعاقد ، كما يتم التأمين عليها ورعايتها بيطريا ، وتقديم الاعلاف اليها خلال فترة التسمين وبعض مضى ستة أشهر يتم تسليمها الى الجهتين ، البنك ووزارة الزراعة بعد دفع باقى الثمن وخصم التكاليف السابقة •

وتنتشر هذه الظاهرة بشكل ملحوظ بين العديد من الأسر ، وفى شكل مزارع كبيرة • وتفيد احصاءات بنك القرية فى هذا الصدد ، أنه قد تم تسليم حوالى ٢٠٠٠ قطمة خلال دورتين فى عام ١٩٨٦ وذلك من هذه القرية وبعض القرى المجاورة لها • ويعكس انتشار هذه الأنشطة أشكال الاستثمارات الجديدة التى عرفتها القرية ، والتى أسهم فى ظهورها وجود رأس المال النقدي من عائد حويلات المصريين بالخارج • كما أنها تلقى الضوء على تنوع الجهود التى تبذلها بعض الفئات داخل القرية ، والتى لم تلحق بركب الوظائف والمهن والهجرة بحيث تستطيع أن تواكب غيرها من الأسر ، وتتوازن فى ظل المتغيرات الجديدة •

الفصل الحادى عشر

الانتاج الريفى فى ضوء محددات تقسيم العمل الجديدة

اولا : التركيب المحصولى والاستجابة لمتغيرات السوق :

(أ) قرية الدراسة تتفاعل مع المتغيرات الانتاجية بالمجتمع المحيط :

(ب) شروط جديدة لتقسيم العمل أملاها المجتمع الكبير على القرية •

(ج) تغير التركيب المحصولى سمة عامة بالريف المصرى •

(د) صياغة جديدة للعلاقة بين القرية والمدينة فى ضوء تقسيم العمل •

(هـ) دوافع التحول فى الانتاج الى محاصيل السوق •

ثانيا : التكنولوجيا المستخدمة فى العمل الزراعى وتقسيم العمل :

(أ) فى مجال الحقل •

(ب) التكنولوجيا المنزلية •

الفصل الحادى عشر

أولا : التركيب المحصولى والاستجابة لتغيرات السوق :

(١) قرية الدراسة تتفاعل مع التغيرات الانتاجية بالمجتمع المحيط :
تفاعلت مجموعة من العوامل بقرية الدراسة ، لتغير من خريطة التركيب المحصولى لانتاجها ، وتحولت انقصرية فى غضون من انتاج بعض المحاصيل ذات الأهمية الاستراتيجية للدولة كالقطن ، الى محاصيل ذات أهمية خاصة بالنسبة للزراع كالفاكهة والخضر ، اذ أدت ندرة المعروض من قوة العمل الزراعى فى أعقاب موجات الهجرة التى شهدتها القرية ، وما أحدثه التعليم من حراك مهنى الى خارج قطاع الزراعة ، ومشكلات أفراد القرية الذين يعملون بالزراعة مع المؤسسات الحكومية ، أدت كل هذه العوامل الى هروب الزراع من بعض المحاصيل والاتجاه الى محاصيل أخرى ، لما تحققت من عائد مباشر ، ولعدم احتياجها الى الجهد الأدمى المستمر الذى تعذر وجوده بالقرية •

أضف الى ذلك الزيادة السكانية للقرية ، وثبات الرقعة المنزرعة والتطلعات التى يعيشها الأفراد فيها ، وأسلوب الحياة الجديدة ، للعديد من الفئات كالمعلمين والمهنيين من الهجرة ، وأنماط الاستهلاك الحضرية ، والوقت متاح للعمل الزراعى ، ومكانته بين الأنشطة الأخرى • وهى الأخرى عوامل قد أسهمت فى تغيير نمط استغلال المساحات المنزرعة بالقرية ومحاولة استثمارها وتوظيفها للحصول على أقصى عائد نقدى ممكن ، والجدول التالى يوضح التركيب المحصولى بقرية الدراسة من

جدول رقم (٢١)

يوضح التركيب المصولى بالقرية من عام ١٩٧٩ - ١٩٨٧.

السنة	نوع المحصول						ملاحظات
	ط	ف	ط	ف	ط	ف	
١٩٧٩	٧	٨٦	٦	٤٥٣	١٢	٢٥٠	٥٤٦ -
١٩٨٠	٣	٩٨	١٣	٤٥٨	١٨	٢٧٠	٥٣٤ -
١٩٨١	٧	١١٤	٦	٤٧٠	١٧	٢٧٠	٦٤٢ -
١٩٨٢	-	١٢٠	١٨	٤٦٩	٢٣	١٥١	٦٢١ -
١٩٨٣	٩	١٢٨	١٢	٤٧٣	١٨	٢٣	٦٢٠ -
١٩٨٤	٢٢	١٢٩	١٤	٤٨٠	٢٠	٤٥	٦٦٣ -
١٩٨٥	٧	١٥٢	٨	٤٨٠	١٦	١١٦	٦١١ -
١٩٨٦	٧	٢١٤	٩	٤٥١	١	٤٨	٥٦١ -
١٩٨٧	٤	٢٧٤	١٣	٤٥٢	١٦	٧٣	٥٢٠ -

ويرغم ماتمكسه الأرقام الواردة فى هذا الجدول من بعد عن الواقع ويشكل خاص حول الحقائق والتي تريد مساحاتها عن ذلك الرقم الا أنها تمكس بعض الحقائق نحو اتجاه أفراد المجتمع بالقرية الى زراعة الفاكهة على حساب القطن الذى تناقصت مساحته من ٢٥٠ فدان ١٩٧٩ الى ٧٣ فدان فى ١٩٨٧ ويؤكد عدم موضوعية بعض البيانات الواردة فى الجدول اغفالها لمساحات الأرز ، والتي تشتت بزراعتها هذه القرية ، فى الوقت الذى تحرم زراعته الدولة بسبب نقص المياه المخصصة لها ، الا أن الزراع يستخدمون فى ذلك المياه الارتوازية . ومن الملاحظ أن سجلات الجمعية الزراعية تحاول التقريب بين مساحات المطلوب زراعتها وفقاً للدورة الزراعية ، والواقع الفعلى بشكل رقمى حتى لا تتناقم المشاكل بين أفراد القرية والجهات الرسمية .

كما يلاحظ أيضا احتفاظ الكثير من الاسر بالمساحات المزروعة بغذاء
الحيوانات باعتبارها هى الأخرى ذات جدوى اقتصادية بالنسبة للفلاح
من خلال أهمية الحيوانات ، سواء كانت تقتنى لأغراض التسمين أو
للانتاج الحيوانى من الألبان • اذ يشير أحد المزارعين الى أهمية توفير
الغذاء للحيوانات قائلا :

(ان أكل الانسان مقدور عليه ويمكن لو مزر عنائش قمح أو ذره
تشتري العيش من فرن الحكومة ، لكن الحيوان لو مكانش له أكل حتبقى
مشكلة ملهائش حل) •

وأمام ذلك وصل ايجار الفدان بالنسبة لزراعة البرسيم الى ٤٨٠
جنيها ، وغير ذلك من الملاحظات كالثبات النسبى فى مساحة القمح ،
وزيادة مساحة الخضروات والتي يعتقد أنها تفوق هذه المساحة حيث
ينجأ الزراع الى زراعتها فى مساحات مستقلة داخل محاصيل الدورة
الزراعية ، عندئذ يصعب على المسئولين بالجمعية الزراعية حصرها •

(ب) شروط جديدة لتقسيم العمل أملاها المجتمع :لنكب على القرية :

فبرغم عدم توفر المعوقات الأساسية التى تتطلبها محاصيل الفاكهة
والخضروات والتي منها اتساع المسكنات ، وتوفير رؤوس الأموال ،
وجود علاقات للتسويق يمكن من خلالها تصريف انتاج هذه المحاصيل،
الا أن أفراد القرية يسمعون الى زراعتها ، حيث يقول أحد الاخباريين
« الحكومة محرمة زراعة الشجر الا باذن من الجمعية ، واللى بيخالف
بيدفع غرامة ، ومع ذلك الناس بتخالف ولما تتجمع شوية مخالقات
الناس تستنى الانتخابات بتاعة مجلس الشعب ويطلبوا من المرشحين
رفع هذه المخالفات مقابل أنهم يدوهم صوتهم • وفعلاده حصل كذا
مرة) • ولقد أكد هذه الأقوال مسئول الجمعية الزراعية •

ولاشك أن الدافع المادى يعد محركا هاما نحو سلوك أفراد القرية
ازاء هذا النوع من المحاصيل ، وينعكس ذلك في أقوال الاخباريين
بالأمرتين رقم ٨ ، ٩ من أسر المستوى الطبقي المتوسط ، حيث تم زراعة
نصف المساحة المملوكة لهما بأشجار الخوخ والعنب التى تشتهر بهما هذه
القرية ، وترك النصف الآخر للمحاصيل الأخرى حيث يقول رب الأسرة
رقم (٩) (زراعة الشجر مفيدة لأن الفلاح يخلص من الجمعية وتعبها
وحساباتها المخبطة ، والجنان مش عايزه شغل كثير ولا مراعية زى
المحاجات الثانية ، ويرضه الخضار كويس عمره قليل فى الأرض ومكسبه
حلو للفلاح) •

ويقول رب الأسرة رقم (٨) موضحا أسباب الاتجاه نحو زراعة
الخضروات والفاكهة والهروب من محاصيل الدورة الزراعية (الناس
يتحاول تهرب من مشاكل الجمعية والمعاملة ألصعبه فيها) ويفرب مثالا
لذلك فى تجربته مع الجمعية قائلا (أنا زرعت نصف فدان أرز ، ولما
جه منسوب الجمعية يقدر المسلحة قدرها على أنها ١٥ قراط ، وحاولت
أفهمه أنهم ١٢ بس قال لى لما ييجى معاد التوريد فكرنى ، وعند التوريد
أصر أنهم ١٥ قراط وعلى ما وزعت على كل بنت من بناتى شويه رز خلص
المحصول وعلشان أورد الحصة رحت لواحد تاجر بيلم كسر الرز وكناسة
المضارب ويوردها على الفلاح مقابل ٣ جنيه توريد عن القراط ودفعت
له ٤٥ جنيها • يبقى أنا اشتريت الرز اللى أنا زرعت من الحكومه علشان
تأكل رز نظيف) •

وما يحدث بالنسبة لمحصول الأرز هو أن الزراع يتهربون من
توريد الحصة المقررة للجمعية ، وذلك لانخفاض سعرها اذا ما قورنت
بالسعر خارج نطاق النظام الرسمى ، اذ يصل سعر الكيلو داخل القرية
على مدار العام الى ٨٠ قرشا ، وذلك نجد الزراع يتحايلون بأشكال مختلفة
للاحتفاظ بكمية المنتج من الارز لتسويقه خارج نظام التوريد ، أو
يحاولون الاحتفاظ بالجزء الأكبر عن ناتج المحصول للاستفادة منه بالسعر
الحر ، كما فعل هذا المزارع ، ومن ثم نجد أن الأنواع التى يتم توزيعها

من الأرز من خلال منافذ التوزيع رديئة للغاية ، لأنها ناتج التحايل على نظام التوريد في جزء كبير منها ، والذي يشعر المنتهون أنه نظام مجحف ومفروض عليهم ويحتاج إلى إعادة نظر من قبل الدولة .

والجدول التالي يوضح فروق الأسعار بين التوريد الإجبارى والسعر الحر لحصول الأرز من سنة ١٩٥٩ إلى ١٩٧٩ :

جدول رقم (٢٢)

يوضح أسعار السوق الحر والتسليم الإجبارى للأرز^(١)

المنطقة	سعر السوق الحر	سعر التسليم الإجبارى	ملاحظات
١٩٦٥	٢٠	٢١,٣٦	بالجنبة للطن الواحد
١٩٦٦	٦٠	٢٦,٦٨	
١٩٦٧	٤٠	٣٠,١٢	
١٩٦٨	٤٠	٣١,٥٧	
١٩٦٩	٣٥	٣٠,٨٩	
١٩٧٠	٣٥	٢٨,٤١	
١٩٧١	٢٨	٢٧,٥٤	
١٩٧٢	٢٨	٢٦,٨٣	
١٩٧٣	٤٦	٢٨,٣٩	
١٩٧٤	٥٨	٣٥,١٣	
١٩٧٥	٦٦	٤٠,٢٤	
١٩٧٦	٨٠	٥٠,٠٠	
١٩٧٧	٨٧	٥٠,٠٠	
١٩٧٨	٩٠	٥٠,٠٠	
١٩٧٩	٩٤	٧٠,٠٠	

(١) المصدر : معهد التخطيط القومى ، التنبؤ الزراعية في مصر ، ملخصها وحاضرها ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية مجلد رقم (١٤) الجزء الثالث يوليو ١٩٨٠ ، ص ٣٢٧ .

وهناك مبررات متنوعة يسوقها الأفراد بالقرية حول عوامل الابتغاء نحو محاصيل السوق ويشكل خاص الفاكهة ، وانعكست هذه المبررات في أحوال الأسرة رقم (١٣) من أسر المستوى الطبقي الأعلى والتي تمتلك خمسة أفدنة ، زرعت ثلاثة منها بالخوخ والعنب والبرتقال ، وما زال الجزء الباقي يستغل لانتاج المحاصيل الأخرى ، حيث تقول الأم التي تدعى الزراعة (بعد ما الولاد كبروا والعمال قلت في البلد زرعنا ثلاث فدادين فاكهة ، منها أن الحمل يخف علينا شويه في الشغل ومنها نجيب فلوس أحسن ، وكمان نخلس من الجمعية ومن الدورة الزراعية والمتعب اللي بنشوفه من وراها) ، وقد يفهم من ذلك أن الحداثق تحتاج الى جهد أقل ، ولكن ذلك أمر غير مؤكد ، إذ أن الاحصاءات المتاحة في هذا الشأن تؤكد ارتفاع الجهد المطلوب من العمل فيها وهو ١٣٨ رجل / يوم للفدان في العام مقابل ٥١ رجل يوم للخضروات ، ٤٢ / رجل يوم للقطن وذلك في احصاءات عام ١٩٨٢ ، والجدول التالي يوضح معدلات العمالة اللازمة للفدان في المحاصيل الزراعية المختلفة :

جدول رقم (٢٢)

يوضح معدلات السمالة اللازمة للفدان من المحاصيل
الزراعية المخططة طبقا لبيانات وزارة الزراعة في أعوام
١٩٥٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٨٢ وطبقا لنتائج دراسة ميدانية
أجراها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
في عام ١٩٨٤^(١)

المحصول	١٩٥٠		١٩٧٤		١٩٨٢		١٩٨٤	
	دجل/ريدم	ولد/ريدم	دجل/ريدم	ولد/ريدم	دجل/ريدم	ولد/ريدم	دجل/ريدم	ولد/ريدم
قمح	٢٧	٤	٢٧	٤	٢٧	٤	١٧,٨	
شعير	١٨	٢	١٨	٢	١٨,٢٥	٢	١٥	
ذبول	١٩	٥	١٩	٥	١٩	٥	١٦,٦	
طماطة	—	—	٢٠	٢	٢٠	٢	٢٢,٠	
عذس	—	—	١٩	٢	٢١	٢	٢٢,٢	
كفتان	—	—	٢٤	١٧	٢٤	١٧	٢٤,٤	
بفول سنوى	٢٢	٧٠	٢٢	٧٠	٢٢,٥	٧٠	٢٦	
كرس	—	—	٢٠	٢	٢٠	٢	٢٨	
حصى	—	—	٢٢	٢	٢٢	٢	٦,٤	
برسيم ربات	٢٤,٥	٣	١٩	٧	١٩,٥	٧	٧,٧	
برسيم كرس	٩	—	٨	٢	١١,٥	—	٢٤,٣	
برسيم ربات	—	—	—	—	٢٥	٣	٥,١	
طحين	١١	٨٧	١٢	١٠٠	١٢	٨٧	١١,٧	
ذرة صيفى نيل	٣٥	٤٠	٣٥	٤٠	٣٥	٤٠	١٩,١	
ذرة شادى صيفى	٢٥	١٠	٣٤	١٠	٢٥	١٠	٢٥,٦	
ذرة صيفى صيفى	٢٢	١١	٢٢	١١	٢٢	١١	١٣,١	
صوفى (كر)	٧٨	٣١	—	—	٩٨	٣١	٢٧,٦	
صوفى (كر)	٥٩	١٧	—	—	٧٩	١٧	٢١,٠	
صوفى (كر)	—	—	٩٨	٢٧	—	—	—	
نيل سودا	٤١	٣٥	٤١	٣٥	٤١	٣٥	٥١	
صوفى	٢٨	٤	٢٨	٤	٢٨	٤	٢٤,٧	
صوفى	—	—	٥١	٢٧	٥١	٢٧	٢٨,٧	
نما كرس	—	—	١٢٨	٤٢	١٢٨	٤٢	٢٩,٨	
١ خرس	—	—	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٢,٧	

(١) المصدر : أحمد حسن إبراهيم ، ورقة مقدمة الى ندوة اجتماع خبراء
مسوح الاسرة والبيانات اللازمة لتخطيط القوى العاملة في القاهرة ، معهد
التخطيط القومى . الفترة من ١٣ — ١٦ ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٥ .

والارجح أن المبررات الكامنة وراء ذلك التحول هي السعى وراء تكسب المادى من جانب والتخلص من مشكلات الجمعية من جانب آخر ، أما بشأن كمية العمل الذى يبذل بالحدائق فانها يمكن أن تكون أكثر منها لدى المحاصيل التقليدية ولكن تتم فى فترات متقطعة على مدار العام ولا تحتاج الى الاستمرارية كما يحدث بالمحاصيل الأخرى ، ويتأكد ذلك من أقوال أحد المزارعين عندما نجده يقول (احنا بنزرع الفاكهة علشان نهرب من الجمعية ومشاكلها ، ونستريح من الجرى وراء العامل ، ومن الرى والعزيق الللى بيحتاجه محصول زى القطن مثلا ، ولقوق كده الفاكهة بتجيب غلوس كويسه من ٢٠٠٠ — ٣٠٠٠ جنيه من الفدان مقابل ١٠٠٠٠ جنيه من القطن بعد خصم مستحقات الجمعية الللى بتستبر شريك للفلاح فى أرضه دلوقتى) •

ويمكن أن يكون اللجوء الى محاصيل السوق هروبا من وطأة مشكلات العمالة الكثيفة التى تحتاجها بعض المحاصيل كالقطن مثلا حيث يتطلب زراعته وخفه وجنيه الى كثلفة فى العمل لم يعد يتصلها المروض من قوة العمل بالقرية •

ويقص أحد الزراع ما حدث له مع القطن فى العام الماضى قائلا (زرعت فدانين قطن وعندما جاء موعد الجنى كانت المدارس دخلت وملقيتش حد يجمع القطن وخفت عليه ليتلف فذهبت الى مدير الجمعية شار عليه انى أروح لناظر المدرسة وأقدم له طلب عشان يخصص فصل أو اثنين يقوموا بالمهمة دى لكن أنا خفت لأن العيال دى مش ولاد جيل فلاحين دول ولاد جيل موظفين وخفت لأحسن يتلفوا المحصول ، وتعبت لحد ما دبرت شويه ستات بالمعافيه واشتملت معاهم أنا وزوجتى وولادى لحد ماجمعنا المحصول بالمعافيه ، والآخر على مادفت أجر العمال وثمان المبيدات والسماذ والبفرة طلعت من غير حاجة ، حتى ما أخذتش حق تعب ولادى ومراتى طول السنة) •

وأمام ذلك تناقصت مساحات القطن في مصر بشكل عام وفي القرية التي يجري فيها الدراسة بشكل خاص . رغم أهمية القطن كمحصول للتصدير وللصناعات الداخلية التي تقام عليه ، ولا يكفى ذلك أو تلك الأهمية لاستمرار دفع عجلة الانتاج الزراعى من هذه المحاصيل ، بل أن الأمر يحتاج الى إعادة النظر في الكثير من العلاقات التي صيغت بين الفلاح والمؤسسات الحكومية المختلفة في ظروف مختلفة تماما عن تلك التي تمر بها القرية المصرية في الوقت الراهن . ويوضح أحد الزراع بالقرية المشكلات التي تواجه زراعة بعض المحاصيل الهامة كالقطن بقوله (في الأول كان الفلاح يحاول يزود زراعة القطن عن المساحة التي الحكومة حددتها له ، وساعات كثير كانت الحكومة بتقطع القطن المزروع زيادة ، والفلاح كان يتعنى أنه يزرع أرضه كلها قطن ، لأنه كان يبغى كل المناسبات الكويسة في حياته لحد ما يجنى القطن ، لكن الأيام دى اتغير كل شىء ، والفلاح اللي كان ييفرح بالقطن أصبح بيحزن لو وقعت أرضه أو شوية منها في دورة زراعة القطن) . وتكس هذا الأقوال تلك الفترات الزمنية بالقرية والتي لم تكن مجالات الاستثمار فيها الا لمحصول القطن فحسب ، ولكن الأمر قد تغير الآن لمتعدد مصادر الدخل للأفراد بالقرية فالهجرة ، والعمل خارج نطاق الزراعة والأنشطة الرأسمالية كالتسمين ، وزراعة محاصيل أخرى كالفاكهة ، والخضروات ، وشن بيع الأرض للعبانى قد أخرجت القرية من أسرها التقليدى لتفتتح على المجتمع الكبير وتجعل من المجتمع الزراعى مجتمعا متنوع النشاط ، ويلاحظ ان هذه الأنشطة قد نمت على حساب القطاع الزراعى ، الذى لم يعد يمثل من منظور الكثير من أفراد القرية مجالا للجذب ، فكثافة السكان وثبات المساحات المنزوعة جعلت بوتقة النشاط الاقتصادى الزراعى تضيق أمام التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية التي شكلت طموح الأفراد ، وبذلك ظهرت هذه التحولات في نمط الانتاج ، وترتب على ذلك ان أصبحت القرية تنتج مالا يستهلك ؛

وتستهلك مالا تنتج^(١) . ومن جانب آخر فإن انفتاحها على المجتمع الكبير قد سرب إليها العديد من المشكلات التي لم تكن تمهد لها من قبل . وإذا كانت أسر المستويين الطبقيين الأعلى والمتوسط قد اتجهت إلى زراعة الفاكهة لتخفيف عبء العمل على أفرادها ، ولتناسب هذا النوع من المحاصيل مع ملكياتها الزراعية المتسعة نسبيا ، فإن وحدات المعيشة بالمستويات الدنيا قد اتجهت نحو زراعة الخضروات ، حيث يتطلب زراعتها كثافة في الأيدي العاملة تمتلكها هذه الأسر ، كما أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة بالنسبة لهذه المساحات المحدودة ، وغير ذلك فمائدتها مجزى بالنسبة لأسر هذا المستوى الطبقي . ويؤكد ذلك الأزواج بالأسرة رقم (٢) بقوله (التعب الذي في زراعة القمح والقطن مألوس غايذة كبيرة ، وقرط واحد خضار لو صح أحسن من نصف فدان ذرة أو قمح ، صحيح الخضار عايز أيدين كثيرة تتمد فيه دائما لكن مكسبه كويس) ، ويستطرد قائلا (السنة التي قامت زرع نصف فدان طماطم يعت منهم بـ ٨٠٠ جنيه للتاجر وسبت الباقي التي فيها للجماعة التي في البيت يبيعوا منه ويصرفوا على البيت والطماطم بتتعد في الأرض ثلاث شهور ونصف الفدان صرف ٢٠٠ جنيه ، يعني المكسب ٦٠٠ جنيه ولا يبجي من قطن ولا من قمح ولا من ذرة) .

والملاحظ أن مهمة تسويق الخضروات يتقاسم أدائها أفراد الوحدة المعيشية بالمستويات الدنيا ، فنجذ الذكور يتحركون بالكميات الكبيرة منها لتسويقها بالمراكز الحضرية المجاورة ، وتقتصر مهمة الإناث على تسويق الكميات المحدودة منها داخل القرية ، أما محاصيل الفاكهة فتتطلب تحركا إلى مراكز التسويق خارج القرية ، وهي مهمة يؤديها ذكور المستويات الطبقيّة الوسطى والعليا وفقا لتقسيم العمل الذي يستأثر فيه الذكور

(١) محمود عبد الفضيل ، ثلاث في المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربي ، مصر ، ١٩٨٢ ، ص ٢١ .

بالأنشطة الاقتصادية إذا ما كان عائدها النقدي مباشراً . ورغم أن هناك
اجماعاً يكاد يكون عاماً من الذكور الذين يؤدون هذه المهمة على صعوبتها
بسبب احتياجها إلى الانتقال والتحرك إلى خارج نطاق القرية ، وهي مهام
يجيدها الذكور البالغون ، إلا أننا نجد ملامح مغايرة لذلك التقسيم المحدد
للعمل ، عندما نجد بعض الإناث يؤدين هذا الدور كما هو في حالة الأسرة
رقم (١٣) من أسر المستوى الطبقي الأعلى ، إذ أنها قد ترملت منذ
خمس عشرة عاماً ، ومن العجيب أنها تؤكد سهولة هذه المهمة التي وصفها
الذكور بالصعوبة ، فهي في سبيل قيامها بهذا الدور تسافر إلى ميت غمر
وتعقد بنفسها الصفقات مع التجار لشراء محاصيل الفاكهة المزروعة
بأرض الأسرة ، ويبدو أن حالة ترمل الإناث تسقط عنهن بعض المحاذير
وانضباط المفروضة على أداء الأنشطة الاقتصادية ، إذ يحقق لها المجتمع
قدر من المرونة يقترب من تلك التي تتاح للذكور حتى تتمكن من مواجهة
الأعباء التي تركت لها بعد فقد زوجها .

وبشكل عام فإن التفاعل قائم ومستمر بين العوامل المختلفة التي
تؤثر في تقسيم العمل ، فأمام المروض من قوة العمل الزراعي ، وعبء
الجهد الذي تتطلبه المحاصيل التقليدية على مدار العام ، اتجهت الأسر
بالمستويات الطبقيّة الوسطى والطبقة إلى زراعة الفاكهة ، وإن كل ذلك
لا يكفي أن يكون مبرراً لتغيير نمط الانتاج بالقرية ، إذ أن هناك مبررات
أخرى كالعائد النقدي المرتفع لهذه المحاصيل ، والسياسات السعرية
المجددة في الحاصلات الزراعية من الحبوب ، وانفتاح القرية على السوق
الخارجي ، ومن الملاحظ أن محاصيل الفاكهة تتطلب بعض الجهود المميزة
خلال العام ، وهي تلائم إلى حد كبير قدرات الذكور وفقاً للتقسيم
الطبيعي للعمل ، ومن هذه الأعمال عزق الأرض بمق أكبر منها في
المحاصيل الأخرى ، وعمليات تقليم الأشجار ، وبعد ذلك جمع الثمار
والتي تتطلب تسلق الأشجار في بعض الفاكهة كالمانجو والبلح بالاضافة
إلى عمليات التسويق والتعاقدات التي يجريها الذكور في مناطق التسويق

بالقاهرة والاسكندرية ويؤدي الذكور كافة العمليات في هذا النشاط باستثناء عمليات التعبئة ونقل العبوات من داخل المزرعة الى وسائل النقل . وظلت كثافة الجهد المبذول من الاناث والأطفال في مجال النشاط الزراعى التقليدى كما هى وذلك بسبب ندرة المروض من قوة العمل الزراعى وعزوف الذكور وانشغالهم بالوظائف المؤسسية داخل القرية وخارجها .

وفى هذا السياق يمكن أن يتأكد الفرض القائل بأنه كلما زادت كثافة العمل زاد الطلب على الاناث فى سوق العمل الزراعى ، وكلما قلت كثافة العمل قل الطلب عليهن . وفوق هذا فان اشتراك الاناث فى الأنشطة يتركز فى بعض الأعمال ذات العائد النقدي غير الواضح ، كأنشطة الحقل والبيت فى اطار وحدات المعيشة بالنسبة لأسر المستوى الطبقي المتوسط ، والأعلى ، ويفسح المجال فى الأعمال ذات العائد النقدي للذكور الذين يستأثرون بهذه الأنشطة للاحتفاظ بمكانة الصدارة بالمجتمع ، وفى ظل ظروف الانتاج الزراعى المتغيرة من النمط المعيشى الى النمط الذى يسعى للتسويق تظل الاناث والأطفال يبذلون الجهد الأكبر فى الأعمال المنزلية والأعمال الحقلية البسيطة . كما تمكس هذه العلاقات التى تنتم فى اطار وحدة المعيشة حول الدور ، ملامح تحيز من الثقافة للذكور على حساب الاناث

(ج) تغير التركيب المحصولى سمة عامة بالريف المصرى :

ويبدو أن الأمر لم يختلف كثيرا بالنسبة للريف المصرى ، الذى أحدثت فيه التحولات تغيرات جوهرية بالتركيب المحصولى بشكل عام ، فمنذ أن أعلنت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تضمنت توجهاتها اطلاق العنان للقطاع الزراعى لدعم القدرة التصديرية من الخضروات والفاكهة ، وانتاج الريف يشهد تغيرا من محاصيل الحبوب والغذاء الى محاصيل الفاكهة والخضروات .

وجدير بالذكر أن ذلك التغير يتم دون تخطيط واعى ، ويغير استراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار عوامل الانتاج المختلفة ، والمزايا النسبية لانتاج الحاصلات في أجزاء الريف المختلفة ، ودون مراعاة الخصائص الطبيعية للقرية المصرية • ومحصلة لذلك سارت القرية بخطى واسعة نحو انتاج محاصيل ذات قيمة تسويقية عالية على حساب محاصيل أقل في قيمتها التسويقية ، ولكنها ذات أهمية لاستخدامها كغذاء للإنسان •

وكان أخرى بواضعى السياسات الزراعية أن يتضمن تخطيطهم استراتيجية لزيادة محاصيل الغذاء لسد النقص الذى يعانى منه المجتمع المصرى ، وتوجيه الاستثمارات اليه ، والنظر في سياسات التسعير الخاصة بالحاصلات الزراعية لاعادة التوازن المفقود بين احتياجات المجتمع من الغذاء ، وظروف الانتاج المتغيرة بالريف •

والجدول التالى يوضح التغيرات التى حدثت في انتاج بعض المحاصيل للوفاء باحتياجات السوق المحلية والخارجية :

جدول رقم (٢٤)

يوضح نسبة المحاصيل من المساحة الكلية^(١)

نوع المحاصيل	١٩٦٩ - ١٩٧١ النسبة التي يشغلها المحصول من اجمالي المساحة المنزرعة	١٩٨١ - ١٩٨٢ النسبة التي يشغلها المحصول من اجمالي المساحة المنزرعة	ملاحظات
حبوب (قمح واورز وليرة وثعير	٤٢.٢٣ ٪	٤٤ ٪	مساحة الارض
لبن وكتمان	١٥.٠٦ ٪	١٠.٤٤ ٪	المنزرعة في
خضروات	٦.٦٢ ٪	٩.٢٣ ٪	عام ١٩٧١ هي
بقول	٤.٠ ٪	٣ ٪	١٠.٧٤٢ ولسي
فاكهة	٤.٧٢ ٪	٣.٦ ٪	سنة ١٩٨٢ هي
محاصيل اعلاف	٢.٤ ٪	٣.٤٣ ٪	١١.١٧٧

يلاحظ من قراءة بيانات هذا الجدول ما يلي :

- ١ - تناقص المساحة المنزرعة بالألياف ، وبشكل خاص القطن من ١٥.٠٦ ٪ الى ١٠.٤٤ ٪ ، رغم أهمية القطن كمحصول تصديري ، الا انه فقد أهميته بالنسبة للمزارع بسبب ما يواجهه من مشكلات في زراعته ، وجنيه ، وغير ذلك فقد احتلت محاصيل أخرى غير القطن أهمية في قيمتها النقدية كالخضروات والفاكهة ، وقد أدى ذلك الى اتجاه الزراع نحوها .
- ٢ - يلاحظ أيضا ارتفاع نسبة المساحة المستتلة من الأرض بالفاكهة والخضروات ، حيث زادت بالنسبة للفاكهة من ٤.٧٢ ٪ الى ٦.٦٢ ٪ ، وبالنسبة للخضروات من ٦.٦٢ ٪ الى ٩.٢٣ ٪ ويرجع ذلك الى قيمة هذه المحاصيل وزيادة الطلب عليها مما يغري المزارعين الى زراعتها .

(١) معهد التخطيط القومي : سياسات وامكثات تنشيط الصناعات من السلع الزراعية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر ، نوفمبر ١٩٨٥ ، ص ٢ - ٥ .

كما يتأكد ذلك التغير الذي حدث في نمط الانتاج من محاصيل على حساب محاصيل أخرى من خلال بيانات الجدول التالي .

جدول رقم (٢٥)
يوضح معدلات الزيادة والنقص في مساحات
المحاصيل في مصر (١)

المساحة بالآلاف فدان			
المحصول	١٩٧٠	١٩٨٠	% للزيادة أو النقص
قمح	١٣٠٥	١٣٣٦	١٫١
كسب	٤٧	١٥	(٦٨)
فول	٣٣	٢٧٦	(١٦٨٤)
برسيم مستديم	١٥٢١	١٣٢٢	١٣٫٢
عجروش	١٢٣٧	٩٩٠	(١٩٫٣)
لبن	١٢٣٧	١٢٤٤	(٢٣٫٥)
الذرة	١١٤٢	٩٥٦	(١٦٫٣)
خضار	٧٤٧	١١٠٩	٤٨٫٥
فواكه	٢٤٢	٣٦١	٤٨٫٦

ملحوظة : + يشير القوس في % للزيادة أو النقص الى حدوث
النقص في عام ١٩٨٠ بالنسبة لسنة ١٩٧٠ .

ويتسق ذلك مع التقرير الذي نشره السيد وزير الزراعة الحالي
بالأهرام الاقتصادي (٣) ، والذي يشير الى تقلص مساحات القطن

(١٤) المصدر : محمد أبو مندور في : النجوة الغذائية في مصر المظاهر
والأسباب وبدائل المواجهة ، مجلة فكر للدراسات والأبحاث ، فبراير ١٩٨٥ ،
المجلد الرابع ، ص ١١٤ .

(٢) الأهرام الاقتصادي : عدد ٧١٤ ، سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٠ .

بالقطاع الزراعى من ١٦ مليون فدان فى عام ١٩٧٠ الى ١٣ مليون فدان عام ١٩٨٠ ، وتنقص مساحات الأرز من ١٤ مليون فدان الى ٩٥٦ ألف فدان ، وكذلك نقص محاصيل الاعاشة من ٣٣٠ ألف فدان فى عام ١٩٧٠ الى ٢٧٦ فى عام ١٩٨٠ وزيادة المساحات المزروعة بالبرسيم من ١٥ مليون فدان فى عام ١٩٧٠ الى ١٧ مليون فدان عام ١٩٨٠ .

(د) صياغة جديدة للعلاقة بين القرية والمدينة فى ضوء تقسيم

العمل :

أنصحت الدراسة المتعمقة عن أبعاد جديدة فى علاقة القرية بالمدينة ، ففى ظل نمط الانتاج المتغير الذى لحق بها ، والذى يوجب عليه الطابع الرأسمالى ، لم تعد القرية كما كانت حقلا لانتاج احتياج المدينة من الحبوب ، والخضروات ، وهى أدوار لعبتها القرية المصرية عبر مراحل تاريخية فى علاقتها بالمدينة ، حيث استنزف الفائض الاجتماعى لها فى ثانيا ذلك الدور الذى اضطلت به لتوفير الغذاء لسكان الحضر ، فبرغم ما لحق بهذا الدور من تغيرات ، وبرغم الآراء التى تقول بتحول القرية المصرية الى قرية مستهلكة وليست منتجة ، مازالت المساحات الصغيرة بالقرية موجهة للوفاء باحتياجات الغذاء من الحبوب والخضروات للملكية ، كما أن زيادة السكان المضطربة بالقرية وتغير نمط الانتاج لتحتل محاصيل السوق جزءا كبيرا من الأرض ، قد قللا من احتمال بقاء فائض من محاصيل الغذاء ليفى باحتياجات المدينة .

ورغم ذلك فمازالت القرية تتحمل وزر الكثير من مشكلات المدينة عندما نجد أن سكان الحضر المجاور قد وجدوا فيها مهربا من وطأة الحياة فيه ووجدوا فى الاستقرار بها حلا لازمة الاسكان ومصدرا أيسر للحصول على الكثير من احتياجاتهم ، كما أثر بعض هؤلاء الأفراد الإقامة الدائمة بالقرية والانتقال بشكل يومية الى المدينة ، وترتب على ذلك زيادة فى

الأعباء الملقاة على القرية التي ضاقت بأهلها ، وضعت أفرادا من غير القطاع الزراعى أو الريفى يوجهون أنماط الاستهلاك فيها ولا ينتمون الى وعائها الانتاجى ، باعتبارهم وافدين عليها من الخارج ، ومن ثم فهم عبء عليها ، فمن خلال هؤلاء وغيرهم من الحالات المشابهة ارتفع حجم الاستهلاك بالقرية ، وتنوع ليضم أنماط غريبة عليها ، وليبتلع معظم الانتاج من محاصيل الغذاء بها ، ويجعلها نموذجا يقترب من الحضر المجاور .

اذن فمن الاجحاف اطلاق القول بأن القرية المصرية أصبحت مستهلكة لا منتجة ويجعلنا ذلك نثير تساؤلا هاما فى هذا الصدد ، مؤداه كيف يطلب من القرية أن تؤدى دورها الانتاجى فى معزل عن المؤثرات الاقتصادية والسياسية بالمجتمع الكبير ، والتي يتحدد فى اطرافها شروط الانتاج وعلاقاته من خلال السياسات القائمة ، والاستراتيجيات المطروحة التي تتبناها الدولة ، والتي شكلت مناخا عاما ملائما أفرز هذه العلاقات الانتاجية بالريف المصرى بشكل علم .

(هـ) دوافع التحول فى الانتاج الى محاصيل السوق :

على الرغم من ان هذا التحول الذى حدث فى العديد من جوانب الانتاج التقليدية بالقرية قد أدى الى بعض المشكلات بالمجتمع الكبير ، الا ان التحليل المتأنى له يفصح عن استجابة القرية والريف وسكانها للمتغيرات الماثلة بالمجتمع ، فعندما وفد الى القرية العديد من أنماط السلوك التي لم يعدها والتي جاءت فى طيات المؤثرات المختلفة ، تحرك الأفراد سعيا الى الخارج ليحققوا طموحاتهم التي ضاقت بها القرية ، ومن لم يتحقق له هذا التحرك تفاعل بشكل آخر مع المناخ البيئى من الامكانيات ، ولذلك كان التحول الى المحاصيل التي تحقق له عائدا ماديا مباشرا ، ويؤكد ذلك عدم صحة الكثير من الآراء التي ظلت شائعة حول الفلاحين فى

إطار العلاقة بين الإنسان الريفي والموارد المتاحة حوله ، ومن هذه الأفكار فكرة مثل « تصور الخير المحدود The image of limited good » والتي تؤكد على نظرة الفلاحين الضيقة للعالم وتمركزهم حول الذات ، ومن ناحية أخرى فإن ذلك يجعلنا أيضا نعيد النظر في مفهوم الاقتصاد المعنوي الذي اقترن بقطاع الفلاحين ، والذي يؤكد أنصاره عدم رغبة الأفراد في هذا النطاق في المخامرة وتفضيلهم البقاء على حافة الفقر عن الدخول في أعمال غير مضمونة النتائج ، ويجعلنا أيضا نأخذ بمفهوم «Popkin» بوبكين الذي يقول بالاقتصاد السياسي للفلاحين ، والذي يغيّر المفهوم الأول حيث يرى أن الفلاحين يتجاوزون في سعيهم مجرد الحفاظ على وجودهم على حافة الفقر ، لكي نجدهم دائمي السعي لتحسين أوضاعهم الاقتصادية ، ويخططون لاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل ، ومتنوعة وفقا للظروف المحيطة بهم^(١) .

أذن فهذا التحول قد تم بوعي من أفراد المجتمع الريفي لتحسين أوضاعهم وموقفهم المادي في ظل هذه الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع المصري .

(١) انظر : محمد عبد النبي ، مؤثر التاريخ ووعي الفلاحين في جنوب شرق آسيا عرض وتعليق ، بالكتاب السنوي لعلم الاجتماع اشراف محمد الجوهري ، العدد الخامس ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ ، ص ٢٢٥ — ٢٣٥ ، ولزيد من التفاصيل حول فكرة تصور الخير المحدود يمكن الرجوع الى :

- Foster, George : «Peasant Society and Image of Limited Good», American Anthropologist, Vol. 27, 1965, pp. 293-315.
- Popkin, Si. : «The Rational Peasant, The Political Economy of peasant society theory and society, Vol. 9 N., 1980.

ثانيا - التكنولوجيا المستخدمة في العمل الزراعى وتقسيم العمل :

يحتاج موضوع التكنولوجيا واستخدامها في الأنشطة الزراعية الى معالجة مستفيضة لأهميته ، ولكننا سنكتفى بمناقشته في اطار علاقته بتقسيم العمل ، فمن المتوقع أن تظهر تأثيرات واضحة للتكنولوجيا على علاقات العمل وتقسيمه في مجال الحقل من خلال ما توغره وسائلها من جهد ووقت ، وغير ذلك فقد أكدت بعض الدراسات ان تكلفة العديد من العمليات الزراعية التى يستعان فيها بالطرق الآلية تكون أقل من مثيلاتها التى تؤدى بالطريقة التقليدية ، ومن هذه العمليات على سبيل المثال الرى ، حيث لوحظ ان نسبة تكلفة الرى الآلى الى الرى التقليدى ١ : ٣ ، والجدول التالى يوضح تكلفة الرى لعدد من الماصيل بالطريقتين :

جدول رقم (٣١)
يوضح تكلفة الري بالطريقتين
التقليدية والحديثة (١)

نوع المجموع	تكلفة ري الهذيان بالحديثة		ملاحظات
	بالساعة	بالقطعة الآلية	
القمح	١٤م	٢ر٤	
الفلن	٢١ر٤	٩ر١	
الرز	٦٨ر١	٢١ر١	
حب السكر	٩٦ر٣	٢٢ر٣	
البرسيم	٢٤ر٣	٦ر٣	

كما تنخفض تكلفة استخدام المعدات الآلية الأخرى من بعض
العمليات الزراعية بشكل يموق الأسلوب التقليدى المستخدم فيها ، ومن
هذه العمليات الحرث والترييف والتسوية والتخطيط والحصاد ، والجدول
التالى يوضح التكلفة بالطريقتين :

(١) المصدر : معهد التخطيط القومى ، دور المؤسسات الوطنية فى تنمية
الاساليب الفنية للإنتاج فى مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ،

جدول رقم (٢٧)
يوضح تكلفة بعض العمليات الزراعية بالطريقة
التقليدية والحديثة^(١)

ملاحظات	التكاليف الكلية للفدان بالجنيه		العمليات الزراعية
	الآلية	الطريقة التقليدية	
	٤٣	٢٥	أ - الحرث :
	٣٠	١٩	وجه اول
	١٣	٢٥	وجه ثانى
	٤٠	٧	ب : التزجيب
	٢٠	٧	التسميد
	٢٠	٧	التخطيط
	٢٨	٢٥	ج - المزيق وإقامة الخطوط
	٧٧	٤١	حصاد القمح
	١٥٦	٤٢	حصاد الأرز
	١٧٥	٤٠	درس القمح

- (١) المصدر : معهد التخطيط القومى ، دور المؤتمرات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للإنتاج فى مصر ، سلسلة كفايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ م ، ص ٢٨٤ .
(٢) المصدر : معهد التخطيط القومى ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

ورغم انخفاض تكلفة استخدام المعدات كما هو واضح من بيانات الجدولين السابقين إلا أن انتشار التكنولوجيا فى الريف المصرى تواجهه العديد من العقبات ، وأهمها مصادر التمويل اللازمة لشراء المعدات الميكانيكية ذات الأسعار المرتفعة ، وقومية الحيازات الزراعية ، وعدم ملاءمة بعض المعدات لطبيعة الظروف التى تعمل فيها .

(١) المصدر : معهد التخطيط القومى ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .
رقم ٣١ ، ديسمبر ١٩٨٥ ، ص ٢٨٤ .

(١) في مجال الحقل :

يوجد بقرية سنتماي المجال الجغرافي للدراسة حوالى عشرة جرارات ، و ٢٠ عزة وحوالى ١٨ ظلمبة لرفع المياه ، وأربع ملكينات لحرس القمح والأرز ومجموعة من الحصادات ، وباستثناء ملكينات الري ، فإن اقتناء هذه المعدات لا يعبر عن احتياج فعلى لها ، إذ يتصافر مجموعة من الأفراد في الاسهام بأنصبة متفاوتة بشراء احدى هذه المعدات ، بهدف استثمارها لمشروع تجارى يتم تشغيله لدى أفراد القرية ، كما ان بعض هذه المعدات قد وظف في أنشطة متنوعة كمعاملات النقل التى يؤديها الجرار بعد الحاق مقطورة به ، وكذلك اذخال بعض التعديلات على العزاقة الميكانيكية وتركيب صندوق لها واستخدامه في عمليات نقل البذور من وإلى الحقل ، ونش علاف الحيوانات وغير ذلك . ورغم وجود هذا العدد من المعدات لا أن ادراسة المتعمقة والملاحظات أكدت ان غالبية أفراد القرية يرون ان هذه التكنولوجيا ذات تكلفة مرتفعة لتناقضها مع اتجاه أفراد المجتمع الريفي الذى يتضمن تقليل المذفرعات النقدية في الزراعة بقدر الامكان^(١) .

مما يجعلهم لا يقومون على استثمارها وبشكل خاص أسر المستوى الطبقي الأدنى ، التى لا تتجاوز ملكياتها عددا محدودا من القراريط لا تحل استخدام هذه المعدات ، ويتطلب استخدامها في هذه المساحات لاطار تنظيمي محكم يضم هذه المساحات في دورة محصولية واحدة ، ولكن ذلك من الأمور الشاقة لعدم وجود مثل هذا الاطار التنظيمي وتعدد القرارات الزراعية وتباينها وفقا لعدد ملاك هذه الحيازات القزمية .

Long, Norman, (ed) : «Family and Work in Rural Society Perspectives on non-wage Labour», (Kathy R.G. Glavanis) «Aspects of non-capitalist social Relation in Rural Egypt, The Peasant Household an Egyptian Delta Village», Tavistock, London and New York- 1944, p. 59.

عندئذ يمكن القول بأن الطبقات الدنيا لا تستفيد من هذه للتكنولوجيا وتظل عمليات الزراعة التي تتم في المساحات الصغيرة تعتمد اعتمادا أساسيا على الجهود الحيوانية والآدمية ، وغير ذلك فمزال استخدام التكنولوجيا لا يتجاوز العمليات الأساسية والشاقة ، والتي كانت من مهام الذكور في خريطة تقسيم العمل بالقرية ، ومن هذه العمليات الحث والرى وتسوية الأرض وتخطيطها • بينما ظلت العمليات المساعدة كتنقية الحشائش ، وخف أعواد النبات وجنى القطن والخضروات تتطلب إلى جهودا آدمية ، وإذا عرفنا أنها أنشطة اقترنت بالاناث والأطفال ، عندئذ يمكن القول بأن استخدام التكنولوجيا اقتصر على بعض الفئات الاجتماعية ، ولم تحقق الاستفادة للاناث والأطفال والطبقات الدنيا • ولذلك فلم تؤثر التكنولوجيا في هذه القرية على طلب العمل ، وظل سوق العمل يعاني من النقص بسبب الهجرة الهجرة والتعليم وبالإضافة الى ما سبق فمزال بعض أهراذ القرية غير مقتنعين تماما باستخدام الوسائل التكنولوجية ، فهم من يورد مبررات مؤداها ، أن حصادات القمح تلتف الكثير من أعواد القمح التي تستخدم في علف الحيوان ، وغير ذلك من التبريرات حول جدوى استخدام العراقات الميكانيكية في بعض المحاصيل وصعوبة استخدامها في المحاصيل التي تتقارب فيها أعواد النبات ، وفي ظل هذه العوامل تشهد القرية تعايشا لأنماط التكنولوجيا الحديثة والتقليدية معا ، كما يحدث في مجال رى المحاصيل اذ ما زالت تستخدم الساقية التقليدية وطلبات رفع المياه ، وكذلك المحراث التقليدى والميكانيكى •

الا ان هناك بعض مجالات قد انقرضت فيها الوسائل التقليدية وحل محلها الوسائل الحديثة • وجدير بالذكر ان ادارة التشغيل المعدات الميكانيكية هى من مهام الذكور في مجال العمل الزراعى • ولم يلاحظ اقتحام الاناث لذلك المجال أو العمل على هذه المعدات أو استخدامها في النشاط الزراعى ، فما زالت المحافير الثقافية تضع القيود الصارمة على

تشغيل الاناث لهذه المعدات ، وينعكس ذلك في أقوال الزوج بالأسرة رقم (٩) من أسر المستوى الطبقي والمتوسط والتي تمتلك جرارا حيث يقول (ماهو مش ممقول الست تصوق جرار والرجالة قعدين ده حتى يبقى عيب في حقنا ، وكمان سواقة الجرار صعب على الست) والأرجح هو محاولة استئثار الذكور بهذا النشاط الاقتصادي الذي يدر عائدا ماديا مباشرا . ومن ثم جاءت هذه التبريرات حول عدم ملاعبة هذه التكنولوجيا لتشغيلها بواسطة الاناث . ليظل نطاق اسهاماتهن محصورا في الأعمال البسيطة في الزراعة بجانب البيت حتى لا يترتب على الانتقال من ذلك الحيز الحصول على مكافئة أرقى .

(ب) التكنولوجيا المنزلية :

وعلى الجانب الآخر فهناك التكنولوجيا المنزلية كالغسالات الكهربائية والمواقد والثلاجات ، وغير ذلك من التسهيلات المتاحة داخل المسكن بالقرية ، وهذه الوسائل أو بعضها لا يقتصر وجوده على أسر المستوى الطبقي الأعلى بالقرية فحسب ، بل يزداد انتشارها لدى الأسر من المستوى الطبقي الأوسط ، والتي يعمل بعض الأفراد فيها في الوظائف المؤسسية والتي سافر بعض أفرادها الى الخارج ، بينما يقل وجود هذه الأجهزة بالمستويات الطبقيه الدنيا ، ولقد أكدت نتائج الدراسة الكمية امتلاك نسبة تصل الى ٦٥ ٪ من أسر العينة للغسالات الكهربائية ، اذ توجد ورشة بالقرية لتصنيع الصاج ، وتقوم بتصنيع الجسم الخارجى للغسالة ثم يتم نقله الى ميت غمر ، لاستكمال الأجزاء الكهربائية والميكانيكية بالورش المتوفرة بالمركز الحضري ، ويتم بيعها للأسر بالقرية بالتقسيط المريح ، كما ان نسبة تصل الى ٤٣٫٤ ٪ من أسر العينة يمتلك ثلاجات ، ٥٥ ٪ لديها تلفزيونات ، ونسبة تصل الى ٥٢ ٪ لديها مواقد غاز .

ورغم وجود هذه الوسائل الا انها لم توفر الوقت للمرأة الريفية بنفس القدر الذى تحقق لنظيرتها في الحضر من استخدام هذه الوسائل ، فمازال سلوك غالبية اناث الطبقة الدنيا وجزء كبير من اناث الطبقة الوسطى بالقرية يفضلون استخدام مياه الترعة في غسيل الملابس والأواني، لاعتقاد منهم مؤداه ان مياه الترعة أكثر فعالية في تطهير الملابس مما أصابها من الفضلات الحيوانية وكذلك الأواني ، ومن المألوف في هذه القرية وجود المسالات الكهربائية أمام البيوت ، وأواني الغسيل على شاطئ الترعة ، وبشكل خاص للأسر التي تقع مساكنها على ذلك الشاطئ، كما يقلل من الاستفادة الكاملة من هذه الوسائل الحديثة استمرار انقطاع التيار الكهربائي بالقرية ، أو ضعف التيار لدرجة يتعذر معها تشغيل هذه المعدات دون أصابتها بالتلف •

يضاف الى ذلك ان خروج بعض القرويات الى الترعة يمثل مجالا للترويح عن النفس والالتقاء بالصدقات ، كما يعد متنفسا لهن ، ومن ثم فلم تحقق التكنولوجيا المنزلية الاهداف المرجوة منها في ذلك المناخ غير الملائم لاستخدامها •

الفصل الثمانى عشر

حوار بين الواقع ووسائل المنهج فى سياق ظاهرة تقسيم العمل

« استخلاصات ميدانية ونظرية »

- أولا : الاستبيان والوسائل الكمية وصعوبة رصد الواقع بمجتمع
الدراسة •
- ثانيا : مبررات حدوث هذه المشكلة •
- ثالثا : محدودات مستمارة للتصنيف طمست معالم الظاهرة فى
الواقع الريفى •
- رابعا : بدائل منهجية أكثر فعالية فى رصد الظاهرة •
- استخدام الوقت فى تحديد اسهامات الأفراد
ومشكلاته المنهجية •
- خامسا : ملامح المشكلة فى مسوح واحصاءات القوى العاملة •
- سادسا : التصنيف المصرى والواقع الاجتماعى الاقتصادى المتغير
للريف المصرى •
- سابعا : ملاحظات عامة حول الجهود الرسمية التى يتم فى ضوءها
حصر اسهامات الأفراد بالقطاع الزراعى •

الفصل الثلثى عشر

حوار بين الواقع ووسائل المنهج في سياق

ظاهرة تقسيم العمل

« استخلاصات ميدانية ونظرية »

أولا — الاستبيان والوسائل الكمية وصعوبة رصد الواقع بمجتمع
الدراسة :

يخزr الواقع الاجتماعي والاقتصادي للقرية التي أجرى فيها البحث
بكثير من التفاعلات التي تعرضنا إليها في ثنايا الجزء الثاني من الدراسة ،
والتي انمكست بشكل أو بآخر على أدوار الأفراد واسهاماتهم الاقتصادية .
وفي هذا الصدد تجاوزت أدوار بعض الفئات الحدود المعيارية التي صاغتها
العوامل الثقافية لهم ، واتسعت دائرة النشاط للذكور لتمتد الى خارج
القرية ، وللانات لتتجاوز حدود البيت ، وللأطفال لتتعدى التعليم فحسب ،
وتباينت كثافة الاسهامات لهذه الفئات الاجتماعية وفقا لموقفهم الطبقي
وغير ذلك من المتغيرات التي ناقشناها باستفاضة في صفحات سابقة .

ورغم كثافة الجهد المبذول من انث القرية وأطفالها في ظل المتغيرات
المعاصرة التي تعرضنا إليها في الفصول السابقة ، والتي غيرت من شكل
تقسيم العمل ، الا ان سكان القرية عندما يسألون عن اسهامات هذه
الفئات الاجتماعية ، فانهم في تلقائية يسقطون تماما أدوار الاناث
والأطفال من الجهود المزرعية ، أو من الأدوار التي تتم خارج نطاق
المنزل ، ويقتصر ذكرهم على أدوار الذكور فحسب ، وتنطوى هذه
الاجابات على قدر كبير من التقليل ، فقد يتصور القادم الى مجتمع
القرية ليوم واحد أو في زيارة عابرة ، ان ما يورده أفرادها في هذا الصدد
هو أمر صادق ، فليس هناك ما يدعو لتغيير الحقائق من قبل أفرادها ،
وقد يسجل الكثير من هذه الأقوال والاستجابات التي تم الحصول عليها
من خلال السؤال المباشر ، وبشكل خاص اذا كانت الفرصة غير متاحة
للتأكد من هذه الاستجابات اللفظية ، وهو أمر غير متاح للباحث الذي

يقوم بجمع بيانات حول الظواهر الاجتماعية باستخدام الاستبيان كوسيلة منهجية ، وهو ملائم لفتح للقاتمين على الحصر الرسمي الذى يصاغ على أساسه الاحصاءات الرسمية .

ولقد تأكد ذلك من خلال المسح الكمي الذى استخدم فى دراستنا هذه ، إذ أجابت نسبة بلغت ٩١ ٪ أن الزوجة لا تعمل فهي ربة بيت ، ٩ ٪ فقط من العينة هى التى أجابت بأن الزوجة تعمل فى وظيفة حكومية . ويتسق ذلك وبيانات التعداد الرسمى حول قرية سنتماي ، والتى جمعت بالأسئلة المباشرة لتجدها كما هو مبين بالجدول التالى :

جدول رقم (٢٨)

يوضح توزيع سكان قرية سنتماي على عناصر التعداد فى
الاقتصادى فى تعداد ١٩٧٦ (١)

النوع	إجمالي السكان بالقرية الذين فى الفئة من ٦ سنوات فأكثر	يعمل لحسابه	صاحب عمل	عامل	يعمل لدى الأسرة بدون أجر	يعمل لدى الغير بدون أجر	متعطّل جديد	متعطّل
ذكور	٢٧٩٤	٦٤٧	١٤٥	١٢٦٥	٨٥	-	٤	٢٠
إناث	٢٥١٢	٢٥	-	٧١	٥	-	-	٢٨
الجملة	٥٣٠٦	٦٧٢	١٤٥	١٣٣٦	٩٠	-	٤	٤٨

١- المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان ، محافظة انقشلة ، قرية سنتماي ، ١٩٧٦ ، ص ٣٩٩ .

وتعكس الأرقام الموجودة بالجدول السابق قدرا كبيرا من الاقتراب بين مفهوم أفراد المجتمع ، والتوجهات المعيارية حول الأدوار ، ومن جانب آخر فانها تعكس أيضا قصور أدوات القياس المستخدمة في لقاء الضوء بشكل موضوعي على اسهامات بعض الفئات كالاناث على سبيل المثال ، حيث يبلغ تعداد من هن في سن العمل بالقرية ٣٥١٢ ، ولم ترصد وسائل القياس الانسبة بلغت ٣٠٪ من المشاركات في أنشطة ، ووزعت هذه النسبة الضئيلة على بنود التصنيف يعمل لخصابه ، وعامل *

ويستخلص من ذلك ان هناك اتفاقا بين استجابات الاستبيان الذي استخدم في دراستنا وبين أسلوب الجمع الذي يتم في الحصر الرسمي ، حيث جاءت النسبة المحدودة للمشاركات من الاناث معبرة عن العمل المؤسس فحسب ولم تشر الاحصاءات الى أى من الجهود التي تتم خارج الاطار المؤسس * ولا يتسق مع الواقع أن يكون تعداد القوى البشرية (*) من الاناث بالقرية وهو ٣٥١٢ يعمل منها مائة انثى غصب ، وهذا ما يخالف تماما واقع القرية ، والاسهامات التي أشرنا اليها في الفصلين السابقين ،

(*) يحدد التعداد الرسمي في مصر القوى البشرية انها ذلك الجزء من السكان الذي يستطيع أن يسهم في النشاط الاقتصادي ، كما يحده في الفئة العمرية من (٦ — الى أقل ٦٥) ومن المهم أن نميز بين القوى البشرية المتاحة ، والقوى العاملة كفهومات ، فالقوى العاملة تشتمل على الأشخاص الذين يساهمون في الإنتاج أو سبق لهم الاسهام ثم انقطعوا عن العمل ويبحثون عن عمل آخر (العاطلون) ، ثم الأشخاص الذين لم يسبق لهم العمل ويبحثون عنه .

اما القوى البشرية فهو مفهوم أكثر اتساعا من مفهوم القوى العاملة لانه يشمل بجانبه القوة العاملة ، على الأشخاص القادرين على العمل ولكنهم لا يعملون ، ولا يبحثون عن عمل .

انظر : وداد مرقس ، تقديم نادر فرجاني في : سكان مصر ، قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦ ، ص ٤٠ — ٤١ .

والتي تنعكس جهدا ووقتا تؤديه الاناث أثناء النهار بالبيت والحقل ، وأحيانا يتطلب أداء النشاط جزءا من ساعات الليل للوفاء باحتياجات الأسرة ، وإن اختلفت كثافتها وطبيقتها وفقا للمعدي من المتغيرات ، ولكنها حقيقة أكدت الدراسة الكيفية في معظم المستويات التطبيقية .

وإذا كانت هذه الأنشطة تمثل مشكلة في أسلوب حسابها لاعتبارات متنوعة ، فلا أقل من أن يتم البحث من قبل القائمين على المسوح والتعدادات عن أسلوب منهجي لحساب أنشطة الحقل والبيت .

وثمة تساؤل آخر وهو لماذا لم يتم احتساب جهود الاناث اللائى يؤديان أدوارهن خارج الإطار المؤسس في عمليات الحصر بالبند الخاص بمن يعملن « لدى الأسرة بدون أجر » ، ويتجاوز الموقف حدود القرية التي أجريت فيها الدراسة ليمثل قاعدة غير موضوعية للبيانات ، حول تقدير اسهامات الأفراد ومشاركتهن في الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع المصرى كما يعكسها الجدول التالى :

جدول رقم (٢٩)

بوضوح نسبة مشاركة الذكور والاناث في التعدادات المختلفة

من ١٩٤٧ - ١٩٨٦^(١)

السن	مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي	مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي	ملاحظات
١٩٤٧	٦٢.١	٦.٨	
١٩٦٠	٥٥.١	٤.٨	
١٩٦٦	٥١.٢	٤.٢	
١٩٧٦	٥٢.٩	٩.٢	
١٩٨٦	٥٨.١	١١.١	

(١) المصدر : وداد مرقس ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

نجدها في النهاية تكاد تسقط كافة الجهود التي تتم خارج الحدود المؤسسية للذكور والاناث والأطفال ، وان كانت تبدو أكثر اجفافا للاناث كما تذكرها بيانات التعداد الرسمي لمحافظة الدقهلية حول الجزء النشط اقتصاديا من السكان والذي تقدره هذه البيانات بـ ٧٦٦٠٥٠ ذكورا واناثا أى بنسبة قدرها ٣٣٫٨٪ من جملة سكان المحافظة (٦ سنوات فأكثر) منهم ٤٧٨٠٠١ من الاناث أى نسبة تصل الى ٦٢٪ من جملة ذوى النشاط ، ثم يقرر القائمون على التعداد « ان النشاط الاقتصادى يقع على كاهل الذكور اذا لم يتجاوز الجزء النشط من الاناث سوى ٤٣٪ من مجموع الاناث ٦ سنوات فأكثر » (١) .

ثانيا - مبررات حدوث هذه المشكلة :

وهول مبررات حدوث تلك المشكلة ترى د. علياء شكرى في بحث أجري في هذا الصدد :

— ان مسح القوى العاملة يتسم بالقصور وبشكل عام حول حقيقة اسهامات المرأة وعملاتها ، كما أن الدراسات المسحية التقليدية للقوى العاملة لا تمدنا ببيانات ذات دلالة من هذه الزاوية أيضا ، وثمة أسباب منهجية وراء ذلك كتصر المدة الزمنية التي يستند اليها المسح ، والغموض واللبس الذى يكتنف الكثير من المفاهيم المتصلة بهذا الموضوع ، كمفهوم العمل ، والتعطّل ، والعمل المأجور ، والنشاط الاقتصادى ، الى غير ذلك من تعقيدات تدخل في مجال الحديث عن سوق العمل الرسمي وغير الرسمي .

هذا الى جانب ان نوعية المادة العلمية والمعلومات التى يتم الحصول عليها في اطار الدراسات المسحية التقليدية ذات طبيعة خاصة ، فهي معلومات تعتمد على الاستجابات اللفظية التى يقررها أفراد العينة ،

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

وقد تكون في كثير من الأحيان مختلفة عن الواقع ، كما انها تركز على الكم بالدرجة الأولى^(١) .

يضاف الى ذلك أن التصنيفات المستخدمة تنطوى على قدر كبير من الخلط ، والتضارب ، ويتطلب التعامل معها واستخدامها مجهودا شاقا لتحليل الأبعاد المتنوعة التي أدت الى ذلك الخلط ، وغير ذلك فقد يفصح التحليل المتأنى أنها في احتياج الى إعادة بناء يتم وفقا لواقع المجتمع وجهود كل فئة في الأنشطة الاقتصادية دون خلط أو تمييز لفئة على حساب أخرى^(٢) . ووفقا لطبيعة الاقتصاد السائد والمتغيرات المتنوعة التي تشكله .

يضاف الى ذلك أن جامعي البيانات الرسمية ، هم أفراد من المجتمع ويحملون نفس الخصائص الثقافية التي أسهمت في حدوث الخلط والتمييز ، وغير ذلك من المبررات ، منها على سبيل المثال أن أفراد القرية عند ادلائهم باستجابات حول ما يوجه اليهم من أسئلة عن النشاط الاقتصادي ، يفترضون أن الباحث القادم من خارج مجتمع القرية لن يطول بقاءه كثيرا فيها . أفق، فلا غصاصة في أن يقدموا اليه تلك الاجابات التي تحمل نمطا معياريا حول تقسيم العمل .

واخض ريتشارد انكر المشكلة في أن المبحوثين كثيرا ما يسيئون تفسير المعنى المقصود من التعبيرات المستخدمة في الحصر أو التعداد ، مثل « وظيفية » Job أو عمل Work ونشاط اقتصادي Economic activity

(١) علماء شركئي وآخرون : المرأة في الريف والحضر ، مرجع سابق ، ص ١٦١ — ١٦٢ .

(٢) Berneria, Lourdes, (ed) ; «Women and Development, The Sexual Division of Labour in Rural Society», Op. cit., p. 120.

وفي كثير من المجتمعات يرفض الأفراد التسليم بأن المرأة منخرطة فعلا في أداء الأعمال^(١) .

ثالثا — محدّدات مستمارة لتصنيف طمست معالم الظاهرة في الواقع الريفي :

فالنشاط الاقتصادي ، ظاهرة اجتماعية يشكل مكوناتها الواقع الايكولوجي الثقافي المحيط بها ، ومن ثم فالاختلاف قائم في هذا النشاط طبقا للعديد من المتغيرات التي تتشكل على هذا الواقع^(٢) ، بيد أن الافتراضات الاقتصادية الكلاسيكية المبكرة قد أسهمت في إطلاق بعض التعميمات في هذا الصدد حول خصائص الظاهرة الاقتصادية ، وظلت هذه الآراء بمثابة توجهات فكرية تحدد فهم العالم الغربي ، وتشكّله تجاه العالم الثالث ، وتقدم له في مواجهة مشكلاته عديدا من الصياغات التي ليست ملائمة لخصوصيته .

وبرغم أن جزءا كبيرا من هذه الأفكار قد خضع للمراجعة في موطن نشأته — كما سبق أن أسلفنا في صياغة مشكلة البحث — إلا أننا نجد تأثيرها قد بات غائرا في أبنية العالم الثالث في ظل الظروف التاريخية التي شكلت نمط العلاقة بينهما . وفي طيات هذه العلاقة وغدت هذه الأفكار لتجسد ملامح الانفصال بين الواقع والأطر الفكرية التي توجهها . ولم تسهم بذلك في حل مشكلات العالم الثالث ، بل زادت من تعقيداتها .

(١) انظر :

Firth, Rymond : «Themes in Economic Anthropology», Op. cit., p. 47.

وانظر أيضا : محمد دويدار ، مبادئ في الاقتصاد السياسي ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

(م ٢٠ — الأنثروبولوجيا)

ومثالا لذلك ما يحدث في تقييم جهود الأفراد واسهاماتهم الاقتصادية في المجتمع المصرى ، واعتبار الأجر محورا هاما للتصنيف ، وهو محدد غريب صيغ في ظل اقتصاد ذى طبيعة خاصة ، واستخدام هذا المعيار باطلاق ودون مناقشة ، قد أسهم في اسقاط الكثير من الجهود التى يبذلها الأفراد خارج الحدود المؤسسية للأنشطة ، وهى في المجتمع المصرى تنوع في الريف والحضر ، ومن الاناث والذكور والأطفال بشكل خاص ، والتي أفصحت عنها الدراسة الانثروبولوجية التى نحن بصدددها ، وعن حجمها وكثافتها ، ولقد سبق ان تعرضنا لها في الفصلين السادس والسابع .

وجدير بالذكر ان تتبع نشأة هذه التصنيفات التى تستخدمها المؤسسات الرسمية في مصر ، يكشف عن جذور التأثيرات التى أشرنا اليها من قبل ، والتي توجه المؤسسات الدولية العاملة في هذا المضمار كمكتب العمل الدولى وحيث يتولى صياغة هذه التصنيفات وفق أسس ومعايير محددة ينشر توحيدها على مستوى الدول الأعضاء ومنها مصر . فنجدها خبراؤه عند تحديدهم لمفهوم العمل في تعريفات سنة ١٩٣٨ قد استبعدوا العمل المنزلى المربح من الأنشطة الاقتصادية ، وفي الوقت ذاته فقد اعتبروا أن أداء أفراد الأسرة في مساعدة رب الأسرة في عمله نشاط مربح ، حتى ولو كان المعائد من هذا العمل غير مباشر على هؤلاء الأفراد^(١) .

معنى ذلك ان أفراد الأسرة اذا ما قاموا بأعمال منزلية كجلب المياه والخبيز وتخزين المحصول وتجهزه للاستخدام الأسرى ، وتربية الطيور ، فانهم بذلك يؤدون أنشطة خارج دائرة التصنيف المتفق عليه . الا انهم

(١) انظر : محمود عبد الفضيل : مقدمة في المحاسبة القومية ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

إذا ما ساعدوا رب الأسرة فانهم يندرجون تحت أفراد يؤدون أنشطة للأسرة بدون أجر • ومبرر ذلك بالنسبة للفئة الأولى من الأنشطة ، أن أفراد الأسرة عندما يبذلون هذه الجهود في إطار الأسرة ، فانهم لا يؤدون أنشطة مولدة للدخل ، وفقا للافتراضات الاقتصادية الكلاسيكية ، التي ترى أن معظم استهلاك الأفراد هو من السوق ، وهي افتراضات تسقط من الحساب عمل الاناث بالمنزل وجهود الذكور في مزارعهم المحدودة نلاستهلاك وأنشطة الأطفال ، كما تطمس العلاقة بين الجهود التي تبذل في إطار وحدة المعيشة والانتاج من أجل الربح^(١) •

وتتناقض هذه الافتراضات مع واقع الدراسة الميدانية المتعمقة التي استخدمت المنهج الانثروبولوجي بوسائله المختلفة كاستخدام الوقت وحصص الأنشطة وفقا للوقت المنفق فيها ، اذ تكشف الكثير من الحقائق حول الاسهامات الكثيفة التي تؤديها الاناث في بعض المستويات الطبقية ، والتي تتجاوز حدود الانتاج من أجل الاستهلاك العائلي لمنتج السوق محقة بذلك عائدا ماديا على الأسرة ، ومثال لذلك الأسرة رقم (١) من أسر المستوى الطبقي الأدنى ، حيث تنفق الزوجة فيها ما يقرب من ٥٢ يوم عمل للسوق •

وكذلك الأسرة رقم (٢) من أسر المستوى الطبقي ذاته حيث تنفق فيها الزوجة (١٨٠) يوم في العمل بالأجر ، (٨٤) يوم في تسويق أو في بيع الخضروات • والأسرة رقم (٥) من أسر المستوى الطبقي نفسه حيث تنفق فيها الزوجة ٨٠ يوم عمل خلال العام للانتاج للسوق ، علاوة على جهود أولئك الاناث في أنشطة البيت التي افترض انها أنشطة غير

(١) انظر : جين هلمرسن ، ومجدالينا ليون : التحليل الطبقي والتاريخي لدراسة المرأة والتغير الاقتصادي في : ريتشارد انكر ، المرأة والمشكلة السكسية ، ترجمة علياء شكرى ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ •

مربحة ، لأنها تتم من أجل تحقيق احتياجات أفراد الأسرة • رغم أن هناك آراء أخرى تقول بإمكانية تقديرها من خلال استخدام مفهوم « تكلفة الفرصة » (١) •

ونحن أميل إلى هذا الرأي ، باعتباره أقرب إلى الموضوعية في حساب الانتاج المنزلى الذى يندرج تحت قيم الاستعمال ، لتحويله إلى قيمة سوقية حتى لا تغفل هذه الاسهامات الهامة والكثيفة بحجة انها غير مدفوعة الأجر ، وبالتالي يحجب حقوق من يؤدونها •

ولقد شهد عام ١٩٧٦ محاولات جادة لمناقشة التصنيفات التى يتم على أساسها موقف أفراد المجتمع على الصعيد العالمى ، وكمحصلة لذلك تبلورت مجموعة من التعريفات التى حاولت تلاقى أوجه القصور فى التعريفات السابقة التى صيغت فى عام ١٩٣٨ ، كما نوقش فى ثنايا هذه الجهود العوامل التى أدت إلى انخفاض التقديرات فى احصاءات العالم الثالث ، بشأن جهود الاناث والأطفال ، والتى أرجعتها مناقشات هيئة العمل الدولية إلى عدة أسباب منها (٢) :

١ — اعتبار معيار الوقت المنقضى فى النشاط الذى يبذله الشخص محددا هاما فى التصنيف ، والذى يتطلب استمراره فى العمل ثلث الساعات العادية على الأقل ، وفى هذا السياق المعقد للقياس تصبح الحدود الفاصلة بين التصنيفات حول العمل الأسرى غير مدفوع الأجر والعمل المنزلى حدود دقيقة يصعب تحديدها ويترتب على ذلك الانخفاض الذى لوحظ فى تقدير الاحصاءات الرسمية بالنسبة للاناث وعمل الزراعة والأطفال بمجتمعات العالم الثالث •

٢ — عند تصنيف الأفراد فى قوائم الأنشطة الاقتصادية ، وإجراء

(١) المصدر السابق ، ص ١٠ •

Beneria, Lourdes, Op. cit., p. 122.

(٢)

المسح في الواقع على أساس هذه التصنيفات ، تظهر مشكلات متنوعة ، منها ان اتجاهات بعض الأفراد تكاد تكون راسخة حول مفهوم الدور ، وبشكل خاص بالنسبة للثلاث والأطفال ، اذا ما تجاوزوا أدوارهم التقليدية ، فإن الأفراد يصرون على وضعهم فيها عند السؤال عنها ، وتبدو هذه المشكلة أكثر وضوحا في قطاع الأنشطة الزراعية ، حيث لا يبلغ الأفراد عن هذه الجهود التي يعتبرونها اضافية لا يجب الإبلاغ عنها لعدم أهميتها .

٣ — تداخل بعض الأنشطة الاقتصادية التي تؤدي داخل المنزل من أفراد الأسرة في الاقتصاد الريفي ، فأحيانا يتم تصنيف الكثير من الأشياء داخل البيت وبمهما لأفراد المجتمع ، كما يحدث في منتجات الألبان وغيرها كالطيور وبعض منتجات الحقل ، وهي في مجملها أشكال للنشاط الاقتصادي يصعب على المسح الإحصائي ، أو التعداد تداركها ، وحصصها بالأساليب المستخدمة^(١) .

رابعا — بدائل منهجية أكثر فعالية في رصد الظاهرة :

استخدام الوقت في تحديد اسهامات الأفراد ومشكلاته المنهجية :

شاعت مسوح استخدام الوقت في الآونة الأخيرة ، كبديل منهجي لخصر جهود بعض أفراد المجتمع واسهاماتهم الاقتصادية ، لما تشتمل عليه من حسابات تفصيلية لكل فرد على حدة من أفراد الوحدة المعيشية ، ولكل نشاط من الأنشطة التي تم انجازها ، وطبيعة هذه الأنشطة سواء من حيث انتاجها للسوق ، أو للاستهلاك . ولقد كان لاستخدام هذا البديل المنهجي أكبر الأثر في تجنب المبالغ المنهجية للوسائل اللحظية التي كثيرا ما أخفقت في القاء الضوء على اسهامات الأفراد في الأنشطة الاقتصادية ، وبشكل

خاص في تلك المجتمعات انتى تتباين فيها الأنشطة وأهدافها ، كما أمكن من خلال هذا الاسلوب تلافى المؤثرات الثقافية التى تقف حائلا أمام كشف الحقائق اذا ما استخدمت الوسائل الكمية •

وزعم تلك الايجابيات التى اقترنت باستخدام ذلك الاسلوب المنهجى الا أن هناك العديد من الصعوبات والمحاذير التى تواجه الباحثين وهم بصدد استخدام ذلك النوع من الوسائل ، يحددها « ريتشارد انكر » ، فى أخطاء التذكر أى استرجاع المبحوث للأعمال وتوزيعها على الوقت ، وخاصة بالمناطق الريفية التى تشهد اختلافات موسمية فى أنماط النشاط وكثافته ، وغير ذلك من الصعوبات كطول الوقت الذى يستغرق فى جمع البيانات حول الأنشطة التى تؤدى على نحو غير منتظم أو متكرر ، فضلا عن الأخطاء التى تظهر عندما يتحدث شخص باسم شخص آخر أثناء جمع البيانات^(١) •

يضاف الى كل هذا مشكلة التكلفة التى تحتاجها البحوث التى تستخدم هذا الاسلوب • ويبدو أن هناك العديد من الأمور التى لم تحسم بمسئ بشأن هذا الاسلوب ، وبشكل خاص حول أنسب الطرق لجمع البيانات حول الأنشطة الاقتصادية التى يؤديها كل فرد من أفراد الوحدة المعيشية •

ولقد تجسدت بعض هذه الصعوبات المنهجية فى مجتمع انبث الذى نحن بصددده أثناء استخدامنا لذلك الاسلوب ، فغادوار والاسهامات الاقتصادية بالنسبة للأفراد بالقرية أصبحت متعددة ومتباينة فى ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاشة • كما أن كثيرا من هذه الأدوار يتجاوز الحيز المكانى لإقامة الأفراد ، كما أنه كثيرا ما تتباين الأنشطة

(١) ريتشارد انكر ، المرأة والمشكلة السكانية ، مرجع سابق ، ص

والأدوار بالنسبة للشخص الواحد ، ما بين أدوار مؤسسية وغير مؤسسية ، حيث يتنقل بعض الأفراد في اليوم الواحد بين عدة أنشطة ، وكثيرا ما لا يفصح عنها منذ الوهلة الأولى تصبها لأمر متعددة ، كالخوف من الفرائب أو الصد أو التأمينات الاجتماعية التي يجب أن تسدد عن المائد المادى لهذه الأنشطة •

كما أن القرية تضم بعض الاناث من مستويات اجتماعية واقتصادية يقضين ساعات النهار كلها في سعى دائب لدفع عجلة الحياة بوحدة المعيشة ، وعند سؤالهن عن الجهود المبذولة في يوم نمطى ، نجدهن يسقطن من هذه الأعباء جزءا كبيرا ، ويكتفين بذكر الأعمال التي تبدو هامة من وجهة نظرهن ، وفي هذا الصدد تبدو أهمية جمع البيانات بشكل مباشر من خلال ملاحظة الأفراد أثناء أداء الأنشطة ، وان كانت هي الأخرى — أى الملاحظة — ليست بهينة ، اذ من غير المنطقى أن يظل الباحث طوال ساعات اليوم مراقبا للأدوار التي تؤدي من أفراد الوحدة المعيشية • فمن المعروف ان احساس الشخص بأن هناك من يراقبه أو يلاحظه ، يفقده التلقائية في سلوكه ، وهذه التلقائية تمثل ركنا هاما في صدق الموقف البحثى الذى يعتمد عليه الباحث الانثروبولوجى في رصد الواقع •

ويزيد من صعوبة الأمر ان بعض الأفراد اذا ما سئلوا عن الأنشطة التي يؤدونها يسقطون جزءا منها ، لاقتناعهم انها أنشطة غير هامة ، وبشكل خاص تلك التي تؤديها الانث من الطبقات الدنيا وجزء من الوسطى بشكل نمطى ومتكرر كازالة الروث من حظائر الماشية ، وصناعة مواد الوقود منه ، وتصنيع اللجين والزبد وطب الحيوانات ، وعلى الجانب الآخر نجد بعض الأفراد بيالغون في تعظيم ما يؤدون من جهد ، ويوهمون الباحث بصعوبة أدوارهم أو تمقدها ، وهو ما لا يتسق مع الملاحظة المتكررة

لجهود هؤلاء الأفراد ، بالإضافة الى أن النشاط الواحد يمكن أن يشارك فيه عدة أفراد من الوحدة المعيشية أو من خارجها ، وتكون مشاركتهم بأنسبة مختلفة ، كما لا يحدث التخصيص في الأنشطة الا في حدود ضيقة .

عندئذ يواجه الانثروبولوجي بمشكلة اختلاف درجات أداء أنشباط الواحد وفقا لمهارات الأفراد ودرجة تفرسهم في أدائه ، والفروق الفردية بهم ، وتجنبنا للبالغات التي يطلقها الأفراد عن قصد أو عن غير قصد في تحديد الوقت المنفق لكل نشاط ، يتطلب ذلك من الباحث الوقوف على كافة الأنشطة الاقتصادية التي يتم أدائها في نطاق مجتمع القرية والمتعلقة بالزراعة ، ومحاولة الخروج بمعدلات معيارية للأداء والوقت المنفق في هذه العمليات ، اذ ما قام بها شخص واحد أو أكثر مع الأخذ في الاعتبار الظروف المتغيرة التي تحيط بأداء الأنشطة ، حتى لا يتعرض الباحث للمغالطات التي يطلقها الأفراد حول الوقت الذي ينفق في كل نشاط .

ووجد انه من الملائم في هذا الصدد استعارة بعض المفاهيم التي تعرفها بعض القطاعات الاقتصادية والانتاجية الأكثر تنظيما عن مجال العمل الزراعي ، وبشكل خاص القطاع الصناعي ، وهذه المفاهيم هي تحليل العمل *Job analysis* وتوصيف العمل *Job description* وتصنيف العمل *Job classification* ، حيث يمكن من خلال هذه العمليات حصر الأنشطة الزراعية ، والوقوف على الوقت المنفق ، والجهد البشري المطلوب لكثير من العمليات الانتاجية . مع مراعاة الاختلافات التي تميز كل القطاع الصناعي والزراعي ، والظروف المحيطة بكل منهما ، حيث يرتبط النشاط في القطاع الأول بتوقيات محددة ، وتتم بشكل منتظم داخل اطار فيزيقي محدد ، وهي أمور لا تتوفر بالقطاع الزراعي .

ويظل نجاح استخدام قوائم النشاط معلقا بمقدرة الباحث

الانثروبولوجى على الاقتراب من الواقع ، ومعايشته ، وفهمه دون تعسف ، ومحاولة رصده كما هو ، وإقامة العلاقات مع مجتمع البحث ، وهى فى مجملها جوانب تتحقق من خلال استخدام المنهج الانثروبولوجى فى دراسة تقسيم العمل •

ولقد أكد الواقع الميدانى فعالية استخدام هذا الاسلوب المنهجى فى اطار المنهج الانثروبولوجى فى رصد الأنشطة الاقتصادية واسهامات أفراد الوحدة المعيشية على النطاق المحدود ، كما تم من خلاله كشف جوانب القصور فى الاحصاءات الرسمية ، واجهاها لاسهامات بعض الفئات الاجتماعية كالاناث والأطفال والجهود المزرعية التى يبذلها الذكور فى مزارعهم المحدودة النطاق ، وهى فى مجملها أنشطة أغفلتها المسوح الرسمية بسبب صعوبة قياسها لانها تتم خارج الاطار المؤسس من جانب ، ومن جانب آخر فان استخدام المنهج الانثروبولوجى بوسائله المختلفة سوف يتيح الكشف عن التحييزات التى تحدث من قبل أفراد المجتمع عند صياغتهم للأدوار ، كما سيمكن الكشف عن العلاقات المعقدة والمتشابكة التى يتم فى اطارها تداخل كل من نمط الانتاج الكفافى والرأسمالى ، وكيف تشكل جهود الأفراد فى القطاع الأول اسهامات متنوعة يتغذى عليها القطاع الثانى •

كما أن القاء الضوء على هذه العلاقات سوف يتيح تصنيفها ، وتوسيع دائرة الجهود التى تندرج تحت هذه التصنيفات كما يزخر بها الواقع الريفى • ولقد تأكدت فعالية استخدام ذلك المنهج فى العديد من الجهود الحقلية التى بذلت خارج نطاق التعدادات الرسمية ، ليفصح عن اسهامات متنوعة قد أغفلتها الاحصاءات الرسمية لعدم مواءمة أساليب الجمع التى تم بها حصر جهود الأفراد ، ومن هذه الجهود تلك الدراسة

التي قامت بها الدكتورة علياء شكرى وزملاؤها^(١) ، حيث أظهرت هذه الدراسة زيادة واضحة في ساعات العمل التي ينفقها الاناث على الذكور في المراحل العمرية المختلفة ببعض الأنشطة الحقلية ، كما يوضحها الجدول التالي :

(١) انظر تفصيل هذه الدراسة : في المرأة في الريف والحضر ، دراسة لحالتها في العمل والاسرة — مرجع سابق ، ص ١٩٣ وما بعدها ، وقد عرضنا لها في فصل الدراسات السابقة .

يوميه متوسط عدد الممارسات المنفعة في الشهر

الوقت	البالغون		الأطفال	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
زراعة محاصيل للأسرة	١١٩	١٦١	١٤٠	١٥٤
زراعة محاصيل للغير	٤٠	٣٥	٦٠	٥٠
تربية الماشية للأسرة	٣٠	٩٠	٧٥	٩٠
عمل غير زراعي بأجر	—	—	—	—
حرف يدوية	٥٥	٧٥	٣٠	٤٥
أعمال تجارية	١٠٥	١٢٠	—	—
بناء المنزل وترميمه	—	—	—	—
عمل الجلالة	—	٣٠	—	١٥
جمع الحطب وروث الماشية	—	٣٠	—	١٥
إحضار الماء للأسرة	٤	٦٠	—	٤٥
تحويل الأكل للاحتفل	٥	٢٠	١٠	٢٠
جلب السلع والتوفيق	٢٠	٢٤	١٠	٥
الطهي للأسرة	—	١٦	—	٨
جلب اللبن واستخراج مصله	—	٤٠	—	—
تنظيف المنزل	—	٢	—	٥
تربية الطيور المنزلية وبيعها	—	١٠	—	١٥
غسيل الملابس	—	١٠	—	١٥
غسيل الأواني	—	١٥	—	١٠
رعاية الأطفال	—	١٥	١٠	١٥
الذهاب إلى المدرسة	—	—	٨٠	٨٠
قضاء وقت الفراغ	٩٠	٣٠	١٢٠	٦٠
أنشطة دينية	٣٠	٥	—	—

المصدر: علياء شكرى وزملاؤها، المرأة في الريف والحضر: مرجع سابق، ١٩٩٠

وتتسق هذه النتائج مع نتائج دراساتنا في هذا الصدد ، والتي كشفت عن جهود متنوعة تبذلها الاناث والأطفال سبق ان تعرضنا لها في مواطن متفرقة من الدراسة ، كما تتفق هذه النتائج مع دراسات أجريت خارج المجتمع المصرى ، كدراسة منيا آتشاريا في مجتمع نيبال والتي سبق أن تعرضنا لها في الفصل الخامس بالدراسات السابقة * (الفصل الرابع) .

وهذه الجهود البحثية تقترب في مجملها من بعض الدراسات^(١) ، التي حاولت تقدير اسهامات الاناث والأطفال في قطاع الانتاج الكفاي بكثير من مجتمعات العالم الثالث والتي أسقطتها المسوح الرسمية بسبب قصور في أدوات القياس أو في التصنيفات المستخدمة .

خامسا - ملامح المشكلة في مسوح واحصاءات القوى العاملة :

تفاعلت مجموعة من المؤثرات المتنوعة ، والتي يندرج بعضها تحت المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة تقسيم العمل ، وتمثل البعض الآخر في المؤثرات الثقافية ، والثالث في قصور أدوات القياس المستخدمة ، والخلط الشائع في مفاهيم العمل والتعطل والنشاط الاقتصادي .

وكانت ثمرة ذلك وغرة من الاحصاءات الخاطئة والتقديرات غير الموضوعية حول موقف أفراد المجتمع المصرى من النشاط الاقتصادي ، وظهر ذلك بجلاء شديد في احصاءات السكان وموقفهم ، واسهاماتهم من منظور التعداد والتي يعكسها الجدول التالي :

(١) انظر في هذا الصدد :

Chamine, Mary : «Women of the World : Near East and North Africa», Report of U.S. Bureau of Census, 1985, pp. 68-73.

United Nations Development Programme : «Rural women's participation in development» Evaluation Study No. 3 New York-1980,

يوضح السكان النشيطون اقتصاديا في مصر من عام
١٩٦٠ - ١٩٧٦ (١)

اجمالي الافراد المعالمون	اجمالي الافراد الاقتصاديه	الاناث النشيطون اقتصاديا	اجمالي مسدد الاناث	الذكور النشيطون اقتصاديا	اجمالي مسدد السكان	السنة
١٨٠٥٨٨٣٣	٧٧٨١٩٧٥	٦١٨١٩٦	١٢٨٤٨٧٥٣	٧١٦٣٧٦١	١٢٩٩٢٠٣٦	١٩٦٠
٢١٥١٣٤٠٤	٨٣٣٣٣٣٣	٦٢١٨٩٣	١٤٧٩٠٢٧١	٧٧١١٨٤٠	١٥٠٥٦٨٦٦	١٩٦٦
٢٥٨٢٤٩٠٠	٩٢٦٦٩٠٠	٥٩٣١٠٠	١٧٣٨٨٢٠٠	٨٧٢٧٨٠٠	١٧٧٠٣٦٠٠	١٩٧٣
٢٧٠٢٦٠٠٠	١٠٥١٦٠٠٠	٧٩٥٠٠٠	١٨٥٩٨٠٠٠	٩٧٢٢٠٠٠	١٨٩٤٤٠٠٠	١٩٧٥
٢٥٤٧٧٧٥٦	١١٠٧٣٠٩٣	٩٨٣٥٤٦	١٧٩٣١١٩٨	١٠٠٥٢٥٤٧	١٨٥٧٩٦٥١	١٩٧٦

- L. Sullivan;Korayem, Karima: In Women and work in the Arab World" Cairo Press in social science, V.4, Monograph 4, 1981, P. 14.

يوضح نسبة المشتغلات بالزراعة ونسبة من ليس

لتعيين نشاط (١)

النسبة	ليس لهم نشاط	النسبة	الزراعة وصيد البر والبحر	الاناث
٩٨,٢٪	٨٠٣٨٦٢٧	١,٧٪	١٤٣٠٠١	ريف
٩٤,٩٪	١٤١٦٠١٥٢	١,٠٤٪	١٥٥٧٠٢	جملة الاناث

كما لا تظهر اسهامات للأطفال بهذه الاحصاءات على اعتبار انهم طلبية بالمدارس ، بيد أن الدراسة الانثروبولوجية قد اكدت على العديد من الادوار التي يوليها الاطفال في الأنشطة الزراعية .

(١) المعدر : عليها شكرى وآخرون : المرأة في الريف والحضر ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

مصر بغير تصنيف موحد للمهن حتى عام ١٩٥٧ حيث بدء في ذلك التاريخ التفكير في اعداد دليل موحد للتصنيف من خلال عدد من الاجراءات التنفيذية التي مثلت اطارا عاما يوجه ذلك التفكير ومنها :

- تبويب المهن في مجموعات ووضع توصيف لهذه المجموعات •
- عرض ذلك التبويب على الجهات المعنية للاستفادة من آرائها وملاحظاتهما •

— دراسة المهن الموجودة بالسوق المحلية دراسة تفصيلية يمكن عن طريقها اتمام التصنيف على مستوى المهنة •

وفي سنة ١٩٦٣ صدر التصنيف المهني القومي بعد أن تمت المرحلتان الأولى والثانية متضمنا مجموعات المهن على مستوى الحد الثالث ، واستمرت الدراسات بعد ذلك الى أن أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء كملحق للنظام المحاسبي الموحد « دليل التصنيف العربي الموحد للمهن » على مستوى الحد الثالث وفي سنة ١٩٦٧ أقر المؤتمر الدولي الحادي عشر لاصصائي العمل تعديلات عدة في التصنيف المهني الدولي الذي سيتخذ أساسا لاعداد بيانات التعداد السكاني في سنة ١٩٧٠ وكان من أهم هذه التعديلات تخصيص فصول خاصة للفنيين والملاحظين متداركا بذلك بعض أوجه النقص في التصنيف السابق^(١) •

ويتضمن دليل تصنيف المهن على عدة أجزاء نتناول منها الجزء رقم (٦) والذي يتناول العاملون بالزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر والمصنفة وفقا لمجموعة من البنود^(٢) •

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، دليل التصنيف العربي الموحد للمهن ، مرجع رقم ٩٨ — ٨٥/١٢٠١٤ ، يناير ١٩٨٥ ، المقتبة .

(٢) انظر بنود التصنيف واقسامه بلحق الدراسة .

ويلاحظ من فحص أقسام دليل التصنيف المهني في قطاع الزراعة والميد تنوعه وشموله للعديد من الأنشطة ، ورغم وجود بعض الملاحظات على ذلك التصنيف إلا أنها لا تنقص من قيمته • ويبدو أن المشكلة الأساسية تكمن في وسائل جمع البيانات من الواقع ، والتي لا تتسق كثيراً مع بنود التصنيف • ويؤكد ذلك ضآلة حجم البيانات حول بعض الفئات الاجتماعية من جانب ، وقصورها في تحديد أسهامات الأفراد الاقتصادية بالمجتمع الزراعي من جانب آخر إذا ما قورنت بعناصر الدليل المهني في هذا الشأن •

سابعاً — ملاحظات عامة حول الجهود الرسمية التي يتم في ضوئها خصر اسهامات الأفراد بالقطاع الزراعي :

١ — لا تعكس الاحصاءات الرسمية حول السكان وموقفهم من النشاط الاقتصادي جهود الاناث والأطفال في الريف بشكل عام ، أو في مجتمع القرية التي أجرى فيها البحث بشكل خاص ، فانخفاض النسب الواردة الاحصاءات حول هذه الفئات يؤكد ذلك وهو ما يوضحه الجدول التالي حول سكان القرية التي أجريت فيها الدراسة :

تقريباً سنائاً

يوضح توزيع السكان حسب أقسام النشاط الإقتصادي والنوع والافراد سنوات ١٩٦٠ فأكثر

السكان	الجملة		أقسام النشاط										الجملة
	ليس لهم نشاط	ذوي النشاط	أنشطة غير كاملة التوظيف	خدمات الجمع العامة	التعميل والتأمينات والعقارات	النقل والتخزين والمواصلات	التجارة والمهنة والفنون	التشييد والبناء	الكهنة والمزارع والصيد	المهن الحرفية	الاستغلال والهاجر	الزراعة والصيد والجر	
٣٧٩٤	١٤٩٤	٢٣٠٠	٣٤	٣٩٩	١٩	١٠٦	٨٥	١٠٩	١٤	٤٤١	—	١٢٩٦	١٢٩٦
٣٥١٢	٣٤١١	١٠١	٣	٤٦	٤	٢	٩	—	٣	٩٠	—	١٦	١٦
٧٣٠٦	٤٩٠٥	٢٤٠١	٣٥	٤٤٥	٢١	١٠٨	٩٤	١٠٩	١٥	٤٦١	—	١٣١٤	١٣١٤

البيان المبني للبيانات العامة والبيانات، التقاد العام السكان لسنة ١٩٧٦ لمحافظة الدقهلية، ص ٣٩٩.

٢ — لم يرد في بنود التصنيف في الجزء الخاص بالعمالين في مجال الزراعة والحيوان وصيد البر والبحر ، ما يشير الى جهود الاناث والأطفال بالمجال الزراعى ، كما لم يرد في إحصاء ١٩٧٦ ما يفيد حصرهن ، وكل ما ورد في الاحصاءات الرسمية عنهن متفرعات لأعمال المنزل ، وهذا التحديد يمكن أن يكون معبرا عن موقف بعض الاناث في القطاع الحضرى ، ولكنه لا يصدق على القطاع الزراعى ، الذى تؤدى الاناث فيه بجانب أعمال البيت أعمالا أخرى في الحقل • كما أن أنشطة البيت ليست كلها غير ذات قيمة اقتصادية ، بل منها ما يوجه الى السوق مباشرة •

٣ — تحتاج أدوات الحصر المستخدمة في التعدادات أن تضم بجانب المهن المدرجة لها مجموعة أخرى من الأنشطة التى تلائم طبيعة الاقتصاد الريفى ، والتحولت التى تشهدها القرية المصرية • ولكى يتحقق ذلك بشكل موضوعى يتطلب الأمر تحليل الأنشطة والأدوار والجهود في سياق الوحدة المنتجة وهى الأسرة ، أو وحدة المعيشة وفى ضوء المتغيرات التى توجه النشاط كالمستوى الطبقي ، ونمط الانتاج ، وحجم الأسرة ، والتعليم وسوق العمل •

٤ — أسهمت وسائل القياس المستخدمة في الحصر السكانى حول النشاط الاقتصادى ، في أحداث فجوة كبيرة من البيانات الاحصائية عن قوة العمل المتاحة بالريف المصرى من (٦ — أقل من ٦٥) وبين القوى العاملة التى تسهم في الانتاج الفعلى من منظور الحصر ، وتكون محصلتها ارتفاع في معدل البطالة لبعض الفئات ، مما يعكس في النهاية قصور هذه الأدوات من جانب واعتمادها على معايير غير موضوعية في التصنيف كمييار الوقت الذى يجب أن يقضى داخل النشاط لكى يعتبر الفرد عاملا فيه والاستمرارية في أداء النشاط على مدار العام ، أو قابلية النشاط للتسويق •

وخير دليل على ذلك هو بيانات تعداد ١٩٧٦ عن موقف أفراد قرية
الدراسة من العمل والنشاط الاقتصادي وهي كالآتي :

الذكور ٦ سنوات فأكثر ٣٧٩٤ نسمة وزع منهم على أقسام

النشاط ٢٣١٦ ، والباقي ١٤٧٨ بدون عمل

والإناث ٣٥١٢ وزع منهم على أقسام النشاط ١٣٩

والباقيات ٣٣٧٣ بدون نشاط^(١) .

٥ - تحتاج بنود التصنيف الى مراجعة بشأن بعض المهن التي
تلائمت كصيد الحيوانات البرية والطيور .

٦ - يفرق التصنيف بين فلاح متخصص في زراعة المحاصيل الحقلية
وآخر غير متخصص ، ويقصد بالمتخصص ذلك الذي يقوم بزراعة الخضر
والفاكهة والنباتات العطرية ونباتات الزينة ، ويقوم بتربية الدواجن
والحيوانات في نطاق متسع . بيد أن الملاحظ لنمط الانتاج المعاصر للقرية
المصرية يجد ذلك التنوع الانتاجي ، في اطار وحدات المعيشة التي
أصبحت تجمع بين ما أطلق عليه التصنيف بالانتاج المتخصص ، والانتاج
غير المتخصص اذ نجد الأسرة تقوم بزراعة جزء من أرضها بالفاكهة
وآخر بالخضروات ، والباقي بمحاصيل الغذاء الانساني والحيواني ،
علاوة على اقتناء حيوانات للتسمين وتقوم بعض الأسر بتربية الدواجن
بهدف التجارة ، ومن الشائع أن نجد وحدات المعيشة تجمع بين بعض
هذه الأنماط الانتاجية أو كلها ، فكيف اذن يمكن التحديد أو الفصل في
التصنيف بين الأفراد الذين ينتجون انتاجا متخصصا والذين لا ينتجون
انتاجا متخصصا ، فإذا كان المعيار هو نمط الانتاج فقد اختلطت الأنماط
الانتاجية في الوعاء الأسري الواحد ، وإذا كان ذلك يتم وفقا لحجم
الانتاج ، فإن ذلك يسقط جزءا كبيرا من المنتجين الصغار داخل القرية

(١) المصدر السابق ص ٣٩٩ .

وبشكل خاص أولئك الذين يزرعون هذه الأنواع في مساحات محدودة ،
وإذا كان الانتاج للمسوق أو للاستهلاك هو المعيار فإن الأمر يزداد
تعقيدا باعتبار أن ذلك فيه الهدفين معا دون فصل واضح .

٧ — عدم التناسب بين البيانات التي يتم جمعها من خلال الأدوات
المستخدمة في الحصر ، وتنوع بنود التصنيف المهني ، مما يؤكد عدم
استخدام التصنيف بشكل فعال في كشف واقع الانسهامات الفعلية لأفراد
المجتمع الزراعى .

الفصل الثالث عشر

نتائج الدراسة

الفصل الثالث عشر

نتائج الدراسة

١ - القرية وعاء اجتماعى غير متجانس في ضوء التنوع المهنى

المخلص :

أفصحت الدراسة الميدانية المتعمقة أن قرية الدراسة لم تعد ذلك الوعاء الاجتماعى المتجانس ، فقد أصبحت مسرحا للتنوع المهنى ، اذ أحدث دل من التعليم ، والهجرة حراكا مهنيا من انشباط الزراعى الى أنشطة أخرى . وعرف المذكور في ظل هذه المتغيرات عن العمل في الأرض الزراعية التى لم يعد عائدها محققا لموحيهم الجديد ، الذى ضاقت به القرية ذات الملكيات المحدودة ، والتى يزداد سكانها بشكل مضطرب . وفي هذا السياق المركب تجاوز طموح الأفراد حدود القرية والأرض ، وتطلعو الى خارجها ، فكانت الهجرة ، وكثرة عدد الموظفين ، والتغير في القيم السائدة حول الانتاج والتى ظهرت كانعكاس عام لمؤثرات الانفتاح الاقتصادى ، وظهور أنماط استهلاكية ترغية كمحصلة للتغير في معدلات التنمية الزراعية ، كما زحفت المساكن التى التهمت جزء من الأرض الزراعية . وفقدت الأرض مكانتها ، وخرج الاقتصاد الريفى بالقرية من أسره التقليدى الذى كان معتمدا على الأرض لتظهر أنشطة خدمية وهامشية كأعمال النقل من القرية والمناطق الحضرية المجاورة ، والمحلات وآلات الحرث وغيرها من الأنشطة .

ولقد أكد ذلك التنوع المهنى المسح الكمي الذى أجرى على القرية اذ بلغت نسبة من يعملون بالزراعة بعينة الدراسة البالغ مقدارها ٢٠٠ أسرة ٤٧ ٪ ونسبة من يعملون في أعمال مؤسسية بجانب العمل في الزراعة بملكيات محدودة تعمل فيها الاناث والأطفال ٣٥ ٪ ، ونسبة

من يعملون في أنشطة بالأجر في الزراعة وأعمال البناء ١٤٪ ، ونسبة ٣٥٪ من يعملون في مهن متنوعة •

وترتب على هذه التغيرات أن أصبح العمل الزراعى جزءا من ميادين الاناث وكبار السن والأطفال من الذكور بعد أن احتل مرتبة تالية في الاهتمام للأنشطة الأخرى ، وانصرف الذكور عنه لاهتمامهم بأنه أقل من أن يستوعب طاقاتهم أو أن يتفرغوا له •

ولقد تأكدت تلك الحقائق في دراسات أخرى أجريت حول الريف المصرى أشير إليها عند تناول قضية الهجرة •

ويبدو أن هناك اتساقا بين موقف الأفراد والدولة حول الاهتمام المحدود بقضية الانتاج الزراعى والاحساس بعدم أهميتها « عندما نجد أن الاستثمارات التى وجهت الى ذلك القطاع لحيوى قد أخذت فى التناقص تباعا فى السنوات التالية لعام ١٩٦٠ • فبعد أن كانت ١٩٥٥٪ خلال الفترة من ١٩٦٠/٦١ — ١٩٧٠ نجدها قد انخفضت لتصل الى نحو ١١٢٪ خلال الفترة من ١٩٧٠ / ١٩٧١ — ١٩٨٠ • ثم نجدها تتدهور بصورة أكثر ما بين عامى ١٩٧٤ — ١٩٨٠ حيث بلغت الاستثمارات لقطاع الزراعة ٨٤٪ (١) •

٢. — القرية تستجيب لشروط الانتاج التى فرضها المجتمع الكبير :

أكدت الدراسة الميدانية أن قرية الدراسة تسير بخطى واسعة نحو التحول عن قرية تنتج المحاصيل التقليدية كالقطن والقمح وغيرهما من الحبوب ، الى انتاج محاصيل ذات قيمة تسويقية عالية كالفاكهة والخضر • وانعكس ذلك السلوك فى الملامح التالية :

— زادت نسبة الحدائق من ٧ ط — ٨٦ ف — فى عام ١٩٧٩ الى ٤ ط — ٢٧٤ ف فى عام ١٩٨٧ • ولا يشمل هذا الرقم الأراضي التى

زرعت بالمفاهكة ولم يتم الابلاغ عنها خوفا من توقيع انعقوبات على أصحابها •

— زادت المساحات المنزوعة بالخضروات من لاشئ في سنة ١٩٧٩ الى ٧٣ فدان في سنة ١٩٨٧ •

— انخفضت المساحات المنزوعة بالقطن من ١٢ ط — ٢٥٠ ف في سنة ١٩٧٩ الى ٧٣ فدان في سنة ١٩٨٧ •

ويحاول أفراد قرية الدراسة البحث عن صيغة ملائمة للهروب من العالمة المباشرة مع المؤسسات الزراعية من جانب ، ويحاولون من جانب آخر تحقيق أعلى عائد نقدي ممكن ، ومواجهة النقص في المعروض من قوة العمل الزراعي ، وبرغم ما يترتب على ذلك التحول من مشكلات قومية في مجال الغذاء ، الا أن هذه القضية لا تشغلهم كثيرا ، اذ أن ذلك ليس مسؤوليتهم وحدهم ، ولا غضاضة من وجهة نظرهم من الاستفادة مما توفره الدولة في هذا الصدد •

وتكاد تكون ظاهرة التحول في نمط الانتاج ظاهرة عامة في جزء كبير من الريف الذي لا يسير الانتاج فيه وفق خطة قومية تأخذ في اعتبارها المتومات الأساسية ، والمزايا النسبية لانتاج بعض الحاصلات ، في ضوء الخصائص الطبيعية للقرية المصرية •

يضاف الى ذلك تدخل الدولة في تسويق بعض الحاصلات ، وفرض سياسات مصرية مجحفة لا تراعى في حساب السعر تكاليف الانتاج الحقيقية ، كما لا تحقق هامشا مشجعا لربح المنتجين الصغار •

ولقد استجابت القرية المصرية للتحول في نمط الانتاج أملا في الخروج من ذلك الحيز الضيق والجامد الذي صيغت فيه على مر التاريخ، والتي لعبت ذلك الدور المحدد كخاتمة للمدينة ، ومزرعة لانتاج الخامات لمصانعها والحبوب لغذاء سكانها ، ومصدرا رخيصا للقوة العاملة الرخيصة التي تتطلبها المدينة لتشغيل مؤسساتها •

ولا يعنى ذلك فى النهاية أن القرية المصرية قد تخلت عن دورها التاريخى ، ولم تعد قرية منتجة بل مستهلكة ، فهى مازالت تفى بجزء كبير من حاجات سكانها من الغذاء ، ومن جانب آخر فإن القاء القبة فى هذا التحول على سكان القرية يعنى قصورا فى الوعى بأبعاد هذه المشكلة .

اذ أن القرية ليست مجتمعا مستقلا بذاته ، بل هى جزء من المجتمع الكبير تتفاعل معه وتتأثر بالمتغيرات الماثلة فيه ، والتي يتحدد فى ضوءها شروط الانتاج بها .

٣ - تقسيم العمل يتحدد فى اطار وحدة المعيشة وفق المتغيرات الاقتصادية ، وتظهره بعض المؤثرات الثقافية التى تعوق قياسه بوسائل كمية :

كشفت الدراسة الانثروبولوجية المتعمقة لوحدات المعيشة بالقرية ، عن دور بالغ الأهمية تلعبه العوامل الثقافية ، وتعمقه التنشئة الاجتماعية، فى صياغة الكثير من الأنماط المعيارية حول الادوار التى يجب أن يؤديها الذكور ، وتلك التى يجب أن تضطلع بها الاناث . كما تنطوى على نسق من الضوابط والمحاذير المفروضة على أداء كل من الذكور والاناث لبعض الأنشطة .

وجدير بالذكر أن معايشة أفراد مجتمع القرية لفترات طويلة أكدت أن هذه الضوابط والمحاذير المفروضة على العمل ليس لها وجود فى الواقع أو بالاحرى هى مجرد صياغات معيارية لا تتجاوز المستوى القولى .

ولقد شكلت هذه المؤثرات الثقافية عقبة فى سبيل الانصاح عن طبيعة الأنشطة الاقتصادية واسبامات الأفراد داخل القرية فيها ، عند محاولتنا استخدام الاستبيان لجمع بيانات حول ذلك الموضوع . اذ قدم الأفراد اجابات تنطوى على مبالغات غير واقعية .

ومثالا على ذلك اجابة أفراد المجتمع عن السؤال رقم (٥) والذي

يسأل عن عمل الزوج ، اذ جاءت الاجابة بنسبة بلغت ٣٥ ٪ بأن الزوج يعمل وذلك التحاق الأزواج باحدى الوظائف المؤسسية ، بينما اجابت نسبة بلغت ٤٧ ٪ بأن الزوج لا يعمل ، وذلك لمعلم في مزارعهم ، وأجابت نسبة ١٧ر٥ ٪ بأن الأزواج يعملون لبعض الوقت بالأجر وفي مهن أخرى اذا أتاحت الفرصة لذلك •

وظهرت الصورة أكثر بعدا عن الواقع عندما سئل الأزواج عما اذا كانت الزوجات يعملن • فـكانت الاجابة بأنهن لا يعملن لأنهن ربات بيوت وتؤكد ذلك في نسبة من الاجابات بلغت ٩١ ٪ ، والنسبة الباقية اجابت بأن الزوجة تعمل لالتحاقها بعمل مؤسسى •

وانسحب ذلك على الأبناء الذكور والاناث عندما سئلوا عن موقفهم من العمل • بيد أن هذه النتائج نفسها أخذت شكلا آخر عندما سئل أفراد المجتمع من أشكال المساعدة التي يؤديها الاناث والذكور في الأنشطة الاقتصادية بالحقل •

وغير ذلك من صور الاجابة على الأسئلة التي اشتمل عليها الاستبيان كالسؤال رقم (١٧) والذي يتساءل عن عمل الذكور وعمل الاناث ، والسؤال رقم (٢١) والذي يتساءل عن الضوابط المفروضة على أداء الأنشطة بالنسبة للذكور ، والسؤال رقم (٢٣) عن نفس الموضوع لدى الاناث •

ولقد جاءت الاجابات حول هذه الأسئلة في مجملها تعكس تأثير العوامل الثقافية التي أشرنا اليها ، وتؤكد أن اشتراك الاناث في الحقل أمر غير مرغوب فيه ، واشترك الذكور في أعمال المنزل ينقص من قدرهم ، وان العمل بالحقل هو عمل يؤديه الذكور ، والعمل في البيت يؤديه الاناث •

وبالنسبة للأطفال الذكور غلهم مجالات يساعدون فيها وهى الحقل،
على عكس الأطفال الاناث اللاتى تتركز مساعدتهن داخل البيت •

بيد أن الدراسة المتعمقة كشفت عن حقائق مغايرة تماما لتلك
لتصاغات التى وردت فى استجابات أفراد المجتمع لأسئلة الاستبيان ،
اذ تؤدى الاناث ، والذكور ، والأطفال اسهامات متنوعة خارج الحيز
الذى صاغه أفراد مجتمع القرية ، كما كشفت الدراسة المتعمقة عن الكثير
من الحقائق والتى منها أن الضوابط المفروضة على أداء الأنشطة
الاقتصادية ليست مطلقة ، ولكنها تختلف حسب المستوى الطبقي للأسرة ،
ومآكية وسائل الانتاج ، ونمط الانتاج السائد داخل القرية ، والوحدة
المعيشية ، وحاجة الأسرة الملحة لهذه الجهود فى توقيت زمنى مضدد ،
والمعروض من قوة العمل الزراعى المأجور ، وامكانية الحصول عليها عند
الحاجة إليها ، وحيث تقتضى التوقيتات الزراعية التى تتزامن فى فترات
محددة لدى معظم الأفراد بالقرية ، والى تمتص المتاح من قوة العمل
المساحة •

ففى وحدات المعيشة بالمستوى الطبقي الأدنى يشارك كافة الأفراد
فى كافة الأنشطة الاقتصادية دون حدود صارمة ، ودون غضاضة من
أفرادها فى ذلك • فالذكور يعملون بالاجر ، والاناث كذلك • والأطفال
يعملون فى أثناء العطلة الصيفية أو الاجازات الرسمية • الا أن فرصة
الاناث لا تكون مساوية للذكور فى الحصول على العمل المأجور الا عندما
تشتد الحاجة اليهن • عندئذ تتوجه جهودهن فى غير ظروف العمل المأجور
الى العمل بمزرعة الأسرة المحدودة المساحة ، لكى يتجاوز اسهامتهن فى
أداء النشاطات حدود البيت الى الحقل ، كما هو واضح فى أسر الدراسة
المتعمقة أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، لذلك المستوى الطبقي •

ويمكن القول كنتيجة للدراسة أن الضوابط المفروضة على أداء
الأنشطة غير موجودة بين أفراد هذا المستوى الطبقي الأدنى •

أما عن الضوابط والقيود المفروضة على أداء الأنشطة بالمستويين الأوسط والأعلى فقد حكى وثائقها المتغيرات الاقتصادية التي تشهدها القرية ، ولم تتف المتغيرات الثقافية حبر عثرة في سبيل ذلك التفسير الذي أملت الظروف التي يمر بها العمل الزراعى بالقرية ، فقد انصرف الذكور الى العمل بالوظائف تاركين أنشطة الحقل ، وانصرفت الأجيال الجديدة الى التعليم ، وامتصت الهجرة من تعثر فيه ، ومن ناك قسما منه ، لتجد اناث ذلك المستوى الطبقي نفسها في مواجهة الموقف • ولانبالغ اذا قلنا أن الزراعة أصبحت وكأنها العمل الأساسى للاناث في المستوى الطبقي المتوسط الى أن يعود الأزواج في المساء من أعمالهم المؤسسية • وأصبح الاستثناء هو القاعدة ، فالذكور هم الذين يساعدون الآن •

وأمام ندرة المعروض من قوة العمل شاركت اناث المستوى الطبقي الأعلى في أنشطة الحقل ، وان جاء اشتراكهن بشكل مغاير بعض الشيء عن اشتراك الطبقة الوسطى ويختلف عنه لدى الطبقة الدنيا •

وبشكل عام يمكن القول بأن تقسيم العمل في قرية الدراسة أصبح يتحدد وفق متغيرات اقتصادية يفرضها الواقع الذي مازالت تغلفه بعض المؤثرات الثقافية الماثلة في ذاكرة الأفراد عن الادوار والأنشطة لكل من الذكور والاناث ، وتتف عقبية في سبيل أدوات القياس الكمي ، ولا تكشف عنها الا الدراسة المتعمقة •

٤ — أن التكنولوجيا لم تؤثر بشكل واضح في خريطة تقسيم العمل بين الذكور والاناث بمجتمع البحث :

لم تؤثر التكنولوجيا بشكل واضح في تقسيم العمل بالقرية ، حيث مازالت تستخدم في نطاق محدود ، لاحتياجها الى رؤوس أموال كبيرة وملكيات متمسكة وهو ما لا يتوفر بشكل عام بهذه القرية ، اذ أن معظم الملاكيات محدودة ، كما أن تكلفتها تبدو مرتفعة في ضوء اتجاه أفراد

مجتمع القرية نحو تقليل المدفوعات النقدية في العمليات الزراعية كلما أمكن ذلك • ولذلك لم يتجاوز استخدامها حدود العمليات الأساسية في ملكيات الأسر بالمستويات الطبقة العليا والوسطى ، ولقي كانت من مهام الذكور في المقام الأول ، كالحراث والرى وتسوية الأرض • وظلت العمليات المساعدة بنفس كثافتها لعدم ملائمة التكنولوجيا المستخدمة لادائها • كما ظلت هذه المسؤوليات من مهام الاناث والأطفال • ويتأكد بذلك الفهم القائم حول التكنولوجيا الزراعية بالعالم الثالث من أنها لا تفيد الطبقات الدنيا ، كما أنها لم تقلل الجهد الذى تبذله الاناث بالحقول أو في الأنشطة الزراعية •

• — عدم مواكبة المسوح الاحصائية في مؤسسات التعداد للتغيرات بالقرية :

أظهرت الدراسة المتعمقة على قرية الدراسة أن ملامح التغير في الأدوار بين الذكور والاناث في ميدان النشاط الزراعى — لم تظهر معالمه بحد في المسوح والتعدادات الرسمية ، ولقي لم تأخذ في حسابها ذلك التغير في خريطة تقسيم العمل • فما زالت الاناث ربات البيوت تصنف خارج قوة العمل • وإذا صدق هذا التصنيف على ربات البيوت بالحضر فإنه يفقد فعاليته في لقاء الضوء بشكل موضوعى على المرأة في الريف أو ربة البيت في الريف واسهاماتها المتنوعة ، وعلى جهود الأطفال ومشاركاتهم في العمل • وأمام ذلك الفهم الشائع والناقص حول مفهوم ربة البيت ، مازالت الاحصاءات الرسمية تظل من الإشارة الى قوة عمل المرأة والأطفال بشكل واضح • ومن ثم أصبحت الحاجة ملحة لاعادة طرح العديد من الاسس التى يتم على أساسها تصنيف الأفراد ، ومحددات النشاط الاقتصادى في المجتمع الزراعى وفقا لهذه التغيرات التى تشهدها القرية المصرية حتى تقترب الاحصاءات من الواقع وتعتبر عنها بموضوعية أكثر •

٦ — أحدثت الهجرة والتعليم حراكا مهنيا كثيفا بين الذكور في قرية الدراسة :

حدث انتقال من أنشطة الزراعة الى غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى • وترتب على ذلك اختلال في سوق العمل الزراعي ، وقبل المعروض من قوة العمل ، وزاد الطلب عليها ، وارتفعت أجورها ولم يكن أمام الأسر بالقرية الا أن تستعين لسد النقص الذي حدث في قوة العمل بالنساء والأطفال • ولقد أضساف ذلك مزيدا من الاعباء فوق الحياة اليومية بالبيت •

٧ — أدى الأفعال التاريخي والمعاصر لمشكلات القرية ، وغية التخطيط لنموها والتركيز على المدينة الى اختلال في علاقة القرية بالمدن المجاورة في اطار التقسيم المجحف للعمل بينهما ، كاعتمادها في الكثير من خدماتها على المدينة ، واعتماد المدينة في جزء من احتياجاتها على القرية • ونظرا لقيام هذه العلاقة بشكل عشوائي ، حدث في القرية ما يعرف بالتحضر المشوه ، والذي تضمن إمتداد المساكن الصديقة بالقرية على حساب الأراضي الزراعية • وحدث نفس شيء من بعض أهل القرية عندما حاولوا الاستيطان بالمراكز الحضرية القريبة ، غادوا مساكنهم على أطراف المدينة لتنمو المدينة نموا هامشيا مشوها • ولتشكل أعباء على المدينة •

٨ — أكدت الدراسات أن الحاجة ماسة الى استخدام المنهج الانثروبولوجي بوسائله المختلفة ، وكفاءته في رصد الواقع من خلال الاقتراب منه ، حيث تتضمن هذه الوسائل المعاشية والملاحظة ، والبقاء لفترات طويلة داخل المجتمع ، ومن ثم فمن الممكن أن يؤدي استخدامه في دراسة ظاهرة تقسيم العمل الى تقديم صورة أكثر واقعية حول أدوار الأفراد يمكن من خلالها امداد القائمين على التصنيف والحصص باطار أشمل لفهم التقسيم الحقيقي للعمل ، وتوزيعه الفعلي على الأفراد داخل المجتمع الزراعي • وكمحصلة لذلك سيعاد النظر في الكثير من المفاهيم

حول « من يقوم بأى عمل » وليس مجرد من الذى يعمل • وما هو مقدار الجهد المبذول من كل فرد والوقت المنفق فى النشاط من القائمين به • عندئذ سوف تظهر أشكال للعمل لا تظهرها المسوح الكمية ، كما يمكن تلافى الأحكام المعيارية التى يصلها مفاهيم العمل والنشاط الاقتصادى المستخدمة •

ولا يجب أن يقادر الى الذهن اننا بذلك نقصد استخدام المنهج الانثروبولوجى ووسائله فى المسوح الاقتصادية ، اذ أن ذلك غير منطقي نظرا للعديد من الصعوبات التى تواجه استخدامه بشكل متمم ، لكن المقصود هو أن يتم توظيفه من قبل الامصائيين والقائمين على مسوح التعداد ، فى فهم المفردات المحدودة التى يتضمنها الواقع القرية ، والاختلافات التى يبرز بها النشاط الزراعى ، والوصول الى محددات واقعية للتصنيف المهنى •

٩ - من الضروري اعادة النظر فى الأسس والمحددات التى يتم على أساسها تصنيف الأنشطة الاقتصادية ، والتى منها على سبيل المثال قابلية عائد النشاط للتسويق ، لما تنطوى عليه مثل هذه المعايير من تصف فى رؤية الواقع واختزاله فى المجتمعات غير الصناعية • وإذا كان هذا المعيار قد ثبت فعاليته فى تقدير مساهمات الأفراد بالقطاعات الاقتصادية المنظمة أو المؤسسية ، باعتبارها تسير وفق علاقات منظمة ، وتتم الجهود فيها مقابل أجر محدد ، الا أن ذلك لا يصلح محددًا بالقطاع الزراعى ، الذى يتم الانتاج فيه فى اطر وحديات المعيشة ، ويخصص جزء منه لإشباع الحاجات والاخر للسوق ، كما أظهرت الدراسة الميدانية • فالوضع الراهن يسقط مجموعة كبيرة من الأفراد واسهاماتهم وتصنيفهم عند التعداد خارج قوة العمل ، كالاناث ربات البيوت ، وطلبة المدارس ، فى الوقت الذى تؤدى فيه هذه الفئات اسهامات فعليه داخل النشاط الاقتصادى الزراعى بالقرية للسوق وللإستهلاك العائلى •

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

- أحمد أبو زيد : « البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع ،
للإنسان » ط ٣ ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ •
- أحمد زايد : « البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات
الصفوة القديمة والجديدة » — ط ١ — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ •
- أحمد عبادة سرحان : « مقدمة فى الاحصاء الاجتماعى » — القاهرة
الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٣ •
- أحمد مجدى حجازى : « الاقتصادى السياسى وقضايا العالم
الثالث » — القاهرة : جامعة القاهرة ١٩٨٥ (محاضرات غير منشورة) •
- اسماعيل صبرى عبد الله : « دروس فى الاقتصاد السياسى » —
الاسكندرية : دار الطالب (بدون تاريخ) •
- السيد محمد بدوى : « علم الاجتماع والنظم الاقتصادية » —
الاسكندرية : دار المعارف ، ١٩٨٠ •
- السيد محمد خيرى : « الاحصاء فى البحوث النفسية والتربية
والاجتماعية » — القاهرة : دار النهضة ، ١٩٧٠ •
- بوتو مور : « تمهيد فى علم الاجتماع » — ترجمة وتطبيق وتقديم
محمد الجوهري وزملاؤه — ط ٦ — القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣ •
- بيلر رالف : « مقدمة فى الانثروبولوجيا الاقتصادية » — ترجمة
محمد الجوهري والسيد الحسينى — ط ١ — القاهرة : دار النهضة ،
١٩٧٦ •
- تيماشيف ، نيقولا : « نظرية علم الاجتماع ، طبيعتها وتطورها »
— ترجمة معهود عوده وآخرون — ط ٨ — القاهرة : دار المعارف •

- جلال أمين : « هجرة العمالة المصرية : دراسة نقدية للبحوث ولدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية للخارج » • أوتناوا : مركز البحوث للتنمية الدولية بكندا ، ١٩٨٦ — (تقرير بحثي رقم ١٠٨) •
- جوده عبد الخالق : « الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ » — ط ٣ — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ •
- جوزفين غوزى يس : « دراسة تحليلية لأنماط الاستهلاك الغذائى فى حضر وريف مصر » — القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٥ •
- حميد زهران : « التنمية الاقتصادية فى الفكر الإقتصادى والتحليل الإقتصادى » — القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٤ •
- رول ، أريك : « تاريخ الفكر الإقتصادى » — ترجمة راشد البراوى — القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ •
- سماد عبد القادر حماد : « تطور الاستهلاك العائلى فى ضوء بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة من ١٩٧٤ — ١٩٨٢ » — القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٥ •
- سعد الدين إبراهيم : « النظام الاجتماعى العربى الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة لنفطية » — القاهرة : دار المستقبل العربى ١٩٨٢ •
- سعد الحضرى : « اقتصاديات التخلف والتطور » — القاهرة : مكتبة الجلاء ، ١٩٨٥ •
- سمير نعيم : « النظرية فى علم الاجتماع » — القاهرة : دار الوادى للنشر ، ١٩٨١ •
- سمير لطفى : « تجارب التنمية الزراعية : دراسة وصفية أولية فى التاريخ الاجتماعى الزراعى للريف المصرى » ، ورقة مقدمة الى « ندوة الفلاحون والتنمير الاجتماعى فى العالم العربى » — القاهرة : مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، ٦ — ٨ مايو ١٩٨٦ •

صالح محمد صالح : « الاقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر من عهد محمد على الى عهد عبد الناصر » - ط ١ - بيروت : دار ابن خلدون
١٩٧٩ •

صالح منسى : « القرية والمدينة : دراسة بنائية تاريخية » - ط ١ -
القاهرة مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٥ •

عبد الباسط عبد المعطى : « البحث الاجتماعى : محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده » - الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧ •
عبد الباسط عبد المعطى : « الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية : دراسة ميدانية على عينة من المصريين بالكويت » - ط ١ - القاهرة مكتبة
مدبولى ، ١٩٨٤ •

عبد الله الفانم : « النظرية فى علم الانسان الاقتصادى » -
الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٤ •

على ليله : « البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا »
- ط ٢ - القاهرة دار المعارف ، ١٩٨٢ •

على ليله : « النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان
بالمجتمع » - ط ٢ - القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ •

علياء شكرى : « المرأة فى الريف والحضر : دراسة لحياتها فى العمل
والأسرة » - الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ •

غريب سعيد أحمد : « تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى » -
الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ •

فاروق محمد العادلى : « الانثروبولوجيا الاقتصادية : قضايا
نظرية ونماذج واقعية » - ط ١ - القاهرة : مطابع سجل العرب ،
١٩٨٠ •

مارسيل موس : « علم الاجتماع والانثروبولوجيا : بحث فى الهميات

والهدايا المزمرة « — ترجمة محمد طلعت عيسى — ط ١ (د ٠ م) :
(د ٠ ن) ، ١٩٧١ •

ماركس ، كارل • « رأس المال : نقد الاقتصاد السياسى » — ترجمة
ذئوبكم نقيش — موسكو : دار التقدم ، ١٩٨٥ •

محمد أبو مندور : « الفجوة الغذائية فى مصر • المظاهر والأسباب
وبدائل المواجهة » — فى : مجلة فكر للدراسات والأبحاث — ع ٤ ،
(فبراير ١٩٨٥) •

محمد الجوهري : « تنمية العالم الثالث : الأبعاد الاجتماعية
والاقتصادية » — القاهرة : دار النشر والتوزيع ، ١٩٨٤ •
محمد الجوهري : « طرق البحث الاجتماعى » — القاهرة : دار
الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ •

محمد دويدار : « الاتجاه الرئعى فى الاقتصاد المصرى من ١٩٥٠ —
١٩٨٠ » — الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٢ •

محمد دويدار : « مبادئ الاقتصاد السياسى » — ط ١ — الاسكندرية
مطابع المختار ، ١٩٨٦ •

محمد سمير مصطفى : « بعض قضايا التنمية الراهنة فى جمهورية
مصر العربية » — القاهرة : معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٨٨
(مذكرة خارجية رقم ١٤٥١) •

محمد عاطف غيث : « القرية المتغيرة » — القاهرة : دار المعارف ،
١٩٦٤ •

محمد عبد الشفيح عيسى : « التغير مصرىة » — فى : مجلة دراسات
عربية — س ٢٠ ، (١٩٨٤) •

محمد عبد الشفيح عيسى : « العلاقة بين الاستقطب الدولى الغربى
وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث » — ١٩٨٣ (رسالة دكتوراه
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) •

- محمد عبد النبى : « مؤتمر التاريخ ووعى الفلاحين فى جنوب شرق آسيا » عرض وتطبيق — فى : الكتاب السنوى لعلم الاجتماع — ع ٥
القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ ، *
- محمد عبده محبوب : « الاتجاه السوسيولوجى فى دراسة المجتمع » — الكويت دار المطبوعات ، (بدون تاريخ)
- محمود عبد الفضيل : « تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية »
— القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ *
- محمود عوده : « أسس علم الاجتماع » — بيروت : دار النهضة العربية ، بدون تاريخ *
- محمود عوده : « الفلاحين والدولة » — بيروت : دار النهضة العربية بدون تاريخ *
- مصر — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : « التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت : النتائج الأولية : الدقيلية » — ١٩٨٦ *
- مصر — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : دليل التصنيف العربى الموحد للمهن — ١٩٦٩ *
- مصر — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : « سوق العمل فى مصر : قطاع الزراعة والصيد » — ١٩٨٥ *
- مصر — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : « الكتاب السنوى للاحصاءات العامة لمصر من ١٩٥٢ — ١٩٧٠ — ١٩٧١ » *
- مصر — معهد التخطيط القومى : « دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر » — القاهرة : معهد التخطيط القومى — ١٩٨٥ (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ٣١) *
- مصر — معهد التخطيط القومى : « سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية » — القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٥ *

نادر هرجانى : « الهجرة الى بلاد النفط » — ط ٢ — القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤ •

ناهد صالح : « تقويم الاحصاء فى الدراسات الانثروبولوجية : دراسة تطبيقية للنسب الاقتصادى بقريتى طموه ، وبيجام — ١٩٧٢ — (رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة) •

نجرى عبد الحميد سعد الله : « دراسة انثروبولوجية مقارنة لأنماط التنشئة الاجتماعية فى مجتمع محلى ريفى » — ١٩٨٦ — (رسالة دكتوراه — كلية بنات عين شمس) •

هامفرسن ، جين : « التحليل الطبقي والتاريخى لدراسة المرأة والتفسير الاقتصادى » — ترجمة علياء شكرى — فى : المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث — القاهرة : دار الثقافية ، ١٩٨٥ •

وداد مرقس : « سكان مصر : قراءة تحليلية فى تعداد ١٩٨٦ » — القاهرة : مركز البحوث العربية ، ١٩٨٨ •

ثانياً - المراجع الأجنبية :

1. Acharya, Meane : «Time use data and living standard measurement study». Washington : World Bank, 1985 (W.B. Working Paper, No. 18).
2. Asad, Talal : «Anthropology : The colonial encounter». London : Ithaca Press, 1975.
3. Boserupe, Ester : «Women's role in economic development». London : George Allen and Unwin, 1970.
4. Chamine, Mary : «Women of the world : Near East and North Africa», New York : U.S. Bureau of Census, 1985.
5. Coser, Lewis : «The introduction of division of labour in society : Emile Durkheim». London : Macmillan, 1984.
6. Dalton- George : «Theoretical issues in economic anthropology» In : Current Anthropology, Vol. 10, No. 1, 1969.
7. Delamont, Sara : «The sociology of women : an introduction study in sociology», Vl. II, London, George Allen & Unwin, 1980.
8. Durkheim, Emile : «The division of labour in society», London : Macmillan Education, 1984.
9. Firth, Raymond : «Malay Fisherman, their peasant economy», London : Archon books, 1966.
10. Firth, Raymond : «Themes in economic anthropology», London : Tavistock- 1967.
11. Frank, Andre G. : «Dependent accumulation and underdevelopment», New York : Monthly Review Press, 1979.

12. Clavanis, Kathy R.G. : «Perspectives on non-wage labour: Aspects of non-capitalist social relation in rural Egypt : The small peasant household on Egyptian Delta village», in Norman Lonk (ed), «Family and work in rural society». London : Tavistock, 1984.
13. Hopkins, N. : «The social impact of mechanization» in : Richard and Martin (eds) «Mechanization and agriculture labour markets in Egypt». Wastview : Avepress, 1983.
14. I.L.O. : «Rural development and women in Africa», Geneva I.L.O., 1984.
15. L. Sullivan; Korayem, Karima : «In women and work is the Arab World», Vol. 4, Monograph 4., Cairo : Cairo Press in Social Sciences, 1981.
16. «Labour force participation in low income countries»- ed. by : Glen Sheehan, Guy Standing. Geneva; I.L.O., 1978.
17. M., Roger : «Cultural anthropology : a contemporary Perspective», 2nd ed. New York : Holt Rinehart and Winston, 1981.
18. Malinowski, B. : «Argonauts of the Western Pacific», London : Kegan Paul, 1950.
19. Mandel, Ernest : «Marxist economic theory». Vol. 1, London : Merlin Press, 1968.
20. Mohie El-Din, Amr : «Rural employment problems in Egypt questions to be answered», Washington : World Bank, 1979.
21. Pritchard- E. : «Kinship and marriage among the Nur», Oxford : The Clarendon Press, 1981.
22. Robert, Frank : «Cultural anthropology hand book : A basic introduction», New York : McGraw-Hill, 1982.

23. Scanlon, John and Greer : «Sex roles, family and society : The seventies and beyond», in : «Journal of Marriage and Family». Vol. 42, No. 4, 1980.
24. Smelser, J. Neil : «The sociology of economic life», New Delhi : Prentice-Hall of India, 1965.
25. Smith, Adam : «Wealth of Nations», ed. by : Edwin Cannan. Vol. 1, London : University paperbacks- 19.
26. «Studies in economic anthropology», ed. by : Maurice Godelier, George Dalton. New York : American Anthropology Association, 1971.
27. «United Nations Development Programme» : Rural women's participation in development». Evaluation Study No. 3, New York, 1980.
28. «Women development : the sexual division of labour in rural societies», ed. by : Lourdes Bernieris. New York : Praeger, 1982.
29. «Women's work development and the division of labour», ed. by : Kathy R.G. Glavanis. New York : Praeger Publishers, 1982.
30. Young, Kate : «Modes of appropriation and the sexual division of labour : a case study from Oaxaca, Mexico», in : Annette Kuhn and Ann Marie Walpe (eds) : «Feminism and materialism : women and modes of production», London : Routledge and Kegan Paul- 1977.

الامق

دليل العمل الميداني

أولا : بيانات عن المجتمع المحلي (القرية) :

— وصف القرية ، والأنشطة الاقتصادية بشكل عام ، والزراعة بالتفصيل والوسائل التي تستخدم في الزراعة ، والأفراد الذين يؤدون الأنشطة ونوع المحاصيل المنزرعة ، هل هي محاصيل نقدية كالبرتقال ، واللييون وغيرهما من الفواكه التي تحتاج الى تسويق داخل القرية وخارجها ، وغير ذلك من المحاصيل كالخضروات ، وأين يتم تسويقها ومن الذي يقوم بالعناية بهذه المحاصيل النقدية ، وجمعها ، وتسويقها •

— أم أن هذه المحاصيل تقليدية (كالقطن والقمح والأرز والذرة والفول) والتي تتطلب عناية أكثر على فترات طويلة واعداد سنوى للأرض وعمليات منتظمة حتى ينمو المحصول ، ومن الذي يقوم بهذه الأنشطة بشكل عام بالمجتمع المحلي •

— الموقف العام للقرية من النشاط الاقتصادي هل هناك أنشطة اقتصادية تميز هذه القرية عن القرى المجاورة ، تستقطب بسبب هذه الأنشطة ، سكان من قرى مجاورة أو يخرج منها بعض الأفراد من الذكور والانات في غثات عمرية مختلفة لأداء الأنشطة خارج القرية بأجر •

— ماهى الادوار التقليدية التي تؤديها هذه القرية من حيث الانتاج وما هى أشكال التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة (سواء في الحرث أو الري أو الحصاد أو العزق) وما تأثير ذلك على طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجنسين داخل هذا السياق الاجتماعي المتغير •

— هجرة أفراد المجتمع المحلي وهل حظيت القرية أو وقعت تحت مؤثرات الهجرة ، بمعنى أن هناك العديد من أفرادها قد هاجروا الى

البلاد العربية ، التي لايهاجر اليها الا الذكور تاركين الأرض وغيرها من الأنشطة لتديرها الزوجات والأبناء ، أم هناك هجرة داخل انبلاد الى الحضر للعمل في مصانع أو مصالح حكومية بشكل منتظم ، بعيدا عن القرية وكيف تؤدي أنشطة الحقل في هذه الظروف ، أو أن يتم هجرة جزئية كالانتقال اليومي الى خارج القرية والعودة في نهاية يوم العمل ، وتوزيع النشاط الزراعي ما بين الرجل والمرأة والأطفال حتى يمكن الوفاء بمطالباته اليومية والموسمية •

— الآثار التي ترتبت على التعليم داخل القرية وبشكل خاص طبيعة الأنشطة بالنسبة للذكور والاناث وهل تغيرت الأنشطة الاقتصادية الادوار في ضوء هذا المتغير ، أم تغير جزء منها فقط وهو الذي يتعلق بنشاط المرأة خارج البيت ، وظل نشاطها داخل البيت كما هو ، وهل ظل تقسيم العمل حسب النوع جامدا حتى في ظل هذا المتغير ، وذلك في القرية بشكل عام •

— هل هناك أنشطة اقتصادية في مجال الزراعة تعرفها القرية لا يؤديها الا الذكور وأنشطة لا يؤديها الا الاناث وأنشطة يمكن أن يؤديها كل من الذكور والاناث ، وهل هناك أنشطة يضطلع بها الأطفال وأخرى للكبار • وهل يستمر هذا التحديد بشكل قاطع طوال فترات السن للجنسين • أم يتنوع التحديد طبقا للتفسيرات العمرية بحيث لايصبح صارما وواضحا لكافة المراحل العمرية •

— هل تعرف القرية أنشطة لا يؤديها الا الأفراد من مستويات طبقية معينة بشكل يحقق ذلك الغرض القائل بأن هناك علاقة بين المستوى الطبقي وبين تقسيم العمل حسب النوع ، وإلى أى مدى يتأثر ذلك الغرض في تحقيقه داخل المستويات الاجتماعية المختلفة ، بعلاقات الانتاج ، وبملكية وسائل الانتاج ، ونمط الانتاج •

- علاقة القرية بالقرى المجاورة (العلاقات الاقتصادية — عمالة — 'سواق .. الخ) •
- المؤسسات الخدمية بالقرية ومدى توغرها •
- حصر الأنشطة بالقرية وعدد العاملين فيها ومقارنة هذه الاحصائيات بالاحصائيات الرسمية •

ثانيا : دليل الأسرة او الوحدة الميشية :

- يتضمن الدليل بيانات تفصيلية عن أفراد الأسرة الذكور والإناث ونوع التعليم والأعمال الرسمية التي يلتحقون بها والأنشطة التي يعملون فيها بمجال الزراعة •
- ملكية الأسرة من وسائل الانتاج ويتضمن المساحة المنزرعة والأدوات التي تستخدم في الزراعة (جرارات زراعية — وسائل تقليدية — ماكينات رى ، غزاقات ، وجود تسهيلات داخل المنزل كالمسالة والبوتجاز وغير ذلك من المقتنيات) •
- الأنشطة التي يؤديها أفراد الأسرة بالتفصيل في اليوم الواحد والأسبوع والنصف شهر والشهر والستة أشهر والعام • وما هي الأنشطة التي يتم تكرارها بشكل يومي وما هي الأنشطة التي تتم بشكل أسبوعي ؛ ذلك التي يتم أدائها بشكل شهري ونصف سنوى وسنوى ومن هم الأفراد الذين يشاركون في هذه الأنشطة وعدد الساعات التي تقضى في كل نشاط من الأنشطة الموضحة بالجدول التالى :

— يلاحظ أن يتم حصر نشاط الأسرة جميعا داخل المنزل وخارج المنزل وما هي الأنشطة التسويقية التي تؤدي وما هي التي تتم للوفاء بالاحتياجات المعيشية •

— رصد التغيرات التي طرأت في نطاق الأسرة على أنماط الاستهلاك اليومي ومدى تأثيرها بالتغيرات التي حدثت في القرية والمجتمع الكبير وذلك من خلال ملاحظة عمليات الاحلال السوقي للحاجات الأساسية مثل الجهود التي كانت تبذل من أفراد الوحدة المعيشية للوفاء باحتياجاتهم من الخبز وانتاج الخضروات للاستهلاك والمحاصيل والألبان والدواجن وغير ذلك •

— الأنشطة الزراعية التي استجبت على القرية ولم تكن تمهدا من قبل •

— الأدوار التي يؤديها الذكور والتي يؤديها الاناث والتي يؤديها الأطفال وهل تبدو هذه الأدوار ذات شكل محدد وصارم يتفق وتتنسق نوعي وعمري أم أنها تتغير طبقا لاعتبارات مختلفة وما هي هذه الاعتبارات •

— هل هناك أعمال في مجال الزراعة لا يؤديها الا الذكور وأخرى لا يؤديها الا الاناث وما هي هذه الأعمال ، ولماذا ارتبطت بهذا التقسيم على أساس الذكور والاناث •

— ما هي الأعمار التي يبدأ فيها الأطفال في المشاركة وما هو نوع المشاركة ، هل تبدو بالنسبة للأطفال الذكور والاناث موحدة ، أم أن هناك توجيهات في التنشئة نحو اختيار أدوار معينة للذكور والاناث •

— ماموقف هذا التقسيم في الأنشطة والأدوار داخل البيت وخارجه في مواسم ذروة الأنشطة كزراعة القطن وجنيه وزراعة القمح وحصاده وزراعة الذرة وجمعه وتخزينه ، هل تظل الأدوار محددة أم يحدث مرونة

في أشكال التقسيم الخاص بالنوع ويقوم الرجال ببعض الأعمال التي هي معروفة أنها من اختصاص النساء والعكس •

— ما هي المحاصيل التي يتم تسويقها ومن الذي يقوم بعمليات التسويق وما هي المنتجات المنزلية التي يتم تسويقها ، وفيما ينفق عائد هذه المنتجات وهل تنصرف فيها الاناث أم الذكور أم الاثنين معا •

— هل يقوم أحد أفراد الأسرة للعمل بالأجر لدى الغير ، ومن هو هذا الفرد هل هو ابن أم ابنة أم زوج أو زوجة ، وما هي طبيعة العلاقات والأدوار داخل الأسرة وخارجها في ظل هذا السياق المتميز بالقرية •

— هل حدث هجرة لأحد الأفراد ، الزوج أو الأبناء وما هي النتائج التي ترتبت على الهجرة فيما يتعلق بالأنشطة الحقلية ، هل تستأجر الأسرة ما يؤدي هذه الأنشطة • أم أنها تبذل المزيد من الجهد وخاصة بالنسبة للزوجة والأبناء الصغار لتعويض غياب الزوج •

الجدول التالي يوضح البيانات الاقتصادية والاجتماعية
لوحدات العيشة بالمستويات الطبقية المختلفة
والتي أجريت عليها الدراسة المتبعة

الترتيب	أفراد الوحدة العيشية	السن	التعليم	موقعهم من الدخل	مكان العمل	بيانات اقتصادية واجتماعية عن أفراد الوحدة العيشية
١	الزوج زوجة ابنة ابن ابنة ابن ابن ابنة ابنة	١١ سنة ١١ سنة ٩ سنة ٣ سنة ٩ سنة ١٠ سنوات ٩ سنوات ٨ سنوات ٦ سنوات ٢ سنوات	قرأ ويكتب أمية بالإعداد بالإعداد بالإعداد والإعداد والإعداد والإعداد والإعداد والإعداد	يعمل بالزراعة فرد آخر الأم والأولاد يعملون فامين الأم بالأجير	دخل القرية وتخرجها	تمتلك الأسرة ١٠ قرايريل ومنزل مكون من حجرة واحدة وحديقة تضم خمسة قدامين — التسوية وحديقة للزراعة والقرية منخفضة جدًا إحصائيًا. الأسرة لديها راديو ولا تمتلك — تأجير حرفة. الأسرة موهبة.
٢	زوج زوجة ابن ابن ابنة ابنة	١٠ سنة ٢٦ سنة ١٧ سنة ١٥ سنة ١٢ سنة ٩ سنوات	أمية أمية بالإعداد بالإعداد بالإعداد بالإعداد	يعمل بالزراعة والأجير	دخل القرية وتخرجها	الأسرة تمتلك مزرعة خضراء تضم برساتين وتشتهر بمزرعة خزان آخر وتمتلك مزارعًا زراعيًا مملوكة بها أربع قطع للتسوية. سافر الزوج إلى الخارج لعدة سنوات ولم يبق في المنزل ثم عاد إلى مصر. الأسرة لديها سيارة كهربائية وراديو وتلفزيون (الأسرة موهبة).
٣	زوج زوجة ابن ابن ابنة ابنة ابنة	٣٥ سنة ٢٠ سنة ١١ سنة ١٠ سنوات ٩ سنوات ٧ سنوات ٩ سنوات	قرأ ويكتب أمية بالإعداد بالإعداد بالإعداد سبب التعليم دون مستوى التعليم	عامل بزرشة بالإعداد ٦٠ جنيه		تمتلك الأسرة مزرعة يتسوق فيها من العسل والبن وبها سلوة بها خمسة وعشرون قدامين للتسوية وستة أسر الأسرة موهبة. تمتلك الأسرة راديو وتلفزيون.

تابع أسد المستوى الطبى الأول :-

الرقم	أفراد العائلة الميشية	السن	التعليم	موقعهم من العمل	مكان العمل	بيانات اقتصادية واجتماعية عن أفراد الوحدة الميشية
٤	زوج زوجة ابن ابن ابنة ابنة ابنة	٦٠ سنة ٥٠ سنة ٢٧ سنة ٢٥ سنة ٢٠ سنة ١٣ سنة ١٢ سنة	أسرة أسرة قرأ وكتب قرأ وكتب أسرة بالتعليم المتفرغ بالتعليم المتفرغ	لا يعمل يعمل بالأجر لده التفرغ فأستأجر الضال بالتعليم المتفرغ بالتعليم المتفرغ		تملك الأسرة نصف فدان من الأرض تبيع جزء منها للزراعة والجزء الآخر يباع آخرى. الزوجة تعمل بالأجر، صناعة السلال وتقوم بتسويق الخضروات التي تنتجها الأسرة.
٥	زوج زوجة ابنة ابن ابن ابن	٢٧ سنة ٢٢ سنة ١٢ سنة ١١ سنة ٩ سنوات ٨ سنوات	قرأ وكتب أسرة قرأ وكتب بالابتدائي بالابتدائي بالابتدائي	يعمل بالأجر ثم سافر إلى الخليج وعاد وسوقه العمل بالابتدائي (هجرة)		- سافر الزوج إلى الخارج . - تمتلك الأسرة ٨ قراير . - تنتج الزوجة ببيع الخضروات للأمو بالتبعية . - الأسرة عندها تلفزيون ورايو ومسالمة وتسكن في بيت مكوّن لها من الطابق اللين . (أسرة نموذجية)

ثانياً، أسد المستوى الطبى المتوسط :-

الرقم	أفراد العائلة الميشية	السن	التعليم	موقعهم من العمل	مكان العمل	بيانات اقتصادية واجتماعية عن أفراد الوحدة الميشية
٦	زوج زوجة ابن ابن ابنة	٥٨ سنة ٤٥ سنة ٢٥ سنة ٢١ سنة ٢٠ سنة	قرأ وكتب أسرة تخرج من الجامعة تخرج من الجامعة أنهت شهادتها المتوسطة	سافر بمفرده الأزديتة محمد تدبر تجارة صغيرة فإنشأ للتين فإنشأ للتين أنهت شهادتها المتوسطة	مستأجر بالقوة	- الأسرة تمتلك بيتاً من الطابق الأول داخلية محل التجارة وفانين والبيت مجهز بالتلفزيون والثلاجة والمسالمة - أسرة نموذجية .

١٠ - منافع أسد المستوى للفرس -

الفرس	الفرس	الفرس	الفرس	الفرس	الفرس
٧	زوج زوجة ابن زوجة الابن ابن ابن ابن	٦٠ سنة ٥٠ سنة ٤٥ سنة ٤٠ سنة ١٨ سنة ١٦ سنة ١٣ سنة	يقرا ويكتب أمية يقرا ويكتب تقرأ ويكتب بالتشافي بالتشافي بالإعدادى	منافعهم من العمل الاولى سنة — فلاح بميت غنم بميت غنم بالقصرية	مبانى انضمامه واجلها في الفرس الوحدة المتبقية
٨	زوج زوجة ابن ابن ابن ابن	٥٨ سنة ٥٥ سنة ٤٢ سنة ٣٧ سنة ١٥ سنة ١٣ سنة	يقرا ويكتب أمية دبلغم بالتشافي بالإعدادى بالإعدادى	منافعهم من العمل زوجة الابن زوجة بيت بالجيش للملب للملب للملب	تمتلك الأسرة بيتاً من الملب بالفسر وقد اثنى بعض حيوانات الحقل بفتح وجامسة ٤ وبعض فلاح التسيق ٥ والأرض مزروعة بأشجار الحدائق وهي عام وشك الإنتاج
٩	زوج زوجة ابن ابن ابن ابن	٢٢ سنة ٢٩ سنة ١٠ سنوات ٩ سنوات ٨ سنوات ٤ سنوات	دبلغم دبلغم بالإبتدائى بالإبتدائى بالإبتدائى بالإبتدائى	منافعهم من العمل سوقية سوقية للملب للملب للملب	تمتلك الأسرة منزل من الملب — الأصغر وفهوا من جملتهم للملب ١٢ للملبين وجدار — تمتلك الأسرة ثلاثة وتلفزيون — وراديد وغسالة كهربائية
١٠	زوج زوجة ابنة ابنة ابن ابن	٤٠ سنة ٣٤ سنة ١٦ سنة ١٣ سنة ١٤ سنة ٩ سنوات	يقرا ويكتب أمية بالإعدادى بالإعدادى بالإبتدائى بالإبتدائى	منافعهم من العمل فلاح بالقصرية	تمتلك الأسرة ثلاثة أفدنة من الأرض الزراعية ويبنى بالملب الأصغر وملحق به حظيرة للموتى وتضم بعض فلاح للموتى الأرض منها فدان وغنم تزرع بالثالثة والباقي تزرع بالمحاصيل الأخرى

منابع استواری الحیات الوسطی

الرقم	أفراد الأسرة للأصلية	السن	التاريخ	موقع من المستقل	مكان البديل
١١	زوج ٦٤ سنة	٦٤ سنة	يقرا يكتب الفرق والنزج	خبر جميع	ميتة
	زوجة ٥٨ سنة	٥٨ سنة	أمية		
	ابن ٤٢ سنة	٤٢ سنة	ديلم	يعمل بالمتل	
	ابنة ٣٧ سنة	٣٧ سنة	بالشارف	لدى الأكر	
	ابنة ٣٦ سنة	٣٦ سنة	بالشارف		
	ابن ٣٣ سنة	٣٣ سنة	بالإردني		

ثالثاً، أسد السنوي الملقب الأعلى،

الاسم	أفراد الوحدة للديوشية	السن	الجنس	موقع من المصل	مكان العمل	مهمات اقتصادية واجتماعية من افراد الوحدة الديوشية
١٢	زوج زوجة ابن ابن ابن أم الزوج	٢٧ سنة ٢٧ - سنة ١٠ سنوات ٨ سنوات ٦ سنوات ٦٠ سنة	دبلوم دبلوم بالابتدائي بالابتدائي بالابتدائي أمية	موظف مديرة	مكتبة العمل	- تمتلك الأسرة بيتاً وبيتاً من العلوب - الخنزير وبيتاً حقلين من العلوب الأصغر - تمتلك الأسرة ١٤ فدان - تمتلك الأسرة جرد زراعي ومكانة دهن الغلال ومراعاة وحراثة الحقل والحقل للطين - تزرع الأسرة محاصيل تقليدية وتسويقية (فكحة وخضروات) .
١٣	زوجة ابن زوجة ابن له ولد ابن زوجة ابن له ولد ابن ابن	٥٠ سنة ٢٦ سنة ٢٣ سنة ٢٣ سنة ١٩ سنة ٢٠ سنة ١٨ سنة	أمية تعليم جليل تقرأ وتكتب دبلوم تقرأ وتكتب بالبجامعة بالبجامعة	موظف موظفة	بالأكاديمية بالتجارة	- تمتلك الأسرة خسة أفدنة . - تمتلك الأسرة بيتاً وبيتاً وبه حظيرة للمرشاء الحقل وأخرى للتسمين . - الزيتون مزروعة بالنكهة في جزوكبير نخها . - الأسرة لديها تليفزيون ومساللة .

الجدول التالي يوضح الأنشطة الاقتصادية التي يؤديها الأفراد بالأسرة وتتم (١١) خلال العام

ملاحظات	طبيعة النشاط النوع - الاستهلاك	مكان أداء النشاط	الوقت المنفق في أداء النشاط	نوع النشاط
الزوجة ومساعدة الأبناء.	٢٦ للإستهلاك	داخل البيت	٥ ساعات $5 \times ٢٣٥ = ١١٧٥$ ساعة أي حوالي ٢٣٦ يوم عمل سنوياً.	١- أعمال منزلية يومية متكررة.
الزوجة والأبناء	للإستهلاك	داخل البيت	١٠ ساعات إسبوعياً $10 \times ٤٠ = ٤٠٠$ ساعة سنوياً ٣٦٠ ساعة سنوياً ٧ خبز $7 \times ٨٤ = ٥٨٨$ ساعة ٣٦٠ ساعة $360 \div ٤٤ = ٨١٧$ يوم عمل تقريباً	٢- أعمال منزلية أسبوعية ونصف شهرية وموسمية.
الزوجة والأبناء	للإستهلاك	خارج البيت	٢ ساعة $2 \times ١٨ = ٣٦$ ساعة $36 \times ١٨ = ٦٤٨$ ساعة $648 \div ١٠٨ = ٦$ يوم عمل.	٣- العمل في مزرعة الأسرة.
الأبناء والبنات	عمل للغير بأجر	خارج البيت	شهر لكل ابن وبنات $10 \times ٣٠ = ٣٠٠$ يوم عمل لكل ابن وابنة $100 = ١٥٠$ يوم عمل.	٤- العمل لدى الغير بأجر أيام متقطعة أثناء الاجازة للأبناء.
الزوج	عمل للغير بأجر بمزرعة الأسرة	خارج البيت	٢٤٠ يوم عمل أثناء السنة ٢٠ يوم عمل للأسرة $240 + 20 = ٢٦٠$	٥- الزوج

إجمالي عدد أيام العمل : للزوجة = ٤.٧ يوم عمل للأسرة.

للزوج = ٢٧٠ يوم عمل بالخارج وللأسرة.

للأبناء = ٦٠ يوم عمل لكل طفل.

ملاحظات	الحالة الاجتماعية	التعليم	النوع	السن	المهنة	الاسم	العنوان

ملك
ايجار
مشاركة

٣ — ما هي أنواع المحاصيل التي زرعت في العالم المنفى بهذه المساحة :

- () بسنتين فلكية
- () خضروات
- () محاصيل تقليدية (فرة ، قطن ، قمح ، فيل)
- ملحوظة : (يمكن أن تتمدد الاجابة في هذا السؤال)
- (ومطلوب توضيح المساحات المنزوعة بكل صنف)

٤ — عندكم ايه من الحاجات دي ؟ :

- () جرار زراعي
- () ماكينة مياه
- () ورشة بلاط
- () سيارة أجرة
- () عزلة
- () ماكينة دوس
- () ماشية
- () ثلاجة
- () فيديو
- () تليفزيون
- () راديو
- () غسالة
- () بوتجاز
- () أخرى تذكر :

٥ — والزوج بيشتغل :

- () نعم () لا

في حالة الاجابة بنعم بمسأل ؟

٦ - يشتغل فيه :

- () موظف بالقطاع العام
 - () موظف في الحكومة
 - () يعمل في قطاع خاص
 - () يعمل بالأجر لدى أهل القرية في الزراعة
 - () يعمل في مهنة لحسابه
 - () بالجيش أو الشرطة
 - () بالمعاش
 - () أخرى تذكر بالتحديد وموضح :
-
-
-

٧ - والزوجة يشتغل :

- () نعم () لا
 - في حالة الاجابة بنعم تسال ؟
 - بشغل فيه ؟
 - موظفة في القطاع العام
 - موظفة في الحكومة
 - موظفة في القطاع الخاص
 - تعمل بالأجر لدى أهل القرية
 - تعمل في مهنة لحسابها
 - أخرى تذكر بالتحديد وموضح :
-
-
-

٨ - فيه حد من أولادكم الصبيان يشتغل :

	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
نعم						
لا						

إذا كان أحد من الأبناء الذكور يعمل يسأل السؤال (١٠)

٩ - وأولادكم الذكور يشتغلوا به ؟ :

يلعل	نوع العمل	الابن الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن
١	يعمل في وظيفة حكومية								
٢	يعمل في النشاط الزراعي								
٣	لدى الغير باجر								
٤	يعمل في الزراعة لدى الأسرة								
٥	يعمل في التجارة								
٦	يعمل في أعمال النقل								
٧	يعمل في حرفة أخرى								
٨	طالب ولا يعمل								
٩	طالب يعمل في وقت الفراغ في حرفة أو في مهنة								
١٠	يعمل في ورشة بلاط بالقرية أو خارجها - أخرى تذكر								

ملحوظة : يتم تسجيل الابن الأكبر في الخانة الأولى ثم

يليه الأقل سناً وهكذا .

١٠ - فيه حد من بناتكم يشتغل :

	الأولى	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
نعم.						
لا						

إذا كان فيه بنات يشتغل يسأل :

١١ - وبناتكم يشتغلوا إيه ؟ :

تسلسل	نوع العمل	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادس	السابع
١	لا يشتغلوا							
٢	يعملن في الزراعة							
٣	يعملن الأسرة							
٤	يعملن في الزراعة							
٥	لدى الغير باجر							
٦	يعملن في وظيفة حكومية							
٧	التجارة البسيطة							
٨	تربية الدواجن							
٩	أشغال يدوية							
١٠	العمل في مصنع							
١١	طوب أو رشة بلاط							
١٢	بالاعمال ولا يعملن							
١٣	بأعمال البناء والتشييد							
١٤	رعاية الناحية للأسرة							
١٥	أخرى تذكر							

ملحوظة :

يتم تسجيل الابنة الأكبر في الخانة الأولى ثم يليها الأقل
سنا وهكذا •

١٢ — ويلتزم الزوج بتساعد الزوج في أعمال الزراعة ؟ :

() نعم () لا

١٣ — واية هي نوع المساعدة التي تقوم بها الزوجة ؟ :

- () المساعدة في حرث الأرض
- () المساعدة في عرق الأرض
- () المساعدة في تجهيز البذور لزراعتها
- () المساعدة في الري
- () المساعدة في تنقية الضائش من المحصول
- () المساعدة في جنى المحصول
- () المساعدة في تشوين المحصول وتخزينه
- () المساعدة في تسويق جزء منه بسوق القرية
- () أخرى تذكر

١٤ — والأولاد الصبيبا زيبساعدوا في الزراعة في ايه ؟ :

- () رعاية الماشية
- () نقل السماد من البيت الى الحقل •
- () نقل التراب الجاف الى حظائر الماشية من الحقل الى البيت
- () عرق الأرض
- () الحصرث

- () زراعة المحاصيل
- () تنقية الحشائش الضارة من المحصول
- () جنى المحصول
- () تشوين المحاصيل
- () تسويق المحاصيل
- () أخرى تذكر

١٥ - والبساتين بمساعدة في الزراعة في ايه ؟ :

- () رعاية الماشية
- () نقل السماد من البيت الى الحقن
- () نقل التراب الجاف من الحقن الى حظائر الماشية
- () عزق الأرض
- () الصرث
- () تنقية المحصول من الحشائش والحشرات الضارة
- () جنى المحصول
- () تشوين المحصول
- () تسويق المحصول

١٦ - ياترى - فيه شغل للمستات - وأعمال للرجالة ؟ :

- () فيه أعمال للرجال فقط
 - () فيه أعمال للمستات فقط
 - () كل الأعمال ممكن يعملها الاثنين
- في حالة وجود أعمال للمستات فقط وللرجال فقط يسأل :

١٧ - ايه هو الشغل ده بالنسبة للمستات ؟ :

١٨ — وايه هو الشغل ده بالنسبة للرجال ؟ :

١٩ — وايه هو الشغل الذى يمكن أن يؤديه الرجال والنساء ؟ :

٢٠ — طيب وفيه حاجات فى الشغل اذا عملها الرجل تبقى عيب ؟ :

() نعم () لا

٢١ — وما هى هذه الأشغال ؟ (تذكر بالتفصيل) :

٢٢ — وهل فيه شغل اذا عملته الستات يبقى عيب ؟ (تذكر

بالتفصيل) :

() نعم () لا

٢٣ — وما هى الأعمال ؟ :

٢٤ — والولاد الصغرين ببساعدها من سن كام ؟ :

() ٥ سنوات

() ٦ سنوات

() ٧ سنوات

() ٨ سنوات

() ٩ سنوات

() ١٠ سنوات فأكثر

٢٥ — وإينات الصغار شغلهم زى شغل الولاد الصغار ؟ :

() نفس الشغل

() يختلف

إذا كان يختلف :

٢٦ — تختلف فى ايه ؟ :

() البنات يشتغلن أو بتساعد فى البيت أكثر

() الولاد بيساعدوا فى الميط أكثر

() البنات يقضوا طلبات البيت داخل القرية

() الولاد يقضوا طلبات البيت خارج القرية

٢٧ — والشغل اللى بتصله البنات قبل الزواج يختلف عنه بعد

الزواج ؟ :

() هو نفس الشغل

() يختلف بعد الزواج

٢٨ — وإيه الشغل اللى بتقوم به المست لا تكبر فى السن ؟ :

٢٩ — فيه ناس سافروا للخارج فى البلد هنا ؟ :

() نعم

() لا

٣٠ — فى حالة سفر الأزواج مين لللى يزرع الأرض ؟ :

() الزوجة

() الأولاد البنات والذكور

() الأولاد الذكور فقط

() أخرى تذكر

٣١ — ياترى الست اذا تطعت بيخف عليها الشغل ؟ :

() بيخف () يظل كما هو

٣٢ — وفيه ستات لا تشارك فى اعمال الخيط ولا تذهب اليه ؟ :

() نعم () لا

فى حالة نعم

٣٣ — مين هم الستات دول ؟ :

() المتلمات

() الموظفات

() اللى من عائلات كبيرة

() أخرى تذكر

٣٤ — ممكن للزوج يساعد الزوجة فى شغل البيت ؟ :

() نعم () لا

فى حالة الاجابة بـ لا تسأل :

٣٥ — ايه السبب انه مش ممكن يساعد ؟ :

() لأن هذه الاعمال غيب أن يقوم بها الرجل

() الرجل مش غاضى الا للاعمال خارج المنزل

() مش من مقامه

() لا يعرف فيها

() أخرى تذكر

٣٦ — انتهى الرجل ممكن يشارك المست ويمساعدنا في شغل البيت ؟

() لما يكونوا موظفين

() لما يكون الزوجة يشتغلها بأجر خارج المنزل

() لا يحدث تحت أى الظروف

() أخرى تذكر

٣٧ — الولاد الصبيان ممكن يساعدوا في شغل البيت (زى الخبز)

وجلب المياه والحلجات دى :

() ممكن

() غير ممكن

() عيب

() أخرى تذكر

٣٨ — ايه الحلجات اللى بتعملوها في البيت بنفسكم ؟

() الخبز

() الزبد والجبن

() صناعة اللوقود (من روث الحيوانات)

() تربية الماشية

في حالة عدم تصنيع الخبز في المنزل تسأل :

٣٩ — ايه السبب انكم لا تخبزوا في البيت ؟

() الخبز الجاهز أرخص

() الخبز بياخذ غلبة كبيرة

() أخرى تذكر

٤٠ — بتزعموا خضار الاستهلاك ولا بتشتروا من السوق ؟

() بنزرع

() بنشتري

() أخرى تذكر

٤١ — وفيه حاجات بتسوقوها من منتجات البيت زى الجبن والزبد

والطيور ؟ :

() نعم

() لا

٤٢ — مين اللي بيعمها فى السوق ؟ :

— الزوجة

— البنات

— فيه ناس تحضر لشرائها

— أخرى تذكر

رقم الإيداع بدار الكتب ٩٨٧٥ لسنة ١٩٩٢

0 - 4421 - 00 - 977

مطبعة الفجر الجديد

٤٤ ش الكبارى — منشية ناصر

تليفون ٩١٠٧٢٩

 Biblioteka Alexandria



0227426